التعليم

١٩٩٤

٧

بسم الله الرحمن الرحيم

التعليم (١٩٩٤)

المجلد السابع

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ٧ (التعليم ١٩٩٤) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الربط مع الشبكات العالمية للتزود بالمعلومات			
محمود القنواتى	الاهرام	١٤٤٨	٩٤-٠٦-٠٧
مرشد تعليمى لكل ٢٥٠ طالبا بالمدارس الثانوية لمساعدتهم فى اختيار المواد ومتابعة الامتحانات			
يسرى موافى	الاهرام	١٤٤٩	٩٤-٠٦-٠٨
لا شكوى من امتحانات أمس فى اعدادية القاهرة والجيزة			
-----	الاهرام	١٤٥٠	٩٤-٠٩-٠٨
عادل عز : لابد من فتح ملف مدينة مبارك العلمية			
مصباح قطب	الاهالى	١٤٥١	٩٤-٠٤-٠٨
تيسيرات هامة فى الامتحانات			
-----	الاهالى	١٤٥٢	٩٤-٠٦-٠٨
حالة سخط واستياء فى الجامعات			
-----	الاهالى	١٤٥٣	٩٤-٠٦-٠٨
حرمان طالب من دخول الامتحان رغم صدور حكم قضائى لصالحه			
سامى فهمى	الاهالى	١٤٥٤	٩٤-٠٦-٠٨
العلم والفكر ونصيب مصر منهما			
محمد لهيطة	الاهرام	١٤٥٥	٩٤-٠٧-٠٩
التعليم قضية أساسية للنهوض بالقارة			
عطية عبد الحميد	الاهرام	١٤٥٦	٩٤-٠٦-٠٩
أول دراسة علمية لتنمية مدينة السادات			
-----	الاهرام	١٤٥٧	٩٤-٠٦-٠٩
أعمال تصحيح اجابات طلاب مدارس منشأة ناصر صحيحة			
-----	الاهرام	١٤٥٨	٩٤-٠٦-٠٩
"الواد بلية" يهدد سياسة التعليم فى مصر !			
عباس الطرابيلى	الوفد	١٤٥٩	٩٤-٠٦-٠٩
مدارس دار حراء فى مقدمة مدارس أسيوط			
قطب العربى	الشعب	١٤٦١	٩٤-٠٦-١٠

مجلد رقم ٧ (التعليم ١٩٩٤) المجلد السابع

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وزاة التعليم استعدت لامتحانات الثانوية العامة			
عبد الحى محمد	الشعب	١٤٦٢	١٠-٠٦-٩٤
مطلوب مؤتمر وطنى			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	١٤٦٣	١٠-٠٦-٩٤
شكوى طلاب الإعدادية من امتحان المواد الاجتماعية			
-----	الاهرام	١٤٦٤	١٠-٠٦-٩٤
١٧ سبتمبر بدء الدراسة بجامعة عين شمس			
محمد حبيب	الاهرام	١٤٦٥	١٠-٠٦-٩٤
مدرسة صناعية متطورة اقامتها بمدينة العبور			
مايسة السلكاوى	الاهرام	١٤٦٦	١٠-٠٦-٩٤
هل كان هناك مبرر لإلغاء انتخاب العمداء ؟			
إيمان رسلان	المصور	١٤٦٧	١٠-٠٦-٩٤
النظام الجديد .. هل يقضى على (بعبع) الثانوية ؟			
ناصر فياض	الوفد	١٤٧٢	١٠-٠٦-٩٤
فتنة بين مدرسى الأزهر لعدم مساواتهم بمدرسى التعليم			
جمال امبابى	الشعب	١٤٧٥	١٠-٠٦-٩٤
مؤتمر وزراء التربية العرب يفتتحه وزير التعليم اليوم			
-----	الاهرام	١٤٧٦	١١-٠٦-٩٤
الدبلومات الفنية تبدأ امتحاناتها اليوم			
-----	الاهرام	١٤٧٧	١١-٠٦-٩٤
اليوم اختبارات المدرسين المعارين إلى الدول غير العربية			
-----	الاهرام	١٤٧٨	١١-٠٦-٩٤
٨٠,٣% نتيجة امتحان الابتدائية بالجيزة و٧١% بالقليوبية			
يسرى موافى	الاهرام	١٤٧٩	١١-٠٦-٩٤
اعتماد نتيجة امتحان الشهادة الابتدائية بالقاهرة			
-----	الاهرام	١٤٨٠	١١-٠٦-٩٤
العلم والحياة			
عواطف عبد الجليل	الجمهورية	١٤٨١	١١-٠٦-٩٤
تطوير كليات التربية ضرورة قومية			
عبد الرحمن الشرنوبى	الاهرام	١٤٨٢	١١-٠٦-٩٤
خبراء التعليم .. يقدمون أسئلة الثانوية العامة			
سوسن الدويك	الاذاعة والتليفزيون	١٤٨٣	١١-٠٦-٩٤

مجلد رقم ٧ (التعليم ١٩٩٤) المجلد السابع

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
افتتاح المؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب			
يسرى موافى	الاهرام	١٤٨٧	١٢-٠٦-٩٤
مبارك يوقع إعلان "نيودلهى" للتعليم للجميع			
-----	الاهرام	١٤٨٨	١٢-٠٦-٩٤
٨٦,٢٨% نتيجة الشهادة الابتدائية بالقاهرة			
يوسف عبده	الاهرام	١٤٨٩	١٢-٠٦-٩٤
العلم والحياة			
عواطف عبد الجليل	الجمهورية	١٤٩٠	١٢-٠٦-٩٤
ملاحظات على التعديلات التى أدخلت على قانون تنظيم الجامعات			
حسن نافعة	الوفد	١٤٩١	١٢-٠٦-٩٤
المؤلف والأمية			
-----	وطنى	١٤٩٣	١٢-٠٦-٩٤
الجحود العلمى لماذا ؟ !!			
رفعت خالد	مايو	١٤٩٤	١٣-٠٦-٩٤
رجال الأحزاب : أخيرا .. انتهى الصراع داخل محراب العلم			
ابو خنجر عبد الحميد	مايو	١٤٩٦	١٣-٠٦-٩٤
غياب القدوة .. أكبر خطر حقا .. بعض "الهواة" يسيئون للمهنة "الأغلبية" تؤدى واجبها .. على أكمل و			
رفعت خالد	مايو	١٤٩٨	١٣-٠٦-٩٤
عودة التقاليد الجامعية الأصيلة			
مصطفى البسيونى	مايو	١٥٠٠	١٣-٠٦-٩٤
إلا هذا			
ثروت اباظة	الاهرام	١٥٠٢	١٣-٠٦-٩٤
فريق لتكثيف جهود المجتمع فى محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى			
يسرى موافى	الاهرام	١٥٠٥	١٣-٠٦-٩٤
٦٦ تلميذا وتلميذة يحصلون على الدرجات النهائية			
اهداف البندارى	الاهرام	١٥٠٦	١٣-٠٦-٩٤
عودة مدير مكتب رئيس جامعة الأزهر			
حازم الشرقاوى	العربى	١٥٠٧	١٣-٠٦-٩٤
دراسة جامعية عن غياب المشاركة الطلابية فى الأنشطة المختلفة			
-----	الاهرام	١٥٠٨	١٣-٠٦-٩٤
لا شكوى من امتحانات الدبلومات الفنية والمعلمين			
-----	الاهرام	١٥٠٩	١٣-٠٦-٩٤

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هذه هى معايير اختيار العمداء			
محمد حبيب	الاهرام	١٥١٠	٩٤-٠٦-١٣
وزير التعليم فى مواجهة ساخنة لا أملك فصل أستاذ جامعة ولا حتى "فراش مدرسة"			
احمد عبد العزيز	العربى	١٥١٢	٩٤-٠٦-١٣
زيادة المكافآت لمعلمى الأزهر			
-----	الاهرام الاقتصادى	١٥١٦	٩٤-٠٦-١٣
فلسفة الاستثمار فى التعليم			
لبيب السباعى	الاهرام الاقتصادى	١٥١٧	٩٤-٠٦-١٣
حرمان ٢٥ طالبا بأصول الدين بطنطا من أداء امتحان الدراسات العليا			
عبد الحى محمد	الشعب	١٥٢٤	٩٤-٠٦-١٤
صندوق محو الأمية			
عصام الجمبلاطى	الوفد	١٥٢٥	٩٤-٠٦-١٤
العلم والحياة			
عواطف عبد الجليل	الجمهورية	١٥٢٦	٩٤-٠٦-١٤
ميدالية اليونسكو لبهاء الدين لإنجازاته فى مسيرة التعليم المصرى			
-----	الاهرام	١٥٢٧	٩٤-٠٦-١٤
اتفاقية للتبادل العلمى بين جامعتى القاهرة وميلانو			
-----	الاهرام	١٥٢٨	٩٤-٠٦-١٤
قضية التعليم الجامعى وتطويره (٢)			
عبد العزيز حجازى	الاهرام	١٥٢٩	٩٤-٠٦-١٥
اساتذة الجامعات يؤيدون صدور قانون لتنظيمها			
-----	الاهرام	١٥٣٢	٩٤-٠٦-١٥
قانون الجامعات .. والديمقراطية المفترى عليها			
حلمى سلام	اخر ساعة	١٥٣٣	٩٤-٠٦-١٥
احتجاجات تصاعدية لأساتذة الجامعات			
-----	الاهالى	١٥٣٦	٩٤-٠٦-١٦
أساتذة الجامعات وممثلو نوادى هيئات التدريس يرفضون وصاية الحكومة !!			
فتوح الشاذلى	الوفد	١٥٣٧	٩٤-٠٦-١٥
العلم والحياة			
عواطف عبد الجليل	الجمهورية	١٥٤١	٩٤-٠٦-١٥
قبول ١٥ ألف طالب وطالبة بكليات جامعة حلوان			
محمد حبيب	الاهرام	١٥٤٣	٩٤-٠٦-١٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
١٠٠% نتيجة التخرج فى كلية القادة والأركان			
-----	الاهرام	١٥٤٣	٩٤-٠٦-١٥
حظر اللجان الخاصة، بالعيادات والمنازل			
سامى فهمى	الاهالى	١٥٤٤	٩٤-٠٦-١٥
دفعة للقوات المسلحة من حملة الدبلوم الصناعى			
-----	الاهالى	١٥٤٥	٩٤-٠٧-١٥
تصحيح وتوضيح			
-----	الاهالى	١٥٤٦	٩٤-٠٦-١٥
بالعربى			
الفلاح الفصيح	الاهرام	١٥٤٧	٩٤-٠٦-١٦
مشاكل الأصر يبحثها المؤتمر الأول لجامعة حلوان			
يحيى توفيق	الاهرام	١٥٤٨	٩٤-٠٦-١٦
إنشاء ٣ مدارس فنية بالغربية والمنيا والبحر الأحمر			
يسرى موافى	الاهرام	١٥٤٩	٩٤-٠٦-١٦
أساتذة الجامعات يرفضون القانون المشبوه			
عصام عامر	الاحرار	١٥٥٠	٩٤-٠٦-١٦
مهزلة تسهيل الغش فى الامتحانات			
ناهد فريد	صباح الخير	١٥٥٣	٩٤-٠٦-١٦
"الاستاذ" .. كلمة أخيرة			
مصطفى عبد الغنى	الاهرام	١٥٥٦	٩٤-٠٦-١٧
النهوض بالتعليم الفنى الصناعى			
-----	الاهرام	١٥٥٧	٩٤-٠٦-١٧
٤٦١ مكتبة و١٣ فصلا لمحو الأمية اقامتها بجمعيات الاصلاح الزراعى			
عصام عبد الكريم	الاهرام	١٥٥٨	٩٤-٠٦-١٧
ثورة الغضب بالجامعات			
عبد الحى محمد	الشعب	١٥٥٩	٩٤-٠٦-١٧
حاول تفتكر			
صلاح منتصر	الاهرام	١٥٦٣	٩٤-٠٦-١٨
الجامعة .. والدبة !			
عبد العظيم رمضان	الاهرام	١٥٦٤	٩٤-٠٦-١٨
أسلوب مبتكر ضد الأمية			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	١٥٦٧	٩٤-٠٦-١٨

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اجابات الدبلومات الفنية تصحيح عيناتها ٢٧ يونيو			
-----	الاهرام	١٥٦٨	٩٤-٠٦-١٨
حول إصلاح التعليم			
فوزى خليل غزال	الاهرام	١٥٦٩	٩٤-٠٦-١٨
الجامعة .. والدبة !			
عبد العظيم رمضان	اكتوبر	١٥٧٠	٩٤-٠٦-١٩
ارفعوا أيديكم عن معهد التعاون			
حامد دنيا	اكتوبر	١٥٧٥	٩٤-٠٦-١٩
العرب : استئصال الأمية فى الدول العربية !			
بهاء زيتون	اكتوبر	١٥٧٧	٩٤-٠٦-١٩
الجامعة مرفق حكومى			
احمد ثابت	الاحرار	١٥٧٨	٩٤-٠٦-١٩
مكان بالجامعات لكل ناجح بالثانوية العامة هذا العام والامتحانات متوسطة المستوى			
-----	الاهرام	١٥٨١	٩٤-٠٦-١٩
ليس دليلا للذكاء			
صلاح منتصر	الاهرام	١٥٨٢	٩٤-٠٦-١٩
شكوى من مادة التجويد فى امتحان الاعدادية الأزهرية			
-----	الاهرام	١٥٨٣	٩٤-٠٦-١٩
فرص عمل لطلاب كلية الاقتصاد تتناسب مع طبيعة دراستهم			
-----	الاهرام	١٥٨٤	٩٤-٠٦-٢٠
جائزتان فى الدراسات التطبيقية لمركز التنمية بجامعة القاهرة			
-----	الاهرام	١٥٨٥	٩٤-٠٦-٢٠
الاستفادة من التطور الهائل فى العلم العسكرى ومواكبة الأحدث فى فنون الحرب والقيادة			
احمد فؤاد	الاهرام	١٥٨٦	٩٤-٠٦-٢٠
٧ إدارات تعليمية جديدة بالقاهرة ورفع بعض الإدارات بالمحافظات			
يسرى موافى	الاهرام	١٥٨٧	٩٤-٠٦-٢٠
٨٥% نسبة النجاح بأعدادية القاهرة			
-----	الاهرام	١٥٨٨	٩٤-٠٦-٢٠
وزير التعليم : ضمانات كاملة لامتحانات بدون ألغاز			
محمد حبيب	الاهرام	١٥٨٩	٩٤-٠٦-٢٠
غرباء عن الزمان			
ثروت اباظة	الاهرام	١٥٩١	٩٤-٠٦-٢٠

مجلد رقم ٧ (التعليم ١٩٩٤) المجلد السابع

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التعديلات الكاملة لقانون الجامعات			
لبيب السباعى	الاهرام الاقتصادى	١٥٩٣	٢٠-٠٦-٩٤
فى الجامعات الأوروبية والأمريكية العميد بالتعيين وليس بالانتخاب			
كريمة عبد الرازق	الاخبار	١٥٩٩	٢٠-٠٦-٩٤
تعديلات قانون الجامعات تمت دون أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات !			
احمد عبد العزيز	العربى	١٦٠٣	٢٠-٠٦-٩٤
صدقى يدير حوار مع مجلس جامعة القاهرة حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية			
محمد حبيب	الاهرام	١٦٠٦	٢٠-٠٦-٩٤
٩٥,٨% نسبة النجاح فى عينات علم النفس			
-----	الاهرام	١٦٠٧	٢٠-٠٦-٩٤
عجز فى الاخصائيين الاجتماعيين بمدارس المنيا			
حجاج الحسينى	الاهرام	١٦٠٨	٢٠-٠٦-٩٤
معامل الطب البيطرى فى خبر كان			
-----	العربى	١٦٠٩	٢٠-٠٦-٩٤
الطلاب والأساتذة : الترم تقليد أعمى للامتحانات الأمريكية			
عصام ستاتى	العربى	١٦١٠	٢٠-٠٦-٩٤
تحويل مناهج الإعدادية والثانوية إلى مسرحيات			
-----	الاهرام	١٦١١	٢١-٠٦-٩٤
وزير التعليم يزور شبكة الجامعات المصرية للمعلومات			
-----	الاهرام	١٦١٢	٢١-٠٦-٩٤
أساتذة الجامعات يواصلون حملتهم ضد قانون وزير التعليم			
عبد الحى محمد	الشعب	١٦١٣	٢١-٠٦-٩٤
الشهادة الاعدادية بالاسكندرية إعلان نتيجتها بعد غد			
-----	الاهرام	١٦١٤	٢١-٠٦-٩٤
وزير التعليم حاكما عاما للجامعات والوزراء مفروضون للعمل فيها بدلاتهم عند الاستغناء عنهم			
محمد حلمى مراد	الشعب	١٦١٥	٢١-٠٦-٩٤
إعلان نتيجة إعدادية الجيزة قبل موعدها بسبب سرقتها			
-----	الاهرام	١٦١٦	٢١-٠٦-٩٤
أعلى نسبة نجاح تحققها مدارس القاهرة فى الإعدادية منذ أعوام			
يسرى موافى	الاهرام	١٦١٧	٢١-٠٦-٩٤
رسالة إلى وزير التعليم			
	الاهرام	١٦١٨	٢١-٠٦-٩٤

مجلد رقم ٧ (التعليم ١٩٩٤) المجلد السابع

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	١٦١٩	٢٢-٠٦-٩٤
المعلمون يطالبون بمكافات الامتحانات			
-----	الاهالى	١٦٢٢	٢٢-٠٦-٩٤
الأسئلة فى مستوى الطالب المتوسط وأجزاء لقياس مستوى الطالب المتفوق			
سامى فهمى	الاهالى	١٦٢٣	٢٢-٠٦-٩٤
٥٠% للقبول بالثانوية الجوية			
-----	الاهالى	١٦٢٤	٢٢-٠٦-٩٤
تعليماتى لواضعى الامتحانات صريحة وواضحة : ابتعدوا عن التعقيد !			
سهير الحسينى	اخر ساعة	١٦٢٥	٢٢-٠٦-٩٤
أصرخ فى وجوهكم .. إتقوا الله			
عبادة كحيلة	الاهالى	١٦٢٩	٢٢-٠٦-٩٤
شكوى من امتحان دبلوم التجارة فى اللغات والكمبيوتر والآلة			
-----	الاهرام	١٦٣٠	٢٣-٠٦-٩٤
ربط الجامعات بالمجتمع وسوق العمل باستخدام المعلومات			
محمد حبيب	الاهرام	١٦٣١	٢٣-٠٦-٩٤
شكر لمبارك جامعة المنصورة على تعديل قانون تنظيم الجامعات			
-----	الاهرام	١٦٣٢	٢٣-٠٦-٩٤
جولات تفقدية للوزير باللجان لتوفير الراحة والهدوء للطلاب			
يسرى موافى	الاهرام	١٦٣٣	٢٣-٠٦-٩٤
المؤتمر الدولى الثالث لتطبيقات الذكاء الاصطناعى يعقد يناير القادم			
-----	الاهرام	١٦٣٤	٢٣-٠٦-٩٤
تعديلات وزير التعليم تشيع الفساد .. وتغتال الحريات .. وترسخ الاستبداد داخل الجامعات			
عبد الحى محمد	الشعب	١٦٣٥	٢٤-٠٦-٩٤
تصحيح امتحانات دبلوم المعلمين يبدأ غدا والنتيجة منتصف يوليو			
يسرى موافى	الاهرام	١٦٣٩	٢٤-٠٦-٩٤
الجامعات المصرية ترتبط بالشبكة العالمية للمعلومات ..			
-----	الاهرام	١٦٤٠	٢٤-٠٦-٩٤
٨٠% شرط لقبول الطالبات بالترجمة الفورية بجامعة الأزهر			
-----	الاهرام	١٦٤١	٢٤-٠٦-٩٤
تلاعب فى بعثات المعهد العالى للحضارات			
على القماش	الشعب	١٦٤٢	٢٤-٠٦-٩٤

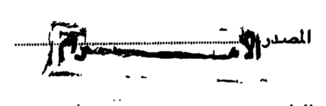
مجلد رقم ٧ (التعليم ١٩٩٤) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٦ سنوات حداً أدنى للقبول بالصف الأول الابتدائى			
يسرى موافى	الاهرام	١٦٤٣	٢٥-٠٦-٩٤
ثانوية عامة هادئة ..			
تهانى ابراهيم	اخبار اليوم	١٦٤٤	٢٥-٠٦-٩٤
ضوابط لتعيين عمداء الكليات			
درية شفيق بسيونى	الاهرام	١٦٤٩	٢٥-٠٦-٩٤
التشدق بالديمقراطية وتعيين عمداء الكليات			
كامل عبد الحميد احمد	الاهرام	١٦٥٠	٢٥-٠٦-٩٤
٢٨٠ ألف طالب يبداون امتحان الثانوية العامة اليوم			
-----	الاهرام	١٦٥١	٢٥-٠٦-٩٤
ع الماشى !			
عبد النبى عبد البارى	الوفد	١٦٥٢	٢٥-٠٦-٩٤
لجنة لدراسة نتائج امتحانات الشهادة الاعدادية فى الجيزة			
-----	الاهرام	١٦٥٣	٢٥-٠٦-٩٤
الرقم القومى سيمنع التكرار ومحاولات التزوير			
جمال حسن	السياسى	١٦٥٤	٢٦-٠٦-٩٤
حل مشكلة البطالة .. بدعم مشروعات محو الأمية			
محمد المصرى	اكتوبر	١٦٥٦	٢٦-٠٦-٩٤
لا شكوى من امتحان اللغة العربية			
-----	الاهرام	١٦٥٧	٢٦-٠٦-٩٤
٢٥٨ ألف طالب يؤدون الامتحان أمس أمام ٨٠٠ لجنة			
يسرى موافى	الاهرام	١٦٥٨	٢٦-٠٦-٩٤
واضعوا الأسئلة يردون على الاستفسارات			
احمد عبد العزيز	العربى	١٦٥٩	٢٧-٠٦-٩٤
مشروع لتوظيف شباب الخريجين فى محو الامية			
سامية عبد السلام	الاهرام	١٦٦٠	٢٧-٠٦-٩٤
عدم دستورية تعديلات قانون الجامعات			
-----	الوفد	١٦٦١	٢٧-٠٦-٩٤
حول تعديل قانون تنظيم الجامعات			
حمدى عبد الرحمن احمد	الاهرام الاقتصادى	١٦٦٣	٢٧-٠٦-٩٤
العمداء المنتخبون يؤيدزون التعيين			
لبيب السباعى	الاهرام الاقتصادى	١٦٦٤	٢٧-٠٦-٩٤

مجلد رقم ٧ (التعليم ١٩٩٤) المجلد السابع

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حراس الديمقراطية			
محمد فوزى الشعراوى	الاهرام الاقتصادى	١٦٦٨	٢٧-٠٦-٩٤
قراءة فى التعديلات الجديدة لقانون تنظيم الجامعات			
ممدوح محمد سليمان	الاهرام الاقتصادى	١٦٧٠	٢٧-٠٦-٩٤
العمادة بين الانتخاب والتعيين			
احمد هلالى	الاهرام الاقتصادى	١٦٧٣	٢٧-٠٦-٩٤
انتخاب عمداء الكليات وبعض اشكال الشلل الإدارى			
يحيى عبد الحميد ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	١٦٧٥	٢٧-٠٦-٩٤
اختبار العميد بين التنديد والتأييد			
حسن بكر	الاهرام الاقتصادى	١٦٧٧	٢٧-٠٦-٩٤
برامج لتدريب معلمى اللغات بالمدارس			
يسرى موافى	الاهرام	١٦٧٩	٢٧-٠٦-٩٤
الشهادة الابتدائية الأزهرية إعلانها خلال الأسبوع القادم			
-----	الاهرام	١٦٨٠	٢٧-٠٦-٩٤
لا شكوى من التربية الدينية فى امتحان الثانوية العامة			
-----	الاهرام	١٦٨١	٢٧-٠٦-٩٤
بدء إعلان نتائج الجامعات منتصف اشهر القادم			
-----	الاهرام	١٦٨٢	٢٧-٠٦-٩٤
بدء تصحيح العينات العشوائية لاجابات امتحانات الدبلومات الفنية			
-----	الاهرام	١٦٨٣	٢٧-٠٦-٩٤
سيناريو ما بعد امتحان الثانوية العامة			
محمد حبيب	الاهرام	١٦٨٤	٢٧-٠٦-٩٤
مصر مهتمة بعلوم الفضاء وتطبيقاتها إدخالها فى المناهج الدراسية ابتداء من الإعدادى			
عزة الحسينى	الاهرام	١٦٨٦	٢٨-٠٦-٩٤
رحمة بطلاب الأزهر			
مصطفى حماد	الشعب	١٦٨٧	٢٨-٠٦-٩٤
المستفيدون بالأمية !!			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	١٦٨٨	٢٨-٠٦-٩٤



المصدر: 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٤

٥ سنوات من عمر شبكة الجامعات المصرية

الربط مع الشبكات العالمية للتزود بالمعلومات

بعد بلوغ شبكة الجامعات المصرية للمعلومات عامها الخامس يمكن لأى باحث علمى استخدام الشبكات العالمية المختلفة للحصول على كافة المعلومات بعد أن بلغت الشبكة المصرية المستوى الرابع وهو الاتصال ببعض الشبكات العالمية وعلى رأسها شبكة «انترنت» الأمريكية وهى أكبر شبكة فى العالم والشبكة الأوروبية الأكاديمية والبحثية.. وتتيح الشبكة المصرية لجميع القطاعات فى مصر الاتصال بالعالم عن طريق المركز الرئيسى للشبكة فى مصر بالمجلس الأعلى للجامعات بعد أن تم الربط مع الشبكة الأمريكية التى تقدم عدة خدمات أهمها البريد الالكترونى الذى يزيل حواجز الزمان والمكان.

وتضم شبكة الجامعات حاليا حوالى ٤٧ مركز اتصال وجهة فى مصر - كما يقول الدكتور احمد شوقى مدير وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الاعلى للجامعات - وتقدم الشبكة خمس خدمات رئيسية تشمل البريد الالكترونى، ومجموعة الخدمات الخاصة التى تشمل ٥٠٠ مجموعة فى مجالات وتخصصات مختلفة، وخدمة البحث فى قواعد البيانات الببليوجرافية التى تقدم المعلومات اللازمة لإجراء بحوثهم، وخدمة الشبكة الاوروبية وخدمة شبكة «انترنت» العالمية.

واصبح من الممكن الآن عن طريق ربط نظم الحاسبات والمعلومات ببعضها عن طريق قنوات متعددة من الاتصالات اتاحة جميع الموارد مجتمعة لجميع الجهات والهيئات المشاركة فى الشبكة لكل عضو عن طريق الوحدات الطرفية التى تصل عن طريقها بالحاسب المحلى الموجود فى كليته او جامعته، وتخطت الشبكة ثلاثة مستويات من الربط ابتداء من ربط اقسام الكليات وكليات الجامعة والجامعات المصرية كلها واخيرا وصلت للمستوى العالمى وهو المستوى الرابع والاتصال ببعض الشبكات العالمية على راسها شبكة الشبكات «انترنت» العالمية فى اكتوبر الماضى.

د . احمد شوقى

اضافة الصوت والصورة للبريد الالكترونى

ويشير الدكتور محمد اديب غنيمى استاذ الحاسبات ومدير الشبكة الى ان شبكات المعلومات جمعت بصورة قوية بين نظم الحاسبات ونظم الاتصالات.. وتوفر الشبكة المصرية خدمة البريد الالكترونى وهى احدى الخدمات الهامة التى تتيحها الشبكات العالمية المختلفة ولا يقتصر البريد فقط على تبادل الرسائل بين شخص واخر لكنها تتيح خدمات اكبر حيث ازال حواجز الزمان والمكان، ففى احد المشروعات العالمية الكبرى تعاون عدد من المهندسين يعملون فى ثلاث ولايات امريكية وسنغافورة والمانيا، لتصميم احدى وحدات تخزين البيانات وعلى الرغم انهم لم يتقابلوا مرة واحدة او يتصلوا تليفونيا فقد انجزوا مشروعهم قبل موعده المحدد بعام واحتاج المشروع عددا اقل بنسبة ٤٠٪ مما لو تجمعوا فى مكان واحد وتشير الاحصاءات الى أن عدد مستخدمى البريد الالكترونى فى ٢٠٠٠ مؤسسة كبيرة فى العالم سيصل الى ٢٧ مليونا عام ١٩٩٥.

وتعتبر شبكة «انترنت» اكبر شبكة فى العالم حيث انها تربط حاليا ١٠٠ دولة على مستوى العالم بها عشرات الآلاف من الشبكات ويتبعها اكثر من مليون حاسب الى وملايين المستخدمين ويصل متوسط الرسائل المتبادلة.. لكل دولة حوالى ١٠٠ بليون حرف فى الشهر الواحد ومعدل الزيادة يتراوح بين ٨٠٠ و٢٠٠٠٪ فى العام الواحد. ويضيف الدكتور محمد اديب ان شبكة «انترنت» بدأت فى وضع المواصفات القياسية لارسال البريد الالكترونى متعدد الوسائط حيث يضيف إلى الوسائل العادية الصوت والصورة والفيديو، وتم تجربة هذا النظام بالفعل لكن تعميم استخدامه سيعتمد على قنوات نقل البيانات ذات السرعة الفائقة، ويرجع الاهتمام باستخدام الوسائط المتعددة فى عرض المعلومات والمعارف المختلفة لزيادة الاستيعاب والاحتفاظ بالنسبة للمستخدمين لانها تخاطب اكثر من حاسة.

محمود القنواتى



لا شكوى من امتحانات أمس في اعدادية القاهرة والجيزة

ادى طلبة الشهادة الاعدادية امتحان امس في القاهرة فى مادة الجبر، وقد قام طلعت الليثى وكيل اول الوزارة والمديرون بتفقد سير الامتحان فى بعض اللجان. كما ادى طلبة الشهادة الاعدادية بالجيزة امتحان امس فى الجبر والتربية الفنية، وقد قام صبحى جاد وكيل الوزارة بتفقد سير الامتحان فى بعض اللجان النائية في الحوامدية وابو النمرس والبدرشين والعزيزية ولم تصدر اى شكوى من امتحانات امس. وصرح مصدر مسئول انه سيتم تصحيح عينات من الامتحانات التى شكا منها الطلاب فى القاهرة والجيزة، وعلى ضوئها سيتم توزيع الدرجات مرة اخرى إذا ثبت صعوبة الامتحان.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٤

عادل عز : لابد من فتح ملف مدينة مبارك العلمية

في اولى المواجهات حول اوضاع المؤسسات العلمية في بلادنا، ازاح د.عادل عز، وزير البحث العلمي السابق الستار، عن معلومات هامة، فيما يختص بمدينة مبارك العلمية، التي يجري انشاؤها بالاسكندرية. الوزير الذي ظل متحفظا لفترة طويلة، انطلق في الحديث عندما ووجه بما توفر من علامات إستفهام ، إلى حد انه هو الذي قال:... لابد من فتح الملف. وكررها ثلاث مرات.

ذكر د. عز ان "البعض" في الاوساط العلمية، لايدرك الفارق بين مراكز البحث العلمي ومراكز التنمية والتطوير التكنولوجي، ولذا تصوروا ان مدينة مبارك، التي تنتمي إلى النموذج الثاني، هي منافس – وفي الاسكندرية– لما يقومون به. وقال الوزير ان الوزارة كانت قد حصلت على الأرض مجانا من المهندس الوزير الكفراوي، كما انها حصلت على التصميمات الهندسية، لأول معهدين وهما معهد الهندسة الوراثية، ومعهد تطبيقات الليزر، مجانا ايضا. وقد تطوع بتقديم التصميمات أساتذة من هندسة عين شمس على رأسهم د. امام شلبي ود. حسن عثمان و تمت عملية العطاء والترسية بمعرفة وزارة الأسكان والتعمير، لاعلى يد وزارة البحث العلمي.

ويتابع د. عز فيقول: واضح ان فيه ناس اتغاظوا، وان كل نجاح وله اعداء، ويؤكد أن التبرع الذي حصلت عليه الوزارة، لأحد المعهدين، وهو ٢ مليون دولار من[الشيخ جابر]لم يمس منه مليم، وانه اودع كوديعة، وحصلت قيمتها الآن إلى٩,٢٥ مليون جنيه، اى اكثر من تكلفة بناء المعهدين. ويشير إلى انه كان قد حصل، كوزير، على وعد بالتبرع بـ٢ مليون دولار من الصينيين ، وانه حصل على تبرع من الايطاليين يصل إلى ٥ ملايين دولار، غير انهم قد سحبوا هذا التبرع مؤخراً.. بعد ما انا مشيت!. وقال د. عز ان مجلس ادارة المركز القومي للبحوث، وفي حضوره، هو الذي كان قد اسمى المدينة باسم "مبارك". وقد وافق المجلس بالإجماع، وبحضور رئيسه ونوابه وجميع رؤساء الشعب.. اذن القضية ليست نفاقا لشخص، بل لان الرئيس ادى خدمات جليلة للبحث العلمي والعلماء، لم يؤدها اى رئيس سابق فقد ساوى بين اعضاء مراكز البحث العلمي، واعضاء هيئات التدريس، وزراء المركز القومي عدة مرات، وافتتح معهد بحوث امراض العيون، الذي ظل ١٦ عاما دون استكمال...

[الأهالي: لو اخذ معيار ان الرئيس ادى خدمات للقطاع الفلاني، او المنشاة الفلانية ومن ثم يجب إطلاق اسمه عليها فستشهد تسابقا من المسئولين مرة اخرى على تسمية كل شئ بأسم الرئيس]

ويعود د. عادل ليقول انه كان من المتفق ان نطلق أسم الشيخ جابر على معهد بحوث الهندسة الوراثية بمدينة مبارك، وانه يدعو إلى أطلاق اسم كل من يتبرع لانشاء مركز او معهد او مدرسة، عليه. وانه لا عيب في هذا، حيث ان الوطنية الصادقة هي في بذل اقصى جهد ممكن للحصول على اكبر تبرعات بالعمل او بالنفوذ، من اجل مصر(!؟) ويقول انه لا يريد ان يقحم نفسه حث الايطاليين على اعادة تبرعهم لأنه لا يود ان يظهر كمتطفل، لكن اذا طلب إليه أى شئ من أجل مصر فلن يتاخر!

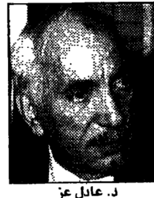
ويستمر الوزير في تقليب الملف: كنا نخطط ان تنهى المرحلة الأولى من المدينة (المعهدين) في خلال سنتين.. و كانت هناك خطط كبيرة وكان هناك شغل. مثلاً كان هناك مشروع انشاء معهد لتطبيقات الليزر بتكلفة ٢ مليون دولار ، وكنت ابحث عن معونات فنية من امريكا والمانيا وانجلترا، وكنت شايل العملة الصعبة للأجهزة، ودبرت لأدبر تكاليف المباني من وزارة التخطيط، والتمويل من المعونة الأمريكية ومن بولندا.. لكن اهمل المشروع.

لكن الا يوجد لدينا الآن مثل ذلك المعهد في المركز القومي للبحوث العلمية؟

– د. عادل عز: ليس لدينا معهد لتطبيقات الليزر واتحدى من يقول غير ذلك.. وانا أعرف انه لا يوجد في المركز القومي مثل ذلك.. امال جبت د. أحمد زويل ليه؟. وللحق فإن لدينا وحدة صغيرة فقط لدى د. لطيفة.. في علوم القاهرة وهي وحدة للعلم، لا للتطبيق التكنولوجي. وليس معهد الليزر فقط هو الذي اهمل ، فقد توقف كذلك مركز تنمية تكنولوجيا الصناعات الصغيرة، الذي كانت ستموله الصين، ومبنى مركز المعلومات (سبق أن شارك إليه د. مختار هلودة في رسالة إلى الأهالي الذي كان من المفروض ان يقدم له الايطاليون المعدات والأجهزة والتدريب على أن نقيم نحن المبنى وفقط.

وحول أختيار اعضاء في مجلس ادارة المركز لا علاقة لهم بالعلم من قريب أو بعيد ، قال . عادل عز انه كان قد اصيب بمرارة من جراء تجاهل الجهد الذي قام به مع محافظ الاسكندرية لاعادة تطهير مجرى ترعة المحمودية، وتطوير شاطئيها جماليا وبيئيا.. ذلك الجهد الذي بلغ الاستهزاء به، حد انه بينما كنت مع السيد رئيس الوزراء نفكر في كيفية تدبير تمويل اضافي لاتمام المشروع، اذ باحد السادة الوزراء يخرج ورقة بعشرين جنيها من جكيبه ويشوح بها في الهواء قائلاً: "وشوبش علشان مشروع المحمودية.." المهم أن ذلك جعلني أصر على ان يكون احد الاعلاميين من بين اعضاء مجلس ادارة المدينة؛ لأن دور الاعلام في الزمن المعاصر جزءاً لايتجزء من عملية نجاح وتطور المؤسسات وايضا، يقول د. عادل؛ كان لابد من وجود من يهتم بالنواحي القانونية والمالية، لأن مجلس الادارة، في اى مجال، يجب الا يكون من الفنيين فقط.

انتهى كلام الوزير السابق، ونحن في انتظار تعقيبات الوزير الحالي د.فينيس كامل، خاصة واننا نعلم انها كانت قد شكلت لجنة لبحث أوضاع المدينة، برئاسة د. ابراهيم بدران رئيس اكاديمية البحث العلمي الأسبق، ومعه د. بهاء الدين فايز رئيس المركز القومي للبحوث ، الأسبق والباب مفتوح أيضا لمن يود التعقيب.. فالقضية خطيرة.



د. عادل عز

حوار

مصباح قطب



المصدر : الأهالي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٤

الثانوية العامة

تيسيرات هامة فى الامتحانات

اصدر د. حسين كامل بهاء الدين قرارات هامة للتيسير على الطلاب الراغبين فى دخول امتحان الثانوية العامة. وافق الوزير على السماح لطلاب تحويل المسار من التعليم الثانوى إلى التعليم الفنى بالعودة مرة اخرى والتقدم لامتحان الثانوية العامة رغم قيدهم بمدارس التعليم الفنى. كما وافق الوزير على إلغاء التعليمات التى تحرم الطلاب الراسبين فى بعض المواد الدراسية فى سنوات سابقة من اداء الامتحان . واكد محمد احمد هريدى رئيس امتحانات الثانوية العامة انه لاول مرة هذا العام يسمح للطلاب الراسبين فى بعض المواد منذ عام ١٩٨٩ حتى الآن بدخول الامتحان هذا العام.

وكانت التعليمات تشترط دخول الامتحان للطلاب الراسبين فى عام ١٩٩٣ فقط ثاتى هذه التيسيرات بعد تعديل قانون الثانوية العامة وإطلاق الفرص وعدد مرات التقدم للامتحان . تبدا الامتحانات ٢٥ يونيو الحالى..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

خالة سخط واستياء فى الجامعات

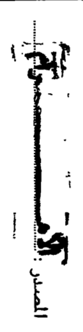
يناقش اساتذة الجامعات فى مؤتمرهم «الاثنين» القادم مشروعاً لتعديل قانون الجامعات. ينص المشروع على حصانة الأستاذ الجامعى وأهمية الحفاظ على إستقلال الجامعات ، وطالب المشروع بشغل منصب رئيس الجامعة بالإنتخاب، وأن يتم التحقيق مع الأستاذ الجامعى عن طريق لجنة يشكلها رئيس الجامعة من الأساتذة. يعقد المؤتمر بنادى هيئة التدريس جامعة القاهرة كانت التعديلات التى ستناقش سبق اعدادها منذ سنوات بالاشتراك مع المجلس الأعلى للجامعات فوجئ الاساتذة بتعديلات اخرى للقانون وإقرارها فى مجلس الشعب وتسود الجامعات حالة من السخط والاستياء بعد إقرار التعديلات التى لا تحظى بموافقة الاساتذة. وقال د. بدر غازى رئيس هيئة التدريس بجامعة القاهرة ان التعديلات التى اقرت تعتبر اعتداء صارخاً على الدستور .

حرمان طالب من دخول الامتحان رغم صدور حكم قضائى لصالحه

كتب سامى فهمى:

رفضت الإدارة التعليمية ببركة السبع تمكين طالب من دخول امتحانات الدبلومات الفنية تعنت المسئولون بمدرسة بركة السبع الثانوية الصناعية بمحافظة المنوفية، ورفضوا إعطاء الطالب رقم جلوسه وتحديد لجنة لدخوله الامتحان. تبدأ امتحانات الدبلومات الفنية يوم ١١ يونيو الحالى. لجأ الطالب إلى محكمة القضاء الإدارى بطنطا، والتى أصدرت حكماً برئاسة المستشار جلال محمد بوقف تنفيذ قرار الإدارة بمنعه من دخول امتحان دبلوم الثانوى الصناعى لعام ١٩٩٤/٩٣. اكدت المحكمة أن قرار وزير التعليم «يسمح للعمال فى قطاعات الانتاج المختلفة بالتقدم من الخارج لامتحانات الدبلوم بمدارس التعليم الفنى الصناعى». اشترط القرار اجتياز امتحان النقل من الصفين الأول والثانى على التوالى، وان يتقدم العامل بشهادة معتمدة من التأمينات اذا كانت جهة العمل قطاعاً خاصاً. وكان الطالب ويدعى أحمد عبد الرحمن قد فصل من الدراسة بسبب التجنيد وبعد اجتيازه امتحان الصف الثانى ثم التحق بمنشأة كعامل كهربائى، واكدت المحكمة أن قرار جهة الإدارة بالامتناع عن دخوله الامتحان مخالف للقانون، واستمرار هذا يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها فى الاضرار





المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

العلم والفكر ونصيب مصر منهما

محمد لهيطة
رئيس غرفة السياحة سابقا

في احدى الندوات التي أقيمت هذا العام قدمت دراسات على أعلى مستوى علمي وتمت مناقشات بعد انتهاء عرض الدراسات اتسمت بالتفهم والجدية، وكان من ضمن الاسئلة التي طرحت. اذا كان هذا هو مستوى الدراسات والمناقشات فلماذا لانتطور بالسرعة الواجبة. ولقد [illegible] من رئيس الجلسة في الاجابة علي السائل، وقلت [illegible] ان في [illegible] كثيرا ممن حصلوا على درجات علمية عالية كالدكتوراه وغيرها ومنهم من يستمرون في الدراسة بحكم عملهم كأساتذة الجامعات حتى ينالوا درجاتهم المقررة، ولكن القلة هي التي تبحث حبا في البحث والدراسة والتطوير وبالمختصر المختصر ان العلم لدى الغالبية العظمى منا هو سبيل لتحسين مستوى المعيشة ماديا، وأعتقد أن السبب في ذلك هو النظام التعليمي في خلال مايزيد علي ثلاثين عاما من جعل العلم حفظا أكثر منه استيعابا، يضاف الى ذلك النظام الاقتصادي الذي جعل الأجر هو مقابل ساعات محددة يمضيها الموظف أو العامل وهو متقاضيه سواء أنتج أو لم ينتج.

هذا هو وضع العلم.. أما الفكر بمعنى اعمال العقل لحل المشاكل وتحسين الأداء والتغلب على الصعوبات فهذا نطاقه يكاد يكون معدوما في أغلب المواقع من مجتمعنا المصري، وكان رد الفعل على هذا التصريح امتعاضا من الحاضرين، فطلبت منهم أن ينتظروا كي أشرح لهم ماأريد توضيحه. قلت لهم ان طبيعة عملي من حيث كثرة السفر والترحال في انحاء العالم قد أعطتني الفرصة كي أطلع على ظروف الدول التي تطورت بسرعة مذهلة مثل دول جنوب شرق اسيا والتي كانت منذ أقل من أربعين عاما تعتبر في قاع التخلف من جميع الوجوه وسردت لهم تجربة كوريا الجنوبية التي عاصرتها في عدة رحلات كنت خلالها أقرأ وأناقش وأطلع وأتابع شئونها عن قرب.

ان كوريا الجنوبية وقريناتها من دول جنوب شرق أسيا التي تقدمت تقدم الصاروخ لم يكن تقدمها من خلال العلم بل من خلال الفكر، ولقد تكونت منذ حوالي الأربعين عاما هناك جمعية تحت مسمى «جمعية الفكر الجديد» وكان اسما على مسمى فتحركها كان مبنيا علي الفكر قبل العلم، فحين فكر أعضاؤها في تطوير القرية الكورية لم يلجأوا لزيادة عدد المدارس أو استخدام الأجهزة العلمية الحديثة أو تدريب المواطنين على استخدام العلم، وانما لجأت الى طريقة أخرى مبسطة فحين ناقشت تأخر القرية الكورية وضرورة تطويرها هداها الفكر الى أن الطريق الأمثل هو جعل القرية تفكر. وكان السؤال. كيف نجعل القرية تفكر فكان الرد هو أن نجعل القرى تتنافس، وفعلا تم عمل مسابقات لمجموعات متقاربة من القرى وتتلخص احدى المسابقات في تقديم سيارة بحمولة خمسة طن أسمنت وتخطر القرى في أن أحسنها أداء في استخدام الخمسة أطنان ستكافأ بجائزة هامة وتغطية اعلامية كبيرة، فبدأ أهل القرى يتجمعون ويجلسون معا لمواجهة هذا التحدي الجديد ودارت مناقشات. كيف تدخل السيارة القرية والطريق الموصل للطريق العمومي لايصلح.

اذن لابد من الاستعانة بأحد ممن عمل في شركة طرق وماذا بعد دخول السيارة وبدأ الفكر يأخذ مجراه، وبدأ استثمار العقل وتطورت القرية الكورية في خلال سنوات قلائل. وأصبح دخل الفرد متضاعفا عشر مرات في سنين قليلة.

وحين طرأ الحديث عن ضعف موارد العملة الأجنبية لضعف التصدير والخدمات وكل مايجلب العملة الأجنبية، هداهم الفكر وليس العلم الى أن السبيل الوحيد أمامهم في تلك المرحلة هي المقاولات الدولية وبتكلفة تنافسية، وهداهم فكرهم الي أن المجند هو أفضل وسيلة فليس له أجر كبير كما انه ينام في عنبر وهو منضبط، وفي خلال سنين قلائل ارتفع دخلهم من المقاولات الي حوالي خمسة عشر مليار دولار. هذا هو الفكر ونتائجه ولماذا لايكون الفكر هو طريقنا للتطور؟

اننا في الفترة الأخيرة ننظر كقيادات وعاملين الى أن العمل التنفيذي هو السبيل الى المال والسلطة والجاه، وكل مقومات الحياة أما العمل الفكري فمآله للفقر والبقاء في دائرة النسيان والغبن الاجتماعي

ان أكثر المسئولين فينا يعملون في اليوم عملا تنفيذيا اكثر من عشر ساعات فأين الوقت لاعمال الفكر.

اننا ننادي منذ سنين بأن النظام التعليمي في مصر خاطيء من أساسه فالجامعات تخرج عددا كبيرا لاحاجة للمجتمع به بدعوى أن هذا حق للمواطن وننادي بمجانية التعليم ونحن نعلم عدم صحة ذلك، ونحن نعلم الحل ولكن لانقترب منه خوفا من اعتراض المواطنين، وهم مستعدون للاقتناع اذا شرح الأمر بطريقة عملية واضحة وملزمة للجميع. ان مجانية التعليم العالي وحتى الثانوي من حق المتفوقين فقط والا لختل نظام المجتمع وأصبح هناك ندرة عمالة حيث توجد الحاجة وكثرة المعروض حيث لاطلب او الطلب قليل ان مصر تستطيع ان تتخطى في زمن قليل الفارق الحضاري الهائل مع العالم الخارجي المتقدم ان هي أطلقت العنان للفكر الخلاق وجعلت من الفكر قيادة وأسلوب حياة.

جامعات اقليمية

توصيات إتحاد الجامعات الأفريقية:

التعليم قضية أساسية للنهوض بالقارة

المنصورة ـ عطية عبد الحميد

ناشد إجتماع الدورة السابعة والاربعين لاتحاد رؤساء الجامعات الافريقية الذى عقد أمس بمركز الكلى والمسالك البولية بجامعة المنصورة الرئيس حسنى مبارك باعتباره الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية يتبنى قضية التعليم فى افريقيا وجعلها القضية القومية للقارة كلها مثلما اعتبر التعليم قضية قومية فى مصر. وقرر الاجتماع تشكيل لجنة عليا مشتركة من الجامعات الافريقية بهدف وضع استراتيجية لتعليم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات لطلاب الجامعات والدراسات العليا وتبادل هذه المعلومات بين مختلف الجامعات الافريقية لخدمة الاهداف القومية والمحلية وتعميم استخدام الكمبيوتر في كل مايتعلق بشئون الادارة بالجامعات مثل تسجيل البيانات والمعلومات الخاصة بالاساتذة والطلاب والعاملين بالجامعة والمدن والمستشفيات الجامعية.

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

أول دراسة علمية لتنمية مدينة السادات

■ شبين الكوم - تقرر تحويل مدينة السادات إلى مدينة جامعة تعتمد على تنمية وتطوير مجتمع مدينة السادات، واستثمار الإمكانيات والموارد والتربة في المناطق المتاخمة لها من الصحراء الغربية لاستيعاب ١/٢ مليون مواطن بإنشاء ٢٤ منطقة سكنية، وإحداث تنمية عمرانية سريعة تتناسب مع حجم الاستثمارات بها. ويقول الدكتور فتحي محمد مصيلحي عميد كلية اداب المنوفية إنه تم الانتهاء من إعداد اول دراسة علمية لتخطيط مدينة السادات، اشترك فيها مجموعة من اساتذة الجامعات المتخصصة، حتى تكون منطقة جذب سكانية لتخفيف الضغط على القاهرة الكبرى والدلتا، حيث تقرر إنشاء مركز لعلومات البيئة الصحراوية في المجالات البحثية كدراسة المياه السطحية والجوفية والري بالتنقيط والربط الجيد بين القاعدة الصناعية والتعليم الفني الهندسي وتحقيق عمليات التمويل الذاتي للتعليم.

أعمال تصحيح إجابات طلاب مدارس منشأة ناصر صحيحة

كشفت نتائج لجنة تقصى الحقائق المشكلة لمراجعة كشوف الرصد وأوراق إجابات طلاب مدرستى جمال عبد الناصر الاعدادية بنين وبنات بمنشأة ناصر أن جميع أعمال التصحيح سليمة وان الأوراق الراسبة لاتقبل الزيادة، ووقع عليها المشرفون على الكنترول والمشرفون على المادة كل فى تخصصه.

كشفت فى كنترول كل مدرسة وكان الأهالى قد تجمهروا أمام هذه المدارس وقذفوها بالطوب احتجاجا على سوء نتائج الامتحانات.

وأكد السيد سيد عثمان سليمان مدير عام منطقة الوايلى التعليمية فى رسالته ردا على ما نشر بصفحة الحوادث يوم الجمعة ٣ يونيو الجارى تحت عنوان بسبب سوء النتائج قوات الأمن تحاصر ٣ مدارس بمنشأة ناصر، ان جميع مدارس المنطقة تعمل فترتين بسبب ارتفاع الكثافة السكانية مع ارتفاع كثافة الفصل وعدد المتسربين الذين يعتمد عليهم اباؤهم فى أعمال مهنية تعطلهم عن دراستهم وليس للدروس الخصوصية اى تأثير على نتائج الامتحانات.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

«الواد بلية» يهدد سياسة التعليم فى مصر!

بقلم : **عباس الطرابيلى**

التعليم مهمة عظيمة ، واعباء كبيرة ومرهقة ، ومن الظلم ان تتولاها وزارة واحدة ، أو ان يقوم بها وزير واحد . وليس فى هذا انتقاص من قدر الدكتور حسين كامل بهاءالدين الذى نكن له كل تقدير واحترام ، ونعترف بنشاطه وجهوده وإضافاته . ولكن حرام ان يتحمل اعباء كل مراحل التعليم : من الحضانة الى الدكتوراه ، وجاء علينا عهد كانت فيه وزارة للتربية والتعليم ، واخرى للتعليم العالى . فكيف يكتمل الهدف .. وقد زاد السكان حتى وصل الى ٣ امثال ماكنا عليه يوم كانت عندنا وزارة للمعارف عام ١٩٥٢ .

نقول هذا بعد ان عجزنا عن مواجهة وباء الأمية وكارثة الجهل ، وبعد ان اعترف اللواء صالح عبدالعاطى - رئيس الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار السن - بأن نسبة الأمية عندنا بلغت ٤٧,١٪ من عدد السكان ، اى ان بيننا الآن ١٨ مليون مصرى لا يعرفون القراءة ، ولا الكتابة . وهى نسبة قاتلة تماما ؛ ومقلقة للغاية . وقال انه تم تشغيل ٢٣ الف فصل فى ٢٠ محافظة .. اى عار يصيب مصر وحكومات مصر من هذا العجز القاتل والرهيب ! ولكن يبدو اننا «تعودنا» على هذه الكارثة .. واصبحنا نتعامل معها وكانها أصبحت جزءا من التراث المصرى ، تماما مثل البلهارسيا .. ومثل الفشل الكلوى الآن !!

●● إذ منذ وعينا وسمعنا خطب العرش - ايام برلمانات ما قبل يوليو ١٩٥٢ - عندما كان كل بيان منها يؤكد ان الحكومة ستعمل جاهدة على محو عار الامية ، حتى تحولت عبارة « ..... » وستعمل حكومتى ... » الى عبارة نسخر منها .. ورغم مرور ما يقرب من نصف قرن مازال عار الامية جاثماً فوق ارض مصر ، ويذل شعب مصر ، ويضعنا بين الشعوب المتاخرة .

ومن المؤكد اننا انفقنا الاف الملايين من الجنيهات على امل القضاء على الوباء ، وانشانا اقساماً وادارات فى طول مصر وعرضها . ورغم هذا لم تظهر ملامح اى تقدم .

●● وخطورة القضية تكمن فى انه رغم قانون التعليم الاساسى وعقوبة من لا يذهب للدراسة الابتدائية .. الا ان نسبة الامية لم تهتز كثيراً . لان الكارثة : فى التسرب .. نعم معظم الاباء يلزمون اولادهم بالذهاب ، ولكن معظمهم لا يبالى ان اكمل الابناء مسيرة التعليم ، ام هربوا .. وقضية التسرب وحدها مسئولة عن معظم الكارثة .. لان الاولاد والبنات يتسربون من المدارس قبل ان تثبت فى عقولهم اساسيات القراءة والكتابة .. وقبل ان تتعود الغالبية على متابعة القراءة حتى ولو خارج التعليم الرسمى فى المدرسة .. ورغم كل الجهود ، فان التسرب يزداد عاما وراء عام . ولم نتوصل الى الاسباب الحقيقية وراء هذا التسرب . وبالتالى لم نحاول القضاء عليها .

وليس سراً ان من اهم أسباب التسرب والهروب من المدرسة العائد المالى الفورى الذى يفتقده من يتعلمون - حتى داخل الاسرة الواحدة . فالصغير - فى الابتدائية - يتابع الم الاسرة وهى تنظر بحسرة الى الابن الاكبر ، أو البنت الكبرى وقد جلسا فى البيت رغم سنوات التعليم التى تصل الى ٢٠ عاماً ورغم ما تحمله الاسرة من اعباء مالية ونفسية ودروس خصوصية ثم .. لا عائد ولا يحزنون . هنا يتسرب الياس الى نفس الصغير والى عقله الباطن . ويتساءل : لماذا يتعلم اذن .. هل ليزيد اعباء الاسرة بلا طائل . ويقرر الصغير فى المدينة والقرية والنجع ان يتوقف عن الذهاب الى المدرسة . وحتى لو اجبرته الاسرة ، فان اقدامه سوف تضل عمداً طريقها الى المدرسة .. وهذا من اهم اسباب التسرب .

●● ومن الاسباب الاخرى : المال ايضاً . فالصبى يرى المعاناة فى التعليم .. بدون عائد . وفى المقابل يرى ما يحصل عليه « الواد بلية »



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٤

حتى وهو دون العاشرة . « بلية » الذى يعمل صبى ميكانيكى او كهربائى او سباك .. او حتى نقاش ونجار .. وبعائد العمل حتى ولو كان قليلاً يلبى الصبى احتياجاته البسيطة الاولية .. حتى ولو كانت مجرد كرسى فى الدرجة الترسو فى سينما الدرجة الثالثة !! .

بل ويتابع « الواد بلية » المكاسب التى يحصل عليها المعلم الكبير على مر عمره . فيرى انه يكسب كثيراً . بل كثيراً جداً . فالمال يجرى بين يديه . وينفق بلا حساب . وليست لديه مشكلة عند رفع الايجار او سداد ايصالات الكهرباء وكل شىء متاح عنده من الاجهزة الكهربائية . ياكل كما يشاء . و « يشرب » ما يشاء .

فلماذا اذن يتعلم ؟! .

والتسرب - وبالتالى ماساة الامية - ليست مقصورة على الريف وحده .. بل تمتد الكارثة - وهى فعلاً كارثة - الى الاحياء الشعبية بالمدن الكبرى . واذا كان التسرب فى الريف سببه البحث عن قوى عاملة زراعية ، بعد هجرة حوالى مليوني فلاح مصرى للدول العربية .. فان التسرب فى الاحياء الشعبية يكمن فى حكاية الواد بلية والبحث عن « صبية » للاعمال اليدوية والحرف الفنية ليتحولوا الى صبيان لدى الاسطوات فى الشوارع والحوارى .

●● وحتى نكون عمليين نريد ان نعلم حقيقة كل ما تم انفاقه على « حملات محو الامية » منذ عام ١٩٥٢ مثلاً حتى الان . وما هى النتائج المحققة لهذا الانفاق « بالفرد » وكم تتكلف عملية محو امية مواطن وما هى المدة اللازمة .. ونريدها ارقاماً صحيحة بعد حصر دقيق وحقيقى ، وليس من واقع دفاتر المدارس التى لا رقيب عليها فعلياً .

ونريد ان نعلم مدى الرقابة على هذه الانفاقات والرقابة على العملية التعليمية ذاتها طوال ما يقرب من نصف قرن . واذا كنا لا نريد الشك فيما تم .. الا اننا نريد ان نقطع الشك باليقين .. فى نفس الوقت الذى نريد ان نعلم فيه كم يتكلف التلميذ طوال فترة التعليم الاساسى وكم تتكلف عملية محو امية مواطن فى الفترة المماثلة ونريد بالارقام عدد الذين « نجحنا » فى محو اميتهم كل عام .. والمبالغ التى انفقت عليهم فى نفس الفترة حتى نعرف مدى الجدية .. والنتيجة ايضاً . نقول هذا لان رئيس هيئة محو الامية اعلن ان ميزانية الدولة لما اطلق عليه « عقد محو الامية » تجاوزت ١٠٠٠ مليون جنيه !!!! وان الدولة اعتمدت ١٤٩ مليوناً على ٥ سنوات لشراء اجهزة لتدريب الدارسين مهنياً ؛ بل وتم بالفعل شراء المعدات اللازمة من ميزانية العام الاول .

●● ومادامت انفاقات الدولة بهذه المبالغ الهائلة .. ومادام كاهل الجهاز التعليمي ينوء بتلك الكارثة فاننا نقول ان مصر - فى الازمات - اتبعت اسلوب انشاء وزارات مؤقتة عمرها مرهون بالمهمة المحددة والمسندة اليها .

مثلاً فى اعقاب ما تعرضت له بورسعيد من دمار شامل عقب عدوان ١٩٥٦ تم انشاء وزارة لتعمير بورسعيد ، انتهى واجبها بانتهاء مهمتها .. وأيضاً خلال انشاء السد العالى تم انشاء وزارة للسد العالى للتعجيل بانهاء المشروع تولاها المهندس محمد صدقى سليمان . وانتهى دور هذه الوزارة بانتهاء بناء المشروع .

●● من هنا نسال : لماذا لا ننشىء وزارة تتفرغ لعملية محو الامية ، على غرار وزارتى تعمير بورسعيد والسد العالى .

نقول هذا لان هناك وزارة للتعمير ولكننا نرى ان تعمير العقل المصرى لا يقل اهمية عن تعمير الارض المصرية .. فلماذا نخص تعمير الارض بوزارة ولا نخص تعمير العقل بوزارة مماثلة .

●● مطلوب وزارة لتعمير عقل مصر .

رغم الحملات الكاذبة:

مدارس دار حراء فى مقدمة مدارس أسيوط

كتب قطب العربى:

رغم الحملة الشرسة التى شنتها العناصر المشبوهة العام الماضى ضد مدارس دار حراء الإسلامية بأسيوط، حققت مدارس حراء المركز الأول على مستوى محافظة أسيوط، وقام الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بتكريم دار حراء فى الاحتفال بالعيد الخامس للتعليم الخاص، والذى أقيم بنقابة المعلمين وحضره نقيب المعلمين وقيادات التعليم.

وقد تم فى الحفل تكريم (٣٠) مدرسة خاصة. وكانت مدارس دار حراء هى المدرسة الوحيدة من أسيوط، ومثلها فى حفل التكريم د. محمد عبد الفتاح دهيم رئيس مجلس إدارة الجمعية الإسلامية للدعوة وتنمية المجتمع بأسيوط. كانت بعض العناصر الشيوعية والمشبوهة قد حاولت العام الماضى تشويه صورة المدرسة، وزعمت أنها تنشر الفكر المتطرف، إلا أن وزارة التعليم تأكدت من كذب هذه الادعاءات.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

وزارة التعليم استعدت لامتحانات الثانوية العامة

كتب عبدالحي محمد:

أعلنت وزارة التعليم حالة الطوارىء استعدادا لامتحانات الثانوية العامة التى ستجرى يوم السبت ٢٥ يونيو الحالى وستستمر أسبوعين.

ويتقدم لأداء الامتحان ٢٦٠ الف طالب وطالبة أمام ٨٣٠ لجنة، وتم تقسيم الجمهورية إلى (٤) قطاعات هى القاهرة، الإسكندرية، أسيوط، زالمنصورة بالإضافة إلى ٩ كونترولات للتصحيح والمراجعة ورصد الدرجات.

وانتهت الوزارة من تحديد أماكن ومقار لجان الامتحان واختيار رؤساء اللجان والملاحظين، واجرت الوزارة اتصالات بوزارة الداخلية لحماية وتأمين لجان الامتحانات.. واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الغش او الإخلال بسير الامتحانات. من ناحية ثانية أعلنت وزارة التعليم بصفة نهائية تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد ابتداء من العام الدراسى القادم لطلاب الصف الثانى الثانوى، وأعدت الوزارة دورات تدريبية لكبار المعلمين لتدريبهم على النظام الجديد وإظهارماهيته، وعلمت الشعب أن اللائحة التنفيذية لقانون الثانوية العامة لم تصدر بعد، بسبب الخلاف حول درجات مادة اللغة العربية، حيث يطالب خبراء الوزارة بتحديدها بـ ٦٠ درجة بدلا من ٥٠ درجة بحيث لا تتساوى مع اللغات والمواد الاخرى، وكذلك لا يسمح للطالب فى الصف الثانى الثانوى بالنجاح إلا بعد نجاحه فى مادة اللغة العربية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤



مطلوب مؤتمر وطني

السيد المحترم/ الدكتور

اتابع باهتمام بالغ ملف «استاذ الجامعة» منذ بدايته (١٩٩٤/٢/٢٥) واعترف بانني شعرت بالراحة والسرور ان يتجاسر احد اصحاب الاعمدة في صحافتنا ويفتح هذا الملف.

ويتناسب شعوري بالراحة والسرور طرديا مع كل من قناعتي الكبيرة باهمية وظيفة الاستاذ وادراكي العميق لتردي الاستاذية كملامح ودور وقدرات في اغلب الاحيان في مصر وفي العديد من البلدان العربية.

وقد دفعتني قناعاتي إلى ان اعلن وابرهن في محاضرة عامة بعنوان «ازمة التعليم الجامعي» في مؤتمر اقليمي (تونس - ١٩٨٢) ان ٧٠٪ على الأقل - من الاساتذة دون متطلبات الاستاذية ومع الأخذ في الاعتبار انني لا الوم او انقد اشخاصا لذواتهم، ومع تاكيدي لحقيقة وجود سلبيات

مثل تلك التي وردت في شهادات بعض الاساتذة الافاضل كالدكتاتورية والتواطؤ (شهادة د. عباس عجلان) وسرقة المال العام (شهادة د. محمد عبدالعزيز طعيمة) اضافة الى العديد من السلبيات التي اشرتم انتم لها، فإن الخطر الرئيسي هو أن من شان سلبيات الأستاذ إعادة إنتاج وتكبير هذه السلبيات من خلال تلاميذه وعن طريق انعكاسات مبادئه وسلوكه ومواقفه على المجتمع ككل.

ولان بعض تلاميذ الاستاذ يتحولون مع الوقت - الى اساتذة.. فإن الدائرة المغلقة لاعادة إنتاج الاستاذ «المشوه» تكون واضحة، ويكون سر تسلسل التفاعل «الاستاذي» السلبي والمتغلغل في مجتمعنا قد اتضح.

ومن منظور ماسبق الاشارة اليه في السطور اعلاه وفي عمودكم بخصوص «الاستاذ» اسمحوا لي أن اشير الى:

١ - ان السلبيات الاستاذية لاتختص فقط بالاستاذ في الجامعة، وانما تتضمن ايضا «الاستاذ» في معاهد ومراكز البحوث نظرا لاهمية دوره في رسم وتنفيذ السياسة القوميه (ان وجد) للتنمية التكنولوجية.

٢ - أن هذه القضية قومية في المقام الأول وبالتالي - اكرر - ليس المقصود إهانة الاساتذة (حيث ان بعضهم اشبه في نضالاته بالماسك على الجمر) بل على العكس الهدف هو حماية دور الاستاذ ومقومات ادائه لمهامه.

٣ - ان هذا الملف الذى «فتحتموه» لابد وان «لايغلق» الامن خلال مؤتمر قومي عن «الاستاذية» في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث في مصر - مالها وماعليها، واتمنى ان يكون تحت الرعاية الفعلية للرئيس مبارك مثلما رعى نهرو تصحيح وتوجيه دور الاستاذ في الهند.

بارك الله فيكم وفي الاساتذة الشرفاء

د. محمد رؤوف حامد
استاذ الفارماكولوجي ومدير مركز الاتاحة الحيوية للادوية

***

ونحن نضم صوتنا الى هذا الرأي: فالملف يجب الا يغلق الا من خلال مؤتمر وطني عن الاستاذ.. قبل ان تقال الكلمة الاخيرة

د. مصطفى عبدالغنى



المصدر: الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٤

شكوى طلاب الاعدادية من امتحان المواد الاجتماعية

انتهت أمس امتحانات الشهادة الاعدادية بالقاهرة والجيزة وبعض المحافظات الاخرى ، حيث أدى طلبة القاهرة الامتحان فى المواد الاجتماعية وتضمن امتحان التاريخ اسئلة عن التواريخ والجغرافيا تناولت اسئلتها بعض النسب المئوية مما اثار شكوى الطلاب وأولياء الأمور من صعوبة الامتحان. وفى امتحان الجغرافيا بمحافظة الجيزة شكا بعض الطلاب من أن الاسئلة جاءت فوق مستوى الطالب المتوسط وغير مباشرة أو متوقعة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

١٧ سبتمبر بدء الدراسة بجامعة عين شمس

الغاء مكافأة التشجيع للدراسة ببعض الكليات

كتب ـ محمد حبيب:

قرر مجلس جامعة عين شمس ان تبدا الدراسة العام القادم ١٧ سبتمبر بمختلف الكليات على ان ينتهى الفصل الاول يوم ٢٩ ديسمبر وتبدا الامتحانات ٣١ ديسمبر ولمدة ١٩ يوما وتبدا اجازة نصف العام الدراسى ٢١ يناير ولمدة ١٥ يوما.

وتبدأ امتحانات نهاية الفصل الدراسى الثانى يوم ٢٠ مايو القادم فى جميع كليات الجامعة ماعدا كلية الحقوق فتبدا ٦ مايو وتضم نتائج الفصلين الدراسيين الأول والثانى معا/لتعلن النتيجة النهائية ويعقد امتحان واحد لكلية الحقوق نهاية العام.

وناقش المجلس برئاسة الدكتور عبدالوهاب عبدالحافظ رئيس الجامعة تحديد مكافاة التفوق لشعبة التعليم الاساسى (الابتدائى) بكلية التربية وتشجيع الدراسة بكليات التربية والبنات والآداب والألسن وتقرر مساواة طلاب التعليم الأساسى بكليتى التربية والبنات (تربوى) بطلاب التعليم العام فى صرف مكافاة التفوق اثناء الدراسة بذات الكليتين والغاء مكافاة تشجيع الدراسة بكليتى التربية والبنات (تربوى) لانتفاء الغرض منها ويقتصر على مكافأة التفوق أثناء الدراسة فقط، وإلغاء مكافاة تشجيع الالتحاق باقسام اللغة العربية فى كليات التربية والبنات:(تربوى) والآداب والألسن وسيتم ارسال مذكرة بهذا الالغاء للمجلس الأعلى للجامعات.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

مدرسة صناعية متطورة اقامتها بمدينة العبور

كتبت ـ مايسة السلكاوى :

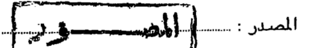
اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انه تقرر انشاء مدرسة صناعية متطورة بمدينة العبور وقد تم بالفعل تخطيط الأرض التى ستقام عليها المدرسة.

جاء ذلك امس فى الاحتفال بوضع حجر الأساس لانشاء كليتى الصيدلة وطب الاسنان التابعتين لجامعة عين شمس بمدينة العبور.

حضر الاحتفال الدكاترة محمد ابراهيم سليمان وزير المجتمعات الجديدة وعلى عبد الفتاح وزير الصحة وعبد الوهاب عبد الحافظ رئيس جامعة عين شمس

واكد الوزير ان انشاء المدن الجامعية المتكاملة والتى تضم الكليات والمبانى الادارية ومساكن اعضاء هيئة التدريس خارج القاهرة يعد نقلة حضارية هامة فى اطار التوسع في التعليم الجامعى وصرح الدكتور محمد ابراهيم سليمان بانه تم تخطيط مساحة ١٥٠ فدانا بمدينة العبور لانشاء كليتى الصيدلة والاسنان والمبنى الادارى للجامعة وذلك فى المرحلة الأولى.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

هل كان هناك مبرر لإلغاء انتخاب العمداء؟

○○ رؤساء الجامعات:

● نعم للتعيين . فالانتخابات مزقت الجامعات . والعميد منصب تنفيذى

○○ المعارضون:

● لماذا لم تتم مناقشة القانون داخل الجامعات قبل إصداره ؟

● ليس فى القانون ضمانات كاملة تكفل حسن اختيار العميد

○○ وزير التعليم:

● قدمنا مشروع التعديل دون المطالبة بإلغاء الانتخابات ، ولجنة التعليم رفعت التعديلات من ثلاثة فقط إلى عشرين .

فاجأت الحكومة الجميع خاصة أساتذة الجامعات وعرضت على مجلس الشعب تعديلات على قانون تنظيم الجامعات .

ومنذ صدور القرار وموافقة المجلس عليه والآراء مختلفة عليه ، تطرح عديدا من الأسئلة خاصة هل كان هناك مبرر للقرار تعيين العمداء وإلغاء الانتخابات ولماذا الآن ؟ ، وما الاسباب وراء هذا القرار المفاجئ إن كان القانون القديم يعطى لمدير الجامعة الحق فى إختيار واحد من الثلاثة الحاصلين على أعلى الاصوات ؟ ، ولماذا لم تتم مناقشة القانون داخل الجامعات ؟ وهل صحيح أن التجاوزات الأخيرة التى حدثت فى أعرق كلية بالقاهرة هى التى أعطت الضوء الأحمر لتعديل القانون ؟

أسئلة عديدة تملأ ساحة الجامعات المصرية بحثا عن إجابة صحيحة .

«المصور» تقدم الصورة منذ قدم القانون إلى لجنة التعليم حتى تمت الموافقة عليه ، ورأى المعارضين له ، ومن خلال مواجهة ساخنة مع وزير التعليم عن مبررات صدور القانون

تحقيق : إيمان رسلان

● ولنبدأ برواية الوقائع كما يقولها أحمد فؤاد عبد العزيز رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب : أولا : هذا القانون مقدم من الحكومة منذ العام الماضى وتم تحويله إلى لجنة التعليم بالمجلس خلال جلسة علنية لدراسته منذ ديسمبر العام الماضى ، أى أن الكل يعلم بوجود تعديلات لقانون تنظيم الجامعات الصادر عام ١٩٧٢ .

● ما هى عدد المواد التى طالبت الحكومة بتغييرها ؟

●● ثلاث مواد فقط ولكننا حين قرأنا هذه المواد وجدنا أنها غير كافية لأنه إذا كنا ننوى التغيير فلنغير مرة واحدة بدلا من التعديل الجزئى كل فترة . بالإضافة إلى أن القانون القديم مر عليه ٢٢ عاماً حدثت خلالها تغيرات كثيرة داخل الجامعات .

● هل تم عقد لجان استماع لمعرفة رأى أساتذة الجامعة ؟

●● هذا القانون تمت إحالته إلينا بعد موافقة الجامعات ونحن نلجأ إلى جلسات الإستماع كعمل إضافى إختيارى إذا رأينا ضرورة لذلك ولم يحدث ذلك فى هذا القانون .

● هل تمت الموافقة عليه بشكل كامل من اللجنة أم أعترض أحد عليه ؟

●● لم يعترض أحد والموافقة كانت جماعية .

● لماذا أضافت اللجنة المادة التى تطالب بإلغاء انتخاب العميد ، ولماذا لم توضع ضمانات لحسن إختيار العميد المعين .

●● كان مبررنا المشاكل والانقسام الذى حدث فى الجامعات بعد الانتخابات ، لأن عملية الانتخاب عملية تربيط للأصوات الانتخابية ، تضيع معه العملية التعليمية والتفرغ العلمى .

وهذا القانون منذ صدوره وقد اختلفت حوله الآراء فالبعض يوافق ويقدم مبررات لذلك والبعض يرفض ويقدم مبرراته أيضا .

نعم للتعيين

يرى د. رجائى الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط أن نظام الانتخابات فى الجامعة غير موجود فى أغلب جامعات بلاد العالم المتقدم فهذا

النظام لا تعرفه الجامعات الأمريكية أو الكندية بل تعمل به فقط بعض الجامعات الأوربية خاصة فى ألمانيا . وفى الجامعات التى تأخذ بهذا النظام يحجم الاساتذة عن الترشيح لأن ذلك يشغلهم عن مدارسهم العلمية وعن البحث العلمى ، وأنا رغم أننى انتخبت عميداً للهندسة أكثر من مرة أرى أن نظام إنتخاب العميد نظام غير صحيح لأن عميد الكلية رجل تنفيذى ينفذ قرارات مجلس الكلية وينقل وجهة نظر الكلية إلى مجلس الجامعة وبما أن عملية الانتخاب نفسها تحتاج إلى مواهب خاصة وتكتلات بل أنها تؤدى فى بعض الأحيان إلى أن نغض النظر عن أخطاء مثل الإهمال وعدم الحضور وغيره وكل ذلك من أجل الصوت الانتخابى وبالتالى فالنظام الجديد يحمى الاساتذة من عملية الابتزاز التى كانت تجرى مع كل عملية إنتخاب .

● هل تمت مناقشة القانون فى المجلس الأعلى للجامعات وخاصة إلغاء الانتخاب ؟

●● هذا المشروع نوقش منذ عدة سنوات وأعتقد منذ أكثر من ثلاث سنوات . وقد أبدت الجامعات والكليات والأقسام رأيها فى كثير من القضايا الجامعية وليست هذه النقطة فقط.

ويتفق د. محمد عمارة رئيس جامعة المنصورة مع رأى د. رجائى الطحلاوى بعدم ضرورة إنتخاب القيادات الجامعية ، ويقول : كل نظام له مميزات وله عيوب أيضا ونحن وخلال الـ ٢٢ عاما الماضية جربنا نظام إنتخاب العمداء والذى أظهرت نتائج تطبيقه أن مساوئه أكثر من محاسنه لانه أدى إلى وجود شرخ بين أعضاء هيئات التدريس . والنظام الجديد وهو تعيين العمداء إذا أخذ بموضوعيته سيكون الأفضل . لأن رئيس الجامعة وهو المنوط به الاختيار طبقا للتعديل الجديد فهو الأجدر على تحمل مسئولية المؤسسة التى يديرها وبالتالى فسوف يحسن إختيار المسئول التنفيذى ، لأن فى النظام القديم لم يكن بالضرورة الأفضل هو الحاصل على أعلى الأصوات بل أننى من القيادات التى كانت تطبق إختيار الثانى والثالث فى نتائج الإنتخابات .

والقانون الجديد يفرض حسن الإختيار بدون ضغوط شخصية أو مصالح وبعيدا عن التكتلات وبالتالى هذا يفرض على رئيس الجامعة التعرف عن قرب والعلاقات الوثيقة بأعضاء هيئات التدريس بمختلف الكليات .

ويتفق جزئيا مع نظام تعيين العمداء د. أحمد مستجير عميد كلية الزراعة جامعة القاهرة ، ويرى أنه بالرغم من إنتخابه ثلاث مرات كعميد للكلية أى حوالى تسع سنوات إلا أن نظام الانتخاب أدى إلى إنقسام أعضاء هيئة التدريس ووجود ضغوط كثيرة على أعضاء هيئات التدريس وبالتالى فإن الرجوع إلى نظام التعيين أفضل للحياة الجامعية وعودة لسلطة العلم خاصة أن سلطة عميد الكلية سلطة إدارية تنفيذية فى المقام الأول وبالتالى فأغلب الجامعات فى العالم تأخذ بنظام التعيين.

ولكن النقطة المهمة أن القانون الجديد لم يناقشه أعضاء هيئات التدريس ولم يعلم به أحد إلا بعد الموافقة عليه وكان الأفضل أن يتم عرضه علينا أولا لإبداء الرأى وكان يمكن أن نصل إلى النتيجة نفسها وهو ما دعانى أن أطلق عليه « وصلنا إلى النتيجة الصحيحة بالطريقة الخطأ » .

تجاوزات كثيرة

على أن أصحاب الآراء المؤيدة لهذا القانون يشهدون على عدم صلاح نظام الانتخاب بعدة وقائع حدثت فى العامين الأخيرين خلال انتخابات العمادة فى كل كلية.

● ما حدث فى كلية زراعة المنصورة حيث لم يعين رئيس الجامعة العميد الحاصل على أعلى الأصوات بل عين الأقل أصواتا فى الثلاثة الفائزين فأدى ذلك إلى مشادات بين أعضاء هيئة التدريس بالكلية وتوقف العمل بها ووصلت إلى ساحة المحاكم طعنا فى قرار رئيس الجامعة ولكن المحكمة رفضت ذلك وحكمت بصحة قرار رئيس الجامعة .

● ما حدث فى طب المنصورة ، فقد كان هناك تجاوزات كثيرة من أعضاء هيئات التدريس ولكن العميد السابق لم يحسم أية مشكلة ورفع كل مشكلة صغيرة بل ورقة إلى رئيس الجامعة ، لإبعاد المسئولية وذلك من أجل الصوت الإنتخابى .

● مشكلة كلية الفنون التطبيقية - جامعة حلوان والتى ظلت الكلية خلالها بدون عميد لمدة تقترب من عام كامل حيث انتخب أساتذة الكلية أصغر المرشحين بأغلبية الأصوات وعندما تولى المسئولية وأراد وضع حد للتسيب الإدارى والسفر بدون إذن وغير ذلك ، رفض الاساتذة تنفيذ قرارات العميد وأصيب العمل بالشلل حتى إنتهت فترة إنتخابه .

● يبدو أن ما حدث أخيرا فى انتخابات كلية



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٤

طب قصر العيني كانت سببا لصدور القانون فقد حدث داخل هذا المسرح التعليمي، وفيه ٨٠٠ أستاذ وعضو هيئة التدريس ، تجريح شديد بين المتنافسين أثناء العملية الانتخابية بل وصل الأمر بين المرشحين والمؤيدين لكل فريق إلى توزيع البيانات التي تتهم الطرف الآخر ليس في عمله وبحثه العلمي بل في أخلاقه وسلوكه وسلوك أسرته بأكملها بل أن هذه المنشورات كانت توزع علنا ووصلت إلى أيادي طلبة الكلية مما أدى إلى معارك وصراعات كثيرة . فضلا عن إهدار صورة الأستاذ الجامعي في عيون طلابه .

● ويشير د. أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابق إلى أنه يبدو للوهلة الأولى أن هذا التعديل قد قصد به زيادة قبضة الدولة على الجامعة وبالتالي لا تخرج الجامعة عن الخطوط الاستراتيجية العامة التي ترسمها الدولة ولكن في هذا الإطار .

وأعتقد أن القانون القديم قبل تعديله أفضل بكثير من القانون الجديد وأكتفي بأن أضع التساؤل وهو : هل يوجد عميد من العمداء قد شكل بالنسبة للدولة مشكلة ما ، بل على العكس أعتقد أن العمداء ، حتى المستقلين أو من كانوا يمثلون أحزابا معارضة للحكومة فانهم أدوا خدمات جليلة للجامعة سواء على مستوى تطوير العمل الأكاديمي أو في مواجهة تيار العنف والتطرف داخل هذه الكليات ، والقانون القديم كان يكفل اقتناع الأساتذة ، فالعميد بحكم الكلية بأغلبية يختارها الأساتذة وبالتالي فالانتخاب يعتبر صمام انضباط للعمل الجامعي .

أعتقد أن القانون الجديد سيؤدي إلى انفصال تام بين ادارة الجامعة والأساتذة ، وما أدرانا أنه يمكن أيضا في ظل نظام التعيين توزيع منشورات لا أخلاقية ضد العمداء المعينين .

القانون ضد استقلالية الجامعات

ولكن هل تكفي هذه الأحداث الأخيرة لصدور مثل هذا القانون ، يشير د. حامد عمار الأستاذ بكلية تربية عين شمس إلى أن التعديلات الأخيرة لقانون تنظيم الجامعات ، مثل صدمة عنيفة له ، ومفاجأة سيئة غير متوقعة للاساتذة وفتح جبهة الصراع مع أعضاء هيئات التدريس ليس هذا وقتها ، خاصة أن الغالبية من الأساتذة لم تكن راضية عن بنود القانون القديم وتمثل الاعتراض على سلطة رئيس الجامعة في حرية اختياره لواحد من بين الثلاثة الفائزين الذين حصلوا على أعلى الأصوات في انتخابات العمادة ، بما يمثل تدخلا من رئيس الجامعة بل أن أساتذة الجامعات كانوا يطالبون بمشاركة أوسع من أعضاء هيئات التدريس في الانتخابات وألا تقتصر على الاساتذة فقط، وبالتالي فما حدث من تعديلات للقانون يمثل نقطة للوراء وليس نقطة للأمام .

ويوضح د. حسن حنفي أستاذ الفلسفة - جامعة القاهرة أن التعديلات الجديدة للقانون تعد انتهاكا لاستقلال الجامعات وذلك لعدة أسباب :

أولها : أن هذه التعديلات لم تعرض على أحد من الاساتذة ولم يستشر فيها أحد ولم تناقشها مجالس الأقسام أو الكليات ، وذلك يذكرنا بما حدث عند تطبيق نظام الترمين العام الماضي ، عندما فوجئ به أعضاء هيئات التدريس .

ثانيها : أن الهامش القليل من الديمقراطية والذي تم اقراره في قانون تنظيم الجامعات لعام ١٩٧٢ قضت عليه التعديلات الجديدة مما يمثل انتكاسة لاستقلالية الجامعة.

النقطة الثالثة : أنه من الحجج والبراهين التي قيلت عن مساوئ القانون القديم أنه أدى إلى إنقسامات بين أعضاء هيئات التدريس وأدى إلى «الشللية» والنظام الجديد سيؤدي إلى تكوين مجموعات سلطوية تقترب من مراكز صنع القرار ليتم إختيارها وإذا كانوا يقولون إن د. طه حسين أتى بالتعيين فليرجعوا إلى تاريخ طه حسين ليعرفوا ماذا فعل طه حسين.

وتضيف د. أمينة الرشيد . استاذة اللغة الفرنسية : أن القرارات الجديدة لتعديل القانون وقعت وقوع الصدمة على أعضاء هيئات التدريس لأن أحدا لم يعلم بها ولم تناقش مع عضو واحد من أعضاء هيئات التدريس . وإذا كان القانون القديم أدى إلى حساسيات وإنقسامات بين أعضاء هيئات التدريس فليس الرد على ذلك يأتي بالتعيين .

وتقول : لماذا لم يحتو القانون الجديد على ضمانات لاختيار الأكفأ بين الأساتذة أو أن نضع معيارا شكليا في الاختيار مثل أن يعين أقدم الاساتذة بالكلية .

النقطة الثانية : أن هذا القرار ضد استقلالية الجامعة ، فاستاذ الجامعة ليس معلما فقط وإنما شخصية لها مكانتها في المجتمع ، وإذا كانت الدولة تعامل أستاذ الجامعة هكذا ، فكيف سيكون موقف الطلاب منه خاصة أننا نشكو من قضية الانتماء ، وبالتالي فكيف سننمي قضية الإنتماء لدى الجيل الجديد من أعضاء هيئات التدريس أو بين الطلاب .

تعيين العمداء ليس بدعة

وبعد استعراض لكل هذه الآراء كان لابد من جمع الأوراق والتوجه لوزير التعليم (د. حسين كامل بهاء الدين) بعدة أسئلة وقضايا أثارها التعديل المفاجئ لقانون تنظيم الجامعات .

● لماذا تقدمت بتغيير قانون الجامعات وما هى المبررات وأسباب تعديل القانون ليصبح عمداء الكليات بالتعيين وإلغاء الانتخابات ؟

●● أولا الحكومة تقدمت منذ فترة بتعديلات لقانون تنظيم الجامعات وكانت ثلاثة تعديلات فقط ولم يكن منها إلغاء الانتخاب .

● وكيف وصلت إلى ٢٠ مادة ووفق عليها جميعا ؟

●● لقد رأت لجنة التعليم بمجلس الشعب أن تقوم بدورها الدستورى وأن تضيف بنودا جديدة فى التعديل حتى يصبح التعديل كليا وليس جزئيا . وقد تم ذلك بعدما عقدت اللجنة اجتماعات مطولة ونوقش فيها قانون تنظيم الجامعات .

● لماذا لم يتم عرض المشروع على الاساتذة أو المجلس الأعلى للجامعات ؟

●● تطوير الأداء الجامعى وتغيير قانون تنظيم الجامعات تمت مناقشته منذ فترة طويلة بالجامعات وعلى جميع المستويات وأبدت القيادات الجامعية والاساتذة رغبتهم فى تغيير القانون الحالى ونحن رأينا أن التعديلات المطروحة فى الصالح العام فوافقت عليها كما أن نظام انتخاب العميد كانت له نتائج سلبية كثيرة أدت إلى انقسامات بين أعضاء هيئات التدريس ووصلت إلى حد العداوات ناهيك عن «الشللية» بل والتجريح الشخصى بين الأفراد مما أعطى صورة سيئة لأستاذ الجامعة بين تلاميذه ، النقطة الثانية أن سلطة العميد كانت سلطة تنفيذية وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة ومجالس الأقسام بالكلية وهذه المجالس التى تتكون من جميع أعضاء هيئات التدريس وليس من الاساتذة تناقش فيها كل الآراء بحرية وديمقراطية كاملة ويتخذ القرار بالأغلبية وبالتالى فقرار العميد سواء بالانتخاب أو التعيين هو تنفيذ لقرارات هذه المجالس .

● ولماذا لم يتضمن التعديل الجديد أية ضمانات لحسن اختيار العمداء كأن نوسع دائرة الاختيار وينضم إليها نواب رؤساء الجامعة وأن يتم تعيين أقدم الاساتذة ؟

●● العميد سلطة إدارية وكل سلطة لها مسئوليات وضوابط وبالتالى فالعميد لن يعمل بمفرده وفى جزيرة منعزلة بل هناك ضوابط وضمانات والتعيين سيكون وفق معايير وتحرى الدقة فى الاختيار بحيث يكون العميد قوة إدارية لا يخاف من مجابهته أى إنحراف ولا يخشى فى الحق أحدا .

● كان القانون القديم يكفل أيضا حرية الاختيار لرئيس الجامعة لتعيين واحد من بين أعلى ثلاثة أصوات وكان فى هذه الضمانة الكفاية ؟

●● أولا : طبقا النظام القديم حدثت مشاكل كثيرة كان آخرها ما حدث فى كلية عريقة وحدث تشويه للمرشحين ولأهلهم وأسرهم ، والعميد بالانتخاب لا تستطيع أن تسأله وقد حدثت مهازل عديدة من تطبيق القانون القديم ثم أن التعديلات الجديدة لم تكن هذه النقطة فقط وإنما أشياء أخرى مهمة فى صالح عضو هيئة التدريس منها أن عضو هيئة التدريس يعين كأستاذ متفرغ فى الكلية بعد إحالته إلى المعاش وأن من يتولى منصبا خارج الجامعة فى حكم المعار من وظيفته وإذا ترك منصبه العام عاد إلى عمله الأصلى بالجامعة هذا بجانب أن الأستاذ الذى مضى على عمله بوظيفة استاذ مدة أكثر من عشر سنوات يستحق الربط المالى لنائب رئيس جامعته .

● لماذا تم إلغاء المجلس الأعلى للجامعات وتكوين مجلس آخر كان موجودا بالفعل هو مجلس رؤساء الجامعات ؟

●● أولا مجلس رؤساء الجامعات لم يكن منصوصا عليه فى القانون ، والمجلس الأعلى الجامعات لم يلغ وإنما أعيد تكوينه بشكل أفضل حتى نضمن فعاليته أكثر فى المناقشات واتخاذ القرار فالمجلس القديم كان أعضاؤه يقتربون من ٦٧ عضوا ، والمجلس الجديد يضم رؤساء الجامعات بالاضافة إلى خمسة أعضاء من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى بجانب ثلاثة مجالس ثلاثة أخرى تبحث شئون التعليم والطلاب - الدراسات العليا والبحوث - ومجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة ليس هذا فقط وإنما تقرر تكوين لجنة جامعية للتحقيق مع أستاذ الجامعة تابعة المجلس الأعلى للجامعات وذلك حفاظا على كرامة الاستاذ بدلا من التحقيق معه أمام النيابة .

وتبقى كلمة أخيرة .. أن أهل مكة أدرى بشعابها ..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٤

.. والثانوية العامة على الأبواب:

النظام الجديد..

هل يقضى على «بعبع» الثانوية

أخيراً.. وبعد انتهاء امتحانات النقل والجامعات بدأ الاستعداد لامتحانات الثانوية العامة.. وسائل الاعلام والمناخ الأسرى تستنفر.. على تشاهد الطلاب، ليحيطونهم بالتوتر والقلق والانفعال والطلاب يقفون فريسة للاثارة وكأنهم يواجهون لمعركة حربية ضارية. هذه المعركة التى تطل كل عام تحتاج الى وقفة؛ فالأمر كما يقول الخبراء لايستحق كل هذا الارهاق النفسى؛ لأنه ينعكس سلبيا على ربع مليون طالب يؤدون الامتحان على مستوى الجمهورية؛ ويعتبر خبراء التربية أن سنة ثالثة ثانوى.. سنة عادية موادها وامتحاناتها ليست تعجيزية.. ولكن بحكم تركيبة المجتمع المصرى فانه ينظر الى الثانوية بانها الطريق الأوحد الى الكليات المرموقة حيث الشهادات الجامعية التى يتنافس عليها. والسؤال الآن.. هل يقضى النظام الجديد والذى سيطبق ابتداء من العام القادم على «بعبع» الثانوية العامة وهل سنرى جيلا جديدا من الطلاب يجتازون الثانوية بلا خوف او توتر باعتبارها شيئا عاديا؟!. الواقع يؤكد أن النظام الجديد له مزايا عديدة تساهم فى تخفيف حدة التوتر لدى الطلاب وأسرهم.. وستنهى حالة الطوارئ المعلنة فى كل أسرة بها طالب ثانوى.. ولكنها الفشل..

خبراء التربية ينصحون الطلاب وأولياء الأمور بالبعد عن التوتر العصبى

الطلاب يعترفون بالتوتر الشديد الذى يظهر على توقعاتهم وتركيزهم كلما اقترب الامتحان.

كما يساهم الجو المحيط بهم سواء من الاب او الام او الاخوة او حتى الجيران فى المزيد من شد الاعصاب.. فكلما تحدثوا لم يذكروا سوى الثانوية العامة والامتحانات لايشيرون الينا إلا بالمذاكرة ومزيد الاهتمام.. وكأننا محكوم علينا بدخول معركة حربية طاحنة.. ويذكر الطلاب ان من شدة خوف بعضهم يلجأون الى المهدئات من العقاقير، واللجوء الى الطب النفسى أحيانا، وبعضهم يتعرض لأزمات نفسية شديدة ناتجة عن التوتر.

هل صحيح ان امتحان الثانوية العامة لابد أن يمهد له بجو من التوتر والقلق؟!.. يناقش هذه القضية الدكتور «حامد عمار» الخبير التربوى والعميد الاسبق لكلية التربية جامعة عين شمس قائلا: عملية التوتر أمر طبيعى عند اى امتحان، وخصوصا الثانوية العامة.. ولكن ليس بهذه الصورة التى نراها الآن.. حيث تشترك



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤







حامد عمار — د. عبد الفتاح جلال — د/ محمد شعلان — د. يسرى عبد المحسن

وسائل الاعلام وهيئات التدريس وأولياء الامور فى خلق جو من الرعب لدى الطلاب فى السنوات الماضية.. كانت الثانوية العامة شيئا عاديا لايمثل رهبة، وكانت تعامل مثل أى شهادة نقل.. وكانت الامور تسير طبيعية..

تصريحات

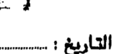
ويستمر فى حديثه مشيرا الى ان ما نراه الآن من تصريحات مرتبطة بالمسئولين وانشغال لجهزة الاعلام بحدث الثانوية العامة باعتبارها امتحانا حاسما يضاعف التوتر لدى الطلاب، بصرف النظر عن كون الامتحان سهلا او صعبا، ورغم انه يأتى فى المستوى العادى أو المتوسط إلا ان الضجة المثارة هى السبب فى قلقلة الاعصاب.. وكل ما نأمله لاصلاح الوضع الحالى، هو خطة التطوير القائمة، حيث من المقرر ان تخفف العبء على الطلاب، وتسمح لهم بدخول الامتحان ٤ مرات خلال السنة الثانية والثالثة.. هذه الخطوة ستمنع التوتر الشديد للطلاب.. والنظام متبع فى دول متقدمة كثيرة، وتمر الامتحانات بشكل عادى مما يؤدى الى خفض التوتر.. ولكن لايلغيه تماما.

وعن المزايا التى يتمتع بها الطالب فى التطوير الجديد يقول د. حامد: - توجد ادوار ثانية مثل اى سنة نقل، فلو افترضنا ان الطالب ادى الامتحان ٣ مرات فى مايو واغسطس ثم فى مايو فى السنة الاخيرة ورسب فى الامتحانات الثلاثة.. ثم جاء فى الاخير وحقق درجة النجاح.. عندئذ يضاف الى المجموع اعلى درجة حصل عليها فى الامتحانات الثلاثة السابقة.. وهذه ميزة كبيرة للطلاب.

الضغط النفسى

مازلت مع خبراء التربية ليشرحوا معركة الثانوية العامة التى يخوضها الطلاب فى جو من التوتر.. والحل الامثل تربويا وعلميا لازالة اى خوف.. يؤكد الدكتور «عبد الفتاح جلال» عميد معهد البحوث التربوية بجامعة القاهرة ان التركيز اعلاميا على الثانوية العامة خطأ فادح، يمثل نوعا من الضغط النفسى على الطالب وولى امره والاسرة كلها.. وبالتالى عندما يقترب الامتحان تقوم الاسرة تحت التأثير الاعلامى بتقويم الطالب، والحكم عليه بأنه ضعيف أو قوى.. مما يؤثر بالسلب على الطلاب..



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤



وتعتبر عملية الاثارة قضية فى غاية الخطورة وانصح اى ولى امر بأن يمنع ابنه من قراءة أو متابعة اى كلام يؤدى الى الاثارة خلال فترة المذاكرة.. وذلك لتوفير جو هادىء ومستقر للطالب.. ولكى يدخل الامتحان بصورة ايجابية ونفسية عالية.

وعن دخول النظام الجديد للثانوية العامة يرى الدكتور عبدالفتاح، انه سيخفف العبء على الطلاب واولياء الامور.. خصوصا مع تزايد اعداد الطلاب الى اكثر من ربع مليون سنويا، والمطلوب فى هذا النظام قيام الآباء والامهات بتوفير جو مناسب للاستقرار النفسى للطلاب ويجب عدم الاشتراط عليهم بدخول كلية معينة.. قد لا يريدونها خصوصا وان الامتحانات الآن تأتى متوسطة المستوى وليست تعجيزية كما كان يحدث سابقا.. وبالتالى فالفرصة للنجاح والتفوق والتميز قائمة.

مبالغة

ولا نستطيع ان نتجاهل رأى خبراء الطب النفسى.. الدكتور يسرى عبدالمحسن استاذ الطب النفسى بجامعة القاهرة ينتقد الاعلام المصرى ويصفه بالمبالغة فى اعتبار الشهادة بأنها مصيرية، ويقابل ذلك نغمة سائدة فى الوسط التربوى والتعليمى عن كليات القمة والقاع، والمستقبل المرتبط بكليات معينة.. هذا المفهوم تبناه الاعلام وغرسه فى عقول الشباب وجعل من الثانوية غاية منشودة يتعلق عليها أمال الجميع.. والصحيح فى كل ذلك هو تصحيح مسار التعليم واسلوب الامتحانات، وتحييد الاعلام والتقليل من نشر تصريحات متكررة بهدف الاثارة، كما كان متبعا قبل عشرات السنين، وللاسف يقوم الاعلام والمناخ العام المحيط بطلاب الثانوية بإيهام الطالب كأنه سيدخل معركة حربية يجب الاستعداد لها بعدد من الخطط العسكرية.

توتر أعصاب

للأسف ـ والكلام للدكتور يسرى يوجد من يدلى بتصريحات تهدف الى زيادة توتر الاعصاب.. ونسمع مثلا عن امتحانات العام الجديد ـ وانه سيراعى فيها كذا وكذا.. وانها فى متناول الطلبة وان لجان الرأفة جاهزة، وان الاسئلة سهلة او متوسطة.. نحن نرى انه لا داعى اطلاقا لمثل هذه التصريحات لانها ليس فيها جديد.. كل ما تفعله اثارة الاعصاب والقاعدة فى وضع الامتحانات هى وضع الاسئلة السهلة التى يستطيع ان يجيب عليها الطالب العادى غير المتميز فى قدراته العلمية، ويجب الا نوضع اسئلة تعجيز للطالب، والطبيعى ان الاسئلة تأتى سهلة لكى يميز المصحح فى الدرجات بين مستويات الطلاب وهنا تظهر الاجابة الممتازة من المتوسطة من الضعيفة.

اما اذا وضع المسئولون اسئلة صعبة لتعجيز الطالب فلن يجيب عليها سوى الفئة الممتازة فقط، ولن يتمكن من دون ذلك من الاجابة.. والاساس فى العملية التعليمية هو نجاح جميع الطلاب، ورسوب من هم دون المستوى، بمعنى أن القاعدة هى النجاح والاستثناء هو الرسوب، والامتحانات ما هى الا وسيلة سليمة للوقوف على مستوى الطالب، ومدى تحصيله طوال العام الدراسى.

مأزق

ونفس المعانى السابقة يشير اليها د. محمد شعلان استاذ الطب النفسى ويضيف ان طريقة التنافس فى الامتحانات غير صحيحة وتعرض الطلاب لمأزق شديد، واصبح اسم الثانوية مرهونا بالتفوق وبناء مستقبل لانه سيكون حاصلا على شهادة جامعية لا تؤهله فى مجتمعنا الا للزواج فقط. على عكس ما يحدث فى الخارج فالباب مفتوح لأى مجتهد يتساوى فى ذلك الجامعيون وغيرهم.. وفى مصر توجد اعتبارات تعليمية غريبة توحى بأنه لا يوجد اختيار أخر بديل عن الثانوية العامة لبناء المستقبل.. ولذلك يقبل الطلاب على الثانوية ويحفظون المواد فى ظل نظام تدريسي لا يؤدى الى التفوق الا عن طريق الدروس الخصوصية.

وفى النهاية ينصح د. شعلان طلاب الثانوية، بالاعتماد على انفسهم وعدم الانصياع وراء الاثارة الاعلامية، واعتبار الثانوية العامة مثل «شربة» لها مذاق مر.. ولكن لابد من تناولها بلا تردد.

ناصر فياض



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

فتنة بين مدرسى الأزهر لعدم مساواتهم بمدرسى التعليم

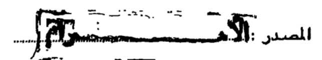
حالة من الغليان تجتاح المدرسين العاملين بالأزهر الشريف على مستوى الجمهورية.. عديد من الشكاوى والمذكرات والاف التلغرافات تم إرسالها لكافة الجهات المسئولة بدءا من شيخ الأزهر وانتهاء برئاسة الجمهورية احتجاجا على ظلم المدرسين وعدم مساواتهم بنظرائهم فى التربية والتعليم رغم أن عملهم اكثر من مدرسى التربية والتعليم.

والحكاية تبدأ منذ أن فوجىء مدرسو الأزهر بصرف مكافأة الامتحانات بشهرين فقط وبواقع ٣٪ من المرتب قيمة الأجر اليومي، فى نفس الوقت الذى قام فيه وزير التربية والتعليم برفع مكافأة الامتحانات للمدرسين العاملين بالوزارة إلى ٤ شهور وبواقع ٥٪ من المرتب قيمة الأجر اليومى، وقد وصلت شكاوى عديدة للجريدة وتليفونات لاحصر لها من مدرسى الأزهر بمحافظات الجمهورية تطالب بمجرد مساواتهم بزملائهم فى التربية والتعليم ومنع هذه الفتنة التى يصنعها المسئولون بالأزهر حيث ينظر إلى المدرسين بالأزهر -حسب وصف المدرسين أنفسهم- على أنهم متطرفون وحافظون للقران الكريم ومؤيدون للإرهاب. ويؤكد الواقع العملى أن الامتحانات فى الازهر اكثر عددا من امتحانات التعليم عند الازهرى، حيث تشتمل الامتحانات فى الازهر على امتحان إعدادى نقل دور أول وامتحان ثانوى نقل دور أول وامتحان شهادة دور أول وامتحان إعدادى نقل دور ثان وامتحان ثانوى نقل دور ثان وامتحان شهادة نقل دور ثان وامتحان ثانوى اعدادى أو ثانوى دور أول وامتحان اعدادى أو ثانوى دور ثانى وامتحان شهادة دور أول.

وعلى الرغم من هذا الفارق فإن مذكرات وشكاوى مدرسى الازهر لم تفاضل بينهم وبين مدرسى التعليم بل -فقط- تطلب المساواة.. من ناحية أخرى تعد أمانة المعلمين بحزب العمل مذكرة تفصيلية تمهيدا لتحديد لقاء مع المسئولين بالأزهر لبحث هذا الموضوع وعرض.شكاوى المدرسين بالأزهر. وقد أكد ناجى الشهابى -أمين اللجنة وأمين مساعد حزب العمل- أن عدم وضع حد لهذا الظلم البين من شأنه أن يترك آثارا نفسية كبيرة مما يؤثر على أدائهم وأفكارهم مما ينعكس سلبا على الطلاب، مما يؤثر بالتالى على مستوى التعليم ومعروف أن منحا ومساعدات عديدة تمنحها الدول الإسلامية المختلفة للأزهر الشريف، ويتردد بين مدرسى الازهر هذا الحديث خاصة بعد أن تم حرمانهم من مجرد مساواتهم بنظرائهم فى التربية والتعليم رغم أنهم يحملون نفس المؤهلات.. والعام الدراسى هو نفس العام الدراسى والامتحانات فى الازهر اكثر منها فى التعليم كما أوضحنا.. هذا الوضع من شأنه أن يخلق ثورة بين مدرسى الأزهر وفتنة لا نريد أن نصل إلى لعن من أيقظها ويبقى سؤال لشيخ الازهر ورئيس الوزراء.. هل يمكن حل هذا الموضوع الذى أصبح الحديث الوحيد لمدرسى الأزهر بطول البلاد وعرضها وقتل الفتنة فى مهدها؟ أم ستركب الحكومة دماغها كالعادة وتضيف فئة جديدة لفئات الناقمين والحاقدين على النظام؟!

جمال إمبابى



المصدر : 

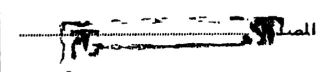
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

مؤتمر وزراء التربية العرب يفتتحه وزير التعليم اليوم

يفتتح الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم اليوم المؤتمر الاقليمى الخامس لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية.. ويستمر المؤتمر حتى يوم الثلاثاء القادم، ويعقد بالمركز الدولى للمؤتمرات بمدينة نصر. وصرح وزير التعليم بانه من المنتظر ان يحضر المؤتمر اكثر من ٢٠٠ مسئول واخصائى من كبار المتخصصين فى التربية والتخطيط الاقتصادى من حكومات الدول العربية وممثلون للهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية. وقد بدأ توافد الوزراء العرب المشاركين.





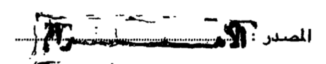
المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

الدبلومات الفنية تبدأ امتحاناتها اليوم

تبدأ اليوم امتحانات الدبلومات الفنية الزراعية التجارية والصناعية والادارة والخدمات نظام السنوات الثلاث والسنوات الخمس على مستوى الجمهورية. كما تبدأ اليوم امتحانات دبلوم المعلمين والمعلمات ودبلوم الخط العربي. وسيقوم المحافظون ووكلاء وزارة التربية والتعليم بالمحافظات بتفقد سير الامتحان والاطمئنان علي راحة الطلاب والمراقبين داخل اللجان.





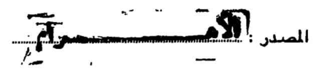
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

اليوم اختبارات المدرسين المعارين إلى الدول غير العربية

تبدأ اليوم اختبارات المعلمين المعارين لدول غير عربية ناطقة بالانجليزية والفرنسية، وتستمر اسبوعا بادارة الاعارات بوزارة التعليم. وصرح عاطف زيدان مدير الادارة بأنها تقوم باعداد وتجهيز المجموعات الخاصة بالاعارات لكل جهة لتلبية طلبات تلك الدول من المعلمين المصريين. وأوضح ان الاختبارات تتم على اساس ان يكون المتقدم متمكنا من احدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية الى جانب المادة التى يدرسها مشيرا الى ان الدول الطالب عادة ماتكون افريقية. وستعلن اسماء المعارين فى يوليو القادم.



المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

٨٠,٣٪ نتيجة امتحان الابتدائية بالجيزه و ٧١٪ بالقليوبية

٤ تلاميذ بالجيزة يشتركون فى المركز الأول و٩ فى المركز السادس

كتب - يسرى موافي :

اعتمد صبحي علي جاد وكيل وزارة التربية والتعليم بالجيزة صباح امس نتيجة امتحان الدور الأول للصف الخامس الابتدائى (نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الاساسى). وقد تقدم للامتحان ١٠٣٦١٧ تلميذا وتلميذة، وحضر منهم ١٠٠٨٤٥ ونجح ٨٠٩٨٥ بنسبة ٨٠.٣٪.

وجاء الأوائل من المدارس الخاصة عربى ولغات واشترك ٤ تلاميذ فى المركز الاول وحصل كل منهم على ٢٩٨ درجة من ٣٠٠ درجة للمجموع الكلي. وهم احمد حمدى غازى من الأورمان الخاصة للغات بإدارة الهرم. وريم محمد ابو الليل من الألسن الخاصة للغات بالهرم. فاطمة عبدالمنعم احمد من قومية العجوزة الخاصة بوسط الجيزةونيرة منير عباس من اسباتس الخاصة للغات بادارة الهرم كما حصل على المركز الخامس التلميذ ايهاب مطاوع الحسيني من مدرسة إسباتس وحصل على ٢٩٧ درجة. كما اشترك فى المركز السادس ٩ تلاميذ، وحصل كل منهم على ٢٩٦ درجة، وهم احمد محمد فكيه من مدرسة طيبة الخاصة ، ومحمد نوح عبدالغفار من العمرانية الخاصة بالهرم، وابراهيم عياد الضبع من الشهيد عاطف السادات، وسارة عيسى شوقى من اسباتس الخاصة ومايكل كارم حنا من قصر النيل للغات وحسام ابراهيم محمد من اسباتس الخاصة وأحمد محمد مصطفى من محرم الخاصة للغات بالهرم، وعمرو عبدالعزيز علي من الحرية للغات بوسط الجيزة، وأمنية أحمد عبدالمنعم من نارمر للغات بوسط الجيزة.

وصرح وكيل الوزارة بأن إدارة أطفيح التعليمية جاءت فى المركز الأول حيث حققت نسبة نجاح ٨٦.٠٥٪ والثانية وسط الجيزة ٨٥.٢٧٪ والثالثة الحوامدية ٨٥.٢٧٪. والرابعة غرب الجيزة ٨٢.٢٥٪. والخامسة الهرم ٨١.٢٪ والسادسة جنوب الجيزة ٨٠.٦٢٪.

وتقرر ان يختار التلاميذ المتفوقون الحاصلون على اكثر من ٩٠٪ المدرسة التي يرغبون التقدم لها في المرحلة الاعدادية دون التقيد بالمربع السكنى، اما ما دون ذلك فسيتم الحاق ملفاتهم عن طريق الادارات التعليمية باقرب مدرسة اعدادية بالمربع السكنى ولا يجوز تسليم ملفات الناجحين لأولياء الأمور للتصرف فيها بمعرفتهم.

كما بلغت نسبة النجاح فى امتحانات الدور الأول للشهادة الابتدائية فى القليوبية ٧١٪

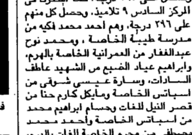
احمد حمدى غازى
الاول

ريم ابو الليل
أول . م.



فاطمة عبدالمنعم
أول . م

نيرة عباس
أول . م





إيهاب مطاوع
الخامس

احمد محمد فكيه
السادس

امنية احمد
السادس . م

ابراهيم عياد
السادس . م



سارة عيسى
السادس . م

مايكل كامل
السادس . م



حسام ابراهيم
السادس . م

احمد مصطفى
السادس . م



عمرو عبدالعزيز
السادس . م

محمد نوح
السادس . م



المصدر: الأهرام


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٤

اعتماد نتيجة امتحان الشهادة الابتدائية بالقاهرة

اعتمد السيد طلعت الليثى وكيل أول وزارة التعليم بالقاهرة أمس نتائج امتحانات الدور الاول للشهادة الابتدائية بمدارس محافظة القاهرة وتتسلم الادارات التعليمية اليوم النسخ المطبوعة من النتيجة العامة لتسليمها للمدارس لتعلن بها.

وصرح وكيل أول الوزارة بان مؤشرات النتيجة العامة طيبة وان جميع الناجحين فى الصف الخامس الشهادة الابتدائية سيلتحقون بالمراحل الاعدادية. واضاف ان امتحانات الدور الثانى للتلاميذ الذين لم يحالفهم النجاح ستجرى فى اغسطس القادم وستعلن نتائجها قبيل بدء العام الدراسى الجديد.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

العلم والحياة

أعلن الرئيس حسنى مبارك عن انشاء معهدين جديدين للدراسات المتقدمة .. أولهما فى مدينة الاسماعيلية .. وكان لابد ان أشد الرحال إلى المدينة الحبيبة إلى العقل والقلب معا .. المدينة التى تربط بين قارتى اسيا وافريقيا .. يشق كيانها اخطر شريان ملاحى فى العالم كله وهو قناة السويس .. وتمد بذراعيها لتحتضن اطراف دلتا النيل .. وتحتوى مدن القناة ومداخل ومخارج سيناء .. لتكون البوابة الطبيعية للعبور من افريقيا إلى الشرق الاوسط والاقصى .. إلى عمالقة الغد ونمور اليوم ..

مضيت فى الصباح الباكر إلى الإسماعيلية .. أرى المزيد من اللون الاخضر ينشر ظلاله على الرمال الناعمة .. التى تفتحت بدورها وتبشرت بالنبات الوليد .. واستأنست بالانسان الذى عاد إلى صدر امه الحنون بعد طول السنين .. وصلت إلى مكتب الاستاذ الدكتور أحمد دويدار البسيونى الرئيس الثالث لجامعة قناة السويس .. والابن البار بها .. وقد بدأ استاذا بكلية العلوم فعميدا .. ثم نائبا لرئيس الجامعة .. ثم رئيسا للجامعة الفنية غير التقليدية ..

كان سؤالى الاول لرئيس الجامعة الدكتور احمد دويدار هو ماهى حكاية معهد الدراسات المتقدمة .. هل هو معهد تابع لجامعة قناة السويس .. هل هو مركز بحوث .. هل هو نوع جديد من المعاهد المتخصصة ؟

قال الدكتور دويدار ..

معهد الدراسات المتقدمة الذى أعلن الرئيس حسنى مبارك عن قيامه فى مدينة الاسماعيلية .. يتبع رئاسة الجمهورية مباشرة .. وهو فعلا معهد من نوع خاص .. هو معهد دراسات لخدمة صانع القرار .. بمعنى ان الدراسات تجرى فيه .. بناء على طلب من صانع القرار تدعو الحاجة إلى اتخاذ قرار بعينه .. فتكون الدراسة لخدمة القرار .. بحيث يلم صانع القرار بكل المعلومات والظروف والملابسات .. التى تمس ذلك القرار .. وبذلك يمكن اتخاذ القرار على اساس من العلم والمعرفة المتكاملة .

سألت : وماهى المقومات التى تكفل للعاملين بهذا المعهد القيام بالدراسات المطلوبة .. بالطريقة التى تتماشى مع ذلك الهدف وتخدمه ؟

قال الدكتور دوايدار :

هذا المعهد سيكون على اتصال بكل الجامعات المصرية والاجنبية وكل مراكز البحوث .. وكذلك يوجد فيه مركز خاص للمعلومات .. يكون على اتصال بمراكز المعلومات فى العالم كله .. بمعنى إنه يكون مركزا لشبكة اتصالات علمية معلوماتية .. ذات صلة عضوية بالداخل اى بالواقع المحلى .. وبالخارج .. اى بما يجرى فى العالم كله .. وهنا تتضح اهمية «الكرسى» والكلام مازال للدكتور دويدار .. اى وجود كرسي جامعى لكل مادة .. لان صاحب الكرسى الجامعى هو فى الواقع صاحب مدرسة علمية وفكرية .. وهذا الاستاذ هو المطلوب الاستعانة به فى تلك الدراسات المتقدمة .. التى تخدم صناعة القرار .. وإلى الغد .

د. عواطف عبدالجليل



الأهرام
المصدر : ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

تطوير كليات التربية ضرورة قومية

د. عبدالرحمن الشرنوبي
وكيل شئون التعليم بكلية التربية
جامعة القاهرة

تقف مصر اليوم على أعتاب قرن جديد والعالم كله يموج بثورة جديدة فى مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة. ومن أجل مواكبة هذه التغيرات ينبغى النظر بجدية وبعيدا عن التكلف أو المجاملة السياسية، الى واقع كليات التربية التى تنتشر اليوم على كافة محافظات مصر منتسبة الى جامعاتها أو الى وزارة التربية والتعليم فنحن فى حاجة ماسة الى بناء جديد لهذه الكليات حتى يمكن ان نتحدث بحق عن تطوير المجتمع المصرى ورعاية شئونه التعليمية بما يحقق للدولة الرفعة والمنعة فى ظل متغيرات العصر.

إن التربية فى أى دولة تمثل الترجمة الصادقة للهوية الحضارية لها. وهى الامتداد الطبيعى لذاتيتها الثقافية. فالنظام التربوى جزء من النظام الاجتماعى العام. والوظيفة التربوية فى عمومها لابد أن تسخر من أجل خدمة عملية التجديد وملاحقة ثورة المعلومات والاتصالات فى اطار من ممارسات جادة لتنمية قدرات الفرد على التفكير الذاتى الساعى لرفعة الوطن ومسايرة تقدمه.

وبمراجعة هموم ومتاعب كليات التربية فى مصر، نلاحظ انها هموم تراكمية شديدة التعقيد فلاتزال غير قادرة على استيعاب المتغيرات السياسية والقومية والدولية الراهنة، بعيدة عن واقع التربية فى الدول الاكثر تقدما. تعانى من التقوقع البغيض الذى حجم دورها فاقتصر على تخريج المدرس التربوى الآلى. كما انها لاتزال اسيرة المناهج والمقررات التقليدية رغم ان الدولة والمجتمع يلقيان على عاتقها بمهام وتبعات قومية تفوق طاقاتها البشرية والمادية فاصبحت مجرد مؤسسات تتزاحم فيها المقررات على امتداد اربع سنوات يضمن بعدها خريجو هذه الكليات عملا فى مؤسسة تعليمية داخل مصر او خارجها.

ولاينبغى إلقاء تبعة هذه الهموم على كاهل القائمين على هذه الكليات طالما ظل النظام التعليمى المركزى القائم مسيطرا على مقدرات كليات التربية، فلابد من إعادة النظر فى أساليب التطوير المتبعة. وليس هناك سيد أو موجه إلا مصلحة مصر، فكل المؤتمرات واللجان والقرارات التى تحكم مسيرة كليات التربية هى فى الواقع نظرية اكثر منها تطبيقية. لان المنظومة التربوية ينبغى الا تعمل منفردة أو بعيدة عن الحقول الاكاديمية التى ترفدها بمادتها العلمية التى تتعرض لتغيرات متعاظمة يوما بعد يوم. وليس من المنطقى ان تبتعد كليات التربية عن استحداث برامج جديدة تتمشى مع ظروف البيئة المحيطة، كما ان المقررات التى يراد لها ان تكون عونا على ذلك تحتاج الى دعم وامكانيات اكبر من طاقة هذه الكليات. كما لايصح أن تكون لهذه الكليات عواصم تحظى باهتمامات ومميزات لاتتمتع بها كليات التربية الاقليمية واعضاء هيئة التدريس بها. لان ذلك من شأنه استمرار التناقض فى المنظومة التربوية التى ينبغى ان تكون خريطتها على نسق واحد لتحقيق الاهداف القومية للدولة.

ان المناهج التربوية فى حاجة الى تطوير لامركزى ومسئولية تطوير التعليم الاساسى تختلف فى مضمونها عن تطوير التعليم الثانوى والفنى والخاص، كما ان ربط المناهج - إقليميا - بمواقع الانتاج فى حاجة الى تأصيل ووجود، ولابد من استحداث برامج لتنمية قدرات القيادات التربوية وتوظيف برامج البحوث التربوية لخدمة الاهداف القومية للدولة، كما ان التعاون بين المؤسسات التربوية وعلى رأسها كليات التربية وبين الاعلام يمكن ان يحقق الكثير من هذه الاهداف. وذلك من خلال تنمية الوعى الاجتماعى ببرامج ومقررات واعية تدخل ضمن أطار من التطوير الشامل اللازم لبرامج كليات التربية.

إن كليات التربية فى مصر فى حاجة ماسة الى تطوير نفسها بعيدا عن اللجان والقرارات واللوائح الكلاسيكية، فلابد أن تستمد قوتها من قدرتها على التغيير، فكما تكون التربية يكون المجتمع، والقوة التعليمية والتربوية الملتزمة والقادرة على المنافسة هى الهدف الذى تسعى اليه كل عمليات التطوير.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأذاعة والتليفزيون

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

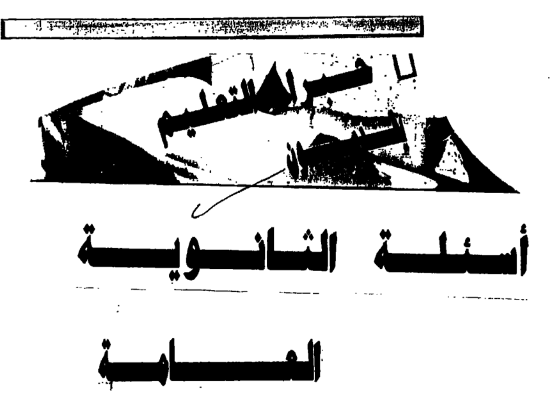
شباب × شباب

سوسن الدويك

● عزيزى الشاب :

جسر من الصداقة والحب نقيمه معك .. نشاركك من خلاله همومك وافراحك ، احلامك وطموحاتك معاناتك واحباطاتك ، فهذا الباب الجديد خاص بك وحدك ، نقدم به كل مايهمك ، آملين فى مشاركتك وتفاعلك معنا .

برسائلك وآرائك كى نصنع غدنا بيدينا ونوقظ معا احلامنا المؤرقة بدلا من انكسارها وذبولها فى زحمة الحياة .



أسئلة الثانوية العامة



المصدر : الأذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

الإشارة حمرا !

المعروف .. ان مناخ مصر .. حار جاف صيفا ، دفيء ممطر شتاء ، وهكذا اكدها فنان الكوميديا فؤاد المهندس فى احدى مسرحياته ، ولكننا نختلف معه الآن ، لان مناخ مصر اصبح حارا طوال العام .. وهذا ليس بسبب اغتيال الصيف لبقية الفصول ، ولكن لان الجو مشحون بسخونة الظروف فمن امتحان الثانوية العامة ، لقدوم الأجازة المدرسية ، والتى تبدو بشائرها مخيفة لملايين الطلاب ، وتبدأ حسابات الوقت القاتل والفراغ القاسى الذى يهاجم الشباب ، إضافة لقضية- البطالة- وهى تستقر فوق بركان ساخن وتتقازم امامها بقية المشاكل وتسرق الكاميرا من كل الشكاوى ، وهكذا نجد اننا ننتقل من منطقة ساخنة لمنطقة بركانية هذه هى الاسباب فى تغير مناخ مصر وليس ثقب الاوزون .

ونخلص من ذلك ان قضية استثمار طاقات الشباب المعطلة هي جوهر القضايا جميعا ، لان الفراغ ، وفقدان الاحساس بالفاعلية تعد اهم الاسباب الدافعة للانحراف والتطرف فى الافكار واحيانا الشعور بالعزلة عن المجتمع او ما نسميه (فقدان الانتماء) ونحن نطرح قضية استثمار الشباب إذا صح التعبير الذى هو بالاساس استثمار وقتهم وليس قتله او شغله بمجموعة من المعسكرات او بعض أعمال الخدمات التى توكل للشباب فى الأجازة ، لان المطلوب الاهتمام بالشباب والنظر اليه كاحد ادوات الانتاج فى الاستراتيجية العامة للدولة وليس باعتباره عبئا موسميا يتم التخلص منه مع العام الدراسى الجديد .

● مشاركة من صفحة الشباب فى هدم أسطورة الثانوية العامة - البعبع الذى يهدد كل بيت فى هذه الفترة الحرجة - فإنها تفتح قلبها قبل صفحاتها لكل شباب الثانوية العامة فرسان المستقبل وتقدم لهم فى حلقتين متتاليتين مواصفات اسئلة الامتحانات هذا العام يقدمها خبراء التربية والتعليم . متمنين لهم التوفيق والتفوق ..

وفى هذه الحلقة نقدم مواصفات الامتحانات لمواد اللغة العربية واللغة الانجليزية والرياضيات وفى العدد القادم نقدم مواصفات بقية المواد .

● عن مواصفات اسئلة امتحان اللغة العربية للثانوية العامة يقول : احمد هريدى مستشار اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم :

اسئلة اللغة العربية هذا العام فى ورقتين ، الاولى تشمل التعبير والقراءة ، ومن اسئلة التعبير يوجد موضوع « وظيفى » ، وهو تلخيص فقره فى نصف حجمها او ثلث حجمها ويختار الطالب موضوعا من موضوعات ثلاثة تهم الشباب فى الوقت الحاضر ، وبعض هذه الموضوعات يتحدث عن مشكلة اجتماعية ، وبعضها يتحدث عن مشكلة انسانية او قصة او رسالة . وفى هذا العام سوف يحدد حجم الموضوعات فى حدود عشر فقرات .

اما التلخيص فيكون باسلوب الطالب ويجب ان يذكر الافكار الرئيسية اما الافكار الفرعية فلا داعى لذكرها ، وفى القراءة يختار الطالب سؤالا من احدى المجموعتين .

● المجموعة الاولى : وهى خاصة بالكتاب ذى الموضوع الواحد وينبه أحمد هريدى الطلاب الى انهم غير مطالبين بحفظ النصوص الشعرية كى هذا الكتاب وإنما يكتفون بفهمه ومعرفة مواضع النقد فيه .

□ والمجموعة الثانية : فيها سؤالان من الكتاب متعدد الموضوعات واسئلة القراءة عموما فيها جزئية عن اللغويات واخرى تقيس قدرة استيعاب الطالب للموضوع وبعض الجزئيات تثير تفكير الطالب وقدرته على التحليل والتعليل .

اما الورقة الثانية : فتشتمل على النصوص والسؤال الاول يكون اجباريا والجزئيات تشتمل على اللغويات ، وعلى فكرة الاديب ، والتذوق والنقد ، وتوجد بعض الجزئيات الخاصة بعلاقة الاديب بما يكتب ومعرفة ثقافة الكاتب ومدرسته الأدبية .. الخ .

وهناك سؤال اخر اختيارى من سؤالين وجزئياته مثل جزئيات السؤال السابق .

وسؤال البلاغة : « إجبارى » ويشتمل على جزئيتين الاولى ابيات من الشعر فى مستوى الطالب ويسال فيها عن التجربة الشعرية وعن الوحدة العضوية والاسئلة فى البلاغة تطبيقية .

والجزئية الثانية عن فنون النثر من قصة ومسرحية ومقال .

وسؤال الادب : ياتى فى مقرر الادب الموجود فى كتاب الادب العربى الحديث وقد يكون فى مدارس الشعر من كلاسيكية ورومانسية وجديدة او فى فنون النثر وكيف تطورت من مقال ورواية ومسرحية نثرية او شعرية .

وسؤال النحو تطبيقى : وتاتى الجزئيات من خلال فقرة نثرية والجزئيات تشتمل على الإعراب ، واستخراج الاساليب المختلفة ، وتكون

□ جميع الامتحانات فى مستوى الطالب المتوسط

□ ١٠ ٪ من الأسئلة للطالب المتميز

□ بالتنظيم والتركيز تحصل على أعلى النتائج

الاسئلة شاملة لاجزاء المنهج وبعض هذه الجزئيات من مقررات سابقة .

وينصح احمد هريدى الطلاب بان يعتمدوا على الفهم وان يفكروا قبل الاجابة على اى سؤال ، والا يستمعوا الى الشائعات والتوقعات التى تكون فى الغالب مضللة وان يستذكروا كل جزئيات المقرر ولايتركوا اجزاء بحجة انها جاءت فى العام الماضى فمن الممكن ان تاتى هذا العام ايضا او تكون جزءا من اجابة مهمة .

اللغة الانجليزية ..

● د . ألباز عبد الرحمن الباز مستشار اللغة الانجليزية يقول .. امتحان اللغة الانجليزية من ورقتين ، الاولى تتكون من :

ا ـ الوظائف اللغوية Language Functions ، وتشتمل على حوار طويل وثلاثة حوارات قصيرة على الطالب استخدام الصيغ اللغوية المناسبة بها مع السياق المناسب له ..

ب ـ نص القراء : Read Composion ويختبر قدرة الطالب على قراءة وفهم نص معين لايقل عن ١٥٠ كلمة ، وعلى الطالب ان يجيب على خمسة اسئلة تختبر قدراته على التلخيص واستنتاج المعلومات وفهم المفردات والتراكيب اللغوية ، وما إلى ذلك من مهارات القراءة الفرعية .

جـ ـ الكتابة : وتختبر قدرة الطالب على التعبير بكتابة فقرة انشائية قصيرة او خطاب ..

د ـ الترجمة Translation وتقيس قدرة الطالب من والى الانجليزية والعكس .

وكل هذه الاسئلة فى مجموعها تختبر كفاءة الطالب اللغوية بوجه عام ، والتركيز الخاص على القراءة والكتابة .

ويضيف د . عبد الرحمن كل هذه الانماط موجودة فى كتب الوزارة ودليل تقويم الطالب ..

● اما الورقة الثانية فتتكون من الأجزاء التالية :

ا ـ المفردات والتراكيب اللغوية : Vacablaury وهذا الجزء يختبر قدرة الطالب على استخدام المفردات والتراكيب اللغوية التي ذاكرها فى سلسلة كتب (Excelin English) التى درسها فى المرحلة الثانوية وذلك باعطائه ٢٠ جزئية من اسئلة الاختيارات المتعددة Multiple Corms Œ

ب ـ النحو : Grammer

وفيه يجيب الطالب على خمس جزئيات تختبر قدرته على فهم واستخدام النحو الذى تعرض له بالمرحلة الثانوية ، ونشير الى ان استخدام الصيغ اللغويةLanguge Forms لا ينفصل عن دائرة المعانى والوظائف اللغوية .

جـ ـ نص القراءة : ويختلف عن نص الورقة الأولى حيث يتم سؤال الطالب فى نص لايقل فى الطول عن مائتى كلمة ، وبه خمسة اسئلة من الاختيار المتعدد تختبر قدرة الطالب على القراءة فى النصف الاول من الورقة .

د ـ الكتاب الإضافى (الرواية) وهو بالنسبة لطلاب العلمىStudy For Science ولطلاب الادبىHard Times .



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

اما عن كتاب طلاب العلوم فيسأل الطالب فى سؤالين : الأول يختبر قدراته على نقل المعلومات المختلفة من شكل لآخر من نص الى جدول والعكس ، اما السؤال الثانى فهو عبارة عن عشرة جزئيات من الاختيار المتعدد لاختبار قدرات الطالب على استيعاب المفردات والتراكيب اللغوية التى تعرض لها خلال دراسته لهذا الكتاب .

اما رواية القسم الأدبى فيختبر فيها الطالب فى نوعيتين من الاسئلة .

١ ـ المقتطفات :

ب ـ اسئلة المقال :

وهى فى مجموعها خمس اسئلة فقط على الرواية

ينصح المستشار عبد الرحمن الباز الطلبة بالآتى :

١ ـ قراءة الاسئلة جيدا وفهم المعانى قبل الاجابة .

٢ ـ قد يصادف الطالب بعض الكلمات التى لايعرف معانيها ، وهذا لن يضيره فى شىء لأن الفهم العام للنص يسهل الاجابة .

٣ ـ اللجنة التى كلفت بوضع اسئلة الثانوية العامة تتبع تعليمات وزير التعليم التى تقضى بأن يكون الامتحان فى مستوى الطالب المتوسط .

واخيرا فان افضل المراجعات التى ينصح بها المستشار عبد الرحمن الباز هى من دليل تقويم الطالب .

الرياضيات

● وينتقل بنا كمال عبد اللطيف مستشار مادة الرياضيات بوزارة التربية والتعليم الى مادة الرياضيات فيقول :

امتحان الرياضيات سيكون ثلاثة اوراق لجميع الطلبة . وبالنسبة للقسم العلمى فستكون الورقة الأولى لمادة الجبر أما الثانية فهى للتفاضل والتكامل اما الورقة الثالثة فهى للميكانيكا .

كما ان هناك ورقة خاصة بطلاب المستوى الرفيع اختيارى « ميكانيكا » او تكامل » .. اما « الاحصاء » فهى من المواد التى تخضع للاختيار من جانب طلاب القسم الأدبى فقط ..

● ويؤكد كمال عبد اللطيف ان الورقة الامتحانية لمادة الرياضيات لا تخرج اسئلتها عن اسئلة الكتاب المدرسى ودليل تقويم الطالب كما ان معظمها فى مستوى الطالب المتوسط . كما توجد نسبة لا تزيد على ١٠٪ من الاسئلة التى يجيب عنها الطالب المتميز وذلك حسب تعليمات وزير التعليم .

□ اما بالنسبة للجبر فهناك مجموعتان من الاسئلة .

الأولى مكونة من اربعة اسئلة على الطالب ان يختار منها ثلاثة اسئلة فقط .

● اما المجموعة الثانية فهى مكونه من سؤالين يختار الطالب منهما سؤالا واحدا .

● اما فى « التفاضل » فيوجد خمسة اسئلة ؟

السؤال الأول « إجبارى » وعلى الطالب ان يختار ثلاثة فقط من الاربعة اسئلة المتبقية .

● امـا « الميكـانيكـا » فهنـاك مجموعتان من الاسئلة الاولى فى « الاستاتيكا » والثانية « الديناميكا » وكل مجموعة منهما تتكون من ثلاثة اسئلة وعلى الطالب اختيار سؤالين من كل مجموعة .

● ويتكون امتحان المستوى الرفيع فى مادة الرياضيات من مجموعتين من الأسئلة :

ـ الأولى فى الميكانيكا وتشتمل الورقة على اربعة اسئلة جميعها اجبارى .. ويوجد بها مجموعة من الاسئلة « الموضوعية » اى من الكتاب المدرسى وذلك لتقييم مستوى الطالب .

ـ اما الورقة الثانية : فى التكامل وتشتمل على ثلاثة اسئلة .. الأول منها « اجبارى » وعلى الطالب اختيار سؤال من السؤالين الآخرين .

● ويؤكد كمال عبد اللطيف ان جميع اسئلة مادة الرياضيات تختبر جميع المستويات وتقيس مستوى التذكر والفهم والتطبيق . والاسئلة تخضع للمواصفات العامة التى وضعها المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى والتى جاء بها : ان تكون الامتحانات متدرجة فى السهولة ومطابقة للمنهج وفى اطار الكتاب المدرسى .

وأن يكون زمن الاجابة مناسبا .

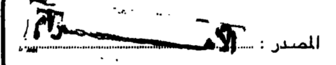
المراجعة

ويرى كمال عبد اللطيف ضرورة قيام الطلاب فى الفترة القادمة بمراجعة القوانين والنظريات والتعاريف والتأكد من فهمها جيدا ، ثم القيام بحل النماذج والاختبارات الواردة فى الكتاب المدرسى .. وينصح الطلاب بمراجعة المواد لمدة ساعتين يوميا بحيث يوزع زمن الاستذكار على جميع المواد بما فيها الرياضيات وعدم السهر ليلة الامتحان لخطورته على درجة التذكر اثناء اداء الطالب للامتحانات .

الإجابة

● اما بالنسبة لطريقة الإجابة ينصح كمال عبد اللطيف مستشار وزارة التربية والتعليم الطلاب بتنظيم ورقة الإجابة ، وكذلك الإجابة على كل سؤال فى ورقة مستقلة ومراعاة تحسين الخط وتوضيح الرسوم المصاحبة للإجابات وايضا .. الحرص على الاختصار وعدم الإطالة التى تزيد نسبة الاخطاء ونضيع وقت الامتحان





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

افتتاح المؤتمر الخامس لوزراء التربية العرب

دعم العمل العربى المشترك فى مجال التعليم

كتب - يسرى موافى:

أكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الحاجة لعمل عربى مشترك فى ساحة التعليم الذى يمثل حجر الزاوية لأى تقدم اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى.

وقال ان المواطن الذى يعرف ويعلم قادر على العطاء والبناء فى كافة المجالات خاصة ان العالم تكتنفه متغيرات جمة وتقدم حضارى سريع وثورة علمية وتكنولوجية ومعلوماتية هائلة ومتطورة.

جاء ذلك فى كلمة القاها امس فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقليمى الخامس لوزراء التربية والمسئولين عن التخطيط الاجتماعى فى الدول العربية.

واشار الى أن سمة العصر هى التكتل بين الشعوب واننا أحوج وأولى بهذا التكتل بيننا، فلغتنا وتاريخنا ومصالحنا واحدة وتقدم التعليم والنهوض بجودته يمثل التقدم لبلادنا وأبنائنا . وبالاتفاق على دعم العمل العربى المشترك فى هذا الميدان نضمن الارتقاء ولتحقيق النمو على مستوى العالم العربى.

واضاف وزير التعليم: ان موضوع مؤتمرنا يتسع لدراسة وضع نظام يكفل نقل العلوم الحديثة الى مجال التعليم فى البلاد العربية بالسرعة المناسبة والتكلفة المالية المستطاعة بما يستلزم منا العمل المشترك لإنشاء نظام متكامل لتبادل المعلومات والتفاعل مع التجارب العالمية للتعليم لتحقيق تكامل المعرفة وتنويع الضامين والابتكار والابداع فى اساليبه.

وأعرب السيد فيدريكو مديور، المدير العام للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» عن تقديره للرئيس حسنى مبارك لدعمه القوى لجهود تطوير التعليم الاساسى على المستويات المحلية والاقليمية والدولية والالتزام بتحقيق هدف توفير التعليم من أجل الجميع.

وأكد السيد صباح بكجاجى ممثل الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة ان تصميم التعليم الأساسى وتحسين توعية ومحو الأمية هى من الشروط الأساسية لتحقيق المشاركة الفاعلة لمواطنى الدول العربية فى جهود التنمية وهى السلاح الأمضى فى محاربة التخلف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى لاتزال دول المنطقة تواجهها وان اختلفت من دولة الى أخرى.

وتحدث السيد محمد ابراهيم الميلى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فقال ان الحاجة ماسة لأن تفكر الدول النامية ومنها وطننا العربى فى اتخاذ الاجراءات التى تضمن لها مكانة لائقة بين شعوب ودول العالم على مشارف القرن الحادى والعشرين وتمكنها من ملاحقة التغيرات المتسارعة وتعديل اوضاعها بما يسمح لها باستيعاب هذا الكم الهائل من المعارف العلمية والتكنولوجية.

ومن المقرر أن يبحث المشاركون فى المؤتمر الذى تنظمه اليونسكو ويستمر لمدة أربعة أيام قضية تعميم التعليم الابتدائى وتنميته والقضاء على الأمية فى الدول العربية مع التركيز على تعليم الفتيات والنساء، ومراجعة أهداف التربية والسياسات التعليمية فى المنطقة العربية بما يتفق مع الاحتياجات العلمية فى ضوء التغيرات العلمية والتكنولوجية التى يشهدها العالم.

كما يناقش المؤتمر تعزيز الثقافات والقيم الوطنية ودعم دور المنظمات الاقليمية والدولية وزيادة اسهامها ومشاركتها فى الانشطة التربوية الوطنية والاقليمية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

الرئيس يستقبل مدير عام منظمة اليونسكو:

مبارك يوقع إعلان «نيودلهي» للتعليم للجميع

استقبل الرئيس حسني مبارك امس فيدريكو مايور مدير عام منظمة اليونسكو. وصرح الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم - الذي حضر المقابلة - بأنه تم بحث عدة موضوعات، ودور الرئيس كاحد زعماء العالم وكرئيس لاحدى الدول التسع الكبرى في دعم التعليم للجميع، حيث اعرب فيدريكو مايور عن سعادته وتقديره لمساندة الرئيس للتعليم على مستوى العالم، وأكد ان دور مصر بقيادة الرئيس مبارك يعتبر مثلا ونموذجا يحتذى به لهذه الدول. واضاف ان الرئيس مبارك تكلم عن اهمية تعليم الفتيات واهتمامه بهذا الموضوع. كما تحدث مايور عن ضرورة نشر ثقافة السلام بين الدول، وأعرب عن امله في أن يساند الرئيس مبارك ذلك. وقال ان الرئيس اهتم بهذا الموضوع أيضا حيث وقع الرئيس أمس على اعلان نيودلهي، وكذلك رؤساء الدول التسع على مستوى العالم، وهذا في اطار دعوة التعليم للجميع والرئيس يقود ذلك في مصر. وحول مساهمة اليونسكو في دعم التعليم بمصر قال مايور: ان المؤتمر وافق على اقتراح مصر على مشروع جديد للتعليم عن بعد - باستخدام الأقمار الصناعية وغيرها وأوضح ان اليونسكو وافقت على تدعيم برنامج المعلمين في مصر ، كما وافقت على الاسهام المالي بالنسبة لتدريب المعلمين. وأعلن ان منظمة اليونيسيف عرضت على الرئيس مبارك مشروع تعليم الفتيات بطريقة الفصل الواحد الذي تتبناه السيدة قرينة الرئيس.. وطالبت اليونيسيف عن طريق ممثلها باكر غازي أن يعمم المشروع في افريقيا كلها وقد أبدى الرئيس مبارك دعمه لهذه الفكرة.



٨٦,٢٨٪ نتيجة الشهادة الابتدائية بالقاهرة
وسط حققت أعلى نسبة تليها مدينة نصر والتبين

كتب ـ يوسف عبده:

اعتمد السيد طلعت الليثى وكيل اول وزارة التعليم بالقاهرة نتيجة امتحان الشهادة الابتدائية امس «الحلقة الاولى من التعليم الاساس» وبلغت نسبة النجاح ٨٦,٢٨٪ على مستوى المحافظة حيث تقدم للامتحان ١٤٩ الفا و٩٧ تلميذا وتلميذة نجح ١٢٣ الفا و٥٩٩ تلميذا.

وحققت أعلى نسبة نجاح ادارة وسط القاهرة حيث بلغت ٩٦,٥٪ تليها مدينة نصر ٩٤٪ والتبين ٩٢,٢٪ ومصر الجديدة ٩١,١٨٪ وجنوب القاهرة ٩٠,٦٥٪ ومن المقرر اعلان النتائج بالمدارس صباح اليوم.

وجاء فى المركز الأول التلميذ اسامه احمد شاكر من مدرسة احمد عربى بحلوان بمجموع ٢٩٩ درجة واشترك ١٠ تلاميذ فى المركز الثانى بمجموع ٢٩٨ درجة وهم أميرة محمد رمضان من زهرة السلام الخاصة بمصر القديمة وهانى حلمى من شبرا القومية بالساحل وأحمد محمد عبدالمنعم من ايجيبت الخاصة بعابدين وساره صالح من مودرن سكول بعين شمس وامال محمد ابو العينين من رمسيس الخاصة بشبرا ومروة بسام ونورهان محمد من مدرسة المسلم الصغير بحلوان وآلاء فريد من مصر الجديدة وأحمد سعيد فهمى من الفراعنة بادارة المطرية ونورهان محمد سكريه بحلوان وحصلت على المركز الثالث التلميذة سهام محمد عبدالمنعم من مدرسة أحمد عصمت بادارة عين شمس بمجموع ٢٩٧,٥ درجة واشترك خمسة تلاميذ فى المركز الرابع بمجموع ٢٩٧ درجة وهم رضوى صلاح المدرسة التجريبية ادارة غرب ومحمد محمد فاروق طه حسين بجنوب القاهرة وشيرى شهدى وهيب من مدرسة القديسة مريم ادارة شمال وشيماء احمد السيد من زهرة السلام بمصر القديمة وأحمد سمير موسى بشبرا القومية بالساحل وفى المركز الخامس اشترك ١٣ تلميذا وتلميذه بمجموع ٢٩٧ درجة.

وصرح وكيل أول الوزارة بان نتيجة هذا العام جاءت طيبة للغاية وانه قد تقرر مكافاة التلاميذ الحاصلين على اكثر من ٩٠٪ بالتقدم لاى مدرسة دون الالتزام بالمربع السكنى.



العلم والحياة

أتابع الحديث مع الاستاذ الدكتور أحمد دويدار البسيونى .. مدير جامعة قناة السويس .. الجامعة رقم «١١» فى قائمة جامعات مصر .. أسأل محدثى : وماهو دور جامعة قناة السويس بالنسبة لانشاء أول معهد من نوعه فى مصر .. وهو معهد الدراسات المتقدمة .. الذى كما ذكرت سيادتك هدفه خدمة صناعة القرار فى مصر .. ؟

قال الدكتور دويدار :

دور جامعة قناة السويس بحكم موقعها .. إعداد دراسة تصورية لهيكل هذا المعهد .. ودراسة خاصة بأسلوب العمل فيه ونظام التعامل مع الجهات المختلفة المتعاونة فى تلك الدراسات التى لابد وأن تتطلب جهودا متعددة ووجهات نظر متباينة .. وطبعا كل إمكانيات جامعة قناة السويس تحت أمر المعهد وفى خدمته ..

سألت محدثى عن الجديد بالنسبة لجامعة قناة السويس .. قال الدكتور أحمد دويدار مدير الجامعة :

سوف نبدأ باذن الله فى العام الدراسى القادم .. الدراسة فى كلية جديدة للآداب .. وكلية جديدة للسياحة والفنادق .. والحقيقة أن جامعة قناة السويس قد تأخرت كثيرا فى إنشاء كلية للآداب بالذات .. فليس من المعقول أن تكون الجامعة مخصصة كلها للدرسات العملية ..

ويواصل الدكتور دويدار حديثه قائلا :

لقد كان المفروض أن تبدأ الدراسة فى كلية الاداب فى عام ١٩٩٠ .. وذلك لمسيس الحاجة إلى إنشاء أقسام متخصصة للغات فى تلك الكلية .. لقد لاحظنا تدنى الدراسة .. أو بمعنى آخر تدنى المستوى اللغوى بين خريجى كليات التربية الاربع بجامعة قناة السويس .. وكان لابد من أقسام لدراسة اللغات بكلية للاداب ...

وعن كلية السياحة يقول الدكتور دويدار : شئنا أو لم نشأ .. السياحة هى مصدر الدخل القومى الأول فى مصر .. تأتى قبل البترول والزراعة والصناعة .. مصر كلها متحف مفتوح . ورغم ماحاوله البعض لضرب الاقتصاد المصرى عن طريق ضرب السياحة .. فلابد من المضى قدما لتنمية ذلك المصدر القومى الإقتصادى ..

وإلى الغد ..

د.عواطف عبدالجليل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤

ملاحظات على التعديلات التى أدخلت على قانون تنظيم الجامعات

أثارت التعديلات التى أدخلت على قانون تنظيم الجامعات لغطا كاد يؤدى الى اشعال أزمة حقيقية ويضرم ثورة غضب كبرى بين صفوف اعضاء هيئة التدريس. وقد تصادف اننى كنت شاهدا على جانب من هذا اللغط. وفقد اتصلت بى تليفونيا صحفية من جريدة «الاحرار» اليومية تطلب رأيى حول هذا الموضوع. ولأننى لم اكن قد سمعت بهذه التعديلات من قبل فقد قلت لها اننى لا استطيع ان ادلى برأيى حول هذا الموضوع قبل أن اطلع على نصوصها الرسمية. لكنها أكدت لى ان مجلس الشعب قد اقرها بالفعل وانها تتضمن الغاء نظام اختيار عمداء الكليات عن طريق الانتخاب واستبداله بنظام التعيين، كما تتضمن النص على حق الوزير المختص فى عزل اعضاء هيئات التدريس وتحويلهم الى وظائف ادارية دون ابداء الاسباب. فقلت ان ذلك لا يمكن ان يكون معقولا، وهو إن حدث يكون كارثة وطلبت منها ان تحضر الى مكتبى ومعها النصوص الرسمية للتعديلات رافضا تماما ان أدلى بأى تصريح قبل دراسة مدققة لموضوع حساس كهذا ولم تحضر الصحفية الفاضلة. وفوجئت بعد ذلك بصدور الصحيفة وفيها تصريح على لسانى!

وفى اليوم التالى صدرت صحيفة «الشعب» تحمل عنوانا رئيسيا يقول: «مجلس الشعب وافق على تعيين عمداء الكليات وعزلهم بدون تحقيق» وتحت هذا العنوان وردت فقرة تقول بالنص ان هذه التعديلات «تسمح لرؤساء الجامعات ووزير التعليم بمعاقبة استاذ الجامعة بالعزل من منصبه». وكان من الطبيعى ان يثير مانشر جدلا حادا وغاضبا بين صفوف الأساتذة. ومن هنا كان اصرارى للحصول على نص هذه التعديلات باسرع مايمكن. وقد شعرت بالأسف والأسى ايضا لان مانشر لم يكن دقيقا. ومن هنا حرصى على توجيه عتاب علنى الى رئيسى تحرير هاتين الصحيفتين من منطلق الحرص على المصلحة العامة وعلى العلاقات الأخوية وتقديرى الشخصى الكبير لهما.

وليس معنى ذلك ان التعديلات التى أقرها مجلس الشعب وصدرت بالفعل كانت موفقة او أنها استلهمت مصلحة الجامعة والمجتمع. لكنها تحتاج الى مناقشة أكثر هدوءا ولى عليها ملاحظات كثيرة.

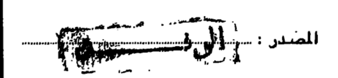
اولا: من حيث ظروف وملابسات اقرارها:

فقد تمت هذه التعديلات على عجل ودون دراسة كافية او استطلاع رأى المعنيين بالأمر، وكنت ان اتفهم هذه العجلة لو ان هذه التعديلات كانت قد اقتصرت على تلك التى اقترحها السيد الوزير الاستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وحسب فهمى للموضوع وفى ضوء ماامامى من وثائق. فقد انحصر طلب التعديل المقدم من الحكومة فى مسألة واحدة وهى انشاء مجلس لخدمة المجتمع وتنمية البيئة على مستوى الجامعة برئاسة نائب ثالث وما يرتبط بذلك من ضرورة استحداث وظائف مماثلة على مستوى الكليات، يتولاها وكيل ثالث. وهذه مسائل فنية لا تثير اى جدل او اعتراض فى أوساط الجامعة.

لكن لجنة التعليم فى المجلس رأت، وهذا حقها، توسيع نطاق التعديلات المقترحة من الحكومة لكى تشمل قضايا أخرى كثيرة وجوهرية. وهنا كنت اتمنى لو ان السيد الوزير، وهو يحظى بتقدير واحترام وله حس سياسى مرهف وواع، ان يطلب وهذا حقه ايضا ان تتريث اللجنة لجنة استطلاع رأى المعنيين بالقانون لكن ذلك لم يحدث ومعلوماتى تقطع بأن التعديلات التى اقترحتها لجنة التعليم بالمجلس الموقر لم تناقش على اى مستوى فى اى من الجامعات المصرية بما فى ذلك المجلس الاعلى للجامعات نفسه لذلك فقد كان من الطبيعى، وخصوصا فى ضوء ما نشر دون تمحيص ان يتولد شعور بالاستياء لدى العديد من الاساتذة والاحساس بأن الجامعة عوملت على نحو لا يليق بمكانتها او بكرامتها.

وأود هنا ان اشير الى ان تعديل قانون تنظيم الجامعات كان ولايزال مطلبا ملحا لاساتذة الجامعات. وتوجد دراسات متعمقة حول هذا الموضوع نوقشت باستفاضة ومنذ



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤

فترة طويلة داخل مجالس ادارات انديتها المختلفة . واذكر انه فى بعض الفترات وحين كنت اشرف بعضوية مجلس ادارة نادى جامعة القاهرة، كان هناك حوار بناء جدا حول هذا الموضوع وكدنا نصل مع استاذنا الفاضل الدكتور مصطفى كمال حلمى، الرئيس الحالى لمجلس الشورى، الى اتفاق كامل حول معظم الأمور المطروحة. لكن ظروفا كثيرة للأسف لم تكن فى صالح الجامعة او المجتمع ادت الى انقطاع هذا الحوار.

ثانياً: من حيث مضمونها:

يلاحظ ان اهم التعديلات التى تثير الجدل والنقاش الآن تدور حول قضيتين. الأولى تتعلق بتعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم، والثانية: تتعلق بحق الوزير المختص فى احالة عضو هيئة التدريس للتحقيق.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، فإننى اود بداية أن اقول اننى لست من المتيمين بنظام الانتخاب واعرف حدوده ومثالبه وقد عانيت شخصيا ومازلت اعانى من نتائجه السلبية كما اننى اعرف جيدا ماهو الثمن الذى يتعين على استاذ الجامعة ان يدفعه عندما يحدد موقفه الانتخابى بشكل علنى وصريح ومتجرد ومستقل بعيدا عن الاعتبارات الشخصية والمصلحية والشللية. ومع ذلك فإننى مقتنع تماما بأن اسلوب التعيين ليس هو الافضل بالضرورة وان له مخاطر ومثالب قد تفوق تلك المترتبة على اسلوب الانتخاب. نعم قد يؤدى التعيين الى اختيار عناصر اكثر كفاءة من الناحية الادارية، ونزاهة من الناحية الشخصية. خصوصا وأن العديد من هذه العناصر كثيرا ما تعزف عن الترشيح للمناصب الادارية لاسباب كثيرة. لكن ماهى ضمانات ان تصبح اعتبارات الكفاءة والنزاهة وليست اعتبارات المجاملة والولاء الشخصى او السياسى او الاقدمية البيروقراطية هى الاساس فى عملية التعيين؟

د. حسن نافعة



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤



المؤلــــف والأميــــة

إن الجهود التي تبذل في سبيل القضاء على الامية لاتقف عند حد معرفة الفرد للقراءة بتركه دون متابعة او ملاحظة التطور الذى يحدث له . ونقطة الانطلاق في بيان القضاء على افة الامية هى عندما يرغب الشخص الامى متابعة الكتاب او الصحيفة التى يقع عليها بصره والبحث عما وراء الصورة المرسومة او الكلمة المكتوبة ويتساءل عن القصد منها . ان ذلك - إذا حدث - يحدد بداية استثارة الرغبة في القراءة ، وهي بداية الانغماس في هذا التيار الذى لا ينتهى ، تيار القراءة المستقلة واذا قدر للفرد الأمى إدراك هذه البداية فلن يستطيع شىء الوقوف في وجه القراءة .

وتعتبر القدرة على القراءة في كثير من الحضارات وسيلة هامة يستخدمها الفرد في البيئة التى يعيش فيها ، فهو يستطيع بها الاستقلال عن الكبار في كثير مما يقوم به من ضروب نشاط العمل او الترويح ، ويكسبه اتقانه لمهارات القراء ثقة بنفسه ، ويستطيع اتخاذها وسيلة لتكوين ميول جديدة ولسد الفجوات التى يكتشفها في معلوماته .

وقد اتضح ان القصة هى انسب الوسائل للوصول الى الشخص الامي - وبخاصة اذا كان في مرحلة الطفولة - فعن طريق القصص يعرف الطفل الأمى مافي الحياة من خير وشر ، وعن طريقها نجذبه الى ناحية الخير ونبعد به عن الشر . ومن ثم تقع على عاتق مايكتب للامى مسئولية توسيع دائرة معارفه ، وفي الوقت نفسه فان الفرد القارىء دائما راض عن القصة التى تقدم له وعن طريقها يمكن تنمية المشاعر النبيلة لديه . وان تحقيق ذلك الهدف يستدعى وجود المؤلفين والكتاب والرسامين الذين اتخذوا من كتابة القصص ورسمها وإخراجها حرفة ومهنة ورسالة ، وهمسة يحاولون تحقيق غرضهم وهو اقناع الناس وحملهم على السلوك بطريقة معينة ، وهذا الاقناع لايقوم على القهر او العنف ولكنه قائم على استخدام الرمز كاللفظ والاشارة والصورة والحركة .

وهنا يتناول الحديث المرسل صاحب الفكرة او الرسالة وهو العنصر الاول ويلعب دوره مع العناصر الاخرى وهى مضمون الرسالة والوسيلة والمستقبل والاستجابة ، وهى كلها حلقات متصلة في سلسلة واحدة وان النجاح في هذا الشأن يدعو الى ضرورة العمل على اعداد الكاتب او المؤلف اعدادا سليما وتدريبه على الكتابة للاميين وذلك يحتاج الى معرفة عميقة ودراسة نفسية الامي وبخاصة من هو في مرحلة الطفولة ، ليس رجلا صغيرا له ما للكبار من انفعالات ورغبات وقدرات وبكمية قليلة ، فهذه النظرة خاطئة تماما فالطفل لاينمو فقط في الحجم والقوة ولكنه ينمو من حيث الكيف .

وان جمهور الاطفال الذى يبدأ القراءة في حاجة الى الزاد الفكرى والثقافي على اسس يضمن لهذا الزاد الدوام والاستمرار مما يمتد بخيال الطفل وتطلعاته فيصبح رجل المستقبل .



المصدر : مـــايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٤

الجحود العلمى

لماذا ؟!!

الجامعات لها دور هام واساسى فى بناء نسيج المجتمع واعداد اجيال المستقبل

مفروض اننا نتعود ونتعلم داخلها القيم الصحيحة والسلوك الحضارى

غياب القدوة عن الحرم الجامعى خطر كبير ينعكس باثاره السلبية على المجتمع كله ومن غير المعقول ان نترك بعض الهواة يسيئون للمهنة فى الوقت الذى يؤدى فيه الغالبية من الاساتذة واجبهم على اكمل وجه

اساتذة الجامعات يؤكدون ان احترام المدرس لاستاذه مفروض انه امر طبيعى ولا يحتاج الى قانون ولكن الضرورة اقتضت تنظيم الامر حتى يعود الحق الى اصحابه

والاساتذة يرون ان التعديلات الجديدة فى قانون الجامعات عودة للتقاليد الجامعية الاصلية وتعيين العمداء يعنى ببساطة اختيار الافضل والاكفا بعيدا عن الشللية والمصالح الخاصة والجحود

ويذهب اعضاء مجلسى الشعب والشورى الى ان التعديلات جاءت فى الوقت المناسب وهى فى كل الاحوال خطوة على الطريق واهم مكاسبها اطلاق الاعارات وتحسين الاوضاع المادية كما انها تقضى على المهاترات والتجاوزات وتضمن الديمقراطية فى صنع القرار

اما رجال الاحزاب فقالوا اخيرا انتهى الصراع داخل محراب العلم واشار الى ان اعرق الدول الديمقراطية تطبق نظام تعيين العميد لان اسلوب « الانتخاب » يتعارض مع الصالح العام ثم ان مهمة الاستاذ غرس القيم ومفاهيم الانتماء لدى الطلاب - ولذلك يجب ان يتفرغ الجميع للعملية التعليمية والبحث العلمى والتنمية فى المجتمع

تحدثنا وحاورنا الجميع حول التعديلات الجديدة فى قانون الجامعات واسباب انتشار « الجحود العلمى » داخل اروقة الجامعة فى الآونة الاخيرة فكانت هذه التحقيقات الصحفية



المصدر : مـــايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

«التعديلات» تحقق الإصلاح وتعالج «التمزق»

الجامعات تتمتع بالاستقلالية .. لخدمة المجتمع واعداد الأجيال

كتب - رفعت خالد :

اعلن د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان قانون الجامعات الجديد كفيل باحداث مناخ جديد داخل الجامعة يصحح أى جحود علمى قد يظهر ويرسخ العلاقة بين المدرس واستاذه .

اكد وزير التعليم أن التعديلات الجديدة فى قانون الجامعات خاصة تعيين العمداء فى الكليات بدلا من انتخابهم سيكون لها اثرها الايجابى والمؤثر داخل الجامعة مما يحقق الاصلاح المنشود ويعالج التمزق الذى خلقه نظام الانتخاب .

أوضح الوزير أنه فى ظل تعيين العمداء .. سيكون رئيس الجامعة مسئولا عن اختيار اصلح العناصر لشغل منصب العميد فى كل كلية وهذا فى حد ذاته كفيل بخلق مناخ جديد داخل الجامعة يقضى على الجحود العلمى .. ويجعل العلاقة بين المدرس واستاذه طيبة .. قائمة على الاحترام وتستند الى السلوك الحضارى .

نوه وزير التعليم الى ان نظام انتخاب العمداء مزق الجامعات .. لان العميد المنتخب كان يجامل الناخبين .. وكم من المهازل قد حدثت وتجاوزات كثيرة وقعت بسبب هذا النظام .. مما استوجب تعديل قانون الجامعات بحيث يكون العميد بالتعيين وليس بالانتخاب حفاظا على دور الجامعة ولكى تؤدى دورها فى مناخ سليم ليس فيه مجاملة أو محاباة أو اغراض على حساب العملية التعليمية أو العلمية .

اكد الوزير أن النظام الجديد ليس فيه جحود علمى أو خروج على الشرعية .. بل هو نظام يتم فيه مساءلة أى مخالف أو مقصر أمام مجلس الجامعة أو مجلس التأديب .

اشاد وزير التعليم بالجامعات المصرية .. وقال ان جامعاتنا بخير وقادرة على التصدى لانحرافات البعض .. وهى تزخر بالقيادات المشرفة ليس على المستوى المحلى فحسب بل على المستوى الخارجى ايضا وتشهد بذلك ابحاثهم التى وجدت طريقها الى المستوى العلمى .. ولعل جوائز الدولة التقديرية التى حصلوا عليها أبرز دليل على كفاءة الاستاذ الجامعى المصرى .

اكد من جديد أن الجامعات المصرية قادرة على تصحيح أوضاعها بنفسها .. فهى تتميز باستقلاليتها ولها دورها الواضح فى خدمة المجتمع والوطن وأعداد الأجيال القادرة على تنفيذ خطة التنمية فى شتى المجالات .



المصدر : مـــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤

رجال الأحزاب: أخيراً .. انتهى الصراع داخل محراب العلم

أعرق الدول الديمقراطية تطبق النظام الجديد

«الانتخاب» يتعارض مع الصالح العام



اعلن رجال الاحزاب ان قانون الجامعات الجديد سوف يقضى على الجحود العلمى والخلل الذى ظهر بين اسرة الكلية الواحدة

اضافوا ان نظام تعيين العميد ليس جديدا على مصر وانما كان معمولا به قبل عام ١٩٧٢ وهو الاسلوب المتبع فى معظم الدول الديمقراطية لانه لا يتيح الفرصة للشلليه والانقسامات والمصالح الشخصية داخل الكليات ويعمل على استمرار الهيبة والاحترام بين المدرس واستاذه .

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان تجربة انتخاب العميد ادت الى ظهور الجحود العلمى و الانقسامات داخل اسرة الكلية الواحدة فاصبح الانتخاب لا يتمشى مع القيم الجامعية الذى نتمنى جميعا ان تسود

اوضح ان القانون الجديد سوف يؤدى الى عودة الجامعات المصرية الى ما كانت عليه من قبل العمل بقانون الانتخاب التى ادى الى مساوىء عديدة مثل الشلليه والتكتلات السياسية التى قد تكون مقبولة فى خارج الجامعة اما فى داخل الجامعة فيجب ان يتفرغ الجميع للعملية التعليمية والصالح العام

طالب بان يسود الاحترام بين المدرس واستاذة وان يتخذه المثل الاعلى الذى يرجع اليه فى ابحاثه العلمية

.. ومراكز قوى

قال كيرة رئيس حزب الخضر فقال ان انتخاب العميد ادت الى خلق [illegible] ومراكز القوى داخل الكليات [illegible] بعض الاشخاص على حساب [illegible] العامة

قال ان نظام الانتخاب القديم كان يؤدى الى ظهور الشللية بعيدا عن السلوك الحضارى والقيم الجامعية التى كان يجب ان يلتزم بها الجميع لمصلحة العملية التعليمية خاصة وان الاساتذة مهمتهم الاولى تعميق القيم وتنمية الانتماء الوطنى لدى اجيال المستقبل .

ويؤكد جمال ربيع رئيس حزب مصر ان نظام الانتخاب ادى الى الجحود العلمى وظهور التكتلات السياسية بين الاساتذة فى الكلية الواحدة مما ادي الى تراجع العملية التعليمية وانخفاض مستوى البحث العلمى

قال ان اغلب جامعات العالم تاخذ بنظام تعيين العميد ولا تاخذ بنظام الانتخاب الذى ادى الى حالات من الفوضى والتسيب





المصدر : مـــايــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٤

واحدث شروخا وانقسامات وابعد الجميع عن اداء الرسالة العلمية

طالب بان يقوم رئيس الجامعة باختيار العميد صاحب الكفاءة العلمية والادارية والبعيد عن النزعات الشخصية .

سلبيات !

ويشيد د . محمد عبد العال رئيس حزب العدالة بالتعديلات الجديدة لقانون الجامعات وجهود وزير التعليم موضحا ان هذه التعديلات سوف تؤدى الى علاج الخلل الموجود فى الجامعات وما نتج عنه من خلق صراعات بين اساتذة الكلية الواحدة وكان له اثر سيىء على العملية التعليمية

قال ان رؤساء الجامعات يتم تعيينهم ومن باب اولى لابد من تعيين عمداء الكليات للحد من سلبيات العميد المنتخب الذى يجامل على حساب المصلحة العامة

اكد ان السلوك الحضارى لا يمكن وجوده فى ظل الحساسيات ووضع العراقيل والعقبات امام الزملاء .. ولابد ان ياتى التطور من داخل الجامعات نفسها فالاساتذة هم الذين يجب ان يحسنوا اداءهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض ويرفعوا من مستوى التعليم .

اوضح شوقى خالد نائب رئيس حزب العمل الاشتراكى ان كل نظام له عيون ومميزاته ولكن نظام الانتخاب اثبتت التجربة العملية انه له مساوىء عديدة فالدعاية الانتخابية فى بعض الكليات كانت عبارة عن شتائم وتجريح وخرجت عن الاعراف والتقاليد والقيم الجامعية وحول بعض الاساتذة كلياتهم الى تكتلات وتنازلوا عن كثير من الحقوق وتغاضوا عن الأخطاء لضمان الأصوات الانتخابية وانصرف الاساتذة عن البحث العلمى .

اشار الى ان اهتمام الاساتذة بالمصالح الشخصية جعلهم يضعون العراقيل والعقبات فى طريق الذين اعيروا للعمل العام عند عودتهم ولم يحاولوا الاستفادة بخبرتهم العملية التى اكتسبوها من المكان الذى عملوا فيه كنوع من الجحود العلمى الذى يرجع الى توهم البعض بان العائدين عقبة فى طريق ترقيتهم

يرى ان القانون ليس وحدة قادر على اعادة السلوك الحضارى بين الاساتذة فالامر يتطلب الرجوع الى القيم العلمية

تحليل :

ابوخنجر عبدالحميد

والقضاء على الانتهازية

ضمانات !

ويقول د . محمد إحمد خلف الله نائب رئيس حزب التجمع يجب ان تظل العلاقة بين المدرس واستاذة علاقة علمية بعيدا عن الخلافات والمصالح الشخصية-التى كان يخلقها القانون القديم الذى كان يقضى بفصل الأستاذ الذى لا يعود الى العمل بعد ست سنوات . فجاء القانون الجديد واعطى له الفرصة ان يقضى اكثر من هذه المدة ثم يعود الى كليته ليستفيد منه الطلاب والجامعة

اما ابراهيم محمد ترك رئيس الحزب الاتحادى .. فقال إن الجحود العلمى اصبح من سمات بعض الاساتذة فى الكليات وهذه الظاهرة خطيرة بين اساتذة الجامعات .

اشار ان القانون القديم اعطى للمدرس الفرصة فى وضع العراقيل عند عودة الأستاذ الى كليته بعد اختياره لاحد المناصب القيادية .. وظهرت الشلليه بين الاقسام فى الكلية الواحدة وتغلب المصالح الشخصية على المصلحة التعليمية .

اوضح ان القانون الجديد سوف يؤدى الى عودة السلوك الحضارى بين المدرس واستاذه وغرس القيم بين الطلاب فى اقدس الاماكن وهى الجامعات .



المصدر : مـــايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤

رؤساء الجامعات :

غياب القدوة .. أكبر خطر

حقا .. بعض «الهواة» يسيئون للمهنة

«الأغلبية» تؤدي واجبها .. على أكمل وجه

الجحود العلمي لا يمكن إنكاره في بعض المواقع بالجامعة .. لكنه ليس السمة الغالبة .. فهناك الروح الطيبة التي يلتزم بها الكثيرون ممن يؤدون واجبهم العلمي والتربوي على أكمل وجه .

بهذه الكلمات تحدث رؤساء الجامعات وشرحوا اسباب هذا الجحود ودوافعه واكدو ان القانون الجديد تضمن خطوط الدفاع لمواجهة هذه السلبيات .

اشاروا إلى ان غياب القيم يرتبط دائما بغياب القدوة اوضحوا إن قانون تعيين العمداء هو خطوة طيبة لاعادة هذه القيم حيث ستختفي الصراعات والتكتلات من اجل المصالح الانتخابية ويكون الهدف الأوحد هو العلم والبحث العلمي .

في البداية يرى د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة أن الجامعات كعهدها دائما هي طلائع تقدمية تستكشف للشعب طريق الحياة وأوضح ان الجامعة وهي تؤدي دورها تصطدم احيانا ببعض الجاحدين علميا ولكن الصورة في شكلها العام مشرقة لأن الغالبية تحترم القيم والتقاليد الجامعية اكد ان الالتزام المتبادل بين اعضاء هيئة التدريس والاستاذ او المدرس يمثل قدوة للطلاب واشار إلى ان الغالبية حريصة على ان تترسخ هذه القيم الحضارية في ذهن الطالب وأن تجعل من الجامعة مكانا مقدسا للعلم واكتساب الخبرات .

اما د . عبدالوهاب عبدالحافظ رئيس جامعة عين شمس فقال .. ان الجامعات تؤدي دورها لخدمة الوطن وخدمة قطاعاته الانتاجية والخدمية .. فاذا كان هناك جحود علمي من البعض فإن هذا لا يمثل الاغلبية .. التي تتسم بالروح الجامعية وتؤدي دورها بسلوك حضاري .

قال ان قضية احترام المدرس لاستاذه تعد مسالة حضارية ولا تحتاج إلى قانون والجامعة بها مدرسون يقدسون التقاليد الجامعية ويقدرون الاستاذ باعتباره ويشغل درجة الاستاذية عن كفاءة واقتدار .

ويذهب د . جمال ابو المكارم رئيس جامعة المنيا .. إلى ان الجحود العلمي سمة موجودة في البشر ولكن نسبتها قليلة في الجامعة .

اشار إلى ان رسالة الجامعة هي اعداد الاجيال من الشباب والاسهام في ايجاد الحلول مشكلات المجتمع والاسهام الجاد في تقدمه وبتعظيم التقاليد الجامعية والإلتزام بها يتم تجاوز كل الصغائر والهفوات الجاحدة التي لا مكان لها في الجامعة .

ويقول د . محمد عمارة رئيس جامعة المنصورة إن القيم الجامعية مازالت سائدة في الجامعة وإن حدث قصور او تغيير فذلك يرجع إلى أن الجامعة جزء من نسيج المجتمع تتغير بتغيره والمجتمع المصري لاشك حدثت به تغييرات عديدة !

اوضح ان غياب القيم يرتبط دائما بغياب القدوة وفي الجامعة يمكن تعزيز ذلك بان يختفي من الجامعة الاساتذة الهواة الذين لا يحترمون ولا يقدرون هذه المهنة السامية . فيذهبون يوما ويتغيبون يوما ولا يضربون القدوة الطيبة لإجيال المستقبل .

اوضح إننا في حاجة الى تخريج اجيال قادرة على العمل ولديها القدوة الطيبة ولسنا في حاجة الى اجيال محبطة ولذا يجيء القانون الجديد للجامعة ليعزز هذا الاتجاه باعادة القدسية للعلم والعلماء ويعيد الروح الطيبة بين الاساتذة وبعضهم للبعض والاساتذة والعمداء .

قال إن اعادة الاستاذ الى الجامعة بعد تركه العمل العام فيه تقدير للعلماء وتشجع الناس على العمل العام الذي يحجم البعض عنه خوفا على وضعهم الجامعي .

اما د . رمزي الشاعر رئيس جامعة الزقازيق فقال ان الجامعات بخير ودائما لكل قاعدة استثناء والجامعات طبيعتها الجدية والالتزام .. واذا خرج احد عن هذا فانه خروج على الالتزام وتشويه للصورة والاستثناء يسيء كثيرا إلى القاعدة .

اضاف رئيس جامعة الزقازيق ان الجامعة قدوة في نظر الشباب واذا لم يجد

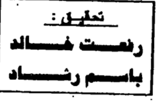




المصدر : مـــــايـو

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مـات

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤



الشباب القدوة الصالحة نجد انه ينهار وتنهار معه كل القيم .

ولذلك فان قانون الجامعات الجديد هو قانون ممتاز وكانت الجامعة في حاجة اليه ليتفرغ الجميع لمهمة البحث العلمي بعد أن فسدت نتيجة المهاترات والصراعات الإنتخابية والمجاملات على حساب العلم والمصلحة العامة . فالعميد المنتخب كان يقضى العام الأول في تصفية الحسابات والعام الثانى في معرفة اوضاع الكلية والعام الثالث في الإستعداد للانتخابات القادمة .

اشار إلى ان البعض يرون في تطبيق القانون الجديد ردة عن الديمقراطية وهذا خلط للاوراق لان القرارات الجامعية تصدر بناء على توصيات مجالس الاقسام ومجالس الجامعة والعميد ينفذ السياسة ولا يرسم السياسات ومن هنا فالديمقراطية موجودة في الجامعة والعميد وظيفته العمل الادارى وليس هناك اى عيب ان يكون معينا بل يصبح الكلام عن انتخاب العميد هو الشيء غير الحضارى لان معظم دول العالم تعين عمداء الكليات بوصفه موظفا اداريا فهل نقوم بانتخاب وكلاء الوزارة او رؤساء الشركات لاشك إن ذلك سيكون معوقا للعمل بدلا من تيسيره ويؤدى الى فساد كبير لان هناك فرق في الديمقراطية داخل المؤسسات وخارجها .

قال إن حال الجامعة قد تغير الآن بالرغم من قصر الفترة منذ صدور القانون وانصلح حال اشياء عديدة سواء في الإمتحانات وساد شعور بالأمان والارتياح في كافة الكليات الجامعية .

اوضح إن إعادة الاستاذ الذى اعير إلى عمل سياسى بنص القانون هو تقدير للأستاذ وتشجيع للجميع للانخراط في العمل العام لان البعض كانوا يتخوفون من ضياع فرصة عملهم في الجامعة فيحجمون عن العمل العام .

اما د . محمد رجائي الطملاوى رئيس جامعة اسيوط فقال إن قانون الجامعات الجديد هو قانون ممتاز لان التجربة الماضية اسفرت عن مشاكل لا حصر لها وسببت الضغائن والوقيعة بين اعضاء هيئة التدريس وتغاضى بعض الأساتذة عن الاخطاء وجاملوا البعض في سبيل كسب الاصوات مما الحق بالعملية التعليمية خسارة كبيرة .

اوضح إن انتخاب العميد مسالة غير مهمة لانه منصب تنفيذى مثل ناظر المدرسة الذى يقوم بتنفيذ القوانين واللوائح .

قال إن التخوف من إساءة استخدام رؤساء الجامعة لسلطاتهم واختيار عمداء غير اكفاء لا داع له لان من مصلحة رئيس الجامعة زيادة كفاءة العمل واختيار اساتذة اكفاء يؤدون واجبهم وذوى قبول وسمعة تمكنهم من القيام بمهامهم خير قيام ومن ثم ستكون الترشيحات معبرة عن الجميع من اعضاء هيئة التدريس وتحظى بقبولهم لان رؤساء الجامعة هم في الأصل اساتذة يشعرون بما يريده زملاءهم وما يتطلبه الصالح العام .

قال إن النص بعودة الاستاذ الجامعى بعد انتهاء مهمته في العمل العام هو تقنين لحق هؤلاء الذين اعطوا لبلدهم ، وجحد عليهم دعاة الديمقراطية ورفضوا عودتهم فكان لابد من تقنين ذلك ليعود الاستاذ بحكم القانون الى كليته ولا ينتظر منا ولا مجاملة من احد ؟ !



المصدر: مـــايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

لم تعد القيم الجامعية كما كانت فى الماضى .. تداخلت امور كثيرة وتشابكت وجعلت المدرس لا يحترم استاذه وعندما يتم اختيار الاستاذ مثلا لمنصب قيادى ونشاء الظروف ان يترك هذا المنصب يفاجأ بتلاميذه يضعون العراقيل فى طريقه حتى لا يعود إلى مكانه !!

اختفى السلوك الحضارى داخل اماكن كثيرة وظهرت تكتلات وشلل تعمل ليل نهار من اجل مصالحها وبالتالى لم تعد المدرجات محرابا للعلم والبحث العلمى من اجل خدمة الوطن.

.. والأســاتذة لهــم رأى :

عـــودة التقاليـــد الجامعيـــة الأصـــيلة

تعيين العمداء .. يعنى اختيار الأفضل والأكفأ واختفاء الشللية والمصالح الخاصة



المصدر : مــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤

لكل ذلك اعلن اساتذة الجامعات ان القانون الجديد لتنظيم الجامعة فرصة لاعادة الانضباط الذى تمنوه سنوات وسنوات داخل الجامعات .

اوضحوا ان النص بعودة الاستاذ بعد اداء مهام المنصب العام يؤكد حرص المشرع على تقدير من يشاركون في العمل العام والعمل على رفع الحرج عنهم بعيدا عن جحود بعض المدرسين. وتصفية الحسابات الوهمية

اكدوا ان معظم جامعات الدول الديمقراطية تقوم بتعيين العمداء ليتفرغوا للبحث العلمي ومراعاة الاوضاع المستقبلية بعيدا عن الدخول في صراعات انتخابية والتأثر بالشلليات والتكتلات والمصلحة الشخصية .

تحدث الدكتور محمد الهاشمى رئيس جامعة عين شمس سابقا فقال ان القيم الجامعية لم تعد كما كانت من قبل فقد كان الاستاذ والمدرس والمعيد يعملون من اجل الواجب العلمي وتعليم الطلبة وكان هناك احتراما متبادلا بين الجميع ولكن في ظل الظروف الاقتصادية .. تغيرت هذه القيم كثيرا واصبح الجميع لا يعطى التفاتا إلى القيم الراسخة المتعارف عليها في الجامعات وتفشى الجحود العلمي باشكال مختلفة .

اشار إلى ان احد اسباب انهيار هذه القيم يرجع إلى تعدد اساتذة المادة الواحدة او التخصص الواحد ولم يعد هناك رئيس لكل هؤلاء فانعكس الامر على المعيدين والمدرسين .

ويؤكد د . الهاشمى قانون تعيين عمداء الكليات لانه يتيح للعميد فرصة العمل من اجل الصالح ويعطيه قوة في اصدار القرارات بعيدا عن اية مصالح انتخابية .

قال ان الانتخابات في احيان كثيرة كانت تسفر عن انتخاب عمداء للكليات لا يستطيعوا اخذ قرار مخالف لوجهة نظر البعض حتى يحافظوا على اصواتهم الانتخابية !

القضاء على الشللية

اما د . ممدوح عشوب الاستاذ بكلية زراعة عين شمس فقال ان ظاهرة الجحود العلمي عادة تكون اكثر في الكليات النظرية لعدم ارتباط الاستاذ بالمدرسين والمعيدين والطلبة تعكس الكليات العملية .

اوضح ان العملية الجامعية احد خلايا المجتمع ولذلك اذا تأثرت السلوكيات والاخلاقيات العامة فلابد ان ينعكس ذلك على الفروع ومنها الجامعة .

ويؤيد بشدة تعيين عمداء الكليات قائلا ان رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعة ووكلاء الكليات ورؤساء الاقسام بالتعيين ولم تحدث اى مشكلة فلماذا لا نجرب التعيين بالنسبة للعمداء ايضا خاصة وان

تحقيق :
مصطفى البسيونى

الانتخابات تسفر عن العديد من المشاكل حيث تظهر الشلل والوعود ولذلك فان التعيين للعميد يحد من هذه السلبيات .

وتذهب د . سامية الجندى الاستاذ بجامعة الازهر إلى ان البعض ينظر لتعديلات قانون الجامعات على انها اجهاض لحرية الراى وردة عن الديمقراطية وهى نظرة ضيقة لان الامر له جوانب ايجابية عديدة فالنص الجديد باعادة الذين يتولون اعمل عامة إلى الجامعة بعد انتهاء مهمتهم نص جيد فيه تقدير لهؤلاء الاساتذة الذين يجب الا يتعرضوا للمتاعب والجحود جزاء لما قاموا به من خدمة الوطن .

كما انه تعبير عن حرص الجامعة للاستفادة بخبرات ابنائها الذين صقلهم العمل العام .

اضافت والنص على تعيين العميد سوف يعطى الفرصة كاملة للاختيار على ضوء المصلحة العامة بعيدا عن الاضواء والتاثيرات الحزبية فضلا عن انه يتيح قدرا اكبر من التحرك امام العميد الذى يكون همه الاول والاخير المصلحة العامة دون اعتبار للصوت الانتخابى وتاثيره .

اكدت ان مسئولية الرؤساء الآن تقتضى اختيار الافضل الذى تتوافر فيه الخصائص القيادية والاسس السليمة وان يكون اداريا ناجحا قادرا على المثابرة والعطاء والقدرة على السيطرة .

انعدام تكافؤ الفرص

ويعود د . فتحى الكيكى الاستاذ بكلية علوم القاهرة بالذاكرة إلى سنوات طويلة مضت مؤكدا إنه مع اثنين من زملائه كانوا وراء إصدار القانون القديم بسنة ١٩٧٢ وكانوا يرون فيه خيرا الا ان ظنهم خاب وحول القانون الجامعة إلى شلليات وحدثت بسببه تجاوزات يندى لها الجبين فانتشرت المحاباه من اجل الصوت الإنتخابى على حساب البحث العلمى وحصل بعض الاساتذة على ترقيات لا حق لهم فيها سوى انهم محترفوا انتخابات .

وادى القانون إلى احباط الرغبة في البحث العلمى وانعدام تكافؤ الفرص وخلل على كافة المستويات فوصل بعض العمداء صغار السن لمنصب العميد بدون خبرات او مميزات قيادية سوى قدرتهم على جذب الاصوات واطلاق الوعود على حساب الجامعة والعلم .

اكد التعديل الجديد الذى يقضى بعودة الاستاذ الذى يستدعى لمنصب سياسى إلى عمله فورا بعد انتهاء مهمته هو تقدير للاستاذ من الجامعة فضلا عن انه يحقق الاستفادة الفعلية من خبرة هؤلاء فالمعارين إلى الخارج يعودون إلى الجامعة والمعارين إلى الداخل احق بالعودة .



د. ممدوح عشوب

مزايا

ويعدد د . حمدى عبدالعظيم عميد كلية الادارة بطنطا مزايا القانون الجديد موضحا انه جاء بنصوص اعادت الحق لاصحابه دون اعتبارات شخصية او جحود فاصبح من حق الاستاذ الذى يستدعى للعمل السياسى ان يعود لوظيفته بعد انتهاء مهمته فورا بعيدا عن تحكم رؤساء الاقسام او العمداء وهو امر يرسى القيم الجامعية ويخدم البحث العلمى لان الاساتذة الذين يعارون للعمل السياسى يكتسبون خبرة عملية تؤدى إلى ثراء البحث العلمى .

اشار إلى ان القانون الجديد يعطى الفرصة لإختيار عناصر لديها القدرة على الادارة والتفكير العلمى ووفق ضوابط موضوعية وذات مواصفات خاصة من السمعة الطيبة والتاريخ العلمى والقدرة على اتخاذ القرار .

اما القانون القديم فكان يترك هذا الامر



المصدر : مـــايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤

للصوت الانتخابى الذى كان يضع فى اعتباره مصلحة الشخص الفردية بعيداً عن المصلحة العامة وبالتالى حول الجامعة إلى نموذج سيىء لتصفية الحسابات .

ويرى د . سعد ظلام الاستاذ بكلية اللغة العربية جامعة الازهر ان قانون تعيين عمداء الكليات قانون ممتاز لان سلبيات العميد المنتخب كثيرة فقراره غالبا يخرج متاثرا ومراعيا الاصوات التى انتخبته مما يؤدى إلى تفشى المجاملات وضياع الحقوق وتحويل الجامعة إلى صورة غير محبوبة .

اوضح أن نظام التعيين هو الاصلح للجامعة بشرط التدقيق فى اختيار العميد على اسس سليمة تعتمد على الخبرة والتاريخ العلمى والسمعة الطيبة والقدرة على التحكم والسيطرة والادارة بفاعلية لتحقيق المصلحة العامة .

ضغوط

اما د . رفعت الضبع الاستاذ بكلية التربية النوعية بالدقى فقال إن تعيين العميد له مزايا اهمها الابتعاد بالبحث العلمى عن التاثيرات . والضغوط النفسية التى كانت تسببها العملية الانتخابية للعميد المرشح او المنتخب فاصبح العميد له حرية الحركة والمرونة التى تؤهله لحسن القيادة من اجل تحقيق المصلحة العامة .

تمنى ان تشمل اللائحة التنفيذية معايير خاصة كالقدرة على حل مشكلات الكلية ومدى تفاعل العميد مع البيئة المحيطة ومدى اسهامه فى حل مشاكل المجتمع وتناغمه مع الاحداث السياسية والاجتماعية العليا حتى لا تكون الكليات بمعزل عن المجتمع .

ويشير د . نبيه العلقامى الاستاذ بجامعة حلوان إلى ان العملية التعليمية كانت فى حاجة إلى تحريرها من القيود الانتخابية التى يظن البعض انها تحقق الديمقراطية ولكن ذلك خلط للاوراق فكيف يكون رئيس الجامعة بالتعيين وعميد الكلية بالانتخاب وكيف يتحقق الانسجام بينهما اذ لم تكن منظومة التعليم من القاعدة إلى القمة متشابكة ومتناسقة .

اوضح ان انتخاب العمداء ادى إلى تحويل الجامعة إلى مكان لتصفية الحسابات والجحود والدسائس وانتشرت الشللية على حساب العملية التعليمية التى تاثرت كثيرا بهذا النظام .

اضاف ان تعيين العمداء ليس حجرا على فكر الاساتذة ولكنه ضبط لعمل تنظيمى هدفه الطلاب وتطوير المناهج وتحرير العملية التعليمية وهو فرصة ايضا لمحاسبة هؤلاء الذين تم تعيينهم عما قدموه لخدمة العملية التعليمية .

اشار إلى عودة الاستاذ الذى شغل منصبا سياسيا من الثوابت التى كان يجب ان تحرص عليها الجامعة لدعم العملية التعليمية بخبرات ابنائها العملية وهو حق قننه نص القانون الجديد شىء طيب يحسب لمن كانوا وراء صدور هذا القانون حيث يقضى على جحود بعض المدرسين لاساتذتهم !!

تقدير معنوى

ويقول د . محمود متولى عميد كلية التربية ببورسعيد حمل التعديل الجديد للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ العديد من المزايا اهمها التقدير المعنوى للاستاذ الذى قضى فى درجة الاستاذية اكثر من عشر سنوات بحيث ياخذ نفس الارتباط المالى لنائب رئيس الجامعة ويعامل فى المعاش معاملة نائب وزير .

ومن الايجابيات ايضا المكافاة المعنوية لمن يؤدى عملاً عاما للدولة فاصبح بحكم هذا التعديل من حقه ان يعود إلى الجامعة بدون جحود او تصفية حسابات قديمة او اذلال ليؤدى دورا متواصلا لخدمة الوطن .

واكد التعديل الجديد على سلطات مجالس الاقسام واحترام قراراتها .

اوضح د . محمود متولى ان نظام انتخاب العميد فتح مجالا واسعا للشللية والتكتلات ان تطغى على المصلحة العامة وان يحظى بمنصب العميد من يمتلك صداقات ومجاملات حتى لو كان لا يملك الكفاءة لتولى هذا المنصب وقد شلت عملية الانتخابات اصدار قرارات فعالة فى ضوء مراعاة الاوضاع المستقبلية للانتخاب فاصبح الكرسى هدف وغاية وليس وسيلة لتحقيق الصالح العام .

قال ان البعض يرى فى القانون سلبيات ولكنها تعالج ظاهرة ابتلى بها مجتمع المثقفين وقد يرى البعض انه ردة عن الديمقراطية ولكنه ليس كذلك فهو ليس بدعة فى نظام التعليم فكل بلاد العالم المتقدم تقوم بتعيين العميد وتعطى اهمية لمنصب الاستاذية والبحث العلمى .

اوضح ان ما نريده هو التدقيق فى اختيار العميد ورئيس الجامعة ويجب ان يكون الوزير هو الجهة المرجعية للتنظيم من اى تصرف لرئيس جامعة يخرج عن التقاليد او يعين عميدا لا يستحق .

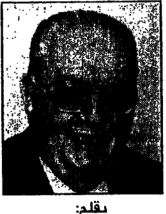
ويشير د . محمد صبرى محسوب الاستاذ بجامعة القاهرة إلى ان تعيين العمداء له مزايا عديدة بشرط الالتزام بحسن الاختيار على اسس سليمة كالتاريخ العلمى والعمل الجاد والقدرة على ادارة دفة الامور وان يتميز العميد بمميزات تؤهله للعمل بكفاءة لصالح الجميع .

كما ان عودة الاستاذ إلى كليته بعد اداء مهمته العامة شىء طبيعى وحق للاستاذ اسوة بمن يعار للخارج وتقديرا لمن خدم فى العمل العام وللاستفادة من خبرات هؤلاء الاساتذة العملية .

وتقول د . نيلى رمزى الاستاذ بجامعة حلوان ان قانون تعيين عمداء الكلية افضل شىء لاعادة القيم داخل الحرم الجامعى واصلاح العملية التعليمية والاهتمام بالبحث العلمى وتكثيف جهود الاساتذة من اجل العلم بعد ان كانت تضيع فى الصراعات الانتخابية .

اكدت ان بعض العمداء الذين كان يتم انتخابهم من ذوى الاتجاهات الحزبية حولوا الجامعة إلى منطقة صراع على حساب العملية التعليمية واختفت التقاليد والقيم الجامعية من اجل مصالح انتخابية لا تحقق الصالح العام .

إلا هــــذا



بقلم:

ثروت أباظة

ظهر في اخبار الحوادث نبا فزعت له وملئت رعبا وتذكرت البيت العربي القديم:

الموت والأجل المتاح
وكل داهية ولاذا.

يقول خبر الحوادث ان الشرطة - اعانها الله - قبضت علي موجه بالتعليم يتجر بالمخدرات.. اى مصيبة هذه .. قد لا نعجب ان يتجر رجل الاعمال الذى ضبط معه ان يعمل في المخدرات.. اما رجل التعليم فلا.. وكل لا في العالم. كيف يمكن ان نتصور هذا..؟

فمن يبقى اذن للاخلاق والمثل العليا والدين والدنيا وللتوجيه والارشاد.؟

اثنان لا يجوز لهما ما يثير الشعور بالاحتقار هما القاضي والمدرس.

قد لا ندهش ان يعمل في المخدرات صاحب اى مهنة أخرى الا هذين.

ولا تقل لى ما قاله الشاعر توفيق اباظة:

فى كل طائفة فى الناس أو شاب
حتى قريش لها انف وأذناب

فمهما يكن هذا الموجه في التعليم من الاوشاب فان سفوله بالغا ما بلغ لا يتيح لنا ان نقبل منه ان يتاجر في المخدرات.

لقد كان المدرس في ايامنا قديسا او ملاكا في اعيننا وكنا ننادى اساتذتنا دائما بقولنا يا «بك» ولانقصرها على «البك» الناظر.

وكان المدرسون في ايامنا مثلا عليا في الخلق والعلم في وقت معا وكانوا يقبلون ان يعطونا دورسا خصوصية في المنازل ولكن اجورهم كانت هينة لينة لا تؤود اولياء الامور ولا تثقل عليهم.

ولقد رضينا من مدرس اليوم ان يعطى دروسا خصوصية باجور متوحشة رعناء وانحنت ظهور اولياء الامور تحت كلكلها واثقالها واستطاع هؤلاء المدرسون ان ينفوا تماما فكرة التعليم المجاني او تكافؤ الفرص. واصبح هيهات لذوى الدخل المحدود ان تتساوى فرص ابنائهم باصحاب الثراء والقدرة المالية.

رضينا هذا من المدرسين واني معجب بجهود وزير التربية والتعليم في محاربة هذا الوضع ولكن ليسمح لى ان اقول في صراحة ان وزارة التربية والتعليم ومعها وزارة الداخلية لن تستطيعا تصحيح هذه المشكلة وسيظل المدرسون على حالهم من اعطاء الدروس الخصوصية وان كانت العقوبة هي الاعدام.

رضينا بهذا على مضض وقلنا باب رزق مهما نقل عنه فهو حلال كمبدا وان لم يكن حلالا في تنفيذه.

أما ان يتجر رجل تعليم بالمواد المخدرة فهذا مالن نقبله ابدا ولن يكون. وهذا التاجر لم يلوث مهنته وحدها وانما لوث العاملين فيها جميعا.

والقانون يشدد العقوبة على السارق الذى كانت يده امينة على المسروق فالقاعدة الجنائية تشدد العقوبة على الذى يعمل في بيت وسرق منه اشياء فهي اقسى من العقوبة التى ينزلها القضاء بالسارق الذى لا يعمل في البيت.

والعاملون في التعليم مسئولون عن مستقبل مصر كلها فمصيرها بين ايديهم متمثلا في هؤلاء التلاميذ الذين يتلقون عنهم العلم والاخلاق فالعلم وحده ليس يجدى.

وتحضرني الابيات العظيمة لامير شعراء العربية احمد شوقي:

تؤلفهم في ظلال الرخاء
وفي كنف النسب الاقرب
ونكسر فيهم غرور الثراء
وزهو الولادة والمنصب
بيوت منزهة كالعتيق
وان لم تستر ولم تحجب
يداني ثراها ثرى مكة
ويقرب في الطهر من يثرب
اذا ما رايتهمو عندها
يموجون كالنحل عند الربى
رايت الحضارة في حضنها
هناك وفي جندها الاغلب

فان كان شوقي يرى المدرسة كأنها الكعبة فالمدرسون هم سدنة هذه الكعبة وحماتها وحراسها.

وهيهات والف هيهات ان نقبل من واحد منهم ان ينحط الي حضيض المجتمع ويتاجر فيما هو اشد خطرا من السم . فالسم يقتل والموت حق على العباد طال العمر ام قصر أما هذه المخدرات فتجعل الانسان لا هو بالحى الذى يرتجى ولا بالميت الذى يدفن وبئست الحياة ان كانت كذلك فالموت اكثر منها رحمة وشفقة.

فكرت كثيرا كيف امست الاخلاق منحدرة الى هذه الهوة السحيقة حتى مارس المدرس او الموجه في وزارة التعليم تجارة المخدرات وظللت



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

حائرا فى امره حتى ذكرت ما كتبه نجيب محفوظ رائد الرواية العربية فى وجهة نظره التى يشرق بها علينا كل خميس وكانت الكلمة بعنوان الاخلاق وهى كلمة قصيرة فى مبناها وتصلح كتابا بأكمله فى معناها واسمح لى ان اثبت منها هذه الفقرات .

كثيرا ما نتبادل الشكوى لما حاق باخلاقنا العامة والخاصة من تدهور وهو تدهور لا يستطيع ان يتجاهله احد ولا ان يهون من خطورته وكثيرا ما نعلل ذلك بسبب محدد تبعا لمناسبة الحديث او على سبيل الاستسهال، فالسبب هو الازمة الاقتصادية او البطالة او حتى السينما او التليفزيون ولكن ظاهرة السلوك البشرى اعظم تعقيدا ومتداخلة فى ظاهرات اجتماعية كثيرة ولن اقف امام الاسباب العقلية والنفسية فهذه احوال مرضية وعلاجها بيد الطب قبل كل شئ.. الذى يهمنى هنا ان أعد الأسباب الاجتماعية لانها الغالبة من ناحية، ولان مجرد ذكرها يشير الى كيفية الخلاص منها من ناحية اخرى، ان اخلاقنا اليوم هى الثمرة المرة لعوامل عديدة اقدم لك منها :

١- حكم استبدادى ارهب الناس بصرامته حتى عشعش الخوف فى القلوب والمهانة فى النفوس وجعل من النفاق والانتهازية دستورا للحياة.

٢ - من توابع الاستبداد الاعتماد المطلق على اهل الثقة وتفضيلهم على اهل الخبرة مما يزرى قيمة العلم والعمل ويزكى الملق والإنحراف والعلاقات الخاصة والفهلوة والاستهتار.

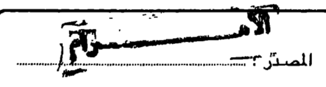
٣ - الازمة الاقتصادية وتوابعها من الغلاء والبطالة وفتكها بمحدودى الدخل ومن دونهم من الفقراء فكانت مدخل كثيرين الى الانحراف بانواعه والاستهانة بالروابط الحميمة التى كانت فيما مضى شبه مقدسة. كما كانت الدافع وراء العديد من جرائم السرقة والقتل والاغتصاب والمخدرات .

٤ - الاستهانة بقدسية القانون ومخالفته جهارا والتراخى فى تطبيقه والاهمال فى تنفيذ احكامه.

وقد يحتاج العلاج إلى وقت ولن تجدى فيه الكلام والمواعظ : لابد من التنمية الشاملة التى تشمل فيما تشمل الاصلاح السياسى والاقتصادى والتربوى والثقافى .

وكفانى ما قال اديبنا العالمى ولا حول ولا قوة الا بالله.





المصدر : .... الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

وزراء التعليم العرب يواصلون اجتماعاتهم:

فريق لتكثيف جهود المجتمع فى محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى

كتب - يسرى موافى:

واصل المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية، اجتماعاته امس برئاسة الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، حيث ناقش اقرار النظام الداخلى وتقرير اللجنة الاستشارية لبرنامج تعميم التعليم الابتدائى ومحو امية الكبار فى الدول العربية؛ واقر المؤتمر اقتراح مدير عام اليونسكو ببحث جهود المجتمع ككل فى محو الامية وتعميم التعليم الابتدائى، وتشكيل فريق عمل برئاسة الدكتور على فخرو وزير التربية والتعليم فى البحرين لبحث الموضوع وتقديم التوصيات للمؤتمر.

وعرض رئيس المؤتمر لتجربة مصر فى مدارس الفصل الواحد التى تبنتها السيدة سوزان مبارك وذلك ببناء ٢ الاف مدرسة من الفصل الواحد لتعليم البنات المتسربات من سن ٨ - ١٥ سنة. واعلن ان عدم تعليم البنات ناتج عن بعد المدرسة عن محل الاقامة، ورفض العائلات فى الريف ارسال البنات للمدارس، للحصول على دخل كبير من عملهن. وطالب مندوب السعودية اعطاء الفرصة لبعض الدول لعرض تجاربها فى مجال التعليم بشكل مختصر لكى يتبناها المؤتمر فى توصياته. وقد استمع المؤتمر الى بعض التجارب الفنية. كما استمع الى بعض الاشكالات التى عرضها مندوب فلسطين، ومن بينها تفشى الأمية بسبب الانتفاضة.

واقترح الدكتور على فخرو وزير التربية فى البحرين ان يركز المؤتمر على نقطة كبرى اساسية. لا تهم تفاصيلها كثيرا ولكن المهم ان تبرز امام الناس وهى نوعية التعليم، وليس كمية التعليم، ورد الوزير قائلا: اعتقد انه لا خلاف بيننا حول قضية جودة التعليم، ولكن لا يمكن فصل هذه القضية فى الأمة العربية عن قضية كم التعليم، وهناك أكثر من ٥٠٪ من الاميين فى الدول العربية

وعرض سفير الفاتيكان لنشاط المنظمة الكاثوليكية الدولية للتعليم والتى يزيد اعضاؤها على ٨٠ دولة يمثلون اكثر من ٤٠ مليون طفل، وطلب مندوب موريتانيا من المؤتمر بحث استراتيجيات اساسية فى التوعية الدينية فى بلادنا، فقد لاحظنا ان التسرب من التعليم والتربية الصحيحة أدى الى الانحراف الشديد. واثنى على ما ذكره مندوب السعودية من الاهتمام بالتربية الدينية.

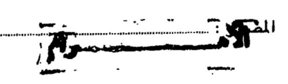
وقالت مندوبة سوريا، انه لابد من توليد القناعة بين الجميع من أن تعليم الكبار هو من مقومات الانسان المعاصر، وعندما نناقش موضوع محو الأمية وتعليم الكبار لابد أن نؤكد دور الجهود الشعبية.

وتحدث الدكتور أحمد الربعى وزير التعليم بالكويت عن مشكلة تكلفة التعليم وطلب مواجهة هذه المشكلة لاننا نقترب من القرن الواحد والعشرين ومشاكلنا الحالية لا تفى باحتياجات التعليم الحديث ويجب أن نصارح أنفسنا ونفكر بجدية فى طرق أخرى لتمويل التعليم.

وتحدث الدكتور عبد العزيز تركى وزير تعليم قطر عن أهمية اللغة العربية كأداة للتعليم فى الدول العربية ينبغى أن تحظى بكل اهتمام، وقال اننى لم أر ما يؤكدها، لأن اهتمامنا بها أساسى ولا ننسى أنها الأداة الأصلية لتعليم أطفالنا والانتقال منها الى تعلم المعارف والعلوم.

واقترح مندوب ليبيا أن نشكل الية لمتابعة توصيات المؤتمرات السابقة.. وقال: ان ما ذهب اليه الدكتور تركى الوزير القطرى حول الصناديق المقترحة. ينسجم تماما مع عمل المنظمات التى عولنا عليها فى تطوير التعليم، وفيها من الأجهزة ما هو كفيل اذا دعمت هذه الأجهزة للقيام بعملها.





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٢ يونيو ١٩٩٤

بعد تطبيق نظام الشهادات على الثالثة الابتدائى:

٦٦ تلميذا وتلميذة يحصلون على الدرجات النهائية

بعد اعتبار السنة الثالثة الابتدائى شهادة عامة لأول مرة هذا العام جاءت نتائجها فى محافظتى القاهرة والجيزة «مبشرة» فقد حصل ٦٦ تلميذا وتلميذة على الدرجة النهائية فى المجموع الكلى من اجمالى عدد التلاميذ من المحافظتين ٢٨٣ الف تلميذ وتلميذة منهم ٣٥ تلميذة من المحافظتين.

وفى محافظة الجيزة تقدم لامتحان هذه الشهادة كما يقول السيد صبحى جاد وكيل وزارة التعليم للجيزة ١٢١ الف تلميذ وتلميذة حصل ٤٢ منهم على الدرجات النهائية وكان من بينهم ٢٤ تلميذة.

واضاف ان ادارة الواحات التعليمية حصلت على اعلى النسب من بين الادارات داخل المحافظة وبلغت نسبة النجاح ٨٩٪ تليها اطفيح ثم الصف ولعل سبب ذلك يرجع لعدم انشغال التلاميذ بألعاب تلهيهم عن متابعة الدراسة والمذاكرة.

وتقول السيدة سميرة بدير مديرة ادارة الاحصاء بمديرية التعليم بالجيزة - ان ادارة الهرم التعليمية حققت أعلى عدد من المدارس التى حصل تلاميذها على الدرجات النهائية وهى مدارس الاهرامات وسرور وفضل وعلاء الدين وسانت كاترين تليها مدارس وسط الجيزة.

وقد حققت مدرسة الاهرامات اعلى عدد من التلاميذ الحاصلين على الدرجات النهائية وهم: احمد خضر واحمد عباس واحمد يسرى وخالد كوك وهبة مجدى.

وفى محافظة القاهرة صرحت السيدة نوال عبد المجيد وكيلة وزارة التعليم لمحافظة القاهرة ان عدد التلاميذ الذين حصلوا على الدرجات النهائية ٢٤ من ١٦٢ الفا و٨٥١ تلميذا وتلميذة تقدموا لاداء الامتحان منهم ١١ تلميذة.

وكانت ادارة حلوان هى الاولى على ادارات القاهرة فى عدد المدارس التى حصل تلاميذها على الدرجات النهائية وعددها خمس مدارس وهى العبور وعبد العزيز بن مروان وحدائق حلوان وحلوان الجديدة ووادى النيل.

وضمت مدرستا البراعم بادارة ١٥ مايو ومودرن سكول بادارة عين شمس اعلى عدد من التلاميذ الحاصلين على الدرجات النهائية وهم: شريف حسن ودعاء حسن ولبنى سعد من البراعم - ومحمد حسن وبسمة سلامة ودعاء جلال من مودرن سكول.

اهداف البندارى

بحكم القضاء الادارى:

عودة مدير مكتب رئيس جامعة الأزهر

كتب حازم الشرقاوى:

قضت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بعودة عبد الصمد الهلالى مديراً عاماً لمكتب رئيس جامعة الازهر صدر الحكم فى الدعوى رقم ١٨٩٧/٤٧ق برئاسة المستشار اسماعيل فودة نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية المستشارين عبد الله عامر وفاروق العوامي، كان رئيس جامعة الازهر قد أصدر قراراً بتولى الهلالى الاشراف على قاعة محمد عبده بالدراسة بدلاً من وظيفته الاساسية وهى مدير عام مكتب رئيس الجامعة والشئون الادارية طبقاً لقرار رئيس الجامعة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٩ وكان عبد الصمد الهلالى قد اقام دعوى قضائية ضد د. عبد الفتاح الشيخ رئيس جامعة الازهر بصفته طالبا فيها بوقف تنفيذ قرار رئيس الجامعة رقم ٨١ لسنة ١٩٩٢ فى ١٩ يوليو ١٩٩٢ فاصدرت المحكمة الحكم السابق.

أموال الدولة حرام عليها فى المستشفى الجامعى بطنطا!

كتب ناصر أبو طاحون:

استبعدت جامعة طنطا مركز الخدمة العامة التابع لكلية الهندسة من عملية الاشراف على إنشاء المستشفى الجامعي وقامت باسنادها إلى مكتب الاستشاريين العرب «قطاع خاص» رغم أن المركز التابع للجامعة قدم أقل الأسعار وتقضى مسئوليته عن الإنشاء بحصول الجامعة على ٣٠٪ من عائد المشروع، وبمشاركة اساتذة كلية الهندسة وخبراتها فى انجاز العملية. الغريب فى قرار الجامعة ان مركز الخدمة العامة التابع لكلية الهندسة قام باعداد كل الرسومات اللازمة للمستشفى الجديد، كما سبق واشرف على عملية تنفيذ الاساسات الخاصة بالمستشفى، والاكثر غرابة ان القانون يتيح للجامعة تكليف مركز خدمة كلية الهندسة مباشرة بالاشراف على المشروع وتنفيذه حماية للمال العام، وهو ما لم يحدث.

داخل المدرجات

● اسفرت انتخابات التجديد الثلثى لمجلس ادارة نادى اعضاء هيئة تدريس جامعة طنطا عن فوز كل من د. محمد على الاسود ود. عنتر عبد الوهاب، د. حنفى هنداوى، د. محمود على عمران، د. عبد الحميد نوير ود. يحيى محمود البغدادى بالمقاعد الستة التى جرى الاقتراع عليها.. كانت الجمعية العمومية العادية للنادى قد عقدت يوم الاثنين قبل الماضى وتضمنت إلى جانب الانتخابات مناقشة الاستقالات المسببة التى تقدم بها اثنان من اعضاء مجلس الإدارة..

● الطالب محمد زكى بالفرقة الرابعة بدار العلوم فوجئ بعدم وجود رقم جلوس له فى امتحان التخلف لمادة الادب المقارن على اعتبار انه ناجح فيها بعد مراجعة باقى مواد العام الماضى بادارة الكلية اتضح رسوبه فى مادة أخرى هى تاريخ الادب التى جرى امتحانها فى الترم الاول وبات عليه خوضها فى شهر سبتمبر القادم..



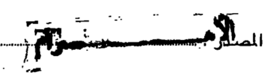
المصدر: الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٢ يونيو ١٩٩٤

دراسة جامعية عن غياب المشاركة الطلابية فى الأنشطة المختلفة

توصل باحث برعاية الشباب بجامعة عين شمس - خلال رسالة الماجستير عن مشاركة الطلاب بالجامعة فى خدمة المجتمع - الى افتقار الطلاب الى المشاركة واللجوء احيانا الى فرض قيادات طلابية على مجتمعهم الطلابى.. وغياب المشاركة عن جهاز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وتشكك الطلاب فى جدية الممارسة السياسية الراهنة.

كما أكد الباحث ان الطلاب يعتقدون انه من المحظور مناقشة المسائل السياسية والدينية او الاهتمام بها او تناولها بالبحث والتفكير ويلاحظ ميل الطلاب الى نوعية المشروعات التى تتلاءم مع نوعية الدراسة.





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

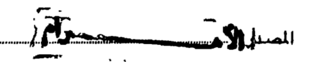
التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

لاشكوى من امتحانات الدبلومات الفنية والمعلمين

واصل ٢٩٩ الفا و ٢٠٠ طالب وطالبة امتحان الدبلومات الفنية التجارية والصناعية والزراعية نظام السنوات الثلاث والسنوات الخمس امتحاناتهم امس حسب الجداول المعلنة لكل تخصص ولم تتلق غرفة عمليات الوزارة اى شكوى من اللجان المنتشرة فى جميع انحاء الجمهورية وعددها ١٢٠٠ لجنة

كما واصل ٣٠٠ طالب امتحان دبلوم المعلمين والمعلمات فى عدد من اللجان وكانت الامتحانات فى مستوى الطالب العادى





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

رؤساء الجامعات :

هذه هى معايير اختيار العمداء

مازالت ردود فعل قرار مجلس الشعب بالموافقة على بعض التعديلات بقانون تنظيم الجامعات الخاصة بتعيين العمداء يجد صدى ومناقشات عديدة. وفى الاسبوع الماضى اكد العمداء الحاليون والذين خاضوا الانتخابات ان نظام التعيين أفضل كثيرا من الانتخابات اذا كانت هناك ضوابط ومعايير عند الاختيار مؤكدين ايضا ان العمداء فى القانون القديم كانوا يعينون من قبل رؤساء الجامعات بعد اجراء الانتخابات وذلك باختيار عميد من بين ثلاثة فماذا قال رؤساء الجامعات عن الضوابط.

الدكتور عبد الوهاب عبد الحافظ رئيس جامعة عين شمس يقول ان تعين العمداء ليس بجديد على النظام الجامعى فى الماضى كان العمداء يعينون وجاء القانون برجال عظماء يذكرهم التاريخ وايضا العميد كان يعين من رئيس الجامعة بعد الانتخاب فى الكليات التى يزيد عدد الاساتذة فيها على ١٠ اساتذة.. باختيار عميد من ثلاثة اجروا الانتخابات وكان الاختيار يتم على اساس ضوابط ومعايير.. وبجامعة عين شمس عين عميد المعهد العالى للدراسات البيئية وايضا عميد المعهد العالى للطفولة ولم يحدث ان تم اختيار عميد سيىء او غير قادر على ادارة العمادة بالمعهد. ورئيس الجامعة لا تؤثر فيه الشللية او التحزب لانه ليست له مصلحة مع بعضهم

نشاط ملحوظ

واضاف ان رؤساء الجامعات سيختارون وانا منهم العميد على اساس ان يكون قادرا على ادارة الكلية وان يكون ذا ثقة من زملائه وقادر على التعاون معهم وان يكون اجتماعيا فى علاقاته معهم وله نشاط ملحوظ فى الكلية فليس كل الاساتذة يصلحون لهذه المهمة.. ولا اقصد من الناحية العلمية فجميعهم علماء افاضل ولكن ليس كل عالم قادرا على الادارة.

وقال بالفعل نظام الانتخاب جاء بعيوب كثيرة اضاعت ادارة الكلية معها بسبب التكتلات والشللية وكان العمداء يتأثرون بمن أعطوهم صوتهم ويعادون من رفض وكانت هذه السلبيات واضحة جدا على الطلاب واعضاء هيئة التدريس وبالفعل عمليات التطوير داخل الكليات لم تكن بالشكل المطلوب فنحن سنختار العميد الذى يتأثر بالمصلحة العامة فقط وليس المصلحة الشخصية. وقبل ان تنتهى عمادة اى عميد لاى كلية سنقوم بدراسة الاسماء الموجودة بالكلية وعددهم ليس كبيرا لاختيار العميد الكفء.



د . عبدالوهاب عبدالحافظ



د . رمزى الشاعر



د . محمد الجوهرى

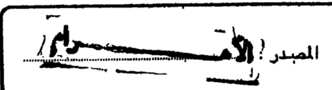
وقال الدكتور رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق ان رئيس الجامعة هو المسئول عن الجامعة ولا يتصور البعض انه سيأتى بعميد غير قادر على ادارة الكلية او غير كفء لها والا سيضر الكلية والجامعة ولن يرضى رئيس جامعة بأن يكون شكله سيئا. حتى اذا كان رئيس الجامعة يحمى مصلحته الشخصية فلن يختار ايضا عميدا غير قادر على الادارة ويخلق له المشاكل مع اعضاء هيئة التدريس بالكلية.

واشار الى ان الكفاءة ليست علمية فقط بل تتمثل فى الادارة وحب اعضاء هيئة التدريس له بأن يشعروا انه زميل وأخ لهم وسيتم استعراض الاسماء قبل اختيار أحدهم وبالفعل ستكون هناك معايير وضوابط تحكم الاختيار والا اصبحت العملية مجرد لعب.

٦٠ ٪ بالتعيين

وقال الدكتور رمزى ان النظم والقوانين اهم مكونات من يريد الادارة وكيفية التحاور مع الطلاب والوجود معهم لمعرفة مشاكلهم لايجاد الحلول المناسبة لهم فالتجربة تعطى لرئيس الجامعة ان يختار على اسس التحرى والدقة فى الاختيار.

واشار الى ان جامعة الزقازيق طبقا





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤

للقانون القديم بها ٦٠٪ من العمداء سواء بالزقازيق او فرع بنها معينون وليسوا منتخبين لان عدد الاساتذة فيها لا يزيد على ١٠ اساتذة وكنت أعين ولم تحدث اية مشاكل سواء ادارية او علمية مع الطلاب او اعضاء هيئة التدريس ولم تكن بهذه الكليات شلل وتجمعات وخلق عداوة بين الاعضاء، واكثر الكليات الجامعية فى مصر كلها يعين عمداؤها ولا ينتخبون فلماذا اساسا هذه المشاكل او اختلاف الآراء فهل يرضى اساتذة الجامعات بما يحدث فى بعض الكليات من سب واشاعات وعراك وخروج عن التقاليد الجامعية يسمعها الطلاب فكيف يستطيع ان يكون هؤلاء قدوة لهم وفضائحهم علنا امام ابنائهم الطلاب وكيف سيواجهونهم.

والدكتور محمد الجوهرى رئيس جامعة حلوان يقول: قبل ان يتم تعديل القانون بتعيين العمداء كنت قد فكرت بالفعل فى تشكيل لجنة لاعداد اسلوب لتقييم اساتذة الجامعة بمختلف مستوياتهم العلمية وليس هذا من اجل تعيينهم ولكن من اجل معرفة بعض المعلومات عنهم للاستفادة منهم فى رفع شأن الجامعة ولتطوير التعليم بها واسلوب الادارة ولكيفية القيام بمجهودات علمية فى المجتمع لان الجامعة لا يجب ان تكون بعيدا عن المجتمع بل تسير معه ومع مشكلاته المختلفة وتجد له الحلول ومن هذا سيتم وضع تقويم لكل عضو من اعضاء هيئة التدريس وسيتم اختيار الوكلاء والعمداء ورؤساء الاقسام من خلال هذا التقويم الذى سيكتبه العضو بنفسه ومدى ممارسته للانشطة ومشاركته مع الطلاب وما قدمه لجامعته والمؤتمرات التى حضرها والابحاث التى يقدمها.

افضل نوع من التعليم

واشار الى ان الجامعة تريد ان تقدم افضل نوع من التعليم وليس مجرد تدريس لكتب فقط والاستفادة من الخبرات المختلفة من الجامعة نريد للجامعة بعد ١٠ سنوات ان تعتمد على نفسها ماليا وتعليما وتقدم خدمة جيدة لان التنافس سيكون على مدى قدرة كل جامعة ان تقدم نوعا جيدا من التعليم مشاركة للمجتمع فكيف إذن يمكن اختيار عميد غير قادر على النهوض بالكلية والجامعة وسيتم اعداد حلقة نقاش لوكلاء الكليات سيتم فيها المناقشة واتخاذ الآراء المختلفة ويحضرها خبراء ومتخصصون وهنا سيتضح لنا مدى قدرتهم ونحن هنا لا نعيد صياغة او اختيار الاساتذة ولكن ليكون لدى الجامعة فكرة متكاملة على اساس علمى لكل استاذ فالمستقبل لا يتحمل اية اخطاء وستكون هذه الحلقات عن اسلوب الادارة والقانون والادارة المالية والسياسية والاقتصاد هنا فقط سنتعرف على مؤهلات القيادة للمستقبل فالعميد يجب ان تكون لديه قدرات مختلفة على قيادة الكلية لأنه سيعود بالنفع على الجامعة.

محمد حبيب

وزير التعليم في مواجهة ساخنة

لا أملك فصل أستاذ جامعة ولا حتى «فراش مدرسة»

خصخصة في الاقتصاد، وتاميم في السياسة، وآخر مصادرات الحكومة: اغتيال حق اساتذة الجامعات في انتخاب عمداء الكليات ومنح الحق للحكومة التي تعين ما يروق لها من «عملاء»، تماماً «كعمدة القرية» الذي اخذت الحكومة حق تعيينه وحرمت الفلاحين من الانتخاب.

وتعيين العمداء كان مفاجاة لتعديلات قانون الجامعات التي صدرت عن اغلبية الحكومة «الميكانيكية» في مجلس الشعب، وأثارت التعديلات فزعاً غير مسبوق حرصاً على استقلالية الجامعات وديمقراطيتها.

«العربي» واجهت وزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين بدأت المواجهة بتاميم الديمقراطية في الجامعة ثم تشعبت إلى اسئلة واتهامات اكثر سخونة مست مجمل قضايا التعليم، وكان هذا الحوار الصريح جداً.

حوار: أحمد عبدالعزيز ـ ماجده خضر

● **لماذا قانون الجامعات الجديد وما هى الحكمة فى اختيار هذا التوقيت لتمريره؟**

□ الوزير. هذا القانون الذى اصدره مجلس الشعب اثير فى لجنة التعليم بالمجلس وتم ادخال بعض التعديلات عليه، ومن خلال المناقشة تم التوصل فى النهاية إلى صيغته الأخيرة، وبالنسبة للتوقيت فإنه يرجع إلى عدة سنوات وليس وليد يوم وليلة كما يرى البعض، وفى النهاية فإن الذى اقر القانون هو مجلس الشعب ولجنة التعليم وهذا حقهما.

● **اليس من حق اساتذة الجامعات ان يعرض عليهم هذا القانون باعتبارهم أصحاب الشأن، او على الأقل تتم إدارة حوار معهم خاصة انهم الصفوة العلمية للمجتمع؟**

□ الوزير: القانون اعطى مجلس الشعب سلطة التعديل، ولا يستطيع أحد ان يحد من هذه السلطة، وفى هذا الإطار مارس حقه الدستورى، والمجلس ليس منقطع الصلة بالمجتمع او الجامعة وبه عدد كبير من اساتذة الجامعات اشتركوا جميعا فى مناقشة القانون، واؤكد انه تم التشاور على مراحل مع رؤساء الجامعات واساتذتها ومن خلال المجلس الأعلى للجامعات، وتم هذا منذ فترة طويلة وليس فى نفس الأسبوع الذى اقر فيه القانون.

نوادى هيئات التدريس ليس من حقها أن تتحدث باسم أساتذة الجامعات

● **كان مبدا الاختيار من قبل يتم بالانتخاب، بدلا من توسيع هذا الإطار فى بعض تفاصيله انقلب الوضع إلى التعيين، اليس ذلك ردة حقيقية عن الديمقراطية؟**

□ الوزير: هذا القانون لايمثل اى خروج عن الديمقراطية بل يحتوى على كثير من المواد التى تدعمها من خلال مجالس الجامعات او الكليات أو الاقسام ومسألة التعيين لاتقضى على الأسلوب الديمقراطى كما يرى البعض، فالفرق كبير بين اتخاذ القرار فى الجامعة ومسئولية تنفيذه، والقانون اعطى المجالس كافة الصلاحيات فى إتخاذ قرارها ولا سلطان لأحد عليها وتبقى مسئولية العميد فقط فى تنفيذ القرار الذى تم إتخاذه اصلا بشكل ديمقراطى من خلال مجلس الكلية او القسم، ومن الممكن ان يكون العميد بجانب الأقلية ولكنه ملزم بحكم القانون بتنفيذ راى الأغلبية، وفى النهاية فإن وظيفة العميد وظيفة تنفيذية حتى بنص القانون الحالى الذى يقول ان العميد يقوم بإدارة الكلية من الناحية العملية والإدارية والمالية وينفذ قرارات مجلس الكلية.

من جهة أخرى فإنه وضمن الجوانب الايجابية للقانون مساءلة رؤساء الجامعات ونوابهم أمام المجلس الأعلى للجامعات فقط وليس من حق أى جهة أخرى ان تسائلهم كما كان يحدث من قبل حيث كانت المساءلة تتم امام النيابة الإدارية، وهذا نوع من الحصانة لم تكن موجودة من قبل. وعلى الصعيد المادى فهناك ميزات مادية وعلمية سوف تحقق الأمان للأستاذ الجامعى خاصة من بلغ سن الـ ٦٠ فببلوغه هذه السن كان يعمل استاذا متفرغا لمدة خمس سنوات يحتاج بعدها إلى التجديد وبسبب هذا كانت تحدث بعض المواقف المؤلمة كأن يرفض العميد التجديد للأستاذ وهو فى الأصل تلميذ له، لكن القانون الجديد أطلق هذه المسألة مدى الحياة للأستاذ الجامعى حتى يرى هو انه غير قادر على العطاء، كما ان الأستاذ الجامعى الذى له ١٠ سنوات يأخذ المربوط المالى لرئيس الجامعة، وينعكس هذا ايجابيا على معاشه وبدلاته.

● **توجد بعض البنود لم يعلن عنها فى القانون الجديد خاصة المتعلقة بحرية الأستاذ الجامعى وفصله التعسفى، وهو ما يثير مخاوف بالغة؟**

□ الوزير: لم يتم فى هذا الجانب اية تعديلات، وهناك خلط متعمد من البعض تجاه هذه المسألة التى لم تمس بعد.

● **هذا القانون اعطى لوزير التعليم سلطة التعيين والفصل؟**

□ الوزير: ليست هناك سلطة لوزير التعليم لفصل احد أو التحقيق مع أحد، فالوزير لايستطيع أن يفصل حتى «فراش» فى مدرسة!، وكل ما له ان يطلب من رئيس الجامعة التحقيق حول واقعة معينة بواسطة اجهزة الدولة التى نص عليها القانون وعليها مباشرة ذلك، وليس للوزير الحق فى توقيع عقوبة على أحد، وإنما توافيه الجهات المعنية بما يتم وهذا حق طبيعى لأنى اسأل عن هذا أمام مجلس الشعب.

● **يوجد تخوف شديد ورئيسى من الانعكاس السلبى على العمل السياسى داخل الجامعة وتقويضه نهائيا بهذا القانون؟**

□ الوزير: لن يحد هذا القانون العمل السياسى داخل الجامعة بأى شكل من الاشكال فهو حق استاذ الجامعة بل واجب عليه وبخاصة ان هناك كليات تدرس السياسة والقانون فكيف نعزلها إذن عن المناخ السياسى والمهم ان يتم ذلك فى الإطار الذى حدده القانون وبالطريقة التى تخدم المجتمع، فالسياسة هى إدارة مشاكل الناس وآمال الجماهير، وليست شعارات واحزابا فقط وبالتالى فمن حق كل استاذ العمل بالسياسة داخل الجامعة حيث مجال السياسة الرحب.

● **يقودنا هذا الكلام إلى نظام «التيرم» والذى جاء مقيدا للحرية السياسية سواء للأستاذ الجامعى او الطالب لانشغاله طوال العام فى الدراسة فقط؟**

□ الوزير: نظام «التيرم» نظام تعليمى عالمى وليس جديدا على مصر، بل ان هناك نظام الساعات المعتمدة المعمول به فى بلاد كثيرة، وعلينا ان نقارن بين نتائج ومحصلة هذا العام بالعام الماضى لنقيس به مدى الاستفادة من هذا النظام الذى لم يأت للحد من النشاط السياسى ابدا، بل جاء بناء على طلب اساتذة الجامعات انفسهم ومع ذلك لاننكر وجود بعض السلبيات - ونحاول التخلص منها.

● **رغم هذا الطرح إلا ان نوادى هيئات التدريس وفى مؤتمرها الأخير اوصت بإلغاء هذا النظام؟**

□ الوزير: نوادى هيئات التدريس تسمح لنفسها بالتصدى لقضايا ليست من اختصاصها، وتسمح لنفسها بدون مبرر من القانون ان تتحدث باسم اساتذة

المصدر : العربي
التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

تعيين عمداء الكليات ليس خروجا على الأسلوب الديمقراطي

الجامعات دون سند قانوني في الوقت الذى لايعبرون فيه إلا عن عدد قليل من الأساتذة.

● **لكنهم منتخبون من قبل أساتذة الجامعات ولا يمكن تزييف إرادة الأستاذ الجامعي؟**

□ الوزير: الانتخاب محدد الهدف، ولمهمة معينة هى التعبير عن المصالح الاجتماعية للأساتذة وهذا بحكم قانون ارتضوه لأنفسهم وعليهم ان يعملوا فى إطاره، وعندما أرشح نفسى فى إطار هذا القانون على ان ألتزم به، والقانون يقول إن هذه النوادى مجرد جمعيات تبحث مصالح أعضائها وتابعة للشئون الاجتماعية وقانونها يحظر العمل بالسياسة على هؤلاء.

● **يقوم الحزب الوطني بفرض عناصره الطلابية من خلال أسرة حورس فى الانتخابات الطلابية وتوجد مساندة من الجهات الحكومية لذلك؟**

□ الوزير: الجامعة مستقلة وتعمل من داخلها فقط ولا يوجد من يقودها من الخارج، ونحن لانوافق على هذا، وليس صحيحا اننا نفرض قيادات طلابية على طلاب الجامعة.

● **وماذا عن الاعتقالات المستمرة للطلاب الناصريين والإسلاميين؟**

□ الوزير: الانتماء لأى حزب سياسي ليس مبررا لارتكاب أعمال منافية للقانون، فالطالب الذى يوزع المنشورات ويحطم المنشآت الجامعية ويحض على كراهية الحكم ويقود أحداث شغب سوف تفصل سواء كان فى الحزب الوطني او اى حزب آخر، والانتماء لأى حزب سياسى ليس مبررا لمخالفة القانون.

● **وإلى اين وصلت قضية المستحقات المالية لأساتذة الجامعة؟**

□ الوزير: الموضوع لدى جهات الاختصاص وسوف نصل فيه إلى حل قريب حتى نحافظ على حقوقهم وفى نفس الوقت نراعى النظم المالية المتبعة، ونحن كمجلس أعلى للجامعات نقرر، وللحكومة الحق فى البحث عن كيفية تدبير هذه المبالغ، وعموما فإن المجلس الأعلى للجامعات يتبنى هذه القضية ولكن تتصادف مع هذا المصاعب المالية التى تواجه الدولة فى تدبير مواردها.

● **التوقف عن صرف المستحقات كان مفاجأة وترك آثارا سيئة وصلت إلى حد قطع الكهرباء عن منزل احد الأساتذة لعدم قدرته على سداد الفاتورة وتهديد آخر بالسجن لعجزه عن تسديد الأقساط المقررة عليه؟**

□ الوزير: نحن نبحث كل السبل المطروحة للوصول إلى حل والدولة تقدر الأستاذ الجامعى، وتحاول ان تبحث عن التوافق بين مطالبه واللوائح المالية.

● **ما هى ردود الأفعال لقرارات نوادي التدريس بالامتناع والاضراب عن أعمال الامتحانات والتصحيح؟**

□ الوزير: أساتذة الجامعة لديهم من رجاحة العقل ونبل التصرف لرفض تلك التصرفات، وفى المقابل ليس هناك خلاف على قيمة أستاذ الجامعة وضرورة تأمين حياته، وعموما فإن الذى يقود دعوة الاضراب والتهديد هم نوادى التدريس وهى ليست معبرة عن جموع الأساتذة وليس من حقهم التصدى لقضية ليست من اختصاصهم.

● **حتى ولو بصفتهم أساتذة جامعات وأصحاب مشكلة؟**

□ الوزير: المجلس الأعلى للجامعات يدافع عن هذا.

● **هم يؤكدون دائما تعاطفك معهم فى هذه الحقوق؟**

□ الوزير: هذا صحيح وجميع الجهات المسئولة التى لاتنكر حقهم وتطالب بضرورة اعطائهم ما يعينهم على الحياة.

● **ما هى رؤيتكم لقضية التعليم ما قبل الجامعي فى مصر؟**

□ الوزير: تأتى رؤيتى من منطلق قومي خالص، ولابد

التعليم أمن قومى ولا يسمح بتدخل الأجانب فى المناهج

ان تكون قضية التعليم على اختلاف انتماءاتنا الحزبية قضية قومية، فنحن لانملك تحديد مستقبل اولادنا ولكن نملك سويا ان نوفر لهم مستقبلا جيدا يتيح للجميع فرصة طيبة، حتى تأخذ الأجيال المقبلة فرصتها الصحيحة فى قيادة المجتمع.

● **فى هذا الإطار لدينا عدد من الاستفسارات أولها قضية الأبنية التعليمية ومشروع الألف مدرسة، ماذا تم فيه حتى الآن؟**

□ الوزير: نحن مهتمون بهذه القضية بشكل مكثف لم يتحقق من قبل ونعمل بأقصى طاقة ممكنة، وتم إنشاء ١٥٠٠ مدرسة جديدة وجار إنشاء ١٥٠٠ أخرى بمعدل ٥ مدارس فى اليوم الواحد وهى مدارس متكاملة تماما، وهذا معدل قياسى فى تاريخ التعليم المصرى. وبالنسبة للاصلاح والترميم فقد تم الانتهاء من ١٥ الفا و٢٣٦ مدرسة وهذا يفوق ما تم عمله فى مصر على هذا الصعيد طوال الـ٥٠ سنة الماضية.

● **بالرغم من زيادات المكافآت للمدرسين إلا ان هناك شكاوى من ان بعض الإدارات لم تصلها هذه الزيادات؟**

□ الوزير: المكافآت والزيادات أقرت بالفعل واعتمدت الميزانيات الخاصة بها، ولكن حدث تباطؤ فى بعض الإدارات



الأخرى التي لم تصرف بعد وإن لم تسرع في الصرف فسوف تتعرض للمساءلة.

● **يطالب بعض رجال التعليم بضرورة وضع المدرس على كادر خاص وان تكون له حصانة خاصة تمنع نقله تعسفيا وهذا ما يحدث في بعض الأحيان؟**

□ الوزير: بخصوص «الكادر الخاص» هذه مسألة صعبة ولكن ربما تكون مطروحة للتفكير مستقبلا هذا في نفس الوقت الذي تهتم فيه بالمدرس ماديا، وبالنسبة للحصانة لا أرى تطبيق هذا لأنه لو تم فسوف يطالب كل موظف بذلك.. أما عن النقل التعسفي ولأسباب سياسية فرأيي فيها واضح وهو عدم المهادنة مع أي مدرس يحمل فكر متطرفا ولن أتردد في نقله فورا.

● **ماذا يقول الوزير لطلاب الثانوية العامة؟**

□ الوزير: انا متعاطف مع طالب الثانوية العامة وهناك تعليمات واضحة لي في هذا الشأن وهي عدم التعقيد في الامتحان وان يكون متسقا مع الوقت وان يكون الجو صالحا للتصحيح بما يعود بالمصلحة على الطلاب. وبالنسبة للجامعات فسياستي تقوم على توسيع قاعدة التعليم الجامعي، وبالنسبة للدفعة المزدوجة سوف تستمر الزيادة في اعداد القبول حتى تصل إلى استيعاب طلاب الدفعة المزدوجة دون اهدار حق أي طالب.

● **لماذا تم تخفيض درجة اللغة العربية في النظام الجديد للثانوية العامة من ٦٠ إلى ٥٠ درجة؟**

□ الوزير: تحديد درجات أي مادة ليس المعيار الوحيد للاهتمام بالمادة، والمجلس الأعلى للامتحانات رأى أن تكون هناك أوزان متساوية للعلوم حتى يهتم الطلاب بها جميعا، وحتى تتم العملية الحسابية لدرجات الطلاب بسهولة، والاهتمام باللغة العربية تحقق في أمرين، الأول، استمرار امتحان المادة نفسها في العامين مع التربية الدينية وهذا لم يتوفر في المواد الأخرى، بالاضافة إلى أعتبار نسبة النجاح ٥٠٪ بدلا من ٤٠٪ المعمول به في باقي المواد، كما قمنا بزيادة درجة النحو إلى ٢٥٪ من قيمة الدرجة وعودة حصة الخط العربي وزيادة عدد حصص اللغة العربية في المرحلة الابتدائية، فضلا عن المؤتمر الذي تمت الدعوة له في احتفال مجمع اللغة العربية لدراسة شئونها.

● **وماذا عن التغلغل الأمريكي والصهيوني في التعليم المصري؟**

□ الوزير: لايوجد هذا، وجميع القرارات التعليمية مصرية خالصة ولا تخضع لأي جهة أجنبية، لأن هذه المسألة قومية، والتعليم أمن مؤمن ولا نسمح لأحد بالتدخل فيه.

● **ولكن هناك خبراء إسرائيليين في التعليم يحملون جوازات سفر أمريكية يأتون إلى مصر؟**

□ الوزير: أنا أتعامل مع القادمين بشكل رسمي من خلال جواز سفر رسمي وليس لي الحق في البحث فيما وراء هذا أو غيره، وهؤلاء يأتون للمساعدة الفنية فقط.

● **ماذا عن مراكز تطوير المناهج والتغلغل الأمريكي فيها وحذف بعض المناهج في التاريخ خاصة المتعلق بإسرائيل؟**

□ الوزير: تأتينا بعض المساعدات من أمريكا وغيرها ونقبل وفي النهاية القرار يكون مصريا خالصا، أما عن حذف بعض المواد فهذا لم يرد إلى علمي اطلاقا ولن تكون هناك أي محاولة لفرض وجهة نظر سياسية معينة على مناهجنا الدراسية سواء التاريخ أو غيره.

● **العربي: ماذا عن الطلاب القادمين من اليمن؟**

□ الوزير: أصدرت تعليمات بتوفير أماكن لهم بالمدارس المصرية.





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

زيادة المكافآت لمعلمي الأزهر

● اوصت لجنة التعليم والبحث العلمى برئاسة أحمد فؤاد عبد العزيز عقب مناقشتها للإقتراح المقدم من العضو احمد محمد الفقى، بشأن زيادة نسبة المكافآت لمدرسى الازهر اسوة باقرانهم في التربية والتعليم، بضرورة سرعة إصدار قرار بمنح العاملين بالأزهر مكافاة امتحانات بواقع ٩ ٪ اسوة بالعاملين بوزارة التربية والتعليم، مع ضرورة العمل على معاملة العاملين بالمعاهد الأزهرية من حيث الرواتب الإضافية والمكافآت معاملة اقرانهم العاملين بوزارة التربية والتعليم وذلك اولا بأول دون تاخير تحقيقا للعدالة بين العاملين فى مجال واحد الا وهو تعليم النشء والشباب.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٤

يقول الدكتور ابراهيم بدران فى دراسته ان أول العلماء الذين تحدثوا فى هذا الموضع تيودور شولتز الحائز على جائزة نوبل، فى كتابه الاستثمار فى البشر وعند التحدث عن اقتصاديات النوعية السكانية ذكرشولتز فى كتابه «إن استمرار الحياة البشرية يكمن فى الاستثمار الذى يحدث فى الناس واستثمار المعرفة وان القدرات المكتسبة لدى الناس (التعليم والتدريب والصحة والغذاء) امور أساسية لبلوغ التقدم الاقتصادى». وذلك لانه لابد ان تحسب قدرات الإنسان بالتعامل مع المتغيرات التى تحدث فى الثوابت من الموارد مثل الارض والبترول وغيرهما، وان الاستثمار فى الكيف السكانى والمعرفة يحدد التوقعات لمستقبل التنمية. ومهما استثمر فى التعليم، خاصة الجامعى، جاءت تغطية التكاليف بصورة اساسية نتيجة لما اضافة العلم والتعليم للقدرة على الانتاج وتجويده.

وفى العالم النامى حيث يقل الدخل يزاد احتياج المجتمع الى راس مال إضافى لدعم التعليم (سواء دعم داخلى - أو قروض او معونات غير مشروطة) بالإضافة إلى مخزون راس المال التعليمى الذى يؤدى إلى رفع الانتاج والخدمات لسنوات طويلة. لانه كما قيل من قبل «فإن التعليم والصحة والاستثمار فيهما يؤدى الى مخزون راسمالى يطيل العمر ويحسن الصحة ويحسن نوعية الإنسان فتزيد إنتاجيته وقدراته».

اما إذا نظرنا الى القوى المحركة للتنمية - فى مراحل النمو السريع فى الدول قليلة الدخل تتولى الحكومات إدارة المؤسسات وإدارة التعليم والصحة وغيرهما باسلوب القطاع العام. هنا تبرز قضية عدم التناسق بل وعدم التوازن بين متطلبات النمو، والقدرات المتاحة.

(وهو نفسه ما قد حدث فى التعليم الجامعى فى مصر)

والحقيقة انه لابد من زيادة مخزون راس المال القومى ذلك عن طريق الاستثمار فى تحسين راس المال التعليمى قبل العضوى او المادى ليتكيف مع جدوى تزايد قيمة الإنتاج والخدمات.

فلسفة الاستثمار فى التعليم

التعليم و الجامعات





لبيب السباعي

كذلك لابد الا تسيطر السياسة على التعليم - كما حدث فى دول عديدة ففى أمريكا ظهرت قضية التخلص من الاعتمادية Dependance والارتباط بالمؤسسات الحكومية Institutionism ، ومن قبلها حدث فى الهند حيث صار ثلاثة أخماس الاستثمار المتقدم فى التعليم من خارج الأسلوب الحكومى فى مدارس وجامعات خاصة، ونتج عن ذلك ظهور نوعيات من البشر قادرة على تحريك قوى التنمية - بعكس ما حدث فى الأرجنتين حيث اثرت التغييرات السياسية والحكومية فى جدوى ناتج الإنفاق على التعليم. كذلك الصين، فقد فطنت أخيرا الى تحرير التعليم من القوالب الجامدة وبدأت فى ثورة تعليمية متحررة اوصلتها الى سباق النمور فى أسيا حيث ينتظر لها دور كبير فيه لحل شفرة التقدم وذلك بالتعليم المتطور وظهور جيل قادر على التعامل مع متغيرات العصر .

تطوير التعليم وتاثيره على الإنتاج

هناك اتجاهات تحسب الدخل القومى بالانشطة الاقتصادية لقطاع السوق فقط، ناسية عوائد التنمية الاقتصادية للانشطة خارج السوق الاقتصادية مثل التعليم والصحة.

فى حين انه مع سرعة التطور التكنولوجى يحتاج الإنسان لعلوم جديدة بالإضافة الى انه من المنتظر أن تقل ساعات العمل باستعمال التكنولوجيا التى لا تحتاج لأيد كثيرة، وبالتالى لابد أن تزداد سا... ع.

كل ذلك سوف ... الى استعمال وقت الفراغ فى انتاجية تصنيف (كالعمل اليدوى والهوايات المنتجة) وتزايد دخل الفرد وتحسين انتاجية المجتمع (بالابتكار والإنجازات المنزلية) ولكن ذلك لن يحدث الا بالتطوير فى مجالات التعليم خارج القوالب الجامدة، وسوف تضاف مهارات مختلف وتدريبات متطورة مع حفز لقدرة الإبداع. كل هدا يمثل بعض المنتظر لتطوير المجتمع من خلال المؤسسة التعليمية

هذا والالتحاق بمدارس خاصة يعتبر بل يعد أداء لضرائب للوطن بطريق غير مباشر، إذ أنها تزيح عبئاً عن الدولة تنفقه على شريحة من المواطنين فى التعليم المجانى، وكذلك ستفتح فيها مجالات للتجديدوالتطوير قد لا تقدر عليها الحكومات، وكذلك توفر مجالات للاتصال والإنفاق والنقل العلمى بسهولة خارج البيروقراطيات الحكومية، وتفتح مجالات للتميز بالمتابعة المسئولة للطلاب وإستمرار تعليمه ورفع مستواه وتشجيعه على الإبداع والابتكار.

وهى كذلك تفتح مجالات جديدة لتوظيف كفاءات وتخصصات مطلوبة ومنتجة. اليس هذا الاستثمار موجها لرفع مستوى الطالب والخريج بأسلوب واضح المعالم، احتذى وجرب فى بلاد تقدمت.. اسلوب يسمح بالتفوق المشروع وليس من خلال الدروس الخصوصية ..

أسلوب موجه بتوليفة مدروسة ومخططة ومتطورة فى خدمة الدولة، أليس ذلك إضافة لمخزون رأس المال التعليمى المكتنز لمستقبل الوطن

وعلى الجانب الأخر فإن ذلك لا يقارن بخروج الطالب صغير السن ليتعلم خارج الوطن فى مجتمعات مختلفة وسلوكيات غير مقبولة واحتمال لفقدان كفاءات عالية بالهجرة أو التغرب، ناهيك عن تكاليف الرحلة والحياة والتعليم فى بلد غريب.

من كل هذا برزت قضية الجامعة الأهلية وما اعتراها من مشاكل وما تعانيه اليوم من إحباط .

إن الحاجة ماسة لتخليق جيل جديد مختار ومتفوق من التربويين والمهندسين والأطباء والإداريين والاقتصاديين والزراعيين ينشأون فى أوطانهم بقدرات متميزة من أساتذة يختارون من مصريين مقيمين ومصريين مهاجرين، أو أجانب متميزين، أو قمم علمية تستدعى فى التخصصات الجديدة لخلق المدارس المطلوبة.

ومن كل ما سبق يمكن القول بأنه ليس هنا تعارض فى الاختيار والأهداف، بين الكم والنوع ، وبين العام والخاص فى قضايا التعليم .

والسؤال الآن هل نحن قادرون ومستعدون لاجتياز التجربة بدون

تعصب أو رفض تجربة احتذيت كثيرا واثبتت جدواها.

يمكن تلخيص فلسفة وأفاق التغيير المرتقب من خلال :

- اختيار هيئة التدريس وقدرة المعهد على زيادة الطلاب وتوجيههم. Leadership & Guidance
- المرونة فى توزيع وتنويع البرامج والمواعيد وفى نفس الوقت الالتزام بالتجويد فى التدريس والاستيعاب Variation & Excellance.
- تحريرمرافق التعليم من التخلف الإدارى وسيطرة اللوائح الجامدة. Admenstrative Liberty Anti institutionism
- تطوير البرامج باستمرار لتخريج طالب مفيد وقادر على الاندماج فى المجتمع Community Orientation.
- تيسير أسلوب الجامعة فى القبول والبرامج والأساليب والتدريب والتمويل بمنظومة منضبطة Facilitation & System Approach.
- ضبط أساليب التقييم المستمر والمحاسبة Countability ، وضبط معاييرها، واكتشاف السلبيات وعلاجها .
- إيجاد صيغة متوازنة بين ٤ أنواع من البرامج الجامعية Balanced Education Programs.
- البرامج الكلاسيكية Classical Disciplines
- البرامج الفلسفية philosphical Disciplines
- البرامج الخدمية UTILIARIAN DISCIPLINES
- البرامج المتخصصة Secialized Disciplines

- ايجاد أنماط من المبتكرات التعليمية : Educational Innovations in Universities.
- جامعة البحوث (Centres of Excellance) Research Universities

- مدرسة الدراسات العليا Post Graduate Institutes
- الدراسات الجامعية العامةوالحرة Liberal Education
- المعاهد المجتمعية Communlity collages
- التعليم عن بعد (الجامعة المفتوحة) Remote & open Univer-sity
- التفرغ الجزئى فى التعليم العالى Part time Attendance
- الانتساب Affiliation
- التعليم المرتبط بمرافق الانتاج واتحادات الصناعات والغرف التجارية (فى المانيا وسويسرا) Institution Linked Education.

استراتيجية للتعليم

يقول الدكتور بدران انه يجب

أولا أن تعالج قضية التعليم بمستوياته - قبل الجامعية والجامعية - ضمن منظومة متكاملة تتوافر فيها عناصر ورؤية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والسياسية ، اذ لا يمكن أن تكون المعالجة بمعزل عن كل الاعتبارات التى تؤثر فى التنمية أو تتأثر بها. ولعل أوضح العوامل المحددة حاليا - ليست رغبة الطالب فقط، ولكن لابد أن تحكمها احتياجات سوق العمالة من مختلف التخصصات المهنية على مدى سنوات الخطط المحددة وما بعدها



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٤

ومن هنا كان لابد ان يكون التوجيه المسبق من القائمين على خطة الدولة، تعاونا مع القائمين على التعليم، الذى يعد ويؤهل المواطن الصالح. ونظراً ولأن الإعداد عملية تستغرق سنوات محددة. فانه يكون واجبا ان يكون التطوير مبنيا على اساس تصور الاحتياجات على المدى البعيد، واستشعار المستقبل واحتياجاته فى ضوء المتغيرات العالمية . تلك التى نأخذ فى اعتبارها عوامل الكم والتنوع الى جانب الكيف، بالاضافة الى الاعتبارات العالمية المتطورة التى لابد أن تتأثر بها وما تنطوى عليه من ممارسات وخبرات قد تكون جديدة علينا - لابد إذن أن نأخذ المبادرة للتحضير لها والتعايش معها - كل ذلك قد يفرض علينا تعديلات جذرية فى مناهج التعليم، ودرجة التركيز التى توجه لبعض النوعيات من العلوم، وتنوع المصادر والمسئوليات ارتباطا بتوجيه وتخطيط الدولة.

وهناك أمثلة كثيرة وخيارات جربت فى دول مختلفة ولنا فيها الاختيار.

نظام جديد لمنح معهد التعاون الفصلان.. من العام القادم

● وافق الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم على النظام الجديد لترشيحات البعثات الداخلية للدراسة بالمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية من العاملين الحاصلين على الثانوية العامة أو دبلوم التجارة فى عام ١٩٨٩ وما قبلها..

تضمن النظام الجديد عدة ضوابط لتفادى بعض السلبيات وتهيئة الطلاب الجدد دراسيا لنظام الفصلين الذى سيطبق بالمعهد اعتبارا من العام الدراسى القادم.

خفض النظام الجديد المنح الفردية من اربعة الاف الى ثلاثة الاف بعد ما تبين عدم جدية أكثر من نصف الذين يحصلون على هذه المنح وتخلفهم عن دفع المصروفات والدراسة ودخول الامتحانات وسيبدأ صرف استمارات خاصة لطالب المنحة الفردية يوضح فيها تاريخ ميلاده والمؤهل وعنوان العمل والموقف من التجنيد اعتبارا من ١٦ الى ٢٥ يونيو من مكتب تنسيق وزارة التعليم العالى بمقره المؤقت بمبنى المعهد. ويبدأ مكتب التنسيق اعتبارا من أول يوليو ولمدة اسبوعين تخصيص المنح الخاصة بالعاملين فى الوزارات والهيئات الحكومية وقطاع الاعمال والهيئات التعاونية والمؤسسات الصحفية وقطاعات البنوك والسياحة على أن تقدم طلبات هذه الجهات الى وزير التعليم.

وصرح بهجت ابو الخير الامين العام بأنه تقرر أن يكون يوم ٣١ اغسطس هو اخر موعد لانتهاء اجراءات القبول لجميع المرشحين بعد اجتياز الاختبارات الشخصية.

(١) جامعة الدراسات الحرة أو العامة Liberal Education لقد ظهر هذا النمط فى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقل منها الى أوروبا وكانت هذه الدراسة الجامعية موجهة للاستنارة. وهى تؤهل الفرد لأن يكون حرا ومتعلما فى نفس الوقت، وهذا النوع من التعليم لا يؤدى بالضرورة الى صفة او مهنة أو تخصص ما، ولكنه يؤهل الخريج لأن يفكر تفكيرا سليما، وأن يتحمل مسئوليته فى المجتمع. وأن يتعامل بالاتزان مع ما هو قائم فى حدود حقوقه وواجباته.

وقد ظهرت بعض التقارير عن تقييم الخريج فى هذه الجامعات، منها:

(أ) تقرير جامعة هارفارد عن خصائص الخريج فى الجامعة الحرة.

(١) انسان حر يمكنه الحكم على الأشياء، يخطط لنفسه ويحكمها بصدق.

(٢) قادر على مراجعة النفس وبذلك يمكنه ان يكيف حياته وصفاته.

(٣) متحرر داخليا ومجتمعيا.

(٤) تطلعاته وميوله مرتبطة بخدمة المجتمع، متغلبا على نفسه وأنانيته.

(ب)والتقرير الثانى اصدرته جامعة كولومبيا تحدد فيها ٦ اهداف لهذا التعليم:

(١) يقاوم التعالى الذهنى ويحترم كل فكر جاد.

(٢) يقيم التقدم والابتكار

(٣) عنده احساس بقيمة الخبرة ودروس التاريخ.

(٤) مرتبط بمجتمعه وقيمه وأمانته.

(٥) يحدد علاقة القيمة بالتطور.

(٦) يقدر القيم الانسانية وأثرها فى التمدن.

وهذا النوع من الدراسة يمكنه - بحكم نظامه وفلسفته وادارته - أن يستوعب أعدادا كبيرة من الطلاب، وهو أرخص استثمارا نوعا ما عن النظم الأخرى، ولكنه يوسع المدارك ويفتح الآفاق ويربط بين أصول المعرفة، فيكون الخريج متزنا اجتماعيا - مزاجه متوافق مع المجتمع وتصوره معتدل كل ذلك يؤهله لتحمل مسئولية نفسه ويحس بأبعاد المشاكل، وله القدرة على القيادة والتعاون مع الاخرين، وتوجيه نفسه بعد ذلك الوجهة التى ينشدها ويكون له شرف المواطنة.

(ج) جامعة البحوث Research University وهذه توليفة جذابة للمستقبل والتقدم (فى امريكا)

نشوء الفكرة والممارسة: بعد عودة الجنود من الحرب العالمية الثانية اضطرت أمريكا لقبول أعداد غفيرة من الطلاب فى الجامعات. ومنذ ١٩٥٦ استمر الوضع بدون تقييم، ثم فى أواخر الخمسينات قررت الدولة اجراء تقييم علمى لعائد هذه التجربة، ووصلت الى الحقيقة أن هذه الجامعات لم تضف الكثير كعائد قومى للتعليم، وانتهى التقرير الى حتمية التغيير. وفى نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتى يقتحم الفضاء من خلال التطور العلمى - فاصبح السبق العلمى فى خطر. ومن هنا بدأت قضية الجامعات المتخصصة فى البحوث والتميز، وكان توصيفها متوجها أساسا لحل المشاكل بنظرة مستقبلية فرضتها ظروف الحرب الباردة والتى ابرزت اهمية خلق كتلة علمية متخصصة ومتفرغة من العلماء Critical Mass وجهت للبحوث العسكرية والتقدم فى دراسات الفضاء واستعمالات الذرة والرادار، ولم تتوقف عند ذلك ولكنها اقتحمت مشاكل المجتمع - مشاكل الفقر - نقص الدخل وتدهور الصحة والزراعة والصناعة بعد الحرب العالمية الثانية، كل هذه المشاكل كانت هى الحافز لانشاء هذه الكليات والجامعات، التى أفرزت مجموعة مركزة من اقسام البحوث والدراسات، ونتجت عنها توليفة سميت جامعة البحوث جامعات نمت واقتحمت المشاكل



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

وأوصلتهم الى ما وصلوا اليه (ذلك من خلال ٧٥ جامعة متخصصة فى البحوث ضمن ٢٦٠٠ جامعة ومعهد عال آخر فى أمريكا وحدها) وتخصصت جامعات البحوث فى تعليم وتوجيه وتدريب الكفاءات البشرية المتطلعة الى الرفعة واقتحام المستقبل.

مجالات النشاط فى جامعة البحوث.

تخصصت هذه النوعية الجديدة من الجامعات فى ٤ مجالات للعمل لا يطغى أحدها على الآخر:

(١) البحوث المتقدمة والموجهة لخدمة المجتمع وأغراض الدولة تنموية وعسكرية

(٢) الدراسات العليا المتخصصة وتوجيه البحوث الى قضايا التطور مع استمرار التعليم واعادة التأهيل.

(٣) البحث فى التدريب المهنى وتوجيهه نحو احتياجات التطور فى المجتمع.

(٤) تطوير التعليم السابق للدرجة الجامعية الأولى الذى يؤدى لها، وعمل البحوث للتطوير ورفع المستوى وتخريج هيئات التدريس والمعلمين فى كافة المجالات التى تحتاجها المدارس والجامعات الأخرى

كل هذه الأنشطة تدار فى نفس المكان وفى نفس الوقت وبنفس الكفاءات المختارة فى خليط عقلانى موجه لاشباع حاجات المجتمع الأساسية والسياسية والعلمية والتكنولوجية.

خصائص جامعة البحوث

ولتحقيق الغاية المستهدفة كان لها عدد من الخصائص.

(١) الايمان بالقدرة على حل المشاكل بالأسلوب العلمى العميق وايجاد الحلول بنظرة علمية وسياسية.

(٢) البعد عن الربط المؤسسى، وتحرير العلم من طغيان البيروقراطية الادارية، وتأكيد الاستمرارية والبعد عن مخاطر التغييرات التى توجهها الأوضاع السياسية والحكومية ومن هنا ظهرت قضية التحرر الادارى anti institu-tionism وهذه القضية هى الرباط الذى يحمى الجامعة ويوحد القوى ويقومها على المدى الطويل. وكلها كانت أساس التدهور التعليمى فى عالمنا النامى.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

١٣ يونيو ١٩٩٤

(٣) البعد عن العشوائية والمجاملات السياسية فى تحديد الرؤية فى المجالات الأساسية التى تخدم المجتمع ـ ذلك لأن التنازل عن مصلحة المجموع دائما ما ينتقص فى المقام الأول من حق المؤسسات المؤثرة فى تطور المجتمع والحفاظ عليه.

(٤) التركيز والالتزام بنوعية متميزة من الطلاب ـ فالطالب المنجز اذا أحسن توجيهه يكون أداة مثمرة لاحداث التغيير فى المجتمع من خلال قدرته على حل المشاكل ومجابهة الصعاب.

(٥) التركيز على قوة هيئة التدريس المنتقاة من الصفوة المختارة والاعتماد عليها فى الربط بين الأهداف الأربعة من مجالات النشاط فى جامعة البحوث والتعامل معها كلها بكفاءة وتواصل فى نفس الوقت.

(٦) التأكيد على كفاءة القدرة على توفير المعلومات والمكتبات والمعامل وكذلك القدرات التدريبية والتجريبية والتجهيزات ومستواها الذى لابد وأن يتعاظم فى كيفه ونوعه وحداثته ـ والتجديد هنا مرتبط أساسا بحاجة البحوث التى تخدم تطور المجتمع.

(٧) البعد عن التغيرات الحادة فى الأعداد المقبولة، وعندما تميل الحكومات لفرض أعداد متزايدة ـ أو خفض الانفاق.

(٨) اقليمية الاختيار والتوزيع والتخصص ـ ذلك يهدف الى تنشئة وتوجيه القدرات المحلية لخدمة المشاكل الاقليمية ـ تأكيدا لاحداث التكافؤ المجتمعى فى الولايات المختلفة، وكان ذلك هو الأساس لتوجيه فئات المهندسين والاداريين القادرين على قيادة التنمية لخدمة المناطق المختلفة كلها.

(٩) توجيه الدراسات العليا لتخريج كفاءات متميزة.

حرمان ٢٥ طالبا بأصول الدين بطنطا من أداء امتحان الدراسات العليا

كتب عبدالحى محمد:

بناء على تعليمات أمنية شطبت إدارة كلية أصول الدين بجامعة الأزهر بطنطا أسماء ٢٥ طالبا من مرحلة الاجازة العالية «الدراسات العليا» بالكلية، وحرمانهم من دخول امتحانات نهاية العام للعام الدراسي الحالى.

كان الطلاب المشطوبون والحاصلون على بكالوريوس الطب والهندسة والعلوم من جامعات أخرى قد تقدموا بأوراقهم إلى كلية أصول الدين للتفقه فى الدين ومعرفة أحكامه، ضمن ٥٠٠ طالب لم يقبل منهم سوى ١٤٠ طالبا، وانتظموا فى الدراسة، وقبل انتهاء العام الدراسى بشهر واحد فوجئوا بشطب أسمائهم من الكلية طبقا لقرار الإدارة العامة لشئون التعليم رقم ٢٣٧٧، والذى أفاد بعدم موافقة الأمن على أدائهم لامتحانات آخر العام.

وأرسل الدكتور القصبى محمود زلط عميد كلية أصول الدين بطنطا مذكرة احتجاج إلى الدكتور عبدالفتاح الشيخ رئيس جامعة الأزهر، فند فيها مزاعم الأمن حول الطلاب، وأكد أن الطلاب يمتازون بحسن السير والسلوك، كما أرسل الطلاب تظلمات إلى رئيس الجامعة وعميد الكلية وأقاموا (٢١) دعوى قضائية أمام القضاء الإدارى، تطالب بأحقيتهم فى الدراسة.





صندوق محو الأمية

بقلم : عصام الجمبلاطي

ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين .. كل للمصريين أمل في مواكبة التكنولوجيا العالية .. كلهم أمل في إصلاح المسار الاقتصادي للدولة .. كلهم أمل في مزيد من الديمقراطية ومزيد من الممارسة الحزبية الخالصة للوطن وللشعب .. كلهم أمل في القضاء على الظواهر الارهابية والإنتصار في مواجهة شاملة .. كلهم أمل في توفير الحياة الكريمة للمواطنين .. كلهم أمل في هزيمة مثلث التخلف .. الجهل والفقر والمرض .. ذلك المثلث الذي يعوق مسيرة الدول النامية.

في ظل هذه الآمال – وإن كنا ننتمي للمعارضة – لاننكر أن الأجهزة الحكومية تحاول وفي حدود المتاح من الامكانيات مواجهة هذا المثلث وتحديه . لكن قلة الامكانيات والموارد تجعل خطاها بطيئة لاتتناسب مع حجم المشاكل.

وتخصيصا يتعلق حديثنا بأحد اضلاع هذا المثلث وهو الجهل ... «الأمية» .. فدرجات التعليم من الاساسي حتي الجامعي – بكل مافيها من سلبيات – بها محاولات للاصلاح والتطوير محسوسة وملحوظة للجماهير .. إلا أن الأمية لاتحظى بالرعاية الواجبة من أولي الأمر خاصة وأن نسبتها في بلدنا مهد الحضارات تصل الي أكثر من ٥٠٪ من مجموع عامة الشعب.

حقيقة أن هناك محاولات اجتهادية ببعض المحافظات لها أكثر من صيغة أو صورة للتنفيذ ولكن للاصلاح الشامل يجب أن تعامل الأمية كوباء طاحن يلزم القضاء عليه .. ولأول مرة هذه الأيام نقرأ بعض الاخبار تفيد بأن هناك مشروعا قوميا لتعليم الكبار .. متي بدأ .. من يتبع .. ماهي خطته .. ماهي وسائل تنفيذه .. لم ينشر عنها شيء وكأنه مشروع سري لا مشروعا يعني ويهم كل طبقات وفئات الشعب.

كم فرحنا بمجرد قراءة هذه الأخبار دون علم بالتفاصيل .. أن يكون عندنا جهاز لمشروع قومي لتعليم الكبار .. جهاز له قوة الجبرية والاستمرارية .. وذلك ماحفزنا الي كتابة مقترحنا عن صندوق محو الأمية.

الشعب لايريدها قضية موسمية نتحدث عنها في كل عام عند بداية موسم الاجازات الصيفية كأحد توجهات شغل أوقات فراغ الشباب وسرعان ماننساه مع نسمات الصيف ويدفن في الأدراج مع بداية العام الدراسي.

وأيا كان الشكل الإداري لهذا المشروع فيجب أن يخرج عن النطاق الروتيني الحكومي ولنجرب فيه سياسة الخصخصة ماليا وإداريا وإن كان لايقدم منتجا أو سلعا يسهل تقدير عائدها وربحها فهو يقدم خدمة وطنية أهم من العديد من السلع المنتجة ومردودها الاجتماعي لايقدر بدخل أو مال.

وبادىء ذي بدء ولسابق نجاح السيدة حرم رئيس الجمهورية في رعايتها مهرجان القراءة للجميع وحملة التبرعات لبناء المدارس وتحديث دور العلم والتعليم .. ندعوها الي رعاية هذا المشروع فهو لايقل أهمية عن المشروعين السابقين.

كما أننا لانريد القاء عبء تحويله على ميزانية الدولة حتي لايتعثر مع الايام امام الضغوط الاقتصادية الرسمية ونأمل أن تشارك فيه قوي الشعب بالتمويل تبرعا ولكن في صورة تبرعات منظمة ومحددة لاتصل الي مستوي الضريبة والرسم وإنما تتحرك في ظل أطار تبرعات مشروع معونة الشتاء الذي نجح في بدايته لولا الاطماع الخاصة والانحرافات المستغلة لكل مشروع يفيد أبناء الوطن وكأنهم اعداء له وليسوا من ابنائه الذين يعيشون على أرضه.





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٤

فكان تصور انشاء صندوق لمحو الأمية له شخصية اعتبارية مستقلة بميزانية خاصة وحسابات في البنوك يتم الانفاق منها علي اهداف انشائه وعناصر ادارته علي أن تتحدد مكونات تمويله دون عبء علي الحكومة ولا علي عامة الشعب من غير القادرين بأن تكون التبرعات الإلزامية في حدود مايلي علي سبيل المثال وكلها خدمات ادارية او ترفيهية لن تمس الكادحين وانما تفرض علي القادرين دون عسف.

تذاكر المسرح والسينما .. لن يضير من يدفع في تذكرة مسرح القطاع الخاص مائة جنيه ان يتبرع بخمسة جنيهات للمشروع وجنيها واحدا علي تذكرة مسرح القطاع العام وجنيها واحدا علي تذكرة السينما في الدرجة الاولي.

الرسوم الجمركية .. التبرع بخمسة جنيهات مع كل رسوم جمركية تزيد علي المائة جنيه كحد مفترض لرسوم مايلقي به المواطن العادي وتضاعف بعد الألف الأولي.

رسوم التسجيل في الشهر العقاري .. التبرع بجنيه واحد علي التوكيلات بأنواعها وخمسة جنيهات علي كل تسجيل لعقار.

حركة بيع السيارات .. التبرع بعشرة جنيهات عن كل سيارة تباع وتشتري ويتم تحصيلها عند التسجيل حتي لايتم التهرب منه.

تجديد رخص السيارات .. التبرع بواقع جنيه عن كل سيارة صغيرة وجنيهين عن الكبيرة.

رسوم المدارس الاجنبية والخاصة .. التبرع بخمسة جنيهات عن كل تلميذ في المدارس الاجنبية وجنيهين عن المدارس المصرية الخاصة.

التأمين التجاري والبحري والتأمين علي المنشآت .. بواقع ٥٪ من قيمة كل وثيقة ويكون الالزام علي الشركات المصرية والاجنبية تحقيقا لقاعدة العدالة.

الاعلانات في الصحف والتليفزيون .. خمسة جنيهات عن كل اعلان بالصحف وعشرة جنيهات عن كل اعلان بالتليفزيون.

الافراح والحفلات بالفنادق والملاهي والنوادي .. خمسين جنيها عن كل حفل أو فرح.

حركة ايجار وبيع الاسكان الفاخر .. التبرع بمبلغ مائة جنيه عن كل عقد من هذه العقود ويكون الزام التحصيل علي المالك محددا بعدد شقق العقار.

التبرعات من الرأسمالية الوطنية .. وكان لها موقف مشرف لن ينسي عند فتح باب التبرع لبناء المدارس علي ان يكون لحملة التبرع للصندوق ذات كثافة الحملة الاعلامية السابقة.

ماطرحناه في ايجاز عن المقترح مجرد اجتهاد شخصي الا ان الغرض منه توفير الموارد للدخول في حرب شاملة مع آفة اجتماعية تسيء الي حضارة مجتمعنا .. كما ان فيه مساهمة في حل مشكلة البطالة لا لمجرد التوظيف بالتدريس في المشروع وانما بانشاء رسالة قومية تعيد الانتماء الي شبابنا الذي يعاني من الفراغ النفسي والفكري. وكذا فيه علاج لجانب هام من جوانب استراتيجية الدولة في مكافحة الارهاب، فبالتعليم وبمحو امية البسطاء لن تستطيع الأفكار المتطرفة ان تنفذ اليهم حيث تجد عند الأميين صدي لعدم درايتهم وجهلهم.

وأخيرا فان مشكلة السكان استحقت من الدولة جهازا ضخما تحول الي وزارة، ومحو الامية لايقل خطورة عن تلك المشكلة .. بل ان القضاء عليها مع تكثيف الجهود في سنوات قليلة سيكون فيه خطوات نجاح علي طريق تنظيم الاسرة والحد من الانفجار السكاني فلا أقل من دفع مسيرة ذلك المشروع القومي حكومة وشعبا .. بتكاتف الأيدي بين الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة .. بمؤازرة كل قادر موسر بالتبرع وكل كاتب مؤمن بقضايا وطنه بقلمه .. بالاشتراك من الشباب الذي نال حظه من التعليم فيرد ماعليه من دين وطني بمحو امية من لم ينالوا هذا الحظ.؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٤

العلم والحياة

ونترك الحديث عن جامعة قناة السويس للتنقل الى قضية مازالت تستحوذ على جانب كبير من تفكيري .. لانه لا يمر يوم إلا وأتلقى شكوى من ولي أمر .. أو أم مغلوبة على أمرها .. تنفق على تعليم أبنائها وبناتها .. وتنتظر على أحر من الجمر يوم تخرج كل منهم .. وكم من الآباء الذين عادو من الخارج ليقيموا مع أولادهم في مصر .. عادوا فبحثوا عن الاعارة أو العقد مرة أخرى .. فقط ليغطوا تكاليف الدروس الخصوصية .. ليس فقط في المراحل الابتدائية ، والاعدادية والثانوية .. ولكن أيضا في المرحلة الجامعية ..

سألت الأستاذ الدكتور أحمد دويدار البسيوني .. رئيس جامعة قناة السويس :

رغم كل احترامي وتقديري لسياسة التعليم الجديدة التي يحرص الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين على تنفيذها بمنتهى الجدية والحزم - إلا أن تلك السياسة لم تقلل من شراسة الدروس الخصوصية .. وانتشار تلك الظاهرة التي أصبحت خميرة عكننة لكل بيت .. لقد رأيت الدروس الخصوصية تبدأ في سنوات الحضانة .. في بعض مدارس اللغات .. هل هذا معقول ؟

قال الأستاذ الدكتور دويدار ..!

مشكلة الدروس الخصوصية تحتاج إلى وقت لحلها تدريجياً .. لأنها ذات جذور عميقة لا يمكن اقتلاعها دفعة واحدة .. لقد بدأت المشكلة في الخمسينات .. مشكلة إفساد التعليم .. وكانت بؤرة الفساد في التعليم الابتدائي ..

- مزيد من الايضاح .

- في منتصف الخمسينات صدرت عدة توصيات بالنسبة للتعليم الابتدائي :

● ● النقل الذاتي بدون امتحان ..

● ● استبدال الطريقة القديمة في التعليم .. بطريقة شرشر .

● ● تحويل المدرسة الابتدائية إلى مدرسة أولية فيما أسموه توحيد المسار ..

أصبح التلميذ يصل إلى السادسة الابتدائية وهو لا يعرف كيف يكتب اسمه .. وقد تذكرت هذا البحث الذي قام به الدكتور البقري الأنصاري في حي الخليفة وقد أطلعني عليه تفصيليا حيث وجد أكثر من ٨٠٪ من التلاميذ لا يعرفون كيف يكتبون ثلاث عبارات : بسم الله الرحمن الرحيم .. اسم التلميذ .. عنوان المدرسة التي يتعلم بها .. وذلك بعد قضاء ست سنوات في التعليم الابتدائي .

في امتحان القبول للاعدادي أخذت الدروس الخصوصية صورة ضارية .. في المدينة وفي القرية .. أصبح لكل مدرس مدرسة خاصة في بيته .. حتى في القرية .. تحولت القاعة إلى مدرسة خاصة .. ولم تتوقف الدروس الخصوصية بل زادة شراسة وضراوة .. مع زيادة ضعف مستوى المدرس .. وهذه قضية أخرى .. وإلى الغد .

د. عواطف عبدالجليل



المصدر : الأهرام

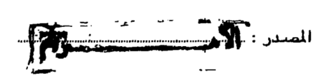
التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ميدالية اليونسكو لبهاء الدين لإنجازاته فى مسيرة التعليم المصرى

منح السيد فردريكو مايور مدير عام منظمة اليونسكو الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ميدالية اليونسكو تقديراً لدوره البارز فى تطوير التعليم فى وطنه مصر وإنجازاته المتميزة فى دفع مسيرة التعليم وجهوده المخلصة فى انجاز المؤتمر الاقليمى الخامس لوزراء التربية والمسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية والذى عقدته اليونسكو بالقاهرة وتمكن وزير التعليم خلال رئاسته للمؤتمر من الوصول الى التوصيات التى تعتبر نقلة نوعية وحضارية للتعليم ومحو الأمية فى العالم العربى





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٤

اتفاقية للتبادل العلمى بين جامعتى القاهرة وميلانو

توقع جامعة القاهرة مع جامعة ميلانو بايطاليا اليوم اتفاقية للتبادل العلمى بين المركز الدولى بجامعة ميلانو وقسمى جراحة القلب والصدر بطب القاهرة وستقوم فرق جراحية ايطالية باجراء الجراحات للمرضى المصابين بمختلف عيوب القلب.

وصرح الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة قبيل مغادرته الى ايطاليا بان الاتفاق يشمل اعداد وحدة جراحة القلب بقصر العينى بالمواد الطبية اللازمة مثل مستلزمات جهاز القلب الصناعى والمستهلكات المختلفة بجراحة القلب والصمامات والانسجة الصناعية سيقدم الجانب الايطالي منحتين تدريبيتين على مدار العام للأطباء الشبان.

قضية التعليم الجامعى وتطويره (٢)

ان الكل يتحدث اليوم عن تغير النظم الاقتصادية عن الانفتاح بكل جوانبه عن الادارة وضرورة رفع مستواها وعن الحاجة الى التمويل وطرق توفيره ..... وقضايا غيرها كثيرة . وبالتالى لم تصبح المناهج التى كانت تدرس فى الاربعينات والخمسينات والستينات بل اكاد اقول حتى فى السبعينات بكافية لتخريج جيل قادر على ان يعايش قضايا العصر ويتعامل معها، مع انه قد اصبح التعامل مع المناهج على اساس انها «كتاب» وعدد ملازم» و «مورد رزق» الى «عدد محدود من اعضاء هيئة التدريس (الأساتذة الكبار حتى لمن تجاوز الستين) اما اذا كانت المناهج للقلة فلاشان لنا بها ولا مانع من ان يكلف بها الصغار من اعضاء هيئة التدريس (المدرسين) وان كانت للكثرة فنحن اولى بها... والعجيب ان البعض قد شغل نفسه بهذا الموضوع اكثر من اهتمامه بمحتوى المناهج والمستوى العلمى الذى تعرض به، فاصبح الاهتمام بكم ساعة تدرس سأحصل عليها وبالتالى كم ملزمة سوف تخصص لى وبالتالى كم من العائد سوف احصل عليه وإنتقلنا فى عملية التاليف وبيع الكتاب الجامعى من مرحلة ان يكون لكل عضو هيئة تدريس قدراته وشخصيته فى إعداد مؤلفه وبالتالى يحصل على عائده ان كان كبيرا او صغيرا فهو حصيلة جهده الى كتاب قد يشارك فيه البعض ولو بوضع اسمه دون ان يؤلف او يدرس ولكن لا مانع من ان يشارك فى العائد ثم انتقلنا الى مرحلة يتم فيها تجميع «كتب الفرقة كحزمة» تباع للطلبة (يقال اختيارا ولكن المعروف ان فيها قدرا من الفرض المعنوى) وقد ليبرر ذلك بانه قد تم تخفيض اسعار الحزمة واصبح العميد يتباهى بان مبيعات كتب الكلية قد وصلت الى مايزيد على المليون ثم توزيعه على اعضاء هيئة التدريس... وياليته يعلن عن من استفاد حتى نعرف كيف تحققت عدالة التوزيع (السر فى بئر كما يقولون) :

لم يصبح ذلك كافيا ودخلنا مرحلة جديدة فى الطريق الى ابتداع نظام جديد يعرف بنظام التوزيع يشارك فيه الجميع على اساس النقط يعتمد على حساب عدد ساعات التدريس وعدد الملازم (٣٠ ملزمة للمادة) ويتم فيه التوزيع طبقا لقواعد تميز الكبار فهم بالنسبة للتدريس ٤ ساعات للأستاذ وثلاث ساعات للأستاذ المساعد وساعة للمدرسين من عدد الساعات الباقية... إلخ ويتم توزيع حصيلة ايراد الكتب على ان يكون للأستاذ (خمس نقاط) والأستاذ المساعد (٣ نقاط) والمدرس فوق ثلاث سنوات نقطة واحدة ونصف نقطة فقط للمدرس دون الثلاث سنوات. وفى حالة تخلف الأستاذ عن التدريس يخفض نصيبه بنسبة ١٠٪ عن كل ساعة متنازل عن تدريسها، اما المدرس فيحصل على نصف النصاب المقرر لفئته وهؤلاء اولى بالرعاية ... هل هذه هى الديمقراطية التى يبحثون عنها فى الجامعات؟ فى وقت يحتاج فيه المدرسون الى دعم دخولهم، للصرف على شراء المراجع واعداد البحوث بل والمحافظة على مستوى معيشة مناسبة تليق به كعضو هيئة تدريس بالجامعة يحوز على احترام وتقدير ابنائه الطلاب بل المجتمع ككل.

وإذا تركنا الكتاب الجامعى جانبا وعرجنا على توزيع الدروس على اعضاء هيئة التدريس سوف نجد ان الموقف اصعب حيث لايعطى للتخصص والاقدمية اى حساب بل يتم ، التوزيع على اساس «الشللية» يحتضن الأستاذ المدرس الذى يتجاوب معه ويتبع طريقه ويبيع كتابه حتى ولم يكن مؤهلا لتدريس مادته يعنى يقول «امين» فيكون له ما يريد، اما اولئك الذين يودون ان ينقلوا المستحدث من العلم فهم متغطرسون متعالون ولابد من حرمانهم من المشاركة فى تدريس المواد التى تخصصوا فيها وفى بعض الاحيان حرمانهم من المشاركة فى وضع الامتحانات للمواد التى قاموا بتدريسها.

وهكذا يحتكر الأساتذة الكبار ومن يسيرون فى ركابهم التدريس فى مرحلة البكالوريوس التى تضم الالاف والمفروض ان نقوم بتشجيع الصغار من المدرسين والاساتذة المساعدين على اكتساب الخبرة فى التدريس حتى تتاح لهم الفرصة للقيام بإعداد البحوث المطلوب ان يتقدموا بها الى الترقية وكان الاولى ان يقوم هؤلاء الكبار وعلى الاخص من تجاوزوا الستين بالتدريس فى مرحلة الدراسات العليا (الدبلومات والماجيستير والدكتوراة) لكى ينقلوا ما حصلوه عبر السنين من تطور فى المناهج بل وما استفادوا به من تجارب عملية... ولكن المهم هو طلبه البكالوريوس (الآلاف) والكتاب الذى يدر الالاف ومازال البحث يدور عن طرق تميز الكبار على الصغار فى توزيع الدروس.

ان دراسة هادئة لمن يدرسون ومن يحرمون بل ومن يحتكرون ساعات الدراسة فى كل كلية سوف نعلم تماما كيف تفقد الجامعة قدرات الكثيرين الذين يعيشون داخل الكليات على الهامش لاتتاح لهم فرصة التدريس نتيجة اعطاء الأولوية للشلة من الاساتذة الكبار . بل الأكثر من ذلك قد يجرم البعض من اعضاء هيئة التدريس بالكلية وينتدب الاخرون من كليات من الجامعات الاخرى تحقيقا لتبادل المنافع وفى تجمع تحتاج فيه الى استغلال كل طاقاته حرام ان يترك المؤهلون من اعضاء هيئة التدريس والذين انفقت عليهم

د. عبدالعزيز حجازى

الدوله الالاف من العملات الصعبة او من اقتطعوا من دخولهم لكى يحصلوا على الدرجات العلمية التى تؤهلهم للتدريس والمشاركة فى التدريس او سد ثغرات العجز في بعض الكليات خاصة بعد ان اصبح التعيين فى الوظائف بالكليات لا يتم حسب الاحتياجات ولكن على اساس المصالح فى تعيين بعض الخريجين من كل دفعة . وقصص تعيين المعيدين فى بعض الكليات محل حديث المجتمع ارجو ان تراجع موازنات الباب الاول فى الجامعات واقتصاديات تشغيل هيئات التدريس حتى نرفع من مستوى كفاءة الاداء... بعد ان تزايدت اعداد هيئات التدريس فى الكليات بكل قطاع حتى يتحقق التوازن والترشيد على الانفاق على الباب الأول مع الابواب الاخرى التى قد تحتاج الى دعم.

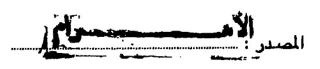
فاذا ما انتقلنا الى الترقيات والمجالس العلمية سوف نرى ان الضوابط تخضع مرة اخرى الى المزاج العام للمشاركين فى اللجان العلمية وكثيرا ما تصطدم الكفاءات العلمية من المدرسين بالتحيز تعطل ترقياتهم من غير سبب واضح رغم توافر شروط التأهيل للترقية ويزداد الاصرار على التعطيل لغرض فى نفس يعقوب وتضيع الاقدمية وتبدا سلسلة الشكاوى والقضايا ونفقد الروح الجامعية والاهم من كل ذلك خلق جو من الاحساس بالظلم والاضطهاد ويفقد عضو هيئة التدريس إنتماءه الى المعهد العلمى الذى يعتز به ويفقد احترامه للكبار وبالتالى قد يتاثر عطاؤه العلمى ونفقد اجيالا من الشباب من اعضاء هيئة التدريس القادرين على العطاء وتصبح القاعدة الولاء المطلق للأستاذ اما الولاء للعلم والبحث العلمى فياتى فى المرتبة الاخيرة . ان رضى عنك الاستاذ فهنيئا لك وإن وافقت على تدريس كتابه حتى ولو لم تكن من المتخصصين رقيت وزاد دخلك وان كان لك رأى وظهرت قدراتك العلمية فمصيرك الحرمان او الاضطهاد ولجان التحقيق ... إلخ مما نعرفه.

مرة اخرى تحتاج عملية تاهيل المدرسين وقيامهم بالتدريس مزيدا من التعمق فى التخصص ولنعد لنظام الكراسى الجامعية الذى يعبر عن التخصصات الذى بموجبه انشانا فى الماضى جيلا قويا علميا على ان تحدد الطلبات للوظائف على اساس التخصصات ولايترك الحبل على الغارب لوظائف تتشابه مع الوظائف المدنية في الحكومة وبذلك تضيع هوية الجامعات.

ان الكلية الجامعية ليست عميدا ولكن الكلية الجامعية استاذ يحترم تخصصه ومنهج يخدم المجتمع ومؤلف علمى له قيمته وعدالة وتعاون بين فريق يخدم حاجة المجتمع لايطغى فيه كبير على صغير او يحتكر فيه استاذ عملا ويحرم الاخرين، وسلوك حضارى يحترم العلم والمتعلمين.. ان الطريق صعب وطويل وكفانا بكاء على ان يعين العميد او ينتخب ولندخل فى مناقشة قضايا التعليم الحقيقية بجدية والكل يعرف تماما ما يدور بين الجدران ولنثق فى ان المجتمع لابد وان تتكاتف عناصره من اجل مصر ومن اجل خلق جيل قادر على ان يساهم فى دعم مسيرة التنمية بالجدية وروح الفريق والامانة والمشاركة الجادة فى القرار لا جريا وراء شعارات نعرف انها تقتصر على تحقيق مصالح البعض على حساب الاخرين، بل قد تدفع الى مزيد من الحصول على المصالح الذاتية على حساب المصلحة العامة.

وعلينا ان نتخذ من القرارات ما يعيد الثقة فى عضو هيئة التدريس فى الجامعة ونهيىء له كل سبل الحياة الكريمة حتى يتفرغ لما هو مطلوب منه وهو تكوين جيل متعلم قادر ان يشارك فى مسيرة التنمية الحضارية ويتمسك بقيم اخلاقية وسلوكياته تجعله قدوة فى مجتمع يحتاج منا الى العطاء والسلام الاجتماعى خاصة ونحن ندخل القرن الاحادى والعشرين بكل منجزاته وتحدياته وصدق الله تعالى إذ يقول «إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم».



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

اساتذة الجامعات يؤيدون صدور قانون لتنظيمها

تلقى الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب برقيات تأييد من عدد من اساتذة ورؤساء الجامعات يؤيدون فيها صدور قانون تنظيم الجامعات الذى سيكون له اكبر الأثر فى استقرار العملية التعليمية داخل الجامعات وهم الدكاترة محمد رجائى الطحلاوى رئيس جامعة اسيوط وفاروق خليل نائب رئيس الجامعة ومحمد المتولى غنيم عميد علوم طنطا ورمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق ويس محمد صادق نائب رئيس جامعة الاسكندرية وحامد عبد التواب سماجة سكرتير نادى هيئة تدريس الجامعة وعباس عجلان كلية تربية الاسكندرية ومحمد عزت عبد المنصف وكيل كلية علوم طنطا وعبد المعز اسماعيل .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ / ٦ / ٩٤



● أسبوعيات ● حلمى سلام

قانون الجامعات .. والديمقراطية المفترى عليها

●● الذين وقع بأيديهم بعض « المنشورات » التى وزعها عدد من أساتذة كلية طب قصر العينى ضد بعضهم البعض اثناء المعركة الأخيرة لانتخاب عميد لهذه الكلية العريقة . ومن بين ثلاثين أستاذا تقدموا لشغل هذا المنصب .. لابد وأن يكونوا قد صفقوا - ليس بأيديهم فقط .. وإنما بعقولهم وقلوبهم .. إلى جانب أيديهم - تحية لذلك التعديل الذى أدخل على قانون تنظيم الجامعات القديم .. وبمقتضاه أصبح « منصب العميد » يشغل بالتعيين وليس بالانتخاب . ومن ثم لم يعد هناك مجال لمثل تلك « المنشورات الانتخابية » التى اقل ما يقال فيها انها مستحيل - إستحالة دخول الجمل فى سم الخياط ان تصدر عن اناس يفترض فيهم انهم « اعلام » .. وانهم « اساتذة بالجامعة » وينشئون اجيالا سوف تحمل « أمانة المستقبل » على اكتافها .

اقول - الذين قرأوا هذه « المنشورات » والتى تناولت - فيما تناولت - أمهات بعض الأساتذة المرشحين .. وزوجاتهم .. وبناتهم .. لابد وان سيكونوا قد صفقوا - وبعقولهم وقلوبهم .. إلى جانب أيديهم - تحية لهذا « التعديل » الذى من شأنه أن يقطع الطريق على مثل ذلك « السلوك المشين » الذى مارس نفسه - وببشاعة - تحت مظلة ما يسمونه « الديمقراطية » بينما « الديقراطية الحقيقية » بريئة تماما من كل ما يقولون .. ومن كل ما يفعلون . وانى لأسمح لنفسى بأن أقول : إنه إذا كانت « الديمقراطية » هى هذا « الخوض الدنىء » فى أعراض الآخرين وكرامتهم . فلتذهب « الديمقراطية » إلى الجحيم .. وليذهب معها - وإلى هذا الجحيم نفسه - كل المتشدقين بها قولا .. الكافرين بها سلوكا وفعلا .

●●●

لقد وقعت - وكان طبيعيا جدا أن تقع - بعض هذه « المنشورات الانتخابية » فى أيدى عدد كبير من طلاب الكلية العريقة . ولك أن تتصور حجم الفجيعة التى أصابت هؤلاء الطلاب فى أساتذتهم الذين كانوا - إلى ما قبل هذه المنشورات بأيام .. وربما بساعات - موضع إجلالهم واحترامهم . فإذا لم يكن للانتخابات لمنصب العميد من « مثالب » غير هذه المثالب الموجعة والمحزنة التى صاحبت آخر انتخابات جرت فى كلية طب قصر العينى . لكان هذا كافيا - بل وكافيا جدا - لكى يجتث هذا النظام من جذوره .. وليقل المتشدقون بـ « الديمقراطية » . بعد ذلك . كل ما شاءوا أن يقولوا .

إلا أن المؤكد أن اختيار « العميد » بالانتخاب وليس بالتعيين . له « مثالب » كثيرة أخرى غير تلك التى ذكرتها . والتى تكفى - وحدها - لكى تجعل ذلك النظام يجتث من جذوره . من هذه « المثالب الكثيرة » - على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر - أن « العميد المنتخب » يكون مدينا بمنصبه لأولئك الذين انتخبوه أول مرة



المصدر : اخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

ويعول على إعادة إنتخابهم له في مرات قادمة . ومن ثم ، يجد نفسه عاجزا عن أن يرفض لهم طلبا .. مهما جانب هذا الطلب كل قواعد العدالة والمشروعية الجامعية . ولست أريد أن أخوض في سرد « عينة » من هذه الطلبات غير المشروعة ، وغير العادلة . لكنني لا أحب أن أعمم . فمما لا شك فيه أن هناك « عمداء » لهم من قوة شخصياتهم ، ومن ثقتهم الكبيرة بأنفسهم ، ومن إستقلالية آرائهم ونظراتهم ، ما يجعلهم قادرين على أن يرفضوا ، وببساطة شديدة كل مطلب لزملائهم لا يكون عادلا أو مشروعا . غير أن هؤلاء - وأحسبني لا أتجاوز الحقيقة في تقدير ذلك - لا يتجاوز عددهم ، في كل جامعاتنا ، أصابع اليدين .

●●●

أن شغل « منصب العميد » عن « طريق التعيين » لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ليس هو « التعديل اليتيم » الذي جاء به القانون الجديد لتنظيم الجامعات . فهناك تعديلات أخرى كثيرة جاء بها هذا القانون واستهدفت جميعها إعلاء كرامة « أستاذ الجامعة » .. والحفاظ على كل ما ينبغي أن يوفر له الطمأنينة - كل الطمأنينة - على يومه وغده . لكن أحدا من « حراس الديمقراطية » لم يشأ أن يتوقف لحظة أمام أي تعديل من تلك التعديلات . وإنما وجهوا مدافعهم - كل مدافعهم - إلى ذلك التعديل الذي افترضوه « يتيما » ، وليس ثمة تعديل آخر غيره .. مما أدخل في روع كثيرين من البسطاء أن السماء - نتيجة لذلك التعديل .. وترتيبا عليه - قد أطبقت على الأرض ، وأنها - أعني السماء - لن تعود إلى مكانها مرة أخرى ، إلا بحذف هذا « التعديل الجديد » من قانون تنظيم الجامعات .(!!)

أمر غاية في الغرابة . لكن الأشد منه غرابة هو انضمام عدد من أساتذة الجامعات إلى جانب أولئك الذين يعتبرون أنفسهم « حراس الديمقراطية » في هجومهم .. أو تهجمهم .. على ذلك التعديل الجديد على الرغم من علمهم - وبينهم للأسف ، أساتذة من طب قصر العيني ، يفترض فيهم أنهم لا يجهلون تلك « المخازي » التي صاحبت آخر عملية انتخابية جرت في كليتهم - إن منصب « العميد » في كل جامعات إنجلترا .. وأمريكا (وأظن - إذا لم أكن مخطئا في ظني - أنهما بلدان ديمقراطيان) يشغل عن طريق « التعيين » وليس عن طريق « الانتخاب » لكن .. هكذا نحن دائما : ملكيون أكثر من الملك . وديمقراطيون أكثر من أولئك الذين ولدت الديمقراطية - بمفهومها العصري - في حجرهم .. وعلى أرضهم .

●●●

ولئن كنت أختلف - كليا - مع أولئك الذين اعتبروا قانون تنظيم الجامعات الجديد . « ردة عن الديمقراطية » لمجرد أنه قال بـ « تعيين العمداء » وليس بـ « انتخابهم » . فإنني من ناحية أخرى . أتفق - وكليا أيضا - مع الذين قالوا . إن القانون الجديد كان يتحتم مناقشته ، وعلى أوسع نطاق ، مع أصحاب الشأن . و« أصحاب الشأن » هنا ، هم أعضاء هيئات التدريس في كل جامعات مصر ، بداية من المعيدين والمدرسين .. ومرورا بالأساتذة وانتهاء بالعمداء . ولاشك أن مثل هذه المناقشة الواسعة التي كان بالإمكان تحقيقها من خلال مجالس الأقسام في كل كلية . ومن خلال مجالس الكليات نفسها .. كان بمقدورها - لو أنها تمت - أن تقطع الطريق على أولئك الذين يقولون : إن القانون الجديد وصل إلى مجلس الشعب من « الباب السري » . وليس من « الباب الشرعي » الذي يتحتم أن تدخل منه كل القوانين التي تمس مصائر طوائف الشعب ، فضلا عن « أمر جليل آخر » كان باستطاعة مثل هذه المناقشة الموسعة أن ترسخه في أذهان الجميع . وهو أنه لم يعد هناك شيء يفرض من أعلى .. وأن أي شيء ، وكل شيء ، إنما يرجع فيه إلى القاعدة التي لاشك في أنها هي - وهي وحدها - التي سوف تعاني .. إن كانت ثمة معاناة . وأنها هي - وهي وحدها - التي سوف تستريح .. إن كانت هناك راحة . الأمر الذي يجعلها « صاحبة الحق الأول » - والأخير أيضا - في تقرير ما يراد لها .. وما يراد بها .

●● صحيح أن « القانون الجديد » قد نوقش مناقشة واسعة داخل المجلس الأعلى للجامعات بتشكيله القديم (٦٦ عضوا بينهم : ١١ رئيس جامعة و٢٨ نائب رئيس جامعة . و١١ عميد كلية . و٥ شخصيات عامة . وأمين عام المجلس . فضلا عن وزير التعليم .. رئيس المجلس .)

●● وصحيح أيضا أن « القانون » نوقش مناقشة مكثفة في « لجنة التعليم » المنبثقة عن مجلس الشعب . وأن هذه المناقشة .. وتلك .. قد أضافت إلى « القانون » ، وحذفت منه ، بما جعله يخرج إلى النور في صورته الأخيرة التي طرح بها على مجلس الشعب . والتي جعلته أشد ما يكون قربا من الكمال .

●● كل هذا صحيح . لكنني كنت أتمنى أن يكون لـ « القاعدة » دورها - وهو دور ضروري ومشروع ولا يقل ضرورة ومشروعية عن دور المجلس الأعلى للجامعات . ولا عن دور لجنة التعليم بمجلس الشعب . ولا عن



دور مجلس الشعب نفسه .. مع احترامى الكلى لكل هذه . الهيئات العلوية . التى ما ينبغى لدورها .. ولا لوجودها .. ان يلغيا دور . القاعدة . .. ووجودها .. مهما كانت الظروف .. وايا كانت الملابسات . فتلك هى . الديمقراطية الحقة . وتلك هى . نقطة الضعف . الوحيدة التى احاطت بهذا . القانون الجديد . الذى ما من شك فى انه فى مجمله يعطى لكل ذى حق حقه . ويحفظ للجامعات هيبتها وقداستها .. وذلك بقضائه ـ ونهائيا ـ على تلك . الغوغائية الهوجاء . التى كانت تصاحب . انتخابات العمادة . والتى كانت آخر انتخابات جرت فى كلية طب قصر العينى . اسوا مثال لها .. واسوا مثال عليها . وإنى لأرى انه لو لم يقدم . القانون الجديد . للجامعات .. ولأساتذة الجامعات .. شيئا آخر غير هذا . ـ لكان وحده ـ كافيا لان يجعلنا نصفق تحية له .. ليس بايدينا فقط . وإنما بعقولنا .. وبقلوبنا .. إلى جانب أيدينا . فما البال وقد قدم . القانون الجديد . للجامعات .. ولأساتذة الجامعات .. الكثير ـ بل والكثير جدا ـ الذى لا يسهل إنكاره إلا على من يعشش المرض بقلوبهم . وهم . للأسف الشديد . كثيرون . بل لعلهم اكثر من الهم على القلب .

احتجاجات تصاعدية لأساتذة الجامعات

قرر المؤتمر الطارئ لأساتذة الجامعات عدم تسليم أوراق اجابات الطلاب فى موعدها احتجاجاً على تعديلات قانون الجامعات. حدد الأساتذة فى مؤتمر حاشد عقد أول أمس بهيئة التدريس بجامعة القاهرة، منتصف اغسطس موعداً لبدء تسليم النتائج. وندد الأساتذة بتعيين العمداء وفرض الوصاية على الجامعة. واكدوا ان التعديلات انتهاك لاستقلال الجامعة وعدوان خطير على حرية الأساتذة. بدأ الأساتذة بجميع الكليات حملة لجمع التوقيعات وتسجيل الاعتراضات بمجالس الكليات، وطالب د.محمد السيد حبيب رئيس هيئة التدريس بجامعة أسيوط بتشكيل جبهه وطنية تضم كافة الأحزاب والنقابات والقوى السياسية لمواجهة العدوان على الحريات. وأعرب د.بدر غازى رئيس هيئة التدريس بجامعة القاهرة عن اعتقاده بأن العام الدراسى الجديد سيشهد مواجهات حاسمة فى حالة الاصرار على التعديلات.وأعلنوا الطعن على أول قرار بتعيين عميد لفضح عدم دستورية التعديلات الجديدة.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٦ / ١٩٩٦

أساتذة الجامعات وممثلو نوادى هيئات التدريس يرفضون وصاية الحكومة !!

تنظيم إضراب عام .. وتأجيل اعلان النتائج لتصحيح القانون المشبوه ودعم استقلال الجامعة

اضطراب الاوضاع داخل الكليات

لرئاسة وزير التعليم مجالس الجامعات والكليات والأقسام



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

تابع المؤتمر
فتوح الشاذلي
تصوير : طارق الحلبى

الأساتذة يرفضون مصادرة حرياتهم ومنعهم من العمل بالسياسة ومناقشة قضايا الوطن

أعلن أمس أساتذة الجامعات المصرية رفضهم لفرض الحكومة الوصاية على الجامعات ومعاملتهم معاملة «القصر» ندد الأساتذة بمحاولة الحكومة مصادرة حريات أعضاء هيئات التدريس، وتضييق الخناق عليهم والتربص بهم. كشف رؤساء وممثلو نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات اضطراب الأوضاع داخل أقسام ومجالس الكليات عقب صدور القانون الجديد بتعيين العمداء وفرض سلطة وزير التعليم علي شئون الجامعة بعد تعيينه رئيسا للمجلس الأعلي للجامعات ومنحه الحق في دعوة أقسام ومجالس الكليات في الاجتماع تحت رئاسته. أكد ممثلو الأساتذة بدء تسجيل مجالس الأقسام رفضها المطلق للقانون في محاضر الاجتماعات الرسمية. كما رفض الأساتذة في المؤتمر الذي حضره رؤساء وممثلو نوادي أعضاء هيئة التدريس بجامعات القاهرة والمنصورة والزقازيق وطنطا وقناة السويس وأسيوط

و ١٣٠٠ من أساتذة الكليات وأعضاء هيئات التدريس اتجاه الحكومة لمصادرة حريات الأساتذة ومنعهم من العمل بالسياسة ومناقشة قضايا الوطن كما رفضوا تحكم وزارة المالية في حقوق الأساتذة وطالبوا وزير المالية بصرف ساعات العمل الزائدة لهم.

في بداية المؤتمر اكد الدكتور بدر الدين غازي رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، رفض الأساتذة لقانون الجامعات الجديد، وتعيين «والي» لشئون الجامعات، تعجب الدكتور غازي من الهجمة الشرسة علي أساتذة الجامعات الذين يعملون في ظروف قاسية وبامكانات ضعيفة، وحذر من ضياع مستحقات الأساتذة خلال المرحلة القادمة. وأضاف قائلا لماذا تم اصدار القانون الجديد بسرعة الصاروخ وأثناء حديث الدكتور الجنزوري عن الميزانية تقرر مناقشة القانون في ٣٠ مايو بسرعة مذهلة، وتم نشره في الجريدة الرسمية في العدد ٢١ مكرر في اليوم التالي مباشرة. وتساءل الدكتور غازي عن سر هذا التكتم الشديد الذي أحاط بعملية مناقشة القانون وأضاف قائلا: ان هذا القانون ليس له مثيل في العالم وندد بالمادة ١٣ التي استحدثت بالقانون والتي تقول ان الوزير المختص بالتعليم العالي هو الرئيس الأعلي للجامعات في حين ان هذه الصلاحية لم يكن يتمتع بها

رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء. وان هذا التعديل جاء لخلق حق سياسي للوزير علي شئون الجامعات. كما حذر الدكتور غازي من النص الذي يعطي الحق لوزير التعليم بدعوة المجالس واللجان المشكلة بالكليات الي الاجتماع تحت رئاسته وقال ان هذا النص يهدم مبدأ استقلال الجامعات الذي نص عليه الدستور وقال: ان القانون الجديد اعطي لوزير التعليم الحق في التحقيق مع رئيس الجامعة عن طريق تشكيل لجنة ثلاثية من اعضاء المجلس الأعلي للجامعات الذي يرأسه الوزير للتحقيق في الوقائع التي يحددها والمنسوبة

لرئيس الجامعة. كما أعطي القانون الجديد لوزير التعليم الحق في أن يطلب من رئيس الجامعة المختص التحقيق في الوقائع التي يحيلها اليه، ويفيده بالنتيجة في نفس الوقت. وصف رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة صدور القانون الجديد ومنع صرف بدل الساعات الاضافية للأساتذة انها مسألة تهدد كيان الجامعة وتشرع لسلطة سياسية لفرض سلطانها علي شئون الجامعة.

كما اعلن الدكتور محمد السيد حبيب رئيس نادي اعضاء هيئة التدريس بجامعة اسيوط تأييد أساتذة الجامعات المصرية لقرار حزب الوفد بالانسحاب من الحوار الوطني وتهنئتهم للحزب بهذا القرار الشجاع. وقال الدكتور حبيب ان الحوار الوطني يشحذ كل قواه الآن لمساندة النظام في سياسته القمعية الحالية. وأكد الدكتور حبيب ضرورة تشكيل لجنة من المؤتمر العام لنوادي هيئات التدريس بجامعات مصر للدعوة لانشاء جبهة وطنية تضم رؤساء الأحزاب المصرية وممثلي النقابات ورموز العمل الوطني والقوي السياسية لانقاذ مصر من الأوضاع الحالية. اكد الدكتور حبيب ان الأساتذة لن يستسلموا لمحاولات ذبحهم وشنقهم وسيعلنون صرخات الاحتجاج لرفض الديكتاتورية والاستبداد ومحاولة تحويل آخر قلعة من قلاع الحرية الي مكان حزب تنعق فيه البوم. وحذر من محاولات فرض الوصاية علي أساتذة الجامعات ومصادرة حقوقهم التي يتمتعون بها طبقا للأعراف الجامعية، وبدأ الدكتور محمد عبدالله رئيس نادي اعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق حديثه موجها التحية الي الدكتور نعمان جمعة عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة ونائب رئيس حزب الوفد. والدكتور محمد حلمي مراد وزير التعليم السابق ونائب رئيس حزب

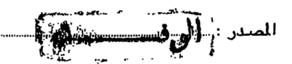
العمل علي موقفهما المشرف من القانون وتفنيده من الناحية القانونية، وقال ان عملية محاربة الأساتذة هي عملية تدريجية بدأت بفرض نظام المفصلين علي الأساتذة، ووقف صرف البدلات وساعات العمل الزائدة لهم وتساءل رئيس نادي جامعة الزقازيق قائلا كيف تفعل الحكومة هذا مع أساتذة الجامعات. وترفض الاستجابة لطالبهم وعندما قام عمال الأسمنت بالاضراب أسرع رئيس الوزراء بالاستماع اليهم وتنفيذ مطالبهم. وتعجب من تركيز سلطة الجامعات في يد وزير التعليم.. وأشار الي رفض أقسام الكليات والعمداء لهذه التعديلات الجديدة وتمسكهم باستقلال الجامعة وحرية الأساتذة في التعبير عن آرائهم وممارسة حقوقهم وطالب بفك القيود للحصول علي الحقوق، وقال كيف تنظر الحكومة لأساتذة الجامعات بأنهم فئة ضالة ليس لها حقوق. وأعلن الدكتور سعيد سلامة رئيس نادي اعضاء هيئة التدريس بجامعة قناة السويس رفض الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس للقانون الجديد، وقال: ان

القانون القديم كان يعتبر الأساتذة «قصر» وأن مهمتهم هي مساعدة رئيس الجامعة في اختيار عمداء الكليات، ثم جاء القانون الجديد ليزيد الطين بله ويعتبر اساتذة الجامعات اطفالاً في دور الحضانة وأشار: الي اغفال رؤساء الجامعات عدم مشاركتهم في القانون الجديد، وقال أن حالهم اسوأ من حال الأساتذة وأعطي القانون الحق لوزير التعليم في تشكيل لجنة ثلاثية لمحاسبة رئيس الجامعة دون اعطائه الحق في حضور جلسات المساءلة. وأضاف ان القانون الجديد جاء لتوطيد اركان الوزراء والتمكين لهم حيث نص علي عودتهم الي جامعاتهم بعد الخروج من الوزارة بكامل مخصصاتهم، وأضاف قائلا ان الحكومة لم تحترم رأي المجلس الأعلي للجامعات سواء في مناقشة القانون أو صرف نسبة الـ ٢٠٠٪ التي تصل الي ١٦٠ جنيها فقط للأستاذ والتي رفض وزير المالية صرفها. وحذر رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بالمنصورة من نشوب نيران قد تحرق الجميع اذا استمرت الحكومة في هجمتها علي الأساتذة ونوادي اعضاء

هيئات التدريس المنتخبة وسلبهم حقوقهم المادية والنيل من كرامتهم. وأعلن الدكتور حسن مشرف نائب رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة والعميد المنتخب لكلية الزراعة بالجامعة والذي لم يتم تعيينه طبقا للقانون الجديد سخريته من وصف نظام انتخاب العمداء بأنه «شللية وحزبية» وقال: ان مجتمع الجامعة بعيد عن هذه الدعاوي والأوصاف وأن جامعات مصر بخير ولن تحكم الجامعة ابدا بقوانين مكتوبة ولكن ستظل تحكم بالأعراف والتقاليد الجامعية، وقال: ان القانون الجديد يعد انتكاسة للديمقراطية في وقت تطالب فيه بالتحرر من الخوف والمزيد من الانطلاق وتساءل قائلا: لمصلحة من إحداث القلاقل والانقسامات في الأوساط الجامعية، ولمصلحة من تحدي الأساتذة بعد ان ساندهم ٢٥ من الكتاب والمفكرين منهم الدكتور نعمان جمعة والدكتور حلمي مراد والدكتور الشافعي بشير والكاتب الكبير مصطفي امين. واختتم حديثه مطالبا بتعديل القانون الذي جاء ضد الديمقراطية. وقال الدكتور مدحت خفاجي الأستاذ بمعهد

الأورام بكلية طب القاهرة ان القضية الحالية ليست وليدة اليوم ولكنها تداعيات موقف ونظام جاء بالسلاح ليحكم هذا البلد بدون شرعية. وأشار الي ان القانون الجديد جاء بعد رفض عمداء الكليات تنفيذ طلبات رجال المباحث برفت بعض الطلاب ولم يتم رفت أي طالب فجاء القانون ليحكم قبضتهم علي الجامعات. وطالب الأساتذة بالتصدي لهذه الهجمة الشرسة للحفاظ علي مركزهم الريادي والأدبي في المجتمع والحفاظ علي كرامة وهيبة الجامعة، وقال يجب ان تتحرك بدلا من ان تلحق بالفلاحين الذين فرض عليهم قانون تعيين العمد ولم يتحركوا. وطالب الدكتور مدحت خفاجة بتنظيم اضراب عام في الجامعات لاجبار الحكومة علي التراجع عن موقفها من أساتذة الجامعات. كما طالب النقابات المهنية والاتحادات بالوقوف صفا واحداً مع نوادي أعضاء هيئات التدريس وأساتذة الجامعات، كما طالب النقابات والنوادي بالوقوف صفا واحدا مع احزاب المعارضة في المطالبة بالاصلاح السياسي لتحقيق التضامن الشعبي. وندد الدكتور عاطف البنا استاذ القانون بجامعة القاهرة بمقولة ان انتخابات العمادة ينتج عنها بعض المشاكل وقال: اذا كان كذلك فلماذا لايتم الغاء انتخابات مجلس الشعب، وتعجب قائلا: كيف





يقال ان أساتذة الجامعات غير قادرين علي اختيار العمداء وقال كيف نتراجع الي الوراء فبدلا من المطالبة باختيار رؤساء ونواب الجامعات بالانتخاب نفاجأ بقانون جديد بتعيين العمداء. وأشار الي خطورة تركيز سلطة الجامعات في يد وزير التعليم ورئاسة الحكومة لكل هذه السلطة ورئاسة الوزير لمجالس التأديب ومجالس الأقسام والكليات، وأكد الدكتور عاطف البنا استاذ القانون بكلية الحقوق الغاء القضاء لكل القرارات الصادرة عن الاجتماعات القادمة التي سيمارس فيها هذا النص لمخالفتها للدستور واستقلالية الجامعات.

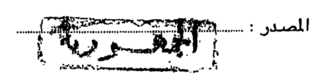
ووصف البنا مبدأ التعيين بأنه تضييق لحقوق الأساتذة ورفض إدعاء الحكومة أن نوادي هيئات التدريس لاتمثل أساتذة الجامعات وقال هي نواد منتخبة انتخابا حراً وهي تمثل جموع الأساتذة وليس من حق أحد التشكيك في نتيجة انتخابات تم اجراؤها لأنها لم تأت علي هوي البعض ورفض الدكتور البنا محاصرة أساتذة الجامعات ومنعهم من العمل بالسياسة وقال ان من حق الأساتذة ان يناقشوا القضايا الوطنية وأن يعملوا بالسياسة وتعجب من صدور قانون ينظم شئونهم ولم يشتركوا في اعداده!!

وطالب الدكتور صلاح سلطان الأستاذ بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة. بتشكيل لجنة للدفاع عن الحريات بالجامعة لحماية الأعضاء المعرضين للفصل التعسفي الذي سيحدث بعد. تطبيق القانون الجديد. كما طالب بالدعوة لاضراب مفتوح في بداية العام الجديد بجميع الجامعات لاجبار الحكومة علي التراجع عن قراراتها.

وقال الدكتور محمود فهمي الأستاذ بجامعة الأسكندرية أن النظام الحاكم جاء منطقيا مع نفسه وأصدر القوانين ليكمل بعضها البعض، فأعضاء مجلس الشعب والشوري وأعضاء المحليات جاءوا بالتعيين بعد تزوير الانتخابات، والمحافظون أيضا جاءوا بالتعيين فكان لابد أن يأتي رؤساء الجامعات ونوابهم والعمداء بالتعيين أيضا لتكتمل صورة النظام الشمولي.

وأضاف قائلا ان التعيين جاء لوأد الديمقراطية في هذا البلد والقضاء علي استقلال الجامعات وقال ان تبريرات القانون هزلية وطالب الهيئات المعنية بالحرية بالوقوف بجانب الأساتذة في قضيتهم، وأشار الدكتور محمد بشر الأستاذ بجامعة المنوفية الي خطورة القانون الجديد علي العملية التعليمية والذي لم يحدد مدة محددة لتعيين العمداء فيمكن تعيين العميد وعزله في اليوم التالي او استمراره الي الأبد كما لم يضع القانون شروطا أو قواعد للتعيين حتي يضمن علي أساسها نجاح اختيار القيادات التي ستتولي النهوض بالعملية التعليمية بالجامعات، وقال ان هذا النظام لايقيم وزنا لأي فئة من فئات هذا الشعب.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

العلم والحياة

ونواصل الحديث مع الأستاذ الدكتور أحمد دويدار البسيوني.. رئيس جامعة قناة السويس.. والذى علمت أنه سيتسلم درجة الدكتوراة فى العلوم خلال الشهرين القادمين من جامعة بورتس ماوث ببريطانيا.. لنواصل الحديث عن مأساة الدروس الخصوصية.. التي باتت البعبع الذى يخشاه الآباء والأمهات.. على مستوى الجمهورية.. وعلى مستوى التعليم.. من الحضانة حتى الجامعة..

ويضيف الدكتور البسيونى إلى نظام النقل التلقائى فى التعليم الابتدائي مع منتصف الخمسينات.. واستخدام طريقة شرشر فى التعليم وتوحيد المسار الذى حول المدرسة الابتدائية إلى مدرسة أولية.. يضيف سببا خطيرا وهو انخفاض مستوى المدرس وضعف إمكانياته..

وهنا يتوقف الدكتور دويدار قائلا : قارنى بين المدرس على أيامنا والمدرس اليوم.. كانت المدرسة الابتدائية يقوم بالتدريس فيها خريجو الجامعات والمعهد العالى للتربية بعد الجامعة.. المدرس الآن خريج ثانوية الأزهر والحاصل على الثانوية العامة أو المعهد المتوسط..

ويواصل حديثه قائلا : مدرس التعليم الابتدائى لابد من إعادة تأهيله.. ولابد من إعادة النظر فى كليات التربية.. ورأيى الشخصى أن كليات التربية تخرج مدرسين للمرحلة الابتدائية فقط والسنة الأولى من التعليم الاعدادى.. يعنى للتلاميذ ما بين ١٢ ـ ١٤ سنة

أما بقية سنوات التعليم الاعدادى ومرحلة التعليم الثانوى فلابد لها من المدرس خريج الجامعة المتخصص.. أى الحاصل على دبلوم تربوى بعد الدراسة الجامعية.. أكثر من ذلك أن من يرقى للتدريس فى التعليم الثانوى.. يجب أن يحصل على دراسة تعادل الماجستير من كلية متخصصة..

ولابد من إصلاح حال المدرس وقد طالب الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم.. بعقد أكثر من جلسة لمناقشة خاصة بإصلاح حال المدرس ورفع مستواه المادى.. وهناك العديد من الاقتراحات التى نفذ الكثير منها..

قلت : الحوافز والمكافآت والمجموعات..؟ ماذا تكون قيمتها مجتمعة بالمقارنة بالدروس الخصوصية.. لقد بات الدرس الواحد يضم حوالى عشرة أو عشرين تلميذا.. كل منهم يدفع عشرة جنيهات للساعة الواحدة.. يعنى المدرس الشاطر يحصل على مائتى جنيه فى الساعة.. والنصف نصفا على مائة جنيه فى الساعة..

قال محدثى.. المشكلة ضخمة ومتشعبة.. وتحتاج للكثير من الجهد.. وتحتاج للكثير من الوقت والمهم أن نبدأ..

قلت : ليت المدرس.. كل مدرس يستمع جيدا إلى صوت الضمير..

د.عواطف عبد الجليل



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

قبول ١٥ ألف طالب وطالبة بكليات جامعة حلوان

كتب - محمد حبيب:

قرر مجلس جامعة حلوان قبول ١٥ الفا و٥٠ طالبا وطالبة بكليات الجامعة المختلفة العام الدراسي القادم منهم ٦٣٢٥ من القسم الادبي و٨٧٢٥ من القسم العلمي بزيادة ٩٢٤٠ طالبا عما قرره المجلس في العام الماضي بسبب انتقال عدد كبير من الكليات الى مقر الجامعة الجديد بعين حلوان ولاتساع المدرجات به وبدء الدراسة العام القادم لاول مرة بكليات الصيدلة والحقوق واللغات والعلوم الاجتماعية والتربية الموسيقية بالاقصر.

وصرح الدكتور محمد الجوهري رئيس الجامعة بان القبول سيتم على اساس ٦٠٠ طالب وطالبة بكلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان و٦٠٠ بالهندسة والتكنولوجيا بالمطرية و٤٠٠ بالفنون الجميلة منهم ٣٠٠ فنون و١٠٠ عمارة و٨٠٠ بكلية الفنون التطبيقية و٥٠٠ بالتربية الفنية منهم ٣٠٠ علمي و٢٠٠ ادبي و٣٤٠٠ بالتجارة وادارة الاعمال منهم ٣ الاف انتظام و٤٠٠ بريد و٦٥٠ بالاقتصاد المنزلي و٥٠٠ بالتربية الرياضية للبنين منهم ٢٥٠ ادبي و٢٥٠ علمي و٤٠٠ بالتربية الرياضية للبنات منهن ٢٠٠ ادبي و٢٠٠ علمي.

واضاف انه تقرر قبول ٤٠٠ طالب بالعلوم و٣٥٠ بالتربية الموسيقية منهم ٣٠٠ بالقاهرة و٥٠ بفرع الجامعة بالاقصر و٤٠٠ بالسياحة والفنادق و٣ الاف بالخدمة الاجتماعية منهم الفان انتظام والف بالانتساب الموجه والف بالتربية والف بالحقوق منهم ٧٥٠ من القسم الادبي و٢٥٠ علمي و٥٠ بكلية الصيدلة من القسم العلمي والف باللغات والعلوم الاجتماعية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

١٠٠٪ لنتيجة التخرج في كلية القادة والأركان

وصلت نتيجة التخرج في عدة دورات من كلية القادة والأركان إلى ١٠٠٪ من ١١ دولة أجنبية وعربية، وأعلن المشير محمد طنطاوى وزير الدفاع أن القوات المسلحة بدأت تستخدم نظم المعلومات، وأنها تسير في طريق ميكنة القيادة في كل الاتجاهات [



رئيس امتحانات الثانوية العامة

حظر اللجان الخاصة، بالعيادات والمنازل

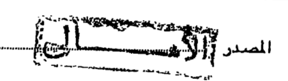
تعليمات بامتحان المرضى بالمستشفيات الحكومية

كتب سامى فهمى:

اكد محمد احمد الهريدى رئيس امتحانات الثانوية العامة، خظر عقد لجان امتحان خاصة بالمنازل او العيادات والمستشفيات الخاصة مهما كانت الأسباب شددت التعليمات على عقد لجان الامتحان الخاصة للطلبة المرضى فى المستشفيات الحكومية. ولاتعقد اللجان الخاصة للامتحان إلا فى الحالات المرضية المفاجئة وعند الضرورة القصوى فى حالة عدم تمكن الطالب من تادية الامتحان امام لجنته الأصلية.

تضمنت التعليمات ضرورة موافقة اللجنة الطبية المركزية على عقد اللجنة الخاصة، واعداد تقرير طبى يتناول الحالة المرضية والظروف التى تمنع الطالب من تادية الامتحان فى لجنته الاصلية، وان الطالب لايستطيع الانتقال مطلقاً للجنة الامتحان. ويختار رئيس لجنة سير الامتحان مراقباً واثنين من الملاحظين لأعمال المراقبة باللجنة الخاصة. ويتم استبدالهم عقب كل امتخان. كما أصدر محمد أحمد هريدى تعليماته بمرور القيادات التعليمية على لجان المرضى بالمستشفيات الحكومية بصفة مستمرة للمتابعة واتخاذ اللازم فوراً عند وجود اى اخلال بنظام سير الامتحان. وفى حالة وجود أصابة تعوق الطالب عن الكتابة يختار رئيس اللجنة مرافقاً من الموظفين اقل ثقافة من الطالب يتولى عملية الكتابة. وحظرت التعليمات عقد لجنة خاصة بمستشفى حكومى خارج المدينة الموجود بها مقر لجنة سير امتحان الطالب.



المصدر 

دفعة للقوات المسلحة من حملة الدبلوم الصناعى

تستمر إدارة التعليم والتدريب المهني بالقوات المسلحة حتى ٢ يوليو القادم فى قبول دفعة من المتطوعين من حملة الدبلومات الصناعية. يشترط المعهد الا يقل سن المتطوع عن ١٧ سنة ولا يزيد على ٢٠ فى اول يوليو القادم. تشمل التخصصات المطلوبة طيارات وديزل وحرارات وميكانيكا وهندسة وتركيبات ميكانيكية والكترونيات وتكييف وتبريد وصباغة وبتروكيماويات.
تستمر مدة الدراسة ٦ إلى ٩ اشهر مجانية ويمنح الطالب مكافأة ويعين بعدها الطالب بالخدمة.

تصحيح وتوضيح

وزير التعليم





رضا محرم

في الاسبوع الماضي، وعلى هذه الصفحة كتب الزميل الاستاذ الدكتور محمد رضا محرم، الاستاذ بهندسة الأزهر الشريف، مقالاً حول إلغاء انتخاب عمداء الكليات. ذكر فيه ان السيد الاستاذ الدكتور وزير التعليم.. وقف ليؤكد، أمام مجلس الشعب، ان كل التعديلات التي تضمنها المشروع -مشروع تعديل قانون الجامعات- «قد عرضت على المجلس الأعلى للجامعات ورؤساء الجامعات، كما شارك في صياغتها عدد من اساتذة الجامعات، مما يؤهلها للعرض على المجلس».

وقد ذكرت مصادر برلمانية «للاهالي» ان وزير التعليم لم يقل في بيانه أمام مجلس الشعب أنه عرض التعديلات على المجلس الأعلى للجامعات.

كما انه لم يقترح بنفسه تعيين العمداء بل طرح الاقتراح من جانب لجنة التعليم، ولم يعترض الوزير على ذلك، وقال إنه من حق اللجنة ان تعدل وتقترح وتضيف..

وقالت هذه المصادر البرلمانية إن المرجع في مثل هذه الحالة هو مضبطة مجلس الشعب، ولا يعتد في ذلك بما قد تنشره بعض الصحف.

ومع كل الترحيب بهذا التصحيح، وبأى تصحيح، فاننا نؤكد مايلي:

-ان صفحة الآراء -عندنا- مفتوحة لكل اجتهاد موضوعي، حتى ولو لم يتفق مع خط الحزب صاحب الجريدة والناطقة باسمه.

- إن «الأهالي» تعتز بكتابات الدكتور محرم لمعرفتها بل وتأكدها انه كاتب يحرص على توثيق كل مايكتبه. وقد إقتبس الدكتور محرم كلام الدكتور حسين كامل بهاء الدين مما نشرته «الاهرام» في ٣١مايو الماضي.

- إن اختلاف الراى والاجتهاد حول هذه القضية او تلك لايقلل باية حال من احترامنا وتقديرنا للأستاذ الدكتوار حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، الذى وضع وينفذ خطة متكاملة لتطوير التعليم، تحظى منا بالتأييد والمساندة، دون ان ننسي أن النظرة النقدية لكل الامور والقضايا هى سلاح الصحافة اليسارية.

وهو سلاح نحرص عليه، وفي الوقت نفسه نتمسك بمبدأ أن اختلاف الراى لايفسد للود قضية لامع وزير التعليم، ولامع اى امرئ يعمل من اجل صالح هذا الوطن، ومن اجل مصلحة الشعب.

الأهالي



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

بالعربى

كل شيء يهون الا اغتيال انسانية الانسان.. وكل شيء مقبول الا ان يتعرض الانسان للاعتداء على كرامته او يقتل فى داخله احساسه بانه بشرا.

وعندما ترتكب جريمة تمس انسانية الانسان من مجرم محترف نصفها بانها جريمة بشعة.. فمابالنا ومرتكبو الجريمة هم من المربين الذين يفترض فيهم انهم مسئولون عن النشء وتربيته وزرع الثقة فيه والاحساس بالكرامة لديه.. ضد طفلة لايتجاوز عمرها ١٠ سنوات، يوثقونها بالحبال وينهالون عليها ضربا.. وكأنها امامهم مارد جبار او وحش كاسر.

لأنها لم تاخذ دروسا خصوصية لديهم.

عنتريات فى المدارس!! وعلى من ؟ على طفلة لاحول لها ولاقوة!! ولاى سبب؟ لسبب دنيء الى هذا الحد!!

ان ماحدث فى مدرسة شرويت حسن الابتدائية باشمون ضد التلميذة الصغيرة مشيرة سليمان جريمة بشعة ابشع مما يرتكبه مجرم محترف.

لقد اغتالوا فيها البراءة.. وقتلوا فيها.. وفى سن مبكرة جدا إحساسها بأنها انسان.. ولسبب دنيء لايمكن قبوله.

والجزاء الذى وقعه وكيل وزارة التعليم بالمنوفية بنقلهما.. لهو جزاء هزيل وهزيل جدا لايتناسب مع عظم الجرم الذى ارتكباه.. فنقلهما الى مكان آخر لن يمنعهما من إرتكاب جرمهما فى اى مكان.

واننا نسأل وكيل الوزارة الذى اصدر هذا القرار الضعيف.. هل لو كانت هذه الطفلة ابنته اكان سيقبل قرارا بهذا الشكل؟

ان مثل هؤلاء الذين يشوهون سمعة المعلم والمعلمين والذين ينالون من مكانة المدرس العظيمة، والذين حولوا العملية التعليمية الى تجارة.. وتجارة قذرة تؤثر بالسلب على مستقبل الجيل والامة، يجب استئصالهم واستبعادهم تماما من العملية التعليمية والتربوية، إذا اردنا ان ننشيء جيلا خاليا من العقد النفسية، ولديه إحساس بشخصيته وكرامته، وإذا اردنا ان نبنى مستقبلا افضل لهذه الامة. فالطفل هو مستقبلها.

الفلاح الفصيح.



المصدر : الأهرام


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

جامعات اقليمية — مشاكل الأقصر يبحثها المؤتمر الأول لجامعة حلوان

الأقصر - من يحيى توفيق

تحت رعاية أحمد فؤاد السيد رئيس المجلس الاعلى لمدينة الأقصر بدأت امس جامعة حلوان فى عقد مؤتمرها الاول فى مدينة الاقصر لبحث المشاكل التى تواجه المدينة وتعوق تنميتها وتطويرها اجتماعيا واقتصاديا لتصبح مدينة عالمية حيث قام الدكتور محمد الجوهرى رئيس جامعة حلوان بتشكيل ٣ لجان من عمداء الكليات والاساتذة - الاولى تختص بالتخطيط العمرانى والثانية تختص بالتنمية السياحية والثالثة تختص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكان رئيس المجلس الاعلى للمدينة قد عقد اجتماعا موسعا مع اعضاء اللجان الثلاث قبل بدء اعمالها برئاسة الدكتور صلاح حوطر نائب رئيس جامعة حلوان ناقش فيه اهم المشكلات التى تعوق الانطلاق بالمدينة نحو العالمية حيث تبين ان التخطيط العمرانى السابق لمدينة الاقصر لم يكن يعتمد على مخطط علمى . وقد عرض رئيس المدينة على اعضاء اللجان رؤيته ومقترحاته لتطوير المدينة بما يتفق مع روح القرار الجمهورى الصادر بشأنها. وصرح نائب رئيس جامعة حلوان بان الاهتمام بالسياحة والفنادق والفنون بجانب الجامعة يحتم علينا الانطلاق كبيت خبرة لتنمية المجتمع المصرى والاولى بهذه الخبرة المناطق الفنية بالآثار وبما يميزها بالفنون. واضاف د. حوطر انه لن يطور مدينة الأقصر الى المستوى المستهدف والمرموق الا بالخبرات المصرية المتخصصة مما يتطلب من جهاز المدينة ضرورة التعاون مع بيوت الخبرة المصرية فى مجالى السياحة والتخطيط العمرانى وهذه المهمة مسئولية . واكد ضرورة ان نعامل مدينة الأقصر باعتبارها محافظة مستقلة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

إنشاء ٣ مدارس فنية بالغربية والمنيا والبحر الأحمر

كتب - يسري موافي :

أصدر الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم قراراً بإنشاء ثلاث مدارس فنية مشتركة للبنين والبنات نظام السنوات الثلاث والسنوات الخمس لخدمة محافظات الغربية والبحر الأحمر والمنيا واستيعاب طلابها في التعليم الفني وفي التخصصات التي تحتاجها هذه المحافظات اعتبارا من العام الدراسي المقبل.

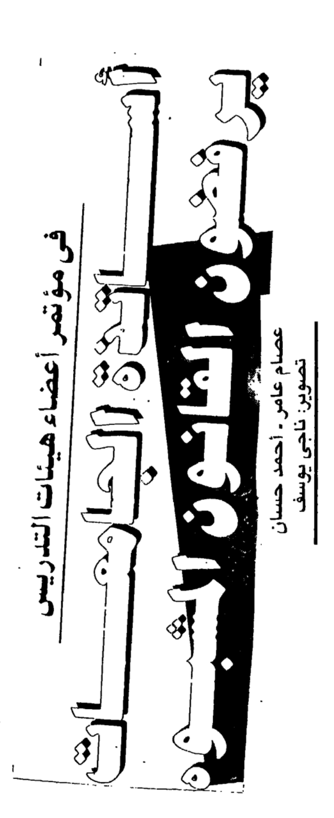
وتضمن القرار إنشاء مدرسة ثانوية فندقية نظام السنوات الثلاث بمدينة طنطا لإعداد فنيين في شعب الإشراف الداخلي والمطبخ والمطعم. كما تضمن القرار إنشاء مدرسة الغردقة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس بمدينة الغردقة بمحافظة البحر الأحمر لإعداد فنيين أول تجاريين في تخصصات التأمينات الاجتماعية والمصارف والتأمينات التجارية، وإدارة الموانى والخدمات البحرية. وتضمن القرار أيضا إنشاء مدرسة ثانوية صناعية زخرفية للبنات نظام السنوات الثلاث بمدينة ملوى بمحافظة المنيا. كما أصدر الوزير قرارا بتحويل مدرسة الغردقة الفندقية نظام السنوات الثلاث بمحافظة البحر الأحمر إلى مدرسة فنية متقدمة للشئون الفندقية والخدمات السياحية «نظام السنوات الخمس» لإعداد فنيين أوائل في تخصصات المطبخ والإشراف الداخلي والمطعم والخدمات السياحية.



المصدر: الأسرار

التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في مؤتمر أعضاء هيئات التدريس

أساتذة الجامعات يرفضون القانون المشبوه

عصام عامر - أحمد حسان

تصوير: ناجي يوسف



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

فى يوم خالد فى تاريخ الجامعة المصرية حمل فى لوحة التقويم ١٩٩٤/٦/١٣ عبر اساتذه الجامعات عن «غضبهم النبيل» ورفضهم القاطع لقانون تنظيم الجامعات الذى يمثل انتهاكا صارخا لاستقلال الجامعات المصان بنص الدستور.

واجمع الإساتذة بمؤتيرهم الذى عقد بنادى هيئة التدريس جامعة القاهرة وحضره ممثلو الجامعات المصرية على ان القانون يمثل المسمار الاخير فى «نعش الديمقراطية» التى يتباهى النظام بانها اعظم انجازاته فبعد ان امم النظام العمل النقابى بقانون النقابات الموحد . واعتدى على حق اهل الريف فى اختيار.. «عمدتهم» وانتزعه لنفسه بقانون تعيين العمد.. لم يبق امامه سوى الجامعة ليعتدى على حريتها واستقلالها.. وطالبوا بمخاطبة مختلف الهيئات والمنظمات الدولية التى تعتنى بحرية الراى والتعبير عن هذا القانون الظالم.. وبملاحقته قضائيا لانه يجافى روح القانون والدستور..

وطالب اساتذة الجامعات بتبنى مشروع جديد لتعديل قانون الجامعات ينص على حصانة الاستاذ الجامعى واهمية الحفاظ على استقلال الجامعات وشغل منصب رئيس الجامعة بالانتخاب.. وان يتم التحقيق مع الاستاذ الجامعى عن طريق لجنة يشكلها رئيس الجامعة من الاساتذة..

هيمنة حكومية

وفى البداية تحدث الدكتور بدر الدين غازى رئيس نادى هيئة التدريس لجامعة القاهرة فاكد ان الامر فى غاية الخطورة فالقانون شرع من اجل هيمنة سلطة خارجية من خارج الجامعة على شئون الجامعة.. وتعيين العمداء الذى ورد فى القانون هو اسهل جزء فيه.. فالتعديل احدث عدة امور لها ظلال سياسية واضحة.

واشار د. غازى الى ان هذا القانون ليس له اى سند تشريعى.. ويحتوى على بند يندر ان نجد مثله فى اى مكان على وجه الارض.. فالمادة «١٣٠» التى استحدثت تقول ان الوزير المختص بالتعليم العالى هو الرئيس الاعلى للجامعات . وهذه الصلاحية لم يكن يتمتع بها حتى رئيس الجمهورية ولا رئيس الوزراء.. ولكن القانون نصب من وزير التعليم كصاحب حق سياسى على شئون الجامعات المستقلة.

واضاف د.غازى كما ان هذا التعديل الذى تم بالصورة الانقلابية اعطى لوزير التعليم الحق فى التحقيق مع رئيس الجامعة وليس فقط مع عضو هيئة التدريس.. فالمادة «١١٣٠» تقول «يشكل المجلس الاعلى للجامعات بناء على عرض رئيسه لجنة ثلاثية من بين اعضائه للتحقيق فى الوقائع المنسوبة الى احد رؤساء الجامعات اونوابها.. اى ان رمز استقلال الجامعة يمكن ان يحول الى التحقيق من وزير التعليم والدوافع السياسية بطبيعة الحال واضحة جدا فى المضمون والاسلوب.

اعداء مصر

وفى حديثه اكد دكتور حسن مشرف الاستاذ بجامعة المنصورة «ان اساتذة الجامعات سيظلون عقل الامة الواعى رغم مايفعل بهم.. ورغم انهم يريدون لهذا العقل ان «يجن» او«يذهب» بعيدا.. سيظلون عقلا واعيا نابضا بالحياة يدافع عن امن مصر واستقلالها ضد كل اعداء مصر..

واشار الى انه ما كان هناك حاجة لهذا القانون خاصة فى بند تعيين العمداء.. فالقانون القديم فى المادة «٤٣» من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ كان ينص على ان رئيس الجامعة له الحق فى اختيار واحد من ثلاثة يفرزهم اعضاء وهيئات التدريس ايا كانت اتجاهاتهم وانتماءاتهم فهم اولا واخيرا ابناء مصر.. وكان لى شرف ان اكون آخر عميد منتخب فى كلية الزراعة قبل صدور هذا القانون. فما الداعى لهذا القانون فيما يختص بنص العمداء .

وتساءل د.حسن.. لماذا صدر هذا القانون الذى يتنافى مع المبادىء التى تنادى بها الدولة.. الديمقراطية وسيادة القانون.. الا يعد هذا التعديل انتكاسا للديمقراطية فى وقت كنا نامل فيه مزيدا من الحرية فى رحاب الجامعات.. وتحررا من الخوف ومزيدا من الانطلاق مشاركة فى الانتاج.. واعلن د. حسن خوفه من هذا القانون المليء بالثغرات التى قد تفرز اختيارا فاسدا يضر بالمجتمع ويضر بالجامعة.

الإضراب العام

اما الدكتور مدحت خفاجى الاستاذ بمعهد الاورام فاشار الى ان الهدف من القانون هو سيطرة المباحث علق الجامعات.. فالمباحث كانت تطالب عمداء الكليات «برفد» بعض الطلبة ذى النشاط السياسى.. ولكن العمداء المنتخبين لم يرضخوا لتلك التهديدات.. اذن الحل هو العمداء المعينون.. واكد د. خفاجى ان تداعيات القانون كثيرة.. ولو سكتنا عنه.. فان مستوانا الاجتماعى ومركزنا الادبى سينهار تماما فى هذا البلد.. وطالب د. خفاجى النقابات جميعا والاتحادات بما فيهم اتحاد العمال بالوقوف صفا واحدا بجانب نوادى هيئة التدريس والجامعة.. حتى لايجيء اليوم الذى يندم فيه الجميع على الفرقة وعدم الوقوف بجانب الحق.. عندما ينفرد بهم النظام فرادى.

ودعى د. خفاجى الى الاضراب العام لالغاء هذا القانون.

الشعب والشورى

وتحدث الدكتور محمود فهمى من جامعة الاسكندرية فقال ان النظام منطقى جدا مع نفسه.. والقوانين التى يصدرها يكمل بعضها بعضا طبقا لنظرية «الانابيب المستطرقة» التى نعرفها جميعا.. واذا كنا نرى ان الاساس فى جميع هيئاتنا التشريعية سواء فى مجلسى الشعب والشورى او فى مجالس المحليات اوفى المحافظين هو« التعيين» سواء كان تعيين مباشرا وبالتزوير او «بالابعاد» فالمحصلة النهائية هى الشمولية الكاملة والتعيين فى كل شيء . فلماذا تستثنى الجامعات؟.. لابد من اصدار قانون للجامعات حتى تتساوى الانابيب المستطرقة.. ومن هنا جاء القانون الاخير.

واكد د.محمود فهمى ان التعيين مقصود حتى تتم الديمقراطية فى كل مناحى هذا البلد.. وحتى يكون النظام مستوليا على كل شيء.. فلو نظرنا الى القانون سنجد ان رئيس الجامعة يعين العميد.. وهو معين من وزير التعليم.. ويصبح من حق وزير التعليم الحق فى استدعاء جميع مجالس الجامعة.. ابتداء من مجلس الجامعة ومجلس الكلية ومجلس القسم حتى مجلس التاديب.

..وفى كلمته اشار د. سعيد سلامة رئيس نادى جامعة قناة السويس الى



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

القانون الجديد محاولة حكومية للهيمنة على الجامعات

ان القانون الجديد اعتبر اساتذة الجامعة كالاطفال فى الحضانة.

واكد ان القانون جعل اعضاء هيئة التدريس فى خندق واحد مع رؤساء الجامعات.. فرئيس الجامعة «غلبان» تماما فى هذا القانون. فالقانون اطلق سلطات واسعة لوزير التعليم الذى اصبح كل شىء بالنسبة للجامعة.. فاصبح هو رئيس اللجان.. ورئيس الاقسام المهين فعلا هو ان رئيس الجامعة سيحاسب امام مجلس يضم ثلاثة من زملائه يحاكمونه دون ان يكون له حق حضور الجلسات.. إذن رؤساء الجامعات حالهم اسوا كثيرا من حالنا نحن اعضاء هيئة التدريس.

القانون والديمقراطية.

وتحدث الدكتور عبادة هيلة الاستاذ بكلية الاداب فقال: ان التعديلات تطرح عديدا من التساؤلات.. اهمها: هل نظامنا جاد فى المسيرة الديمقراطية؟.. شواهد الحال تقول عكس ذلك تماما.. فهم يدعون ان هذا القانون صدر عن الجهة المختصة وهو مجلس الشعب.. فكيف يجوز لمن لم أنتخبهم ان يقرروا مصيرى؟..

ويدعون أيضا ان الانتخابات بها بعض السلبيات.. ونرد عليهم فنقول لم يوجد نظام عبر عصور التاريخ باسرها يخلو من العيوب.. ولن نكرر مايقوله كتاب النظام بان عيوب الديمقراطية تعالج بالديمقراطية.. هؤلاء يدعون ويدعون.. ثم يبررون ويقولون ان العمداء فى بعض الجامعات الاوروبية يعينون.. وهذا صحيح لكنه اجتزاء من السياق.. فالعمداء فى الجامعات الاوروبية او فى بعضها يعينهم مجلس الامناء.. ثم ان هذه الجامعات فى بيئات عريقة فى الديمقراطية ولايوجد بها جموح للسلطة التنفيذية.

واكد د.عبادة ان القانون هو اعتداء على العملية التعليمية.. واداة من ادوات افسادها.. لان الاستاذ فى ظل هذا القانون سوف ينحو الى السلبية ويترك مشاكل مجتمعه الى مشاكله الشخصية.. ويذهب الانتماء.

توحيد الراى.

وقال ممثلو النقابات المهنية والقوى السياسية فى مصر لا لانقاذ الجامعات وانما لانقاذ مصر وشعبها.

● تقول دكتورة ليلى سويف بكلية العلوم.

ان النظام يمارس الديكتاتورية وهو متسق مع نفسه لذلك اقترح التصويت على الاضراب وتاجيل موعد تسليم اوراق الاجابات الى ٨/١٥ فالحكومة لاتبحث عن مصلحة الجامعة وانما تبحث عن مصلحتها فقط ونحن لا نستطيع من خلال مجالس الاقسام رفض هذا القانون فهذا الجمع قادر ان يغير شيئا.

● ويقول الدكتور صلاح سلطان «كلية دار العلوم» يجب ان يكون هناك توحيد لراى الاساتذة برفض منصب العميد بالتعيين كذلك ان تتشكل لجنة للدفاع عن الحريات بالجامعة لحماية اعضاء هيئة التدريس من الفصل التعسفى خاصة وان السلطة تركزت فى يد الوزير.

ويقول د. عاطف البنا استاذ القانون ان البعض يقول ان القانون صدر بالفعل ولاجدوى من المناقشات، وهذا امر خطير لانه عندما اراد ان يعالج مريضا قتله، وفيه اتهام لاساتذة الجامعات بعدم القدرة على الاختيار وهو امر سخيف.

ويقول د.محمد على بشر بجامعة المنوفية ان اعضاء مجلس الشعب الذين تم سؤالهم عن القانون، قالوا نحن لانعرف عنه شيئا.

لذلك يجب علينا ان نؤجل تسليم اوراق الاجابات الى يوم ٨/١٥، وجمع توقيعات للاعتراض على القانون شكلا وموضوعا.. ويجب رفع دعوى قضائية امام المحكمة الدستورية للنظر فى هذا القانون المشبوه.

التصعيد ضرورى.

اقترح الدكتور أحمد الاهوانى رفع عريضة الى مجلس الشعب وتوزيع بيان على وكالات الانباء وإلى كل الجامعات فى العالم ندعوها للوقوف الى جانب الجامعات المصرية وتصعيد الحملة الاعلامية على هذا القانون والاعتصام داخل نوادى اعضاء هيئة التدريس وتوزيع كتاب اسود عن القانون على الطلاب فى كل الجامعات وقال د. احمد ثابت «كلية الاقتصاد والعلوم السياسية» أن القانون الجديد سيجعل نظرة عميد الكلية للطلاب نظرة بوليسية ويجب ان يظل نادى اعضاء هيئة التدريس فى حالة انعقاد دائم.

● ويدعو الدكتور حسن دسوقى كلية العلوم الى الاضراب والاعتصام داخل الجامعة ويتساءل ما الحل الذى نراه... لابد ان يكون هناك موقف يتمثل فى بيان رسمى لوكالات الانباء تتحدد فيه الفترة الزمنية للاضراب.

● اما الدكتور محمد حبيب رئيس نادى اعضاء هيئة تدريس جامعة اسيوط فيقول: السؤال الآن ماذا نفعل بعد صدور القانون؟.

هل نذبح ونشنق فى صمت ويصادر حقنا فى الانين؟!.

ام يكون هناك صرخة احتجاج وانبعاثة تظهر من القلوب ترفض الديكتاتورية والاستبداد ومحاولة تحويل اخرقلعة من الحرية الى بيت خرب.

المسالة تحتاج الى امعان النظر فيها ان هذه المشكلة ليست مشكلة جامعات مصر فقط وانما هى مشكلة شعب مصر كله واذا استطعنا ان نجيش لها كل القوى فى الساحة بذلك نكون نحن فى الطريق الصحيح والسليم لذلك اقترح تشكيل لجنة منبثقة عن المؤتمر العام لنوادى جامعات مصر تدعو الى انشاء جبهة وطنية تضم رؤساء الاحزاب.

ويضيف الدكتور احمد اللبان جامعة قناة السويس اقترح ان يكون هناك وقفة مع اعضاء مجلس الشعب ابسط مايكون عتابا لموقفه المعيب فى حق الجامعات



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٤

"وسرقوا مجهودي!"

همزة

امام أبواب الشقق التقينا .. انا وست سنية جارتى .. كانت علامات البشر والفرح تطل من عينيها .. وصوتها يحمل نبرات لصوت إنسان مقبل على الدنيا بحب غير عادى .. (!!) .

يبدو أنها اكتشفت من نظراتى مايدور بداخلى فقد فوجئت بها ترد على سؤال لم أساله :

قالت . خلصت امتحانات النهاردة .

- اللهم اجعله خير .. امتحانات إيه تانى ؟!!
- مش انا .. إنتى نسيتى .. سلمى فى الإعدادية ..
- قاهرة ، ولا جيزة ..
- لا .. قاهرة ..

قالتها بفخر لا أعرف له سببا .. وتساءلت ليه ؟!

- ابدأ .. سمعت إن امتحان التاريخ والجغرافيا فى الجيزة النهاردة كان صعب جدا !!

ناهد فريد

تسهيل الغش في الامتحانات



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

نجاة اختفت كل علامات الفرح التى كانت تكسو وجهها .. وحل قلق وهم وغم .. وتشاغلت بمحاولة فتح باب شقتها .. وبدأت تتمتم . ربنا يستر . ربنا يسهلها لهم .. ربنا ينكد عليهم ، وينتقم منهم البعدا ..

ولأنى أعرف من المقصود تحديداً بكل دعوة من هذه الدعوات انقطع الحديث بيننا عند هذا الحد .. ودخلت كل منا لشقتها ..

لم تمض دقائق حتى فوجئت بطرقات سريعة على الباب . وست سنية تستنجد بابنتى صديقة سلمى ابنتها .

- سلمى راجعه من الامتحان « مفلوقة » من العياط . ومش عارفة أعمل لها حاجة ..

وهناك فى شقة جارتنا سنية .. كانت سلمى فى حالة انهيار . وبصعوبة بدأنا نفسر كلماتها ..

قالت النهاردة اللجنة كانت سايبة .. وحلوا لنا الامتحان كله (!!!) .

وإذا بابنتى تندفع كالصاروخ ..

- قشطه .. وإنتى زعلانه ليه بقى ؟!!

ولأن صدمتين فى الرأس « توجع » .. مصيبة الامتحان . وقشطة كمان ..!!

لم أتمالك نفسي وانفجرت . بنت بتقولى إيه ؟ بكل بلاهة نظرت لى وقالت : ياسلاما زعلانه ليه .

فيه حاجة ياماما ؟!

- إيه قشطه دي ؟!

توقفت سلمى عن البكاء ونظرت لى مع أبنتى فى ذهول .

- ومالها القشطة عيب ؟!

- لا تعبيرات سوقية .

نظرت كل واحدة من البنات للأخرى وانفجرتا فى ضحك لا أعرف له سببا ..

- صلى على النبى ياماما .. وخلينا نسمع البقية ..

وبدأت سلمى تروى .. وتستشهد برأى والدها فى الحديث ..

التاريخ والجغرافيا من « أرزل » المواد عندنا السنة دي .. كل كتاب منها عايز يوم امتحان خاص له .. وأنا ذاكرت كويس .. وسهرانه طول الليل علشان أقدر « ألم » حاجة منهم .. وبعد كل ده بعد ربع ساعة من بداية الامتحان .. أفاجىء بالمراقبة بتقول لزميلتها : الامتحان صعب .. غششوا العيال .. ومن ساعتها كأننا فى سوق ..

حاولت أسد ودانى علشان ما أسمعش لإلى اتلخبطت .. لكن المصيبة إن المراقبة قالت : مين شاطر فى التاريخ والجغرافيا .. زملائى قالوا لها علىّ .. وإذا بها تطلب منى أحل لهم اللى مش عارفينه .. (!!) .

وانفجرت عاصفة جديدة من البكاء .. سرقوا مجهودى يا ماما ..

وأكملت .. دول صحابى وأنا باحبهم .. لكن كل واحد لازم ياخد على قدر مجهوده ..

واحدة زميلتى قالت لى بعد الامتحان وهى بتضحك « الشحات له نص البلد » ..

طيب واللى مذاكر له إيه ؟!

سؤال لم يجد أى منا إجابة له .. وكان صمت تام ..

●●

تركت جارتى وابنتها والهم راكبنى .. وبدأت جولة جديدة بين العشرات للتعرف على الأحوال ..

وكانت المحصلة ..

قالوا لى .. أنه فى إحدى اللجان .. كانت الأم مدرسة فى نفس المدرسة التى تمتحن الابنة بها .. فى صباح أول يوم للامتحان أرسلت الأم طبق جاتوه للمراقبين لزوم الفطار .. وطبعا لم يكن هذا الحب لوجه الله ، ولكن للتوصية على المحروسة .. ولسوء حظ الجميع لمح رئيس اللجنة طبق الجاتوه .. فتمت مصادرته ، وأخطر البنت بأن تمر عليه بعد الامتحان لإعادة طبق الجاتوه للوالدة مرة أخرى ..

والوالدة فى هذه الحالة .. كانت مربية .. يفترض أننا نأتمنها على أطفالنا ..(!!) .

●●

فى مدرسة من مدارس اللغات .. وكان امتحان العلوم ، والمراقبة مدرسة علوم .. بنت حلال .. فقد أعطت تصريحا للأولاد « ساعدوا بعض » وبعدما بدأت الندوة .. اختلفوا فى الحل .. فما كان منها إلا أنها تدخلت بنفسها لحسم الموقف .. وبدأت تدلى بدلوها .. ولأنها تستعمل مصطلحات باللغة العربية ، ولم يدرسها الأولاد .. فقد تشككوا فى صحة إجابتها ، فما كان منها إلا أنها

بدأت فى شرح جزء من الدرس بموضوع السؤال لتؤكد لهم أن إجابتها صحيحة .. (كوميديا سوداء)

●●

اللجان كانت عندنا معقولة ماعدا يوم « الجبر » .

كان هذا هو ردها على سؤالى عن أحوال الامتحانات ..

وأضافت .. أنا من يوم امتحان الجبر وضغطى



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٤

عالى .. لأن « الولد » رجع من الامتحان ليحكى لى

عن أظرف قصة ممكن تسمعيها فى حياتك بسلامته بعد ما انتهى من الحل .. فوجىء بمدرس يدخل عليهم اللجنة وحل لهم مسألة واضح أنها كانت أصعب حاجة فى الورقة بسلامته ابنى اكتشف أنه حل المسألة غلط .. وبسلامته برضه رفض إنه يصلح المسألة علشان ما يبقاش غشاش سألتها .. ورد فعلك ؟!

- ماقدرتش أنطق .. وده اللى مجننى . لأن لا يمكن حا أقوله كان لازم تغش .. وبرضه صعبان علىّ المسألة اللى طارت ..

والسؤال الآن : إلى متى سيصمد هذا الطفل فى مستقبل حياته .. أمام العشرات من حالات الإغراء بالغش التى سيتعرض لها .. والتى بدأ فى الاحتكاك بها مبكرا .. جدا !!

●●

فى لجان أخرى كانت الموقعة تبدأ قبل ميعاد الامتحان بنصف ساعة .. حينما يتجمع المراقبون أمام القائد العام الذى يهمس إليهم بعبارات واضح من تعبيرات الوجوه أنها الخطة المعتمدة للحرب . وفى النهاية يعطيهم التصريح .. انتشروا فيبدأون الانتشار .. كل إلى موقعه .. والوجوه عابسة .. متجهمة .. لا تسمع لهم صوتا إلا داخل اللجان .. عندما يصيحون جميعا فى نفس الوقت .. « مش عايز أسمع صوت » ..

وهذه هى العبارة المعتمدة كبداية . أما ما يأتى بعدها .. فكل حسب اجتهاده وقدرته على التجويد ..

●●

وفى النهاية ..

الحكايات كثيرة .. أعترف للأمانة أنها فى معظمها كانت حكايات سوية .. ونظيفة ..

لكن مع هذا لم يكن من المعقول أن تغفل أن هناك مربين ساعدوا على أن يسرق طفل مجهود زميله ..

لم يكن من المعقول أن نغفل أن هناك مربين يغرسون الآن نبت طبيب أو مهندس أو حتى مدرس غشاش فى المستقبل ..

كانت ظاهرة لابد من رصدها . ولهذا لنحن لا نطالب بتوقيع أى عقوبة ..

العقوبة هنا تحصيل حاصل .. لأن الخلل عام ..

ولأنه هذه المرة يمس أطفالنا .. فكان لابد من رصده .. لننبه .. هناك بقعة سوداء . احذروا من انتشارها ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤



«الاستاذ».. كلمة أخيرة

نتأهب الآن لاغلاق هذا الملف ملف (الاستاذ)، كان من السهل ان نفتح ملف استاذ الجامعة، لكن ان نغلقه، معناه، ان نغلق طاقات جهنم. كان الحديث عن الجامعة يعني - ضمن ما يعني - الاقتراب من اهم مؤسساتنا التى تقوم بادوار حضارية، ومعرفية وتنمية سياسية ونقدية.. الخ. باختصار تقوم باهم الادوار قاطبة فى حياتنا اليوم..

وقد ظهر هذا جليا سواء فى الكتابات الاولى أو الشهادات المتوالية..

راحت غالبية الشهادات . واصحابها كلهم اساتذة من داخل الجامعة - تسر إلى بصور بما انتهت اليه الجامعة اليوم. فى حيز راحت الاقلية بشجاعة منقطعة النظير تعبر عن ذلك (كتابة)، وقد تصادف فى هذا الوقت ان اطلعت على رسالة دكتوراه راحت تعبر عن الوجه السلبى (للاستاذ) لتنتهى نتائجها إلى نتيجة واحدة مؤداها ان الأستاذ اليوم يعانى من (ضعف الانتمـاء) الأسرى والوطنى والقومى وهو ما ظهر ايضا على المستوى الثقافى والحضارى..

وحين اضطررنا إلى إغلاق هذا الملف وجدنا انفسنا امام عدة ملاحظات :

- لم يكن الهدف من هذا الملف التوقف كثيرا أمام الظواهرة السلبية وما أكثرها او النيل من (الاستاذ) اهم رموزنا القومية الآن وإنما كان القصد التنبيه إلى ما يجرى لدى عدد من مثقفينا داخل الجامعة، وهو عدد، وإن بدا كبيرا نسبيا، فإنه، بحكم قيمة الرمز الذى ينتمى اليه، يجسد العامل السلبى فى حياتنا.

- هناك افكار كثيرة، إيجابية، مطروحة من سنوات بعيدة، تعرفنا عليها فى كتابات الجامعيين انفسهم (كتابات الأساتذة فى الاسابيع الماضية فى هذا المكان) كما تعرفنا عليها من كتابات د. عبد العظيم إنيس عدد «الهلال» مايو «الحالى» وسليمان حزين (شجرة الجامعة فى مصر) وعدد كبير من أساتذة اجلاء فى دور الانعقاد السادس بمجلس الشورى (١٢ / ١٩٨٥)، وقد لخص بعض هذه الافكار د. عبد الخالق لاشين حين طالب بوضع حلول للمشكلات التى طرحت كترشيد سياسة العقول وتكوين الكوادر العلمية المقتدرة وتعديل البرامج والمقررات وتعزيز الامكانات ودعم المعامل والمكتبات وتحديث الادارة واستقلال الجامعة وتحديد نظم الإعارة ورسم الخطط البحثية والاستراتيجية وتطوير اساليب التعليم وربط الجامعة بالمجتمع واحترام التقاليد الجامعية.. إلى غير ذلك مما نعرفه جميعا ولا يحتاج منا (لجنة) او (تقريرا) جديدا..

- ورد الينا عديد من الردود التى اربت على العشرين. والذى لم يسعفنا الوقت لنشرها، وكلها لأساتذة اجلاء : د . صلاح الدين النجار، د. وجدى الفيشاوى، د. مصرى عبد الحميد حنورة، د. كمال دسوقى، د. فاتن الخولى، نبيل محمد الهادى ، د. جورجى عطا الله.. وغيرهم. فنعتذر إليهم جميعا.

- نعرف ان رؤية.. هؤلاء وغيرهم سوف تثرى قضية الأستاذ والجامعة، فكاتب هذه السطور بصدد اعداد كتاب كامل حول واقع الجامعة اليوم، وصورة (الأستاذ) فى هذا الواقع السائد.

- من يريد التعرف اكثر على واقع الجامعة اليوم، وما انتهت اليه بالسلب او الايجاب فإننا نحيله لكتاب د. وجدى الفيشاوى (الجامعة والصعود الى اعلى).

د. مصطفى عبدالغني

النهوض بالتعليم الفنى الصناعى

حسن بهاء الدين

إذا كان مجلس الشعب قد وضع حدا لمشكلة امتحان الثانوية العامة بالقانون الجديد الذي أصدره، فإن المجلس مطالب أيضا بوضع حد لمشكلات التعليم الفني على ضوء التقرير الهام الذي وضعته لجنة التعليم والبحث العلمي برئاسة أحمد فؤاد عبد العزيز والتي طالبت بأن تكون أهداف التعليم الفني الصناعي أن يؤدي إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في مختلف جوانب الحياة وتحرير التعليم من القيود الشكلية بما يحقق تجاوبه مع التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي وإيجاد بنية جديدة ومتنوعة للتعليم الفني بالربط بين أنماط التعليم الفني وقيادة المصانع لمعرفة احتياجات الصناعة من خريجي التعليم الصناعي ونوعياتهم وتطوير المناهج الدراسية لمسايرة متطلبات الصناعة المتطورة. وضرورة العمل على تغيير النظرة الاجتماعية إلى التعليم الفني وخريجيه وتوزيع الطلاب وتوجيههم للتعليم الفني طبقا للميول والاستعدادات وليس طبقا لمجموع الدرجات المعمول به حاليا وإتاحة فرص مواصلة التعليم العالي والجامعي لخريجي التعليم الثانوي الفني وتطوير مناهج التعليم الثانوي الفني بأنواعه المختلفة وتحديد تجهيزاته حتى تساير التطور في مؤسسات الإنتاج والخدمات والعمل على توفير العدد اللازم من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تربويا وتدريسيا والعمل على أن يكون التخطيط للتعليم الفني من أجل العمل اليدوي الفني وليس من أجل التعيين بعلى رابطه باحتياجات المجتمع والعمل على ربط مراكز الأبحاث بالجامعات بمراكز الإنتاج المتقدمة وضرورة التعاون بين رجال الصناعة والتعليم الصناعي وذلك بتحويل التعليم الفني داخل المدرسة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

٤٦١ مكتبة و١٣ فصلا لمحو الأمية أقامتها بجمعيات الاصلاح الزراعي

كتب ـ عصام عبدالكريم:

أقامت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ٤٦١ مكتبة لجميع المحافظات بجمعيات الاصلاح مجهزة بجميع الكتب بمناسبة بدء مهرجان القراءة للجميع بتكلفة تقدر بـ ٤٠٠ الف جنيه، و١٣ فصلاً لمحو الامية فى محافظتى دمياط وبنى سويف تضم ٢٧٠ دارسا من الجنسين من مختلف الاعمار.

وصرح الدكتور أحمد خليفة نائب رئيس الهيئة انه تم انشاء ٢٣٠ مكتبة لتحفيظ القران لابناء المنتفعين تضم ٨٥٠٠ دارس تقام بينهما المسابقات حيث فاز ٧٨٣ بتسابقا بجوائز وصلت قيمتها ٢٧ الف جنيه.

واضاف الدكتور اسماعيل عطيه وكيل الوزارة للتعاون والتنمية الريفية أنه تم اعتماد ٢٥٠ الف جنيه لاعداد مشروع لتدريب الفتيات من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة من أبناء فلاحى الاصلاح للتدريب على أعمال الحياكة والتفصيل والتطريز وسيتم تمليكهن الالات عقب تخرجهن من الدورات بالتقسيط وقد بدأ فعلاً المشروع فى تدريب ٦٢ فتاة في محافظة بنى سويف، وسيتم التوسع فيه بالدقهلية والشرقية والبحيرة وأسيوط وسوهاج، مساهمة من الاصلاح الزراعى فى حل مشكلة بطالة الشباب.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٤

ثورة الغضب بالجامعات

الأساتذة يقررون تأجيل نتائج الامتحانات .. والدعوة للإضراب

عقد رؤساء وممثلو نوادى أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية مساء الإثنين الماضى مؤتمرا حاشدا بنادى تدريس جامعة القاهرة، استمر اربع ساعات ونصف الساعة، وتم خلاله مناقشة تعديلات قانون الجامعات الجديد الخطيرة على الجامعات.

وقد اكد البيان الختامى للمؤتمر ومناقشات أعضاء التدريس ان تعديلات قانون الجامعات مثلت ارتدادا خطيرا عن الديمقراطية وتهديدا لاستقلال الجامعات، وتم إقرارها بصورة متعجلة لا تتناسب خطورتها ومساسها بما نص عليه الدستور المصرى- بل وقانون الجامعات نفسه- من ضمان استقلال الجامعات وما جرت عليه تقاليدها أجيالا عديدة منذ مطلع القرن الحالى! وقد اتفقت آراء أساتذة الجامعات على رفض المبررات الواهية التى قدمها وزير التعليم لتبرير القانون الرجعى- كما قال البيان- من أن هناك بعض المخالفات التى صاحبت عملية الانتخاب فى بعض الكليات.. إذ إن الاخطاء تعالج بتطبيق القانون وليس بالغائه، ولو قدر لهذا المنطق المعوج أن يسود لوجب إلغاء عملية الانتخابات فى المجالات والمستويات المختلفة فى نطاق البلاد، وهو اتجاه مرفوض خاصة فى إطار الجامعات التى يفترض فى رجالها الوعى والمعرفة والاخلاص الوطنى.

وقد أكد الحاضرون أن القانون الجديد استحدث سلطات خطيرة لوزير التعليم على شئون الجامعات، مما يعد انتهاكا صريحا لاستقلالها، وبخاصة المادتان ١١٢ و١٣ اللتان أعطتا للوزير الحق فى تحويل رؤساء الجامعات للتحقيق ودعوة اللجان والمجالس الجامعية تحت رئاسته ليعرض عليها ما يراه من موضوعات- مثل مجالس التاديب او لجان الترقيات- بالإضافة إلى المادة ٤٣ التى قضت بتعيين العمداء بواسطة رئيس الجامعة بدون ضوابط معلنة.

قانون إنقلابى

افتتح الاستاذ الدكتور. بدر الدين غازى- مقرر المكتب الدائم لنوادى أعضاء هيئات التدريس ورئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة- المؤتمر بكلمة وصف فيها قانون الجامعات الجديد بانه قانون انقلابى دبر بليل، ولا يوجد له سند شرعى.. كما أن الدوافع السياسية وراءه واضحة كالشمس ولا نجد مثله إلا فى بلاد متخلفة جدا.

وقال د. بدر الدين غازى: إن القانون الجديد يضم بنودا ومواد أخطر من بند تعيين عمداء الكليات، أعطت لوزير التعليم صلاحيات واسعة وهيمنة على الجامعات لا يتمتع بها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وخالفت الدستور كما خالفت نص المادة الاولى من قانون الجامعات!!

من البنود الخطيرة المادة ١١٢ والتى اكدت:

- ان وزير التعليم هو الرئيس الاعلى للجامعات وله ان يطلب إلى المجالس او اللجان الفنية المختصة بحث أو دراسة موضوعات معينة، وله ان يدعو المجالس واللجان إلى الاجتماع تحت رئاسته ليعرض عليها ما يراه من موضوعات، وله أن يطلب من رئيس الجامعة التحقيق فى الوقائع التى يحيلها إليه وموافاته بتقرير عن نتيجة التحقيق!!

كما أعطى القانون الانقلابى لوزير التعليم الحق فى التحقيق مع رؤساء الجامعات!! وبالتالى فإن التعديل مثل إهانة كاملة للجامعة: أعضاء ورؤساء!

وأوضح د. بدر أن القانون الجديد اهدر استقلال الجامعة واكد لاعضاء هيئات التدريس انهم ليس لديهم القدرة على اختيار من يمثلهم وانهم ليسوا حريصين على الجامعة.

وقال: إننا اليوم أمام امر خطير وعظيم.. إن الجامعة يؤكل كيانها واستقلالها، ونعلنها أن الجامعات ستظل مستقلة ولن تكون «حيطة واطية». لقد فوجئنا بصدور القانون الانقلابى دون عرضه علينا.. ونتساءل



اليوم: أين توصيات ومقترحات وقانون نوادي أعضاء هيئات التدريس الممثلة لجموع الأساتذة؟! لقد وضعنا قانوننا بالمشاركة مع رؤساء الجامعات، كما اشتركنا مع لجان تطوير التعليم الجامعي وعلى رأسها لجنة د. البرلسي وزير التعليم الأسبق ولجنة د.محمد نجيب حسنى رئيس جامعة القاهرة الأسبق.. ألا يستحق أساتذة الجامعات أن يسمع صوتهم وآراؤهم وألا يعاملوا بهذا الأسلوب الانقلابي.. لماذا تكتموا على القانون الجديد ولم يعرضوه على أساتذة الجامعات؟! إن الإهانة بالغة والجرح مؤلم والمشاعر مؤججة وعلينا أن نفكر فيما سنفعله.

وأشار د. بدر غازى إلى أن استقلال الجامعات ليس استقلال الجامعات عن المجتمع، ولكن الاستقلال المنشود هو ذلك الذى يوفر للجامعات القدرة على الحركة والانطلاق الذاتي بما يفجر طاقاتها الخلاقة لخدمة المجتمع. وأوضح أن الركن الأساسي الذى ينبغى أن يقوم عليه استقلال الجامعات هو أن يقوم بناؤها على أسس ديمقراطية كاملة. وأكد أن النوادى طالبت بالاستقلال العلمى والإدارى والمالى بما يكفل الآتي:

- ديمقراطية اختيار القيادات الجامعية بالانتخاب، من رئيس مجلس القسم إلى رئيس الجامعة من خلال مجمع انتخابى مناسب لكل وظيفة.
- ضمان الحرية الذاتية لكل جامعة، وذلك بتحويل المجلس الأعلى للجامعات إلى مجلس استشارى.
- ضمان حرية الرأى والتعبير والنشر والاجتماع لأعضاء هيئات التدريس ومساعديهم بما يحمى الحريات الأكاديمية، وبما لا يتعارض مع القيم الحضارية والثوابت الوطنية والنصوص الدستورية فى مصر.
- وضع الضمانات المالية والاجتماعية والسياسية والتامين على أعضاء هيئة التدريس وعلى مستقبلهم.

الأجر الإضافى

وتناول د. غازى قضية الأجر الإضافى لأعضاء هيئات التدريس (٢٠٠٪). فأشار إلى أنه منذ عشرة شهور تم فرض العمل بنظام الفصلين على الأعضاء، وصحب ذلك تكتيك بصرف مستحقات مالية مقابل الأعباء الجديدة.. إلا أننا فوجئنا بعد شهرين بوقفها وعندما تحركنا عادت، ثم أوقفت مرة أخرى لجامعات حلوان وعين شمس والمنوفية ونسمع حاليا حديثا يقول بإلغائها الشهر القادم.. إننا نعمل فى ظروف تعليمية قاسية، ولا تتوافر لنا أدنى مقومات العملية التعليمية، ورغم ذلك لم يعجبهم! فضاعت مستحقاتنا وستضيع مستحقات أخرى لأننا نعمل مع جهات لا تعرف حقوقا للناس.

تحقيق:
عبد الحى محمد

وأكد الأستاذ الدكتور حسن مشرف نائب رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة المنصورة أن قانون الجامعات الجديد انتكاسة وردة ديمقراطية خطيرة تتنافى مع استقلال الجامعات ودستور البلاد. وأوضح أن نظام انتخاب عمداء الكليات لم يحدث تمزقا أو شللية داخل الكليات بل أفرز أساتذة عظاما قدموا لكلياتهم خدمات جليلة..

وقال: إننا لم نكن بحاجة إلى هذا القانون الانقلابى، بل كنا فى حاجة ملحة إلى قانون يصلح بصورة شاملة أحوال التعليم الجامعي، ويعمق الانتماء الوطنى لدينا ويربط الجامعات بأماكن الإنتاج. وأشار د. حسن إلى أن هناك عناصر فاسدة تعمل على إحداث القلاقل داخل الجامعات لتخريب الجامعة والمجتمع وإلهائها عن دورها الوطني المنشود.

واختتم د. حسن مشرف كلمته مؤكدا عزم أساتذة الجامعات على خدمة وطنهم، وقال: إنهم يحاربوننا ويفعلون بنا الأفاعيل ولكننا سنظل عقل الأمة الواعي المدافع عن أمن واستقرار مصر ضد أعدائها.

قانون معيب

وأشار الأستاذ الدكتور محمد عبدالله رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الزقازيق إلى أن رئيس الجامعة رمزى الشاعر يتباهى بأنه ترزى القانون الجديد وهو متسق مع نفسه بعد أن قتل الديمقراطية داخل الجامعة واستولى على مقر نادى أعضاء هيئات التدريس.

وقال: أن القانون الجديد معيب دستوريا وسنطعن عليه وسيكون الحكم لصالحنا- إن شاء الله- ولكن علينا ألا ننسى أن هذا القانون امتهان لكرامتنا ولابد أن نتخذ موقفا قويا منه. لقد هانت علينا كرامتنا فهنا على الدولة ولم تعد تحسب لأساتذة الجامعات حسابا كبيرا. إننى أتساءل: إذا كان وزير التعليم- وهو أستاذ مثلنا- حريصا على التعليم الجامعى.. فلماذا لم يضم قانونه بنودا لتحسين أحوالنا المالية المتردية.. أين مكافأة الساعات الزائدة.. وأين بدل الانتقال.. وأين مكافآت الامتحانات (نسبة الـ ٥٪).. أين.. وأين؟! بل العجيب أن القانون الجديد أتاح للأستاذ الذى كان يشغل منصب وزير العودة إلى الجامعة بمرتبه ومخصصاته الوزارية ليهدر مبدأ المساواة بينه وبين أساتذة الجامعة!!

واختتم الأستاذ الدكتور محمد عبدالله كلمته مشيرا إلى أن هناك استياء شديدا يعم الجامعات بسبب القانون الجديد، وعلينا ألا نسكت بل نتكاتف ونفك كل القيود التى تخنق حركتنا للحصول على حقوقنا كاملة.

وأكد الأستاذ الدكتور مدحت خفاجى بمعهد الأورام أن أساتذة الجامعات اليوم أمام موقف خطير وحاسم: نكون أو لا نكون. وقال: إن القانون الجديد حلقة فى سلسلة ترسانة القوانين سيئة السمعة والمقيدة للحريات.

وأشار إلى أن الأسباب الرئيسية وراء تعيين عمداء الكليات هى أن جامعاتنا شهدت وجود عمداء منتخبين رفضوا بشدة التدخلات الأمنية فى شئون الجامعات، وكذلك التضييق المستمر على الحركة الطلابية. وطالب أ.د. خفاجى نوادى هيئات التدريس بتكثيف وزيادة دورها الوطنى بعد أن تدهورت أوضاع البلاد بصورة خطيرة، وأن تتصدر الدعوة إلى إحداث إصلاح سياسى ودستورى شامل.

القانون يئد الديمقراطية

وذكر الأستاذ الدكتور. محمود فهمى ممثل جامعة الإسكندرية أن قانون الجامعات أثبت أن النظام الحاكم متسق مع نفسه ويواصل ممارساته لإحكام القبضة البوليسية على شعبنا. وقال: إن جميع مجالسنا التشريعية والتنفيذية (مجلس الشعب- الشورى- المحليات- المحافظين) جاءت بالتعيين، سواء كان مباشرا أو بالتزوير وتطفيش المرشحين والناخبين.. فلماذا تستثنى الجامعات؟!

وأوضح أن القانون يئد الديمقراطية فى الجامعات ويتيح للنظام الحاكم ووزير التعليم الاستيلاء على كل شىء فيها. وقال: إن جميع تبريرات القانون التى ذكرها الوزير هزيلة وسخيفة ولا ترقى لدرجة المناقشة.

وطالب أ.د. محمود فهمى بضرورة رفع دعوى قضائية ضد القانون لإبطاله، ومخاطبة كافة منظمات حقوق الإنسان والمعنية بحرية الرأى- العالمية والعربية- بهذا الانتهاك الخطير لحقوق أساتذة الجامعات.

تجاهل رؤساء الجامعات

وأشار الأستاذ الدكتور سعيد سلامة رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة قناة السويس،



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

ممثلو ٥٠ ألف أستاذ جامعي ينددون بالهجمة الحكومية على الجامعات

إلى أن المجلس الأعلى للجامعات ليس صاحب القانون الجديد، بل إن رؤساء الجامعات أكدوا لنا بعد اتصالنا بهم أنهم لم يناقشوا القانون المشبوه إلا بعد إقراره في مجلس الشعب!

وقال: نحن اليوم مع رؤساء الجامعات في خندق واحد، خاصة أن القانون مثل إهانة لأساتذة الجامعات كافة، فنظر إليهم باعتبارهم قصرا أو أطفالا في دار حضانة ليس لهم رأى في إصلاح شئونهم!

وأكد أ. د. سعيد: إن الأيام القادمة ستشهد هجمة شرسة على نوادي هيئات التدريس وعلينا أن نعلن دفاعنا المستميت عن استقلال الجامعة ومستحقات الأعضاء المالية التي ضرب بها وزير التعليم عرض الحائط. وقال: إن وزارة التعليم تضن على أساتذة الجامعات بجنيهات قليلة، في حين أنهم لايجدون ما يعينهم على مواجهة أعباء الحياة الشاقة، في ظل صمت الحكومة على ملايين الجنيهات التي تنهب كل يوم!

وطالب أ.د. سعيد سلامة بالإضراب العام عن الدراسة والامتحانات قائلا: لابد أن ننتزع حقوقنا بأيدينا وأن يلتزم أساتذة الجامعات بالإضراب العام ولن يضيع حق وراءه مطالب، كما أن لكل حاجة ثمنا ندفعه.

وفي كلمة ساخرة قوبلت بتصفيق شديد من أعضاء المؤتمر أكد د. ميسرة سالم ممثل نادي تدريس بنها: إننا لسنا أمام نظام ديمقراطي بل ديكتاتوري أتاح لفلول التنظيم الطليعي ومنظمة الشباب الفاسدة، العصف بالحريات على يد وزير التعليم، مشيرا إلى أنه سرطان خبيث يهدد الجامعة ولابد من استئصاله والتصدي له بكل قوة. وقال إن وزير التعليم يريد إعادة تنظيمه الفاسد إلى الجامعات في وقت تعم فيه الحرية أنحاء العالم.. لا إننا لن نكون حقل تجارب ولن نمكنهم من القضاء على «سرسوب» الديمقراطية التي عشناها خلال السنوات الماضية.

إهدار كرامة عقل الأمة

وأوضح الأستاذ الدكتور عبادة هيبة بآداب القاهرة: أن نظامنا الحاكم ليس جادا في الديمقراطية ويهين ويهدر كرامة عقل الأمة الواعي وقال: إن ماذكره وزير التعليم حول تعيين العمداء في جامعات الغرب وأمريكا كلمة حق أريد بها باطل.. فالجامعات هناك مستقلة عن الحكومة ومن يعين هو مجلس أمناء الجامعة وليست الدولة، والمعين له شروط ومعايير عديدة.. إن ما يذكره الوزير حول ديمقراطية التعليم والمشاركة في صنع القرارت التعليمية وزيادة الاستثمار في التعليم كلام أجوف لا أساس له.. إنهم يهدمون جامعاتنا ووطنيتنا، وأصرخ اليوم في جميع مسئولينا وأقول: اتقوا الله فينا!

ردة عن الديمقراطية

وأكد الأستاذ الدكتور عاطف البنا الأستاذ بقسم القانون العام بحقوق القاهرة: إن تعديلات قانون الجامعات الجديدة خطيرة للغاية فقد أعطت وزير التعليم صلاحيات واسعة للعصف بالحريات داخل الجامعة. وقال: إن كل ماذكره وزير التعليم حول عيوب نظام انتخاب العمداء كلام سخيف وممجوج وها نحن اليوم نتراجع ونتقهقر عن الديمقراطية في جامعاتنا وحياتنا.

وأشار أ.د. عاطف البنا إلى أن القانون الجديد يحتوى على مخالفات قانونية ودستورية عديدة وسيحكم قضاؤنا العادل -لامحالة- بإلغائه، وفند مزاعم وزير التعليم حول نوادي هيئات التدريس قائلا: إننا نقول للجميع إن نوادي التدريس تمثل أساتذة الجامعات تمثيلا حقيقيا، لقد انتخبنا مجالسها في ظل حرية وديمقراطية لايستطيع أى إنسان أن يشكك في ذلك، كما أن وصف النوادي بأنها لاتمثل أعضاء التدريس كلام سخيف وممجوج. وأكد أ.د. عاطف البنا أن من حق أساتذة الجامعات ونوادي التدريس مناقشة قضايا الوطن والانشغال بالهموم السياسية والاقتصادية والنقابية والتعليمية، كما طالب بالعمل الدؤوب للحفاظ على استقلال الجامعة ومواجهة القانون الجديد.

جمع توقيعات

وأوضح الأستاذ الدكتور محمد علي بشر ممثل نادي تدريس جامعة المنوفية أن القانون الجديد معيب شكلا وموضوعا، مشيرا إلى أن لجنة التعليم بمجلس الشعب لم تقترح المواد التي قضت بتعيين عمداء الكليات وإعطاء صلاحيات واسعة للوزير للتنكيل بأعضاء هيئات التدريس، وقال: إن هناك سياسة عامة في بلادنا تصدر القوانين بدون استطلاع رأى الفئة التي تهمها، فما حدث مع أساتذة الجامعات حدث مع النقابات والمحليات..

وأكد أ.د. بشر أن السبب الحقيقي وراء صدور القانون الجديد هو الإقبال الكبير من أعضاء هيئات التدريس على الانتخابات الجامعية والذى وصل إلى نسبة ١٠٠٪.

وطالب أ.د. بشر بجمع توقيعات من جميع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية بإعلان احتجاجهم شكلا ومضوعا على القانون الجديد، وتسجيل احتجاجهم في اجتماعات أقسام الكليات، وتأجيل تسليم الامتحانات إلى منتصف يوليو القادم تعبيرا عن استيائهم، بالإضافة إلى رفع دعوى قضائية ضد وزير التعليم. واختتم د. بشر حديثه قائلا: علينا ألا نضعف بل نواصل جهادنا «لاتحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإثم».

وتحدث الأستاذ الدكتور كمال بشر شيخ أساتذة الجامعات المصرية والأستاذ بكلية دار العلوم فقال: لقد تلقينا ضربات وضربات وصمتنا ولم نحرك ساكنا حتى جاءت الضربة الأخيرة لتوقظنا جميعا.. وعلينا اليوم أن نتحد ونجتمع للحصول على حقوقنا والحفاظ على استقلال الجامعة، وأن ننبذ السلبية واللامبالاة، ونعلم تماما أن هناك منافقين ومتسيبين منبوذين لا ينبغي أن يفتوا في عضدنا.

وطالب الأستاذ الدكتور كمال بشر أساتذة الجامعات برفع احتجاجهم على القانون في مجالس أقسامهم إلى مجالس الكليات والجامعات، ورفع دعوى قضائية ضد القانون وتشكيل لجنة دائمة من رؤساء النوادي وأساتذة الجامعات يتم تفويضها من أعضاء هيئات التدريس تتولى تنفيذ تأخير تسليم أوراق إجابات امتحانات الترم الثاني حتى تتم تلبية مطالبنا. كما طالب بزيادة أعضاء اللجنة تحسبا لأى حالة طوارىء مثل اعتقال بعض قيادتها.

وشدد الأستاذ الدكتور أحمد الأهواني بقسم الهندسة الكيميائية بهندسة القاهرة على ضرورة إعداد عريضة برأى أساتذة الجامعات في القانون الجديد، وتقديمها إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب، وطالب بعقد لقاء موسع مع رؤساء الجامعات للمطالبة بإلغاء القانون المشبوه، كما طالب بضرورة تنظيم إضراب عام عن الدراسة وإضراب عن الطعام في حالة تجاهل وزير التعليم لمطالب الأساتذة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٧ ... ١٩٩٤

وشدد الاستاذ الدكتور سيد البحراوى بآداب القاهرة على ضرورة وجود خطة لتصعيد المعركة مع الحكومة وقال: علينا أولا أن نتوقف تدريجيا عن العمل وأن نمتنع عن تسليم أوراق إجابات الطلاب ونتوقف عن عمليات الرصد وإصدار النتيجة، وإذا فشلت جهودنا فعلينا تنظيم إضراب شامل عن الدراسة والطعام والاعتصام داخل مدرجات كليات الجامعة.

مقاطعة الامتحانات

وأوضح الدكتور احمد ثابت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أن الجامعة تنتهك حريتها وكرامتها بصورة خطيرة، وإننا أمام نظام فاسد يدفعنا لحمل السلاح وأخذ حقوقنا بالقوة. وطالب بمقاطعة نهائية لأعمال الامتحانات وعمل عرائض ومذكرات بمطالبنا يتم تبليغها إلى منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام لمساندة قضايانا ومواقفنا العادلة.

وقال الدكتور نبيل عبد المنعم بهندسة القاهرة: إننا نعيش حاليا كارثة مروعة في التعليم وردة خطيرة عن الديمقراطية، وطالب بضرورة استقلال الجامعات إداريا وماليا

وعلميا لإحداث نهضة حقيقية في التعليم، وقال: إن وزير التعليم ليس مهتما بإصلاح التعليم بل بإحداث القلاقل والاضطرابات في الجامعات!

إضراب واعتصام

وطالب الدكتور حسن دسوقى بعلوم القاهرة باتخاذ موقف موحد لأساتذة الجامعات وقال: لماذا نخاف من تنظيم إضراب واعتصام داخل الجامعات؟! إن الحكومة تهدر كرامتنا ونحن أصحاب حق وعلينا أخذه بكل قوة..

وقال الدكتور فايز حسان بكلية طب أسنان القاهرة والحاصل على جائزة أحسن مخترع أفريقى في العام الماضى إن حكامنا لم يتغيروا فهم أبناء الاتحاد الاشتراكى بمصائبه وفساده.. لقد أهدروا كرامتنا وشنوا ضدنا حرب إرهاب فكرى عنيفة لشل تفكيرنا، وطالب بمقابلة الرئيس مبارك وعرض مشاكل وآراء أساتذة الجامعات عليه. وأكد د. فايز أنه لا توجد سياسة تعليم مستقلة وطنية.

جبهة وطنية

وتحدث الاستاذ الدكتور محمد حبيب عضو المكتب الدائم لنوادى هيئات التدريس ورئيس نادى تدريس جامعة أسيوط فقال: إن اجتماعنا اليوم صرخة احتجاج وانبعاثة من قلوب أساتذة الجامعات لرفض الديكتاتورية والاستبداد ومحاولة تحويل آخر قلعة من قلاع الحرية إلى مكان خرب ينعق فيه البوم!

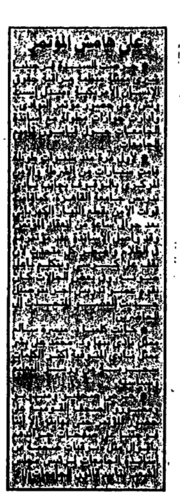
وأكد أ.د. حبيب أن هناك مصادرة تامة لآراء كافة قوى الشعب وليس لأساتذة الجامعات فقط. وعلينا تجييش كل القوى الفاعلة لإرساء الديمقراطية في حياتنا. وطالب أ.د. حبيب نوادى هيئات التدريس بالدعوة إلى جبهة وطنية تضم رؤساء الأحزاب وممثلى النقابات المهنية والعمالية ورموز القوى الوطنية السياسية للتصدى للنظام البوليسى الحاكم وتحقيق الاستقرار داخل المجتمع. وقال د. حبيب: من الواضح أن هناك قوى تستدرج السلطة الحاكمة لإحداث قلاقل وصدام مع كافة شرائح وفئات الشعب ولاتعلم أن نتيجة ذلك خطيرة ومخيفة..

واعترضت الأستاذة الدكتورة ليلى سويف بعلوم القاهرة على مقابلة رئيس الجمهورية وقالت: إن الرئيس مبارك صدق على القانون الجديد بعد ساعات قليلة.. إننا أمام نظام ديكتاتورى مخادع وعلينا تنظيم إضراب شامل عن الدراسة مع بداية العام الجديد وتأخير تسليم أوراق إجابات الامتحانات إلى منتصف أغسطس القادم.. وأشارت إلى أن قسم الرياضيات بكلية العلوم قد سجل في محضر أعماله رفض كافة الأساتذة للقانون الجديد.

حكومة بوليسية!

وأكد الدكتور سيد غيث بكلية الزراعة أن الجامعات لم تشهد تطويرا حقيقيا.. فالحكومة لاتهمها مصلحة الجامعة أو التعليم بل إحكام قبضتها البوليسية على الجامعة. وطالب برد فعل قوى لمواجهة القانون المشبوه.

وتحدث الأستاذ صلاح سلطان بكلية دار العلوم فأشار إلى أن نظامنا البوليسى الحاكم لن يكف عن قتل الديمقراطية في الجامعات، بل سيواصل جرائمه ضد كل فئات الشعب. وطالب بإضراب مفتوح عن الدراسة في جميع الجامعات في بداية العام الجديد لإجبار الحكومة على إلغاء قانونها المشبوه، كما طالب بتشكيل لجنة للدفاع عن الحريات بكل جامعة لحماية أعضاء هيئات التدريس المعرضين للفصل التعسفى الذى سيحدث لا محالة بعد تطبيق القانون الجديد المشبوه.



على هامش المؤتمر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

محدد رأى

حاول تفتكر

موسم امتحانات.. امتحانات فى الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس ولكن أشهر هذه الامتحانات واكثرها تاثيرا فى مستقبل الطالب امتحان الثانوية العامة.. ومع ذلك فعند النظر الى كل امتحانات المدارس يبدو انها تسير على نهج واحد وهى اختبار قدرات الطالب على تذكر الدروس.

نستبعد الطلبة الذين لم «يذاكروا» ونركز على الذين «ذاكروا» وسوف نجد ان فترة الامتحان بالنسبة لهم هى فترة عنوانها «حاول تفتكر»..

حاول تفتكر إجابة السؤال كما قراتها فى الكتاب..

وحتى يستطيع الطالب استرجاع اكبر مساحة من الاجابة فإنه يحاول ان يفتكر صورة مرسومة فى الكتاب بجوار او قرب الصفحة التى فيها الاجابة، وان يفتكر خطا وضعه تحت بعض السطور ، أو عبارات كتبها على جانب الصفحة.. كل مشكلته الحقيقية «ان يفتكر» اما اذا أصيب بالنسيان فهى كارثة كبيرة لأن معنى هذا النسيان ان السؤال طار منه وانه خسر درجاته.. وتكون الكارثة الاكبر عندما يخرج من لجنة الامتحان ويفاجا بانه فجاة تذكر ماكان ينساه داخل اللجنة.. ولهذا فإن اعصاب الطلبة - خصوصا الذين ذاكروا - تكون متوترة طوال أيام الامتحانات ليس خوفا من صعوبة الامتحان وانما خوفا من النسيان والذى يحدث ان الطالب فور أدائه الامتحانات وظهور النتيجة «يخلع من دماغه» كل الذى استذكره ، ولو ان اى رجل فى سن الخمسين امسك بكتاب قديم امتحن فيه ونجح فسوف يدهش لانه سيخيل له انه لم يسبق ان قرأ هذا الكتاب..

فى الدول التى يتقدم فيها التعليم يختلف الامر.. فالطالب لايواجه أيام الامتحانات بحالة التوتر والقلق والطوارىء المعلنة فى البيوت التى تحدث عندنا.. لان الامتحان فى هذه الدول ليس امتحانا فى الذاكرة وانما فى التفكير الطالب هنا فى الامتحان «يحاول ان يفتكر» والطالب هناك فى الامتحان مهمته ان يفكر.. والتفكير عملية لاتنقطع.. فالامتحان هو محاولة لاستكشاف قدرات الطالب فى مواجهة اى مشكلة وهو ماتكون نتيجته شبابا قادرا على الابتكار والابداع ومواجهة المشاكل.. اما الامتحانات المصرية فهى تنتج الشاب الذى يسعى للعمل فى الوظيفة ويلقن فيها الاوامر التى يتعين عليه ان يحفظها وينفذها كما هى بدون خروج على النص.. ولذلك فنحن هنا «نفتكر» وهم هناك «يفكرون»!

صلاح منتصر

الأهـــــرام
المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٤

الجامعـــة.. والدبـــة!

فيما يبدو أن حرمان الشعب المصرى من الديمقراطية لمدة ثلاثين عاما فى عهد ثورة يوليـو المجيـدة قـد أثر على أدائه الديمـقـراطى، وخلط المفاهيم فى رءوس الكثيرين، وأصابهم بحساسية شديدة لكل ما يعتقدون أنه انتهاك للديمقراطية من جانب نظامنا السياسى، حتى أصبح مفهوم الديمقراطية والفوضى مختلطين على نحو يصعب التمييز بينهما، وصار يتعذر التفرقة بين ماينتمى للعمل التشريعى والعمل التنفيذى، أو بين ماينتمى للوظائف الإدارية والوظائف التمثيلية.

وقد ترتب على ذلك أننا أصبحنا نعانى من تسيب إدارى مدمر ومخرب باسم الديمقراطية، وتمتع اللصوص والمفسدون فى مؤسساتنا الإنتاجية بحصانة ضد الفصل لايوجد لها مثيل فى أى مجتمع إنتاجى يحترم نفسه، وتحول المرءوسون إلى رؤساء والرؤساء إلى مرءوسين، وبعد أن كان النفاق فى المؤسسات الإنتاجية وغيرها يجرى من أسفل إلى أعلى، صار يجرى من أعلى إلى أسفل! فلا يستطيع صاحب مسئولية فى مؤسسة ما أداء عمله وتحمل مسئوليته بدون منافقة مرءوسيه والطبطبة عليهم! فإذا شاء معاقبة أحد حال دون ذلك من العقبات مايجعله يصرف النظر عن المحاولة منذ البداية! وأصبحت إدارات التحقيقات فى المؤسسات الإنتاجية أداة فى يد المرءوسين بدلا من أن تكون أداة فى يد الرؤساء، ويكفى رضاؤها عن موظف ليتمتع بحصانة من العقاب طول بقائه فى وظيفته. وهذا الكلام لايوجد فيه مبالغة من أى نوع، فأنا شاهد على التاريخ، وأستطيع أن أروى وقائع عايشتها فى إحدى الهيئات أفلت فيها المخالفون من العقاب لتواطؤ جهاز التحقيق.

وقد روى لى الدكتور حمدى الحكيم، وكيل لجنة الخدمات بمجلس الشورى، أنه حين كان يتولى رئاسة مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية، ضبط أحد العمال متلبسا ببعض المسروقات، وعندما تحقق من ثبوت تهمة السرقة على العامل، قرر فصله. على أنه لم يلبث أن فوجئ بعودته إلى عمله، بعد أن قررت اللجنة الثلاثية، المكونة من مندوب اللجنة النقابية، ومندوب مكتب العمل وممثل الشركة رفض فصله من عمله ومنذ ذلك الحين كان هذا العامل اللص يتعمد الجلوس فى تحد عند مرور الدكتور حمدى الحكيم فى جولات تفتيشية!

لماذا أسوق هذا الكلام؟ إننى أسوقه بسبب الضجة التى أثارها عدد من الكتاب وصحف المعارضة حول موافقة مجلس الشعب على تعيين عمد ومشايخ القرى، وأيضا على تعيين عمداء الكليات.

فهذه الأصوات التى ارتفعت بالمعارضة لا تستطيع أن تفرق بين الوظائف الإدارية والوظائف التمثيلية، فليست وظيفة العمدة وشيخ البلد أن يحكم قريته أو بلده وفقا لإرادة أهلها، وإنما وظيفته إدارتها وضبط الأمن فيها وحراسة ممتلكاتها وفقا لأوامر وتعليمات الحكومة وقوانين الدولة، ومعنى ذلك أنه لايرسم سياسة يمليها أهل القرية وإنما ينفذ سياسة تمليها الحكومة المنتخبة من الشعب انتخابا حرا. وهذا هو الفرق بين الادارة والحكم. فالادارة تنفيذ، والحكم سياسة، وهو أيضا الفرق بين الادارة المحلية والحكم المحلى. فالادارة المحلية تكون فى الدول البسيطة، والحكم المحلى يكون فى الدول المركبة، أى الاتحادات الفيدرالية.

لقد تغير وضع العمدة فى ظل نظامنا السياسى عنه فى ظل النظام السياسى الذى كان سائدا قبل ثورة يوليو، فقد كان العمدة فى السابق جزءا من الطبقة شبه الاقطاعية الحاكمة. ولذلك كان جزءا من الحياة الحزبية والسياسية التى كانت تتحكم فى استمراره فى وظيفته أو خروجه منها، وفقا لانتماءاته الحزبية وتداول الحكم بين الأحزاب. كما كانوا جزءا من الصراع الحزبى.

ولذلك! عندما أصدر أحمد زيور باشا فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ قانون الانتخابات الذى ضيق فيه حق الانتخاب المعدل وقصره على من بلغ سن الثلاثين، وجعله على درجتين. كان من الأساليب التى اتخذتها الاحزاب المعارضة فى مقاومة الحكومة الزيورية، إصدار أوامرها إلى أنصارها من العمد فى مختلف المديريات بالامتناع عن تنفيذه! وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا الاضراب، فصدر قرار الحكومة برفتهم، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا، وأضرب العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعتهم للانتخابات التى تجرى على أساس ذلك القانون.

وقد تغير وضع العمد فى عهد ثورة يوليو مع الغاء الأحزاب وتحكم الثورة فى الحياة السياسية. فانحصرت وظيفتهم فى الناحية الإدارية والتنفيذية، وأصبحوا أداة فى يد الثورة رغم الانتخاب الشكلى! الذى كان طابع كل انتخاب يجرى فى عهد الثورة

ولكن الأمر أخذ يتحول مع ظهور التعددية الحزبية وهى التى هددت بعودة العمد والمشايخ إلى الحلبة السياسية من جديد والانخراط فى الحياة الحزبية، فى الوقت الذى أخذ الخطر يتهدد البلاد من ناحية الإرهاب ويؤثر على سمعة الحكم. ومن هنا صار من الضرورى حصر وظيفة العمدة والشيخ فى العمل الادارى التنفيذى باعتبار كل منهما موظفين عموميين تابعين للحكومة وتعيينهما يكون بقرار إدارى من السلطة المختصة وجرى وضع ضوابط للتعيين تتمثل فى تشكيل لجنة التعيين من نائب مدير الأمن رئيسا، وقاض تعينه الجمعية العمومية للمحكمة التى تقع فيها دائرة القرية، ومدير إدارة البحث الجنائى، ومفتش مباحث أمن الدولة. وعلى هذا النحو يمكن للحكومة أن تسيطر على الوضع الأمنى فى الظروف الصعبة التى تمر بمصر، وتحمى الإدارة فى الريف من المؤثرات السياسية الحزبية التى أثبتت ممارستها الضارة فى ظروف تجربتنا الحزبية المريضة.

وهذا ينقلنا إلى قضية تعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم، وهو ما اعتبره بعض الدببة الذين يدافعون عن الجامعة بالطوب ردة عن الديمقراطية وتحويل الأساتذة الجامعيين إلى موظفين اداريين، واتهاما لهم وهم صفوة المجتمع بأنهم غير قادرين على الانتخابات مثل الفلاحين!

وهذا الكلام يمثل تجاهلا مغرضا، أو جهلا شنيعا بالجامعة والحياة الجامعية، لأنه يتجاهل، أو يجهل أن القسم - وليس الكلية - هو أساس العملية التعليمية فى الجامعة

وعلى سبيل المثال، فقسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية، وهو الذى انتمى إليه، هو الذى يختص - وفقا للمادة ٥٥ من قانون الجامعات - برسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمى فى القسم، ووضع نظام العمل بالقسم، والتنسيق بين مختلف التخصصات فى القسم، وتحديد المقررات الدراسية التى يتولى القسم تدريسها، وتحديد محتواها العلمى. كما يختص أيضا بتحديد الكتب والمراجع فى مواد القسم وتيسير حصول الطلاب عليها وتدعيم المكتبة بها. هذا فضلا عن وضع وتنسيق خطة البحوث، وتوزيع الإشراف عليها.

والقسم أيضا هو الذى يقترح تعيين أعضاء هيئة التدريس، وندبهم ونقلهم وإعارتهم وإيفادهم فى مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية، واقتراح الترخيص للأساتذة بإجازات التفرغ العلمى.

كما يقترح القسم أيضا توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات والانتداب من القسم وإليه. وهو الذى يقترح تعيين المدرسين والمساعدين والمعيدين، وندبهم ونقلهم وإيفادهم فى بعثات أو على منح أجنبية، وإعطائهم الإجازات الدراسية.

ويقترح القسم أيضا توزيع أعمال الامتحان، وتشكيل لجانه فيما يخص القسم، كما يقترح منح مكافآت التفرغ للدراسات العليا، واقتراح تعيين المشرفين على الرسائل، وتشكيل لجان الحكم



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

د. عبدالعظيم رمضان

عليها، ومنح درجات الماجستير والدكتوراه.

والقسم أيضا هو الذى يناقش نتائج الامتحانات فى مواد القسم، وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث العلمى فى القسم، ومراجعتها وتجديدها فى ضوء كل ذلك وفى إطار التقدم العلمى والتعليمى. كما أنه يتابع أيضا تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث فى القسم.

هذا مايختص به قسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية، وهو الذى يختص به كل قسم فى الكلية وفى الكليات الأخرى وفى الجامعات الأخرى.

وهو مايبين أن الذين اعترضوا على تعيين عميد الكلية ليسوا أكثر من مغرضين أو جهلاء بالنظام الجامعى، فسواء عين عميد الكلية أو انتخب فالعملية التعليمية الجامعية والنشاط العلمى كله يقوم به القسم المختص وليس عميد الكلية.

وأكثر من ذلك أن مجلس الكلية ـ المكون من مجموع أقسام الكلية ـ وليس عميد الكلية ـ هو الذى يرسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية ورسم الإطار العام لنظام العمل فى أقسام الكلية وعميد الكلية الذى يرأس هذا المجلس تنحصر مهمته فى «تنفيذ قرارات مجلس الكلية أو المعهد، ويبلغ محاضر الجلسات إلى رئيس الجامعة».

وحتى أدلل على أن القسم هو أساس الجامعة، وكلمته هى النافذة فى العملية التعليمية والإدارية، فإنى حين كنت رئيسا لقسم التاريخ منذ نحو عشر سنوات، قررت تعطيل تعيين مدرس مساعد حصل على الدكتوراه، فى وظيفة مدرس، وذلك لمدة عامين، عقابا له على تجاوزه للتقاليد الجامعية. وقد عمد هذا المدرس المساعد إلى استعطاف عميد الكلية، ورئيس الجامعة، بل أعضاء مجلس الجامعة، وكان من بينهم شخصيات هامة جدا، مثل المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات، والأستاذ الدكتور إبراهيم بدران وقد عرض موضوع هذا المدرس المساعد على مجلس الجامعة وأنا عميد عدة مرات، فكنت أصر على ضرورة تأديبه، وكانت حجتى أن الجامعة هى القسم. وكان مجلس الجامعة يذعن لقرار القسم فى كل مرة، حتى شعرت بأن العقوبة قد أثمرت، وعاد المدرس المساعد إلى صوابه، فقرر القسم تعيينه، وعندئذ أصدر مجلس الجامعة قراره بتعيينه مدرسا.

هذه الرواية توضح تماما الصورة الحقيقية للجامعة والحياة الجامعية والعملية التعليمية فى الجامعة. وهى تبين أن الذين تصوروا أن تعيين عميد الكلية سوف يقلب الأساتذة إلى موظفين ويحيل الجامعة إلى إدارة حكومية هم مغرضون أو هم أبعد الناس فهما للجامعة، وأكثرهم جهلا بوظيفة العميد.

ذاك أنه إذا كان قد تبين لنا أن وظيفة العميد هى تنفيذ قرارات مؤسستين ديمقراطيتين فى الكلية، وهما مجلس القسم ومجلس الكلية، فسواء وصل إلى منصبه بالتعيين أو بالإنتخاب فلن يغير ذلك من وظيفته، ويجعله يرسم سياسة القسم والكلية بدلا من تنفيذ مايقرره مجلس القسم ومجلس الكلية.

فالعميد ـ وفقا للمادة ٤٤ من قانون الجامعات ـ يقوم بتصريف أمور الكلية وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية، وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية، وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فى حدود هذه القوانين واللوائح.

وهذا العمل ـ كما هو واضح ـ عمل إدارى بحت، لايتطلب فى صاحبه أن يكون منتخبا، وإنما يتطلب فيه فقط أن يكون إداريا ناجحا: فإذا كان إداريا فاشلا انعكس فشله على إدارة الكلية وتنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات .. إلى آخره.

ولعل الكثيرين الذين لم يقتربوا من الجامعة يجهلون أن العملية الانتخابية للعميد لا تتم إلا فى الكليات التى يتوافر فيها أكثر من عشرة أساتذة، فإذا لم يوجد بالكلية سوى عشرة أساتذة فأقل، يعين العميد من بين أساتذة الكلية بقرار من رئيس الجامعة.

وفى الفترة السابقة كانت معظم الكليات الجامعية الجديدة تعانى من نقص شديد فى عدد الأساتذة، يعطل العملية الانتخابية، فكان العميد يصل إلى وظيفته بالتعيين.

وقد كنت أنا نفسى عميدا معينا لأن عدد الأساتذة بالكلية لم يكن كافيا لاجراء انتخاب، وكنت أفخر بأنى وطه حسين معينان! ولعلى أقدر من غيرى على تقدير أهمية أن يكون العميد معينا لا منتخبا. فلم أكن مدينا لأحد من الأساتذة بصوته على نحو يدعونى إلى مجاملته على حساب المصلحة العامة، ولم أشعر بحاجتى إلى تكتيل «لوبى» لصالح انتخابى. أو شلة تروج لى بين الأساتذة. كما لم تكن ثمة مصالح أو خصومات شخصية بينى وبين أحد من أعضاء هيئة التدريس. بل أذكر أن شعورى بأنى غير مدين لأحد من أعضاء هيئة التدريس بمنصبى جعلنى أخوض معركة شرسة ضد الغلو فى أسعار المذكرات والكتب، وانحاز لصالح الطلبة فى كثير مما يمس مصالحهم. وقد أحلت ثلاثة أساتذة إلى مجلس تأديب لبيعهم المذكرات بأسعار مبالغ فيها كثيرا، وأجبرت البعض على رد فروق ماحصلوا عليه من الطلبة من مبالغ زائدة عما حددته من أسعار عادلة للكتب والمذكرات.

لاجدال ـ اذن ـ فى أن التعديل الذى أدخله وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين، ووافق عليه مجلس الشعب، كان تعديلا صحيحا، وهو يدخل فى عملية إصلاح الجامعات. كما أنه يلطم كثيرا من المنافقين الذين يعلو صوتهم بالنحيب على انهيار الديمقراطية فى الجامعة

فالظريف فى هذه الأصوات أنها تنسى أن رئيس الجامعة نفسه يصل إلى منصبه بالتعيين وليس بالانتخاب! بل إن العميد المنتخب يصل إلى منصبه أيضا بالتعيين! فالقانون القديم لا ينص على تعيين من يحصل على أعلى الأصوات عميدا. وإنما ينص على أن يختار رئيس الجامعة العميد من بين من حصلوا على أكثر الأصوات، وله الحق فى تعيين أقل هؤلاء الثلاثة أصواتا! وهو ماحدث فى جامعة عين شمس منذ بضعة أعوام، إذ استبعد رئيس الجامعة من التعيين من حصل على أعلى الأصوات من الثلاثة، واختار أقلهم! المهم أن المتباكين على الجامعة وكرامة الأستاذ الجامعى أغفلوا ـ عمدا أو جهلا ـ تعديلا يعد أعظم تحول فى تاريخ الجامعة، وأكثرها حفاظا على كرامة الأستاذ الجامعى. فلقد كان النص القديم فى القانون يجعل سن انتهاء الخدمة بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس، ستين سنة، ولكنه يبيح لهم البقاء بصفة شخصية كأساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين، ثم يتم تعيينهم كأساتذة متفرغين لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص.

وقد وضعت هذه المادة الأساتذة المتفرغين فى أكثر الأوضاع مهانة، إذ أصبح استمرارهم فى العمل منوطا برأى تلامذتهم ومن هم أقل درجة علمية منهم! وفى هذا الزمن الردئ وجد البعض من صغار النفوس الفرصة لتصفية الحسابات مع أساتذتهم، أو المن عليهم بموافقتهم على تجديد التعيين! وفى الوقت نفسه فإن البعض من الأساتذة الذين شعروا بأن الحساب يمكن أن يجمعهم مع تلامذتهم فى نهاية الأمر، تهاونوا فى أداء واجبهم تجاه هؤلاء التلامذة على حساب الكفاءة العلمية. وكل ذلك أوجد داخل الجامعة أوضاعا لم تعرفها الحياة الجامعية.

وقد تولت التعديلات الجديدة التى وافق مجلس الشعب على إدخالها على قانون الجامعات، إصلاح هذا الوضع الخاطئ، والحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعى، فقد نصت المادة ١٢١ على أن «يعين بصفة شخصية فى ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة، ويصبحون أساتذة متفرغين، وذلك مالم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل .. إلى آخره.

وفى هذا الصدد أيضا - أى الحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعى - ادخلت التعديلات الجديدة نصا يقضى باعتبار عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصبا عاما أو أكثر، فى حكم المعار من وظيفته فى الجامعة طوال مدة شغله لهذه المناصب العامة، فإذا ترك منصبه العام عاد إلى شغل وظيفته الأصلية فى هيئة التدريس. فإذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة فى الجامعة، عاد أستاذا متفرغا فى ذات الكلية أو المعهد.

والسبب فى هذا التعديل أنه فى هذا الزمن الردىء أيضا حدث أن تنكر بعض الجامعات لبعض بنيها ممن تولوا منصب الوزارة بعد أن تركوا مناصبهم ورفضت اعادتهم إلى وظائفهم العلمية. جريا على العادة المصرية العريقة .. عادة التوديع بالقلل القناوى . والآن بعد هذا التعديل لم يعد فى وسع أصحاب النفوس الصغيرة ممارسة هوايتهم فى التنكر لمن خدموا البلاد!

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

من قريب

أسلوب مبتكر ضد الأمية

لا جدوى من الحديث عن نهضة عربية شاملة، أو عن اللحاق بالتقدم العلمى والاقتصادى والاجتماعى فى القرن الحادى والعشرين، أو عن الدخول فى عصر الفضاء وثورة المعلومات .. وما الى ذلك من شعارات ضخمة وعبارات فخمة، طالما ظلت نسبة الأمية فى العالم العربى تدور حول الخمسين فى المائة، دون أن نخجل من أنفسنا أو نستشعر خطورة مايحمله لنا المستقبل من نذر شر مستطير.

ومن العبث مهما ظننا غير ذلك، أن نتوقع من شعوب نصفها يغوص فى وحل الامية والجهل والتخلف، والنصف الآخر يحلق فى أوهام الادعاء والتظاهر واستهلاك مايجود به علينا العالم المتحضر .. أن يكون لها دور فى صنع مستقبلها، أو المشاركة فى صنع مستقبل البشرية.

نقول ذلك لسببين:

السبب الأول بمناسبة اختتام المؤتمر الخامس لوزراء التعليم العرب، الذين انهوا اجتماعاتهم هذا الأسبوع باصدار ماأسمود «اعلان القاهرة»، وفيه اكتشفوا أن مشكلة الأمية تقع على رأس القضايا المهمة التى ينبغى على المنطقة العربية أن تسعى للقضاء عليها. واعتبروا أن مؤتمرهم قد حقق نجاحا باهرا لأنهم إتفقوا على وضع مشكلة الأمية على رأس أولويات المرحلة القادمة!!

يحدث هذا وقد انصرم من العقد الذى حددته الأمم المتحدة للقضاء على الأمية حتى نهاية القرن، أكثر من أربع سنوات. وكان المفروض أن يقارن وزراء التعليم العرب اوراقهم واحصائياتهم، ليقولوا لنا أن الأمية فى العالم العربى فى طريقها إلى الزوال .. أو أنه قد أمكن السيطرة عليها وسوف يمكن القضاء عليها فى سنة كذا أو كذا!

والسبب الثانى هو مانلاحظه من انصراف جهاز محو الأمية فى مصر إلى انتهاج أساليب «جديدة ومبتكرة» فى محو الأمية، عن طريق حملة اعلامية واسعة النطاق فى مختلف الصحف والمجلات ووسائل الاعلام .. تتكلف مبالغ طائلة وتتحدث عن الانجازات الضخمة والجهود غير المسبوقة فى القضاء على الأمية .. بينما يشكو رئيس الجهاز من ضعف الاعتمادات وعدم توافر الامكانيات،وعدم صدقية التقارير الواردة من المحافظات عن نجاح جهودها فى مكافحة الأمية.

ولست ادرى ماهى مصادر تمويل هذه الحملات الاعلامية، ولكنها اضحت ظاهرة عامة مقلقة تمتد إلى كافة مظاهر النشاط الرسمى للدولة، حيث يستخدم المال العام من عرق أموال دافعى الضرائب فى دعاية يستغنى فيها بالقول عن العمل!!

وتلك قضية اخرى لايصح السكوت عليها!

سلامة أحمد سلامة



المصدر الأهرام

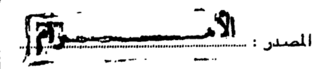
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

اجابات الدبلومات الفنية تصحيح عيناتها ٢٧ يونيو

يبدأ يوم ٢٧ يونيو الحالى تصحيح العينات العشوائية من اوراق اجابات طلاب الدبلومات الفنية لاستطلاع مؤشرات النجاح ومستوى الاجابات لتحديد قواعد توزيع الدرجات على اجابات كل سؤال بمختلف التخصصات الفنية زراعى. ومعلمين وتجارى وصناعى وفندقى.

• وصرح المهندس محمد احمد الهريدى رئيس عام الامتحانات ان التصحيح العام للدبلومات سيبدأ اول يوليو المقبل على ان تعلن النتيجة فى اغسطس. ويواصل طلاب الدبلومات امتحاناتهم صباح اليوم السبت على ان تنتهى يوم الاربعاء القادم





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

حول إصلاح التعليم

د.فوزى خليل غزال
دكتوراه فى التربية

اذا كان التعليم هو المشروع القومى لمصر عام ٢٠٠٠ فإن اصلاحه يحتاج الى هزة كبيرة جذرية وجريئة وواقعية لا تقتصر فقط على انقاص عام او اضافة عام الى السلم التعليمى ولا على تعديلات فى المناهج الدراسية بالحذف أو الاضافة .. هذه الهزة تقتضى أن يعاد النظر فى سياسة القبول بالتعليم الجامعى والعالى وأن تربط كل نوعية من نوعيات التعليم العالى وفوق المتوسط بنظيرتها من نوعيات التعليم الثانوى فتكون كليات التجارة والمعاهد الفنية التجارية والمتخصصة فى هذا النوع من التعليم هى طريق النمو العلمى والمهنى لحاملى الثانوية التجارية قبل غيرهم، وتكون كليات الهندسة والمعاهد الفنية والتكنولوجية الصناعية هى طريق النمو العلمى والمهنى لحاملى الثانوية الصناعية قبل غيرهم، وهكذا بالنسبة لجميع انواع التعليم الاخرى بما يقتضيه ذلك من اجراء التعديلات اللازمة فى مناهج وخطط التعليم الثانوى لتزويد الطلاب بما يحتاجونه فنيا واكاديميا لمواصلة تعليمهم العالى المناسب،

كما يمكن ان يتضمن التعليم الثانوى العام مناهج اجبارية ومناهج اختيارية لالحاق خريجيه بالتخصصات المناسبة فى التعليم العالى وفوق المتوسط.

أما معاهد وأكاديميات الفنون فلها اختبارات قدرات ويمكن لخريجى جميع أنواع التعليم الثانوى الالتحاق بها فى التخصصات المناسبة لمن يجتاز منهم هذه الاختبارات.

وكذلك كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وأكاديمية الشرطة والمعاهد الشرطية الأخرى فيمكن ان يقبل بها خريجو جميع أنواع التعليم الثانوى طبقا لشروط هذه الكليات والمعاهد وبالمثل كليات ومعاهد السياحة والفنادق.

وختاما فانى اعتقد أن الأخذ بهذا الاتجاه يحقق فوائد كثيرة منها:

١ ـ فتح الطريق الطبيعى للنمو المهنى والعلمى لخريجى كل نوع من أنوع التعليم الثانوى.

٢ ـ الاتصال والتواصل بين الناحيتين الاكاديمية والفنية فى التعليم.

٣ ـ الارتفاع بالمستوى الاكاديمى لطلاب التعليم الفنى.

٤ ـ الارتفاع بمستوى خريجى التعليم العالى والجامعى بما يعود بفوائد كثيرة على الدولة مهنيا واقتصاديا.

٥ ـ مواكبة التعليم لمقتضيات التطور التكنولوجى الهائل.

٦ ـ كسر رهبة الثانوية العامة وعدم اعتبارها الباب الأوحد للوصول الى الجامعة.

٧ ـ تغيير نظرة المجتمع الى التعليم الثانوى الفنى وطلابه وتحقيق العدالة والأمن الثقافى بين كافة أبنائنا كل حسب ما تؤهله له قدراته وميوله واتجاهاته.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٤

تغيير

فيما يبدو أن حرمان الشعب المصرى من الديموقراطية لمدة ثلاثين عاما فى عهد ثورة يوليو المجيدة قد أثر على أدائه الديموقراطى ، وخلط المفاهيم فى رءوس الكثيرين ، وأصابهم بحساسية شديدة لكل ما يعتقدون أنه انتهاك للديموقراطية من جانب نظامنا السياسى ، حتى أصبح مفهوم الديموقراطية والفوضى مختلطين على نحو يصعب التمييز بينهما ، وصار يتعذر التفرقة بين ما ينتمى للعمل التشريعى والعمل التنفيذى ، أو بين ما ينتمى للوظائف الإدارية والوظائف التمثيلية .

وقد ترتب على ذلك أننا أصبحنا نعانى من تسيب إدارى مدمر ومخرب باسم الديموقراطية ، وتمتع اللصوص والمفسدون فى مؤسساتنا الإنتاجية بحصانة ضد الفصل لا يوجد لها مثيل فى أى مجتمع إنتاجى يحترم نفسه ، وتحول المرءوسون إلى رؤساء والرؤساء إلى مرءوسين ، وبعد أن كان النفاق فى المؤسسات الإنتاجية وغيرها يجرى من أسفل إلى أعلى ، صار يجرى من أعلى إلى أسفل ! فلا يستطيع صاحب مسئولية فى مؤسسة ما أداء عمله وتحمل مسئولياته بدون منافقة مرءوسيه و« الطبطبة » عليهم ! فإذا شاء معاقبة أحد حال دون ذلك من العقبات ما يجعله يصرف النظر عن المحاولة منذ البداية ! وأصبحت إدارات التحقيقات فى المؤسسات الإنتاجية أداة فى يد المرءوسين بدلا من أن تكون أداة فى يد الرؤساء ، ويكفى رضاؤها عن موظف ليتمتع بحصانة من العقاب طول بقائه فى وظيفته . وهذا الكلام لا يوجد فيه مبالغة من أى نوع ، فأنا شاهد على التاريخ ، وأستطيع أن أروى وقائع عايشتها فى إحدى الهيئات أفلت فيها المخالفون من العقاب لتواطؤ جهاز التحقيق .

وقد روى لى الدكتور حمدى الحكيم ، وكيل لجنة الخدمات بمجلس الشورى ، أنه حين كان يتولى رئاسة مجلس إدارة إحدى شركات الأدوية ، ضُبط أحد العمال متلبسا ببعض المسروقات ، وعندما تحقق من ثبوت تهمة السرقة على العامل ، قرر فصله . على أنه لم يلبث أن فوجئ بعودته إلى عمله ، بعد أن قررت اللجنة الثلاثية ، المكونة من مندوب اللجنة النقابية ، ومندوب مكتب العمل ، وممثل الشركة ، رفض فصله من عمله ! ومنذ ذلك الحين كان هذا العامل اللص يتعمد الجلوس فى تحد عند مرور الدكتور حمدى الحكيم فى جولات تفتيشية !

لماذا أسوق هذا الكلام ؟ إننى أسوقه بسبب الضجة التى أثارها عدد من الكتاب وصحف المعارضة حول موافقة مجلس الشعب على تعيين عمد ومشايخ القرى ، وأيضا على تعيين عمداء الكليات .

فهذه الأصوات التى ارتفعت بالمعارضة لا تستطيع أن تفرق بين الوظائف الإدارية والوظائف التمثيلية ، فليست وظيفة العمدة وشيخ البلد أن يحكم قريته أو بلده وفقا لإرادة أهلها ، وإنما وظيفته إدارتها وضبط الأمن فيها وحراسة ممتلكاتها وفقا لأوامر وتعليمات الحكومة وقوانين الدولة ، ومعنى ذلك أنه لا يرسم سياسة يمليها أهل القرية وإنما ينفذ سياسة تمليها الحكومة المنتخبة من الشعب انتخابا حرا . وهذا هو الفرق بين الإدارة والحكم ، فالإدارة تنفيذ ، والحكم سياسة ، وهو أيضا الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلى ، فالإدارة المحلية تكون فى الدول البسيطة ، والحكم المحلى يكون فى الدول المركبة ، أى الاتحادات الفدرالية .

لقد تغير وضع العمدة فى ظل نظامنا السياسى عنه فى ظل النظام السياسى الذى كان سائدا قبل ثورة يوليو ، فقد كان العمدة فى السابق جزءا من الطبقة شبه الاقطاعية الحاكمة ، ولذلك كان جزءا من الحياة الحزبية والسياسية التى كانت تتحكم فى استمراره فى وظيفته أو خروجه منها ، وفقا لانتماءاته الحزبية وتداول الحكم بين الأحزاب ، كما كانوا جزءا من الصراع الحزبى .

ولذلك عندما أصدر أحمد زيور باشا فى يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ قانون الانتخاب المعدل الذى ضيق فيه حق الانتخاب وقصره على من بلغ سن الثلاثين ، وجعله على درجتين ، كان من الأساليب التى اتخذتها الأحزاب المعارضة فى مقاومة الحكومة الزيورية ، إصدار أوامرها إلى أنصارها من العمد فى مختلف المديريات بالامتناع عن تنفيذه ! وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا الاضراب ، فصدر قرار الحكومة برفتهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا ، وأضرب العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعتهم للانتخابات التى تجرى على أساس ذلك القانون .

وقد تغير وضع العمد فى عهد ثورة يوليو مع الغاء الأحزاب وتحكم الثورة فى الحياة السياسية ، فانحصرت وظيفتهم فى الناحية الإدارية التنفيذية ، وأصبحوا أداة فى يد الثورة رغم الانتخاب الشكلى الذى كان طابع كل انتخاب يجرى فى عهد الثورة .

ولكن الأمر أخذ يتحول مع ظهور التعددية الحزبية ، وهى التى هددت بعودة العمد والمشايخ إلى الحلبة السياسية من



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤

جديد والانخراط فى الحياة الحزبية ، فى الوقت الذى أخذ الخطر يتهدد البلاد من ناحية الإرهاب ويؤثر على سمعة الحكم . ومن هنا صار من الضرورى حصر وظيفة العمدة والشيخ فى العمل الإدارى التنفيذى باعتبار كل منهما موظفين عموميين تابعين للحكومة وتعيينهما يكون بقرار إدارى من السلطة المختصة . وجرى وضع ضوابط للتعيين تتمثل فى تشكيل لجنة التعيين من نائب مدير الأمن رئيسا ، وقاض تعينه الجمعية العمومية للمحكمة التى تقع فيها دائرة القرية ، ومدير إدارة البحث الجنائى ، ومفتش مباحث أمن الدولة .

وعلى هذا النحو يمكن للحكومة أن تسيطر على الوضع الأمنى فى الظروف الصعبة التى تمر بمصر ، وتحمى الإدارة فى الريف من المؤثرات السياسية الحزبية التى ثبتت ممارساتها الضارة فى ظروف تجربتنا الحزبية المريضة .

وهذا ينقلنا إلى قضية تعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم ، وهو ما اعتبره بعض الدبة الذين يدافعون عن الجامعة بالطوب ردة عن الديموقراطية وتحويل الأساتذة الجامعيين إلى موظفين إداريين ، واتهاما لهم - وهم صفوة المجتمع - بأنهم غير قادرين على الانتخابات مثل الفلاحين !

وهذا الكلام يمثل تجاهلا مفرطا ، أو جهلا شنيعا بالجامعة والحياة الجامعية ، لأنه يتجاهل ، أو يجهل أن القسم - وليس الكلية - هو أساس العملية التعليمية فى الجامعة .

وعلى سبيل المثال ، فقسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية ، وهو الذى انتمى إليه ، هو الذى يختص - وفقا للمادة ٥٥ من قانون الجامعات - برسم السياسة العامة للتعليم والبحث العلمى فى القسم ، ووضع نظام العمل بالقسم ، والتنسيق بين مختلف التخصصات فى القسم ، وتحديد المقررات الدراسية التى يتولى القسم تدريسها ، وتحديد محتواها العلمى . كما يختص أيضا بتحديد الكتب والمراجع فى مواد القسم وتيسير حصول الطلاب عليها ، وتدعيم المكتبة بها . هذا فضلا عن وضع وتنسيق خطة البحوث ، وتوزيع الإشراف عليها .

والقسم أيضا هو الذى يقترح تعيين أعضاء هيئة التدريس ، وندبهم ، ونقلهم ، وإعارتهم ، وإيفادهم فى مهمات ومؤتمرات علمية وندوات أو حلقات دراسية ، واقتراح الترخيص للأساتذة بإجازات التفرغ العلمى .

كما يقترح القسم أيضا توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات والانتداب من القسم وإليه . وهو الذى يقترح تعيين المدرسين والمساعدين والمعيدين ، وندبهم ونقلهم وإيفادهم فى بعثات أو على منح أجنبية ، وإعطائهم الإجازات الدراسية .

ويقترح القسم أيضا توزيع أعمال الامتحان ، وتشكيل لجانه فيما يخص القسم ، كما يقترح منح مكافآت التفرغ للدراسات العليا ، واقتراح تعيين المشرفين على الرسائل ، وتشكيل لجان الحكم عليها ، ومنح درجات الماجستير والدكتوراة .

والقسم أيضا هو الذى يناقش نتائج الامتحانات فى مواد القسم ، وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث العلمى فى القسم ، ومراجعتها وتجديدها فى ضوء كل ذلك وفى إطار التقدم العلمى والتعليمى . كما أنه يتابع أيضا تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث فى القسم .

هذا ما يختص به قسم التاريخ فى كلية الآداب بجامعة المنوفية ، وهو الذى يختص به كل قسم فى الكلية وفى الكليات الأخرى وفى الجامعات الأخرى .

وهو ما يبين أن الذين اعترضوا على تعيين عميد الكلية ليسوا أكثر من مغرضين أو جهلاء بالنظام الجامعى ، فسواء عين عميد الكلية أو انتخب فالعملية التعليمية الجامعية والنشاط العلمى كله يقوم به القسم المختص وليس عميد الكلية .

وأكثر من ذلك أن مجلس الكلية - المكون من مجموع أقسام الكلية - وليس عميد الكلية - هو الذى يرسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية ورسم الإطار العام لنظام العمل فى أقسام الكلية . وعميد الكلية الذى يرأس هذا المجلس تنحصر مهمته فى ، تنفيذ قرارات مجلس الكلية أو المعهد ، ويبلغ محاضر الجلسات إلى رئيس الجامعة .

وحتى أدلل على أن القسم هو أساس الجامعة ، وكلمته هى النافذة فى العملية التعليمية والإدارية ، فإنى حين كنت رئيسا لقسم التاريخ منذ نحو عشر سنوات ، قررت تعطيل تعيين مدرس مساعد حصل على الدكتوراة ، فى وظيفة مدرس ، وذلك لمدة عامين ، عقابا له على تجاوزه للتقاليد الجامعية . وقد عمد هذا المدرس المساعد إلى استعطاف عميد الكلية ، ورئيس الجامعة ، بل أعضاء مجلس الجامعة ، وكان من بينهم شخصيات هامة جدا ، مثل المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات ، والأستاذ الدكتور إبراهيم بدران . وقد عرض موضوع هذا المدرس المساعد على مجلس الجامعة وأنا عميد عدة مرات ، فكنت أصر على ضرورة تأديبه ، وكانت حجتى أن الجامعة هى القسم . وكان مجلس الجامعة



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤

يذعن لقرار القسم فى كل مرة ، حتى شعرت بأن العقوبة قد أثمرت ، وعاد المدرس المساعد إلى صوابه ، فقرر القسم تعيينه ، وعندئذ أصدر مجلس الجامعة قراره بتعيينه مدرسا .

هذه الرواية توضح تماما الصورة الحقيقية للجامعة والحياة الجامعية والعملية التعليمية فى الجامعة . وهى تبين أن الذين تصوروا أن تعيين عميد الكلية سوف يقلب الأساتذة إلى موظفين ويحيل الجامعة إلى إدارة حكومية هم مفرضون أو هم أبعد الناس فهما للجامعة ، وأكثرهم جهلا بوظيفة العميد .

ذلك أنه إذا كان قد تبين لنا أن وظيفة العميد هى تنفيذ قرارات مؤسستين ديموقراطيتين فى الكلية ، وهما مجلس القسم ومجلس الكلية ، فسواء وصل إلى منصبه بالتعيين أو بالانتخاب فلن يغير ذلك من وظيفته ، ويجعله يرسم سياسة القسم والكلية بدلا من تنفيذ ما يقرره مجلس القسم ومجلس الكلية .

فالعميد - وفقا للمادة ٤٤ من قانون الجامعات - يقوم بتصريف أمور الكلية وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ، وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية ، وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فى حدود هذه القوانين واللوائح .

وهذا العمل - كما هو واضح - عمل إدارى بحت ، لا يتطلب فى صاحبه أن يكون منتخبا ، وإنما يتطلب فيه فقط أن يكون إداريا ناجحا . فإذا كان إداريا فاشلا انعكس فشله على إدارة الكلية وتنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات .. إلى آخره .

ولعل الكثيرين الذين لم يقتربوا من الجامعة يجهلون أن العملية الانتخابية للعميد لا تتم إلا فى الكليات التى يتوافر فيها أكثر من عشرة أساتذة ، فإذا لم يوجد بالكلية سوى عشرة أساتذة فأقل ، يعين العميد من بين أساتذة الكلية بقرار من رئيس الجامعة .

وفى الفترة السابقة كانت معظم الكليات الجامعية الجديدة تعانى من نقص شديد فى عدد الأساتذة ، يعطل العملية الانتخابية ، فكان العميد يصل إلى وظيفته بالتعيين .

وقد كنت أنا نفسى عميدا معينا لأن عدد الأساتذة بالكلية لم يكن كافيا لاجراء انتخاب ، وكنت أفخر بأنى وطه حسين معينان ! ولعلى أقدر من غيرى على تقدير أهمية أن يكون العميد معينا لا منتخبا . فلم أكن مدينا لأحد من الأساتذة بصوته على نحو يدعونى إلى مجاملته على حساب المصلحة العامة ، ولم أشعر بحاجتى إلى تكيل . لوبى . لصالح انتخابى ، أو شلة تروج لى بين الأساتذة ، كما لم تكن ثمة مصالح أو خصومات شخصية بينى وبين أحد من أعضاء هيئة التدريس . بل أذكر أن شعورى بأنى غير مدين لأحد من أعضاء هيئة التدريس بمنصبى جعلنى أخوض معركة شرسة ضد الغلو فى أسعار المذكرات والكتب ، والانحياز لصالح الطلبة فى كثير مما يمس مصالحهم . وقد أحلت ثلاثة أساتذة إلى مجلس تأديب لبيعهم المذكرات بأسعار مبالغ فيها كثيرا ، وأجبرت البعض على رد فروق ما حصلوا عليه من الطلبة من مبالغ زائدة عما حددته من أسعار عادلة للكتب والمذكرات .

لا جدال - اذن - فى أن التعديل الذى أدخله وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، ووافق عليه مجلس الشعب ، كان تعديلا صحيحا ، وهو يدخل فى عملية إصلاح الجامعات ، كما أنه يلطم كثيرا من المنافقين الذين يعلو صوتهم بالنحيب على انهيار الديموقراطية فى الجامعة .

فالظريف فى هذه الأصوات أنها تنسى أن رئيس الجامعة نفسه يصل إلى منصبه بالتعيين وليس بالانتخاب ! بل إن العميد المنتخب يصل إلى منصبه أيضا بالتعيين ! فالقانون القديم لا ينص على تعيين من يحصل على أعلى الأصوات عميدا ، وإنما ينص على أن يختار رئيس الجامعة العميد من بين من حصلوا على أكثر الأصوات ، وله الحق فى تعيين أقل هؤلاء الثلاثة أصواتا ! وهو ما حدث فى جامعة عين شمس منذ بضعة أعوام ، إذ استبعد رئيس الجامعة من التعيين من حصل على أعلى الأصوات من الثلاثة ، واختار أقلهم !

المهم أن المتباكين على الجامعة وكرامة الأستاذ الجامعى أغفلوا - عمدا أو جهلا - تعديلا يعد أعظم تحول فى تاريخ الجامعة ، وأكثرها حفاظا على كرامة الأستاذ الجامعى .

فلقد كان النص القديم فى القانون يجعل سن انتهاء الخدمة بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس ، ستين سنة ، ولكنه يبيح لهم البقاء بصفة شخصية كأساتذة متفرغين حتى بلوغ سن الخامسة والستين ، ثم يتم تعيينهم كأساتذة متفرغين لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص .

وقد وضعت هذه المادة الأساتذة المتفرغين فى أكثر الأوضاع مهانة ، إذ أصبح استمرارهم فى العمل منوطا برأى تلامذتهم ومن هم أقل درجة علمية منهم ! وفى هذا الزمن الردئ وجد البعض من صغار النفوس الفرصة لتصفية الحسابات مع أساتذتهم ، أو المن عليهم بموافقتهم على تجديد التعيين ! وفى الوقت نفسه فإن البعض من الأساتذة الذين شعروا بأن الحساب يمكن أن يجمعهم مع تلامذتهم فى نهاية الأمر ، تهاونوا فى أداء واجبهم تجاه هؤلاء التلامذة على حساب الكفاءة العلمية . وكل ذلك أوجد داخل الجامعة أوضاعا لم تعرفها الحياة الجامعية .

وقد تولت التعديلات الجديدة التى وافق مجلس الشعب



على إدخالها على قانون الجامعات ، إصلاح هذا الوضع الخاطئ ، والحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعى ، فقد نصت المادة ١٢١ على أن « يعين بصفة شخصية فى ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ، ويصبحون أساتذة متفرغين ، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل .. إلى آخره .

وفى هذا الصدد أيضا – أى الحفاظ على كرامة الأستاذ الجامعى – أدخلت التعديلات الجديدة نصا يقضى باعتبار عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصبا عاما أو أكثر ، فى حكم المعار من وظيفته فى الجامعة طوال مدة شغله لهذه المناصب العامة ، فإذا ترك منصبه العام عاد إلى شغل وظيفته الأصلية فى هيئة التدريس . فإذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة فى الجامعة ، عاد أستاذا متفرغا فى ذات الكلية أو المعهد .

والسبب فى هذا التعديل أنه فى هذا الزمن الردئ أيضا حدث أن تنكرت بعض الجامعات لبعض بنيها ممن تولوا منصب الوزارة بعد أن تركوا مناصبهم ورفضت إعادتهم إلى وظائفهم العلمية ، جريا على العادة المصرية العريقة .. عادة الوديع بالقلل القناوى . والآن بعد هذا التعديل لم يعد فى وسع أصحاب النفوس الصغيرة ممارسة هوايتهم فى التنكر لمن خدموا البلاد ! □



ارفعوا أيديكم عن معهد التعاون

حامد دنيا

لا يزال مسلسل الامتحانات فى أغلب الكليات الجامعية والمعاهد العالية مستمرا إلى أواخر يونيو وأوائل يوليو القادم على أقصى تقدير .. وهذه الامتحانات تسير على ما يرام بعد أن التزم أساتذة الجامعات مع العمداء ورؤساء الجامعات على أن تكون أسئلة الامتحانات فيما درس من المناهج حتى قبل الامتحانات بأسبوع ..

ولكننى أرى لزاما على أن أتعرض بصفة خاصة للامتحانات فى المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية بالمنيرة .. وذلك لكشف المحاولات الدنيئة الهدامة والمخططات الرخيصة التى أثارتها جماعات أعداء النجاح من الخفافيش والشواكيش والحناكيش لمنع هذا المعهد العريق بقيادة عميده العالم المناضل الكبير الدكتور كمال حمدى أبو الخير أستاذ إدارة الأعمال بجامعة عين شمس ، أبو التعاون فى مصر ، من أداء رسالته العلمية التعاونية فى مصر والوطن العربى .. والحمد لله .. باءت كل هذه المحاولات بالفشل الذريع .

●● وهذه بعض المخططات المكشوفة والمفضوحة لجماعات أعداء النجاح :

١ – أرادوا فى الخمسينات أن يبقى هذا المعهد العلمى معهدا عاليا متوسطا يمنح درجة الدبلوم فقط .. ولكن وقف د . أبو الخير ومعه المرحوم كمال الدين رفعت ، وأعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، حائط صد ضد محاولات ذلك التكتل الرهيب من جماعات أعداء النجاح – ومع الأسف – بقيادة بعض الرسميين فى ذلك الوقت .. ولم يتحقق هدفهم الرخيص وأصبح معهد التعاون معهدا عاليا يمنح درجة البكالوريوس منذ ذلك التاريخ ، بل أصبح خريجوه يلتحقون بالدراسات العليا فى مختلف التخصصات .. فى المحاسبة والإحصاء والتعاونيات والتمويل والاقتصاد.. إلخ ، ويحمل الآن عدد غير قليل من خريجيه درجة الدكتوراه ويؤدون رسالتهم العلمية فى الكليات الجامعية والمعهد خير أداء وعلى أكمل وجه ..

٢ – وفى السبعينات .. حاول أعداء النجاح أن يلصقوا تهمة رخيصة لأسرة

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤

المعهد .. ادعوا أن استمارات الالتحاق للطلاب المنتسبين بالمعهد تباع الواحدة منها بمبالغ تتراوح بين ألف وألفين وثلاثة آلاف جنيه وأحيانا أكثر ..

وطبعا تصدى الدكتور كمال أبو الخير لهذا الاتهام الحقير والكاذب بكل قوة ، وطلب أن يفرغ المعهد لأداء رسالته التعليمية فقط كأى مؤسسة جامعية محترمة ، وأن تكون طلبات القبول والبت فيها من اختصاص وزير التعليم العالى شخصيا دون سواه .. وحسم المرحوم الدكتور فؤاد محى الدين رئيس الوزراء الأسبق هذا الموضوع ، وأصدر قرارا بالاستجابة لطلب الدكتور أبو الخير .. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن ، أصبح وزير التعليم شخصيا هو المختص بعمليات قبول الطلاب المنتسبين للمعهد .. يتقدم إليه طالبو المنح الدراسية من الهيئات والمؤسسات والوزارات المختلفة وأعضاء مجلسى الشعب والشورى ورجال الإعلام والعاملين فى قطاعات البنوك والسياحة والاستثمار وغيرهم بطلبات الالتحاق ، ليقرر الوزير ما يشاء بشرط أن تنطبق عليهم الشروط المطلوبة للالتحاق .. وأصبح المعهد يتلقى كشوف طلاب البعثات المقبولين من مكتب تنسيق القبول للجامعات .. وبذلك تحقق الهدف بعد أن نأى المعهد بنفسه عن القيل والقال والشائعات المغرضة الخبيثة ، وأسقط فى يد أعداء النجاح وماتت واندفنت محاولتهم السخيفة ولعبتهم القذرة ..

٣ - وأخيرا .. ومنذ أيام فى أثناء امتحانات هذا العام نشرت إحدى الصحف - مع الأسف - خبرا سخيفا .. ادعت أن التوأمين إبراهيم وحسام حسن ، وهما طالبان فى السنة الثانية بالمعهد - مع عشرات غيرهما من نجوم كرة القدم - يؤديان الامتحان فى لجنة خاصة بدعوى أن أيديهما مصابة ومربوطة بالقماش ، وطبعا هذا الخبر لا أساس له من الصحة ، بل هو مجرد كذبة رخيصة ومحض افتراء .. فأل حسن نجما النادى الأهلى ، وخالد الغندور وعفت نصار نجما الزمالك ، وغيرهم من أعضاء المنتخب القومى المصرى لكرة القدم يمتحنون فى المعهد وسط آلاف الطلاب فى اللجان العامة ، لا فى لجان خاصة .. ولقد تأكد ذلك عندما قام فجأة الأستاذ عادل عفيفى الوكيل الأول لوزارة التعليم العالى للخدمات والمشرف العام على مكتب تنسيق القبول للجامعات والمعاهد العالية بالمرور على لجان الامتحانات بالمعهد .. ولحسن الحظ كنت موجودا فى تلك اللحظة .. لقد دهش وكيل أول الوزارة من الانضباط العجيب والنظام الدقيق والسكون الغريب والصمت الرهيب الذى خيم على مئات الطلاب داخل اللجان ، وكأن على رءوسهم الطير ، وهم يجيبون عن أسئلة الامتحان .. لدرجة أنه ابتسم وهو يتحدث موجها كلامه للاستاذ بهجت أبو الخير الأمين العام للمعهد على سبيل المزاح .. « أنتم عاملين إيه فى الطلبة ؟ أنتم خدرتوهم والا إيه ؟ » .. وهذه شهادة حق نطق بها .. عادل عفيفى وكيل أول الوزارة ..

●● ولننظر بعين العقل وبروية متأنية ، بعيدة عن الانفعال والعاطفة . أليست اللجان الخاصة تعقد بقرار من اللجان الطبية بعد فحص وكشف دقيق على الطالب المريض واثبات حالته ؟ فما هو الموقف .. لو أن طالبا - أى طالب - وليكن ابن مسئول كبير أو شخصية مرموقة - مريض فعلا ، وقررت اللجنة الطبية أنه فى حاجة إلى لجنة خاصة مراعاة لظروفه المرضية ؟ هل يحرم هذا الطالب من تلك اللجنة بحجة أنه ابن فلان أو علان ؟ أليس هذا ظلما ؟ !

أيها المخادعون المنافقون الكذابون .. من جماعات أعداء النجاح .. ارفعوا أيديكم عن معهد التعاون .. فكل محاولاتكم السابقة والمستقبلية مصيرها الفشل التام ، لأنها مبنية على غير أساس ، وأستحلفكم قائلا : « وحياة أبوكم ، فضوها سيرة ، بعد أن فاحت سيرتكم ، واتركوا المعهد يؤدى رسالته العلمية فى هدوء ..

●● ويكفى فخرا للمعهد أنه تخرج فيه حتى الآن عشرات الآلاف يؤدون رسالتهم على أحسن وجه فى أهم قطاعات الدولة الأساسية والحساسة فى مصر والوطن العربى ..

●● ويكفى كدليل على نجاح هذا المعهد .. أن امتحانات هذا العام حضرها أكثر من ٣٢ ألف طالب وطالبة .. لم تحدث من واحد منهم حادثة واحدة تعكر الصفو ، أو تعوق سير الامتحان ، أو تخل بالنظام داخل اللجان .. وقد انتهت امتحانات المعهد يوم الأربعاء الماضى على خير . وسوف تذاع النتائج . فى النصف الثانى من شهر يوليو أو أوائل أغسطس .

●● ويكفى أيضا أن المعهد ماض فى رسالته العلمية التعاونية ، وفى تطوير مناهجه بخطى ثابتة لمواكبة عصر المتغيرات .

وأقوى دليل على ذلك : أن طلبة المعهد يدرسون الآن فى مادة إدارة المكاتب موضوع كيفية إدارة الأزمات والإدارة الاستراتيجية ، والحاسبات الآلية ووضعها موضع التطبيق .. وبالطبع فإن إدارة الأزمات تعد من أحدث ما يدرس الآن فى الجامعات العربية المتطورة والمتقدمة تكنولوجيا .

●● ويكفى كذلك أن المعهد حقق إمتازات كثيرة لطلابه لا تتوافر فى مؤسسات علمية كثيرة .. مثل التأمين على كل الطلاب ، نظاميين ومنتسبين ، ضد الحوادث بمبلغ أربعة آلاف جنيه . طوال العام الدراسى وأثناء الامتحانات ، وأن كثيرين من طلابه قد استفادوا بهذه الميزة .

تحية تقدير وعرفان للدكتور كمال حمدى أبو الخير ومعاونيه من كبار أساتذة الجامعات الأفاضل ، وللأسرة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية المالكة للمعهد ، ولأعضاء مجلس إدارته . □



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٦

في مؤتمر وزراء التعليم

العرب : استئصال الأمية فى الدول العربية !

شهدت القاهرة أضخم حشد لوزراء التعليم العرب وذلك من خلال مؤتمر « التعليم من أجل التنمية .. ومواجهة تحديات القرن الـ ٢١ » الذى تنظمه اليونسكو بالتعاون مع منظمة الاليكسو العربية ومنظمة الاسيسكو الاسلامية وبعد توقف دام ١٧ عاماً نظراً للظروف التى مرت بها المنطقة العربية ..

وقد جاء انتخاب د . « حسين كامل بهاء الدين » وزير التعليم رئيساً للمؤتمر اعترافاً بالدور القيادى الذى تقوم به مصر فى المنطقة العربية .

وأمام ١١ وزيرا للتعليم من دول الكويت وقطر والأردن وسوريا والبحرين والعراق والامارات وليبيا والمغرب والسودان وفلسطين و ٣ سفراء لدول تونس وسلطنة عمان وموريتانيا وكذلك ممثل الأمم المتحدة وحوالى ٢٠٠ رئيس جامعة ومسئول واخصائى من كبار المتخصصين فى التربية والتعليم

بهاء زيتون

والتخطيط الاقتصادى من حكومات الدول العربية .. دارت جلسات المؤتمر حيث تم بحث تعميم التعليم الأساسى وتحسين نوعيته وملاءمته وسبل القضاء على أمية الكبار وكذلك تحديات القرن القادم الواحد والعشرين فى مجال التعليم .. وتوفير التعليم الأساسى للفتيات والنساء .. وأدوار ومسئوليات الأوساط المانحة فى دعم التعليم الأساسى .. واعداد خطط عمل وطنية عاجلة لاستئصال الأمية بحلول عام ٢٠٠٠ فى الدول العربية ومضاعفة الجهود من أجل تحقيق مبدأ التعليم للجميع .

وقد أعلن د . « حسين كامل بهاء الدين » وزير التعليم ورئيس المؤتمر ان الهدف من هذا المؤتمر الحاجة الماسة لتنهضة العمل العربى المشترك فى ساحة التعليم الذى يمثل حجر الزاوية لأى تقدم اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى وطالب بضرورة التفكير فى إنشاء مراكز وطنية ذات انشطة إقليمية - بدعم من المجتمع الدولى - فى مجالات التخطيط والمناهج وإعداد المعلم والتقويم خاصة فى اللغات وعلوم المستقبل من رياضيات وعلوم أساسية .. هذا بالاضافة إلى الأستفادة والأستعانة بأساليب التعليم من بعد والأقمار الصناعية المتاحة فى المنطقة ومنها « عربسات » مثلا فى مجالات إعداد المعلم وتجديد وتعميم التعليم الأساسى ومحو امية الكبار .

كما طالب بالعمل المشترك لانشاء نظام متكامل لتبادل المعلومات يكفل نقل العلوم .

كما أشار وزير التعليم ورئيس المؤتمر الى قضية هامة تواجه البلاد العربية وهى مشكلة أمية المرأة العربية التى بلغت ٦٢ ٪ من الأميين رغم ان المساواة بين الرجل والمرأة تدعو إليها القيم الروحية والمبادئ الدستورية والتشريعية فى العالم .. وأشاد بالتجربة الجديدة لمشروع مدارس الفصل الواحد التى تتبناها السيدة سوزان مبارك .

وقد اختتم المؤتمر أعماله بوثيقة ختامية تحت اسم « اعلان القاهرة » تتضمن مجموعة من القضايا والتوصيات الهامة القابلة للتنفيذ منها :

- إنشاء مراكز متميزة فى المنطقة العربية لتعليم اللغات وعلى رأسها اللغة العربية وأخرى لتدريب المعلمين وأخرى لتدريس العلوم والرياضيات .. ومركز للتعليم عن بعد .
- تكاتف الجهود العربية والاقليمية والدولية للقضاء على الأمية فى الدول العربية .
- اعداد المعلمين وتحسين أحوالهم .
- البحث عن موارد جديدة لتمويل التعليم .
- توفير التعليم لأبناء الشعب الفلسطينى .
- تحقيق تكافؤ فرص الألتحاق بالتعليم بين النساء والرجال .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الجامعة مرفق حكومى

أوراق

يكتبها اليوم

د. أحمد ثابت

كل المبررات التي ساقتها الحكومة ووزير التعليم للتعديلات الجديدة التي ادخلت علي قانون الجامعات واهية ولا تتفق مع المنطق ، ولا تبين سوي الرغبة الجامحة في التسلط واغلاق منافذ التعبير والحرية ، وحيث جاءت الهجمة علي الجامعات في اطار الحملات غير المنظمة والعشوائية ضد النقابات المهنية ونقابة المحامين وحصار احزاب المعارضة في اطار ما يسمي بالحوار الوطني وتصويرها امام الراي العام علي انها جزء من النظام يساهم في التخفيف من أزمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة وفي التغطية علي فساده وإظهار عجز هذه الاحزاب أمام جماهيرها ، واظهار الامر كله أمام الناس علي انه لا مجال لتحسين الاوضاع او لاي اصلاح جذري يجتث جذور الفساد ويغير من تلك الرموز والعناصر الكالحة والتي تتربع علي عرش الحكومة ، وهو ما تنبهت له احزاب المعارضة بابداء مواقف الرفض والادانة لاسلوب استدعائها لما يسمي باللجنة التحضيرية للحوار الوطني ولتشكيل هذه اللجنة وللشخص المقرر المعروف بعلاقاته مع الصهيونية الواسعة .

ولا يخفي مغزي التوقيت المتقارب في العدوان الحكومي علي المحامين وأساتذة الجامعات ، فقد تحولت السلطة فيما يبدو الي طريق اللاعودة في اغتيال ومصادرة مؤسسات الفكر والابداع وقلاع الحرية ، واخذت تتعامل باستخفاف وازدراء معها وتخلت فيما يبدو عن اسلوب السادات الذي رغم سلطويته وجبروته لم يسعف السلطة في تنفيذ اوامر صندوق النقد الدولي والحكومة الامريكية بسرعة بيع القطاع العام والغاء الدعم وتفكيك نقابات العمال وتشريد ملايين العمال والفنيين بالقطاع العام ، فقد كان اسلوب السادات هو اختراق منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية مثل النقابات والجامعات والصحافة من خلال قوانين سيئة السمعة وتسلل انصار السلطة اليها .

ولكن اسلوب السلطة الآن هو الصدام المباشر والشامل مع هذه المؤسسات الديمقراطية حتي اذا ادي هذا الاسلوب الي احراج انصارها ونزع ورقة التوت التي تلبسونها لاثبات ابتعادهم نسبيا عن السلطة .

ويذكرنا هذا الإسلوب بما كان يفعله هتلر من سياسة تقوم علي ان من ليس معي فهو ضدي ! وفيما يبدو ان هذا الاسلوب لم يعد يثير استهجان دوائر الحكم والمصالح في الغرب والولايات المتحدة التي عادة ما تتحدث عن حقوق الانسان والديمقراطية وتفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية علي بعض الحكومات التي تنتهك حقوق الانسان ، ويتضح بالطبع مدي الازدواجية والكيل بمكيالين في



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعامل مع قضايا حقوق الانسان والديمقراطية ، حيث تصمت واشنطن عن الانتهاكات البشعة لحلفائها واتباعها من الحكام الموالين لها في مقابل اداء هؤلاء لوظائفهم في تحقيق المصالح العليا الامريكية .

وهكذا تفصح السلطة عن اساليبها الامنية بصراحة منقطعة النظير وفى الاستخفاف والاستهانة بالجامعات وباساتذة الجامعات معتمدة في ذلك علي اجهزة مشكوك في شرعيتها وفي مدي التزامها بالقوانين وبالدستور ، ومن أهمها تلك الآلة التشريعية الجهنمية القادرة علي سلق القوانين واصدارها والتصويت عليها بسرعة البرق وفي ثوان معدودات لتعديلات تمس كرامة وحياة وقدسية مؤسسات فكرية وعلمية رصينة وراسخة مثل الجامعات ، ويلفت النظر في هذه السرعة التي تفوق سرعة مضرب البيض او خلاط عصر الفواكة ، بينما تتميز سياسات الحكومة فيما يتعلق بمصالح الناس واقواتهم بالبطء الشديد حتي يخيل للمرء ان الحكومة في مصر لا تزال تعمل بنفس بطء وبلادة حكم المماليك او العثمانيين !

وتستند السلطة الي جهازها التشريعي الذي يصوت علي مشروعات القوانين بعدد من النواب غير دستوري وغير شرعي قد لا يزيد على ٦٠ او ٧٠ عضوا عادة ما يستدعون علي عجل للتصويت فقط وعلي قانون هام حتي لا تبلغهم الحكومة ما هو هذا القانون ولا توزع عليهم نسخا منه !

لقد اصبح مجلس الشعب وسرعته في التصويت بمثابة عقدة مستعصية وظاهرة فريدة في العالم كله الذي يتحول أغلبه الي الديمقراطية حتي اصبحت دويلات صغيرة مثل تايوان وسنغافورة اكثر ديمقراطية واكثر تقدما ونموا من مصر !

وعلي ما يبدو ان الحكومة الآن اضحت تعرف دورها ، فالمسئولون فيها اضحوا مجرد موظفين ينفذون أوامر الصندوق وواشنطن ، وبالتالي لم تعد تطيق ان توجد مؤسسات او اشخاص منتخبون وغير موظفين او لا تتناسب الاوامر والتعليمات ومنطق « طبقا لتعليمات الرئيس » و « وكله تمام يا فندم » مثل أساتذة الجامعات ، حيث الجامعة مؤسسة مستقلة ذات طبيعة وظيفية متميزة والعلاقة بين الاساتذة وبعضهم البعض وبينهم وبين عمداء الكليات ورؤساء الجامعات وبينهم وبين الطلاب علاقة قائمة علي التدريس والابداع والفكر والندية ، وبهذا المعني فهم ليسوا موظفين مثل موظفي مصلحة المجاري او مصلحة البريد او الفراشين ممن يعملون في البوفيهات ، مع احترامنا وتقديرنا لهؤلاء !

هذا بالاضافة الي ان عناصر السلطة كلها طالما تعمل بالتعيين وبرضاء « الكبار » وبمنطق « من ليس له كبير يبحث عن كبير » ، فقد اصابت هذه الحكومة لوثة عقلية هي لوثة التعيين فراحت تطبقها علي اساتذة الجامعات بتعيين عمداء الكليات باعتبارهم موظفين تنفيذيين مثلهم مثل العمد ، ولن نناقش هنا هذه الحجج الوهمية الواهية ، فاستاذ الجامعة ليس موظفا باية حال ، بل هو صاحب رسالة تعليمية وفكرية وعلمية وياخذ راتبه من ناتج عمله ومن الضرائب التي يدفعها ، مثلما ياخذ رئيس الجمهورية راتبه من اموال دافعي الضرائب ، كما ان الحكومة لا يمكن ان تكون حريصة علي الجامعات فتقول ان تعيين العمداء جاء بسبب ان الانتخاب أدي الي الشللية في الجامعة ، فاذا كانت هذه حالات محدودة يمكن علاجها بتوسيع نطاق الانتخاب حتي يشارك فيه صغار الاساتذة مع اقدم الاساتذة ، فان المنطق لا يكون بالتعيين من اجل احكام قبضة السلطة المركزية علي الجامعات ، والمثير في الامر ان السلطة استجابت لبعض رؤساء الجامعات من ذوي النفوس الضعيفة وضعفاء الشخصية وذوي المصالح الخاصة والذين ضاقوا من عمداء قليلي العدد منتخبين ابدوا أراء لا تروق لهؤلاء الرؤساء ، مع العلم ان غالبية العمداء المنتخبين اما اعضاء في الحزب الحاكم او من الموالين للسلطة او ممن يرضي عنهم الأمن .

علي ان الرغبة في مزيد من التسلط والردة علي هامش الديمقراطية المحدود هى العامل الحاسم والرئيسي وراء تعديل قانون الجامعات بتعيين العمداء وعزلهم وتقوية قبضة وزير التعليم علي الجامعات ، مع ان سلطته ليست إلا اشرافية فقط ، لان الجامعة لا تحتاج الي وصاية وزير التعليم عليها .لقد كان الاسلوب الديمقراطي الصحيح هو ان تقوم الحكومة ووزير التعليم بعرض قانون الجامعات الذي سبق ان اقترحته نوادي هيئات التدريس علي



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤

وزير التعليم السابق فتحي سرور علي مجلس الشعب المشكوك في شرعيته ودستوريته ، لكنه كالعادة حفظه في ادراج المجلس ..

ان النقابات وجماعات المجتمع المدني ومؤسساته يجب ان تتنبه الي ان الهجمة علي المحامين واساتذة الجامعات سوف تلحق بالباقي اذا لم تتضامن معا من اجل وقف هذه الهجمة الدكتاتوية ، ونقول للحكومة ان التعديلات لتعيين العمداء وعزلهم لن تمر بسهولة وعلي الحكومة ان تدرك ان الاسلوب الامني لن يحميها باي حال من الاحوال من حالة الغضب الشعبي .

■ وزير التعليم فى الاسكندرية:

مكان بالجامعات لكل ناجح بالثانوية العامة هذا العام والامتحانات متوسطة المستوى

الاسكندرية - من سهيلة نظمى:
اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان هناك مكانا لكل ناجح فى الثانوية العامة هذا العام بالجامعات وطمان طلاب الثانوية العامة الى إن الامتحانات فى مستوى الطالب المتوسط وان هناك أسئلة للمتميز. وأضاف - فى تصريحات له بجامعة الاسكندرية أمس عقب توقيع اتفاقية التعاون بين مصر وروسيا - ان خطة الدولة تهدف الى التوسع فى مجال التعليم الجامعى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤

مجرد رأى

ليس دليلا للذكاء

ولأن الامتحان فى مصر يقوم على فكرة اختبار ذاكرة الطالب فى فترة معينة هى الفترة التى يؤدى فيها الامتحان فإن الدرجات التى يحصل عليها هذا الطالب لا يمكن ان تكون مقياسا لذكائه او غبائه، وانما لنجاحه فى تذكر الاجابة.. وانا هنا اتحدث عن الطلبة الذين ذاكروا وليس الطلبة الذين لم يذاكروا.. فانا اعرف طلبة يقرأون المادة مرة واثنتين وثلاثا ورغم ذلك فان قدرتهم على الحفظ محدودة.. وبالتالى فانهم فى ساعة الامتحان يبدون «ميح».. لانهم عجزوا عن تذكر ما قرأوه اكثر من مرة وبالتالى كانت درجاتهم قليلة..

ومن حسن حظ البشرية ان الدرجات ليست وحدها مقياس الذكاء او النجاح والفشل..

فى العام الدراسى ٥٠/٥١ حصلت على شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم علمى بمجموع ٥٥ فى المائة.. ولم يكن هناك فى ذلك الوقت مكتب تنسيق نذهب اليه ونقدم اليه اوراقنا ونضع امامه رغباتنا ويقوم بتوزيعنا.. بل كان علينا ان نطوف بانفسنا على الكليات ونتقدم للمسجل وكان المسجل بحسب تقديره يقبل او يرفض هذه الاوراق.. ولم اجد وقتها كلية متاحة تقبل اوراقى.. ثم فجاة اعلنت الدولة عن افتتاح جامعة جديدة هى جامعة ابراهيم باشا (عين شمس بعد ذلك) واصبح امامنا فجاة عدد متاح من الكليات مثل الزراعة والآداب والحقوق والتجارة ورغم اننى قسم علمى فقد اخترت ان اتقدم لكلية الحقوق وكان مجموعى بالنسبة لطلبة آخرين قبلتهم الكلية يعتبر عاليا.. ولم اكن وحدى الذى كان فى القسم العلمى ودخل هذه الكلية، كما لم اكن وحدى صاحب المجموع الذى لم يجد مكانا فى كليات الجامعات الاخرى.. بل لعلى احد الذين قلت فيما بعد لكل زملاء الدفعة ان اى واحد فيكم لا يستطيع ان يزعم انه كان صاحب مجموع مرتفع فى الثانوية، فقد كنا فى نفس الهم سويا..!

وقد كان من بين زملاء هذه الدفعة الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد فيما بعد والدكتور عبد الاحد جمال الدين والمستشار احمد فؤاد الغنام رئيس جهاز الكسب غير المشروع سابقا والسفير وهيب المنياوى سفير مصر السابق فى طوكيو، وابراهيم نافع واحمد بهجت ومحمد وجدى قنديل وسعيد عبد الغنى وكرم مطاوع وسعد اردش وغيرهم.. وكلهم نماذج ناجحة فى مجالات عملهم.. والله أعلم اين كان يمكن ان يكون كل واحد من هؤلاء لولم يسعده الحظ بمجموع متواضع وكلية جديدة تقبل اوراقه؟!

صلاح منتصر



شكوى من مادة التجويد في امتحان الاعدادية الازهرية

شكا طلبة وطالبات المعاهد الازهرية من صعوبة امتحان الاعدادية فى مادة التجويد حيث تضمن السؤال الثانى جزئيتين من خارج المنهج لم يتم شرحهما بالمعاهد. وستنتهى امتحانات الاعدادية الازهرية اليوم حيث يؤدى الطلبة الامتحان فى الحديث والتفسير والنصوص والمطالعة والاملاء.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

فرص عمل لطلاب كلية الاقتصاد تتناسب مع طبيعة دراستهم

٣ شهور هي الاجازة الصيفية التي يقضيها طلاب الجامعات بين انتهاء الامتحانات وبدء عام جديد وقد فكرت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة كما يقول الدكتور عبد المنعم المشاط وكيل الكلية في اجراء مجموعة من الاتصالات بالهيئات العامة المختلفة لتوفير فرص عمل لطلاب الكلية تتفق مع طبيعة الدراسة حتى يستفيد الطلاب من وقت الاجازة بالدراسة العملية وقال انه تم الاتفاق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء على توفير ٢٤ فرصة تدريب لطلاب سنوات النقل بقسم الاحصاء مع البنك العربي على توفير ٦٤ فرصة لتدريب طلاب قسمي الاقتصاد والاحصاء والاتفاق مع السيد سامي مهران امين عام مجلس الشعب على توفير ١٠ فرص لتدريب طلاب قسم العلوم السياسية و ١٠ فرص اخرى بمركز القاهرة لحقوق الانسان و٧ فرص لتدريب طلاب قسمي الاقتصاد والعلوم السياسية بمجلة الاهرام الاقتصادي.. وعدد كبير من الفرص بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة ولمشاركة خريجي الكلية في الانشطة المختلفة.

واشار الى ان هذه الفرصة ستكون بجانب تشجيع الطلاب على الانضمام للمعسكرات الصيفية التي تجريها رعاية الشباب بالجامعة وبرامج سفر الطلاب المتفوقين للخارج بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة.

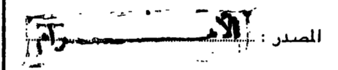
وسيكون الاختيار بين الطلاب للتدريب ـ كما يقول الدكتور المشاط على اساس الحصول على جيد جدا في التقدير العام لآخر سنة دراسية نجح فيها ثم جيد، وهناك مقابل مادي سيحصل عليه الطالب كمكافاة من الجهة التي تقدم التدريب واما التي لا تقدم مكافات ستقوم الكلية بدفعها للطلاب كأجر رمزي وسيبدأ التدريب من منتصف شهر يوليو القادم وحتى منتصف اكتوبر القادم وسيتم توزيع استمارات على الطلاب لابداء رغبتين لاختيار مكان التدريب



جائزتان فى الدراسات التطبيقية لمركز التنمية بجامعة القاهرة

وافق مجلس ادارة مركز التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة على تخصيص جائزتين عن احسن الدراسات التطبيقية ذات العائد المتميز فى الصناعة المصرية وتبلغ قيمة الجائزة الواحدة ٥ الاف جنيه يشارك فيها اعضاء هيئة التدريس بالجامعة وغيرهم خاصة ابحاث الشباب.

وكان المجلس قد عقد اجتماعاته برئاسة الدكتور مفيد شهاب رئيس الجامعة وقرر التعاقد على ١١ مشروعا صناعيا حتى تسهم الجامعة فى حل مشاكل كل المجتمع وعقد ٢٤ دورة تدريبية فى مجالات ترشيد الطاقة وصناعات السكر والورق. ووضع خطة لعقد ٣٢ دورة تدريبية فى النواحى التكنولوجية والدراسات التطبيقية والصناعية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات	التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

طنطاوى فى تخريج ٤ دورات من ١٨ دولة بأكاديمية ناصر العسكرية:

الاستفادة من التطور الهائل فى العلم العسكرى ومواكبة الأحدث فى فنون الحرب والقيادة

كتب ـ احمد فؤاد:

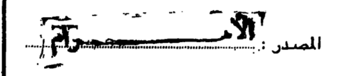
اكد المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع والانتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة أن القيادة السياسية اعطت القوات المسلحة الكثير من اجل تطوير نفسها، وتحديث فكرها واسلحتها ومعداتها، ومازالت تواصل العطاء لمعاهدها العلمية وفى مقدمتها اكاديمية ناصر العسكرية العليا وكلياتها، ولاتبخل باى دعم مادى ومعنوى لتظل دائما منارة العلم العسكرى فى المنطقة.

وقال انه تخرج فى الأكاديمية قادة تزودنا بثقافتهم واستفدنا من خبراتهم كماتخرج منهم من تولى المسئولية بالقوات المسلحة والقيادة المدنية. وحققوا انجازات عظيمة على كافة الاصعدة، وقاموا بدورهم فى الحفاظ على معدلات الأداء للقوات المسلحة بماأسهم فى أن تظل لها القوة والمنعة والقدرة على حماية امن الوطن. جاء ذلك فى الاحتفال بتخريج ٤ دورات فى اكاديمية ناصر العسكرية العليا امس ضمن خريجين من ١٨ دولة عربية وافريقية وشهدها الفريق صلاح حلبى رئيس اركان حرب القوات المسلحة والشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الازهر ووزراء الداخلية والكهرباء والطاقة. وأضاف المشير طنطاوى ان القوات المسلحة حرصت على تزويد الاكاديمية بافضل العناصر لمواكبة التقدم العلمى والاستراتيجى والاستفادة باحدث النظريات فى كافة المجالات.

ووجه وزير الدفاع حديثه للدارسين الوافدين قائلا: اننا سعدنا بوجودكم بيننا لمشاركة اخوانكم لتحصيل العلم وتبادل المعرفة واكتساب الخبرات والمهارات ترسيخا لعلاقات بلادنا، ونرجو أن تعودوا الى اوطانكم وقد تأصل وجدانكم ان مصر بلدكم الثانى الذى يسعده دائما لقاؤكم باستمرار للتعاون البناء لخدمة استقرار بلادكم ودعما للأخوة والصداقة بيننا. واعلن اللواء صلاح سالم مدير الأكاديمية أن المتغيرات المتلاحقة التى تحدث بالعالم اليوم تتطلب ايقاعا سريعا من الناحية البحثية والفكرية والتحليلية لنتمكن من مواجهتها باسلوب علمى متطور، وأن النوعية المتميزة من القادة والضباط الذين تخرجوا من الاكاديمية تم اعدادهم لشغل المناصب الرئيسية على المستوى الاستراتيجى والتعبوى لانهم يمثلون قادة المستقبل. شمل الحفل التخريج لدورات ١٧ حرب عليا، و٢٢ دفاع وطنى، والدورة الاستراتيجية الافريقية الرابعة، والدورة العليا لكبار القادة رقم ٠١٠ وهى اول دورة لتبادل الخبرات بين كبار قادة القوات المسلحة. وحصلت الدورة على تقدير امتياز. كما حصلت الدورة ٢٢ دفاع وطنى على تقدير جيد جدا وحصل ١٠ دارسين منها على امتياز، اما الدورة الاستراتيجية رقم ٤٠ فقد نجح ١٧ دارسا افريقيا فيها.. وقام المشير طنطاوى فى نهاية الحفل بتهنئة اوائل الخريجين وتسليمهم شهادات التخرج حيث حصل اول الدارسين الوافدين وهو مصطفى الحاج تركى (سورى) على تقدير جيد جدا.


المشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع والانتاج الحربى يسلم خريجا من الامارات الشقيقة شهادة التخرج وعلى يمينه الفريق حلبى رئيس الأركان وفى اليسار مدير الأكاديمية اللواء صلاح سالم. [تصوير : نور صبيح]



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

٧ إدارات تعليمية جديدة بالقاهرة ورفع بعض الادارات بالمحافظات

كتب - يسرى موافى :

تقرر إنشاء ٧ إدارات تعليمية جديدة فى القاهرة هى التبين، والمرج، والبساتين ودار السلام، ومنشاة ناصر، والمطرية، وعين شمس، وحدائق القبة ليصل عدد الإدارات التعليمية التابعة لمديرية التربية والتعليم بالقاهرة الى ٢٣ ادارة.

واصدر الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم قرارا بان تكون جميع إدارات القاهرة من المستوى الأول، ورفع بعض الادارات التعليمة من المستوى الثانى الى المستوى الأول من بينها إدارة شبرا الخيمة وإدارة دكرنس وأجا بالدقهلية وسمالوط ونجع حمادى كما تضمن القرار رفع إدارات رشيد وحوش عيسى بمحافظة البحيرة وكفر صقر بالشرقية، واهناسيا ببنى سويف، ودير مواس ومطاى بالمنيا، من المستوى الثالث الى المستوى الثانى.

وتقرر إنشاء إدارات تعليمية من المستوى الثالث فى برج العرب بالاسكندرية، وفى نبروة وتمى الأمديد بالدقهلية، والعاشر من رمضان بالشرقية. وفى محافظة الجيزة تقرر اعتبار ادارات شمال ووسط وغرب وجنوب الجيزة والهرم وأوسيم إدارات تعليمية من المستوى الأول، والبدرشين والعياط والصف ادارات من المستوى الثانى، وابو النمرس والحوامدية وأطفيح والواحات البحرية إدارات من المستوى الثالث.

كما اصدر الوزير قرارا بأن تتولى مديرية التربية والتعليم بالمحافظة الاشراف على المدارس التى تقع بدوائر مجالس الوحدات المحلية التى لم تنشأ بها إدارات تعليمية كما يتم ندب أحد نظار او مديرى المدارس العاملين بها لتمثيل مرفق التربية والتعليم فى مجالس الوحدات المحلية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٤

٨٥٪ نسبة النجاح باعدادية القاهرة

يعتمد السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة صباح اليوم نتيجة امتحانات الشهادة الإعدادية، وبلغت نسبة النجاح فيها أكثر من ٨٥٪. صرح بذلك طلعت الليثى وكيل اول وزارة التعليم بالقاهرة.

.. واعدادية الجيزة ٧٢٪

تعلن صباح اليوم نتيجة الشهادة الاعدادية بمحافظة الجيزة، وسيعتمد المحافظ الدكتور عبد الرحيم شحاتة النتيجة فى مؤتمر صحفى يعقد بديوان المحافظة. وصرح صبحى جاد وكيل وزارة التعليم بالمحافظة بان نسبة النجاح بلغت هذا العام ٧٢٪ .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٤

قبل ١٢٠ ساعة

على بدء امتحان الثانوية العامة:

لم يعد باقيا من العد التنازلى لبدء امتحان الثانوية العامة اشهر الامتحانات سوى ١٢٠ ساعة الذى يضم هذا العام اكثر من ربع مليون طالب وطالبة يؤدون امتحاناتهم من خلال ٤ قطاعات على مستوى الجمهورية بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة واسيوط ومع نهاية أيام الامتحان يختفى نظام الثانوية العامة القديم ويلفظ انفاسه ليبدأ نظام جديد لاول مرة بعد نصف قرن وان كان سيستمر كمرحلة انتقالية حتى عام ١٩٩٧ بجوار النظام الجديد للثانوية العامة الذى سيطبق من العام القادم على طلاب الصف الثانى الثانوى.

وزير التعليم: ضمانات كاملة لامتحانات بدون ألغاز

أماكن بالجامعات والمعاهد لاستيعاب الناجحين

وزارة التربية والتعليم اتخذت اجراءات مكثفة لضمان ان تسير الامتحانات فى جو هادىء حيث بدأت الكنترولات الاربعة على مستوى المحافظات فى مراجعة القوائم الخاصة باسماء الطلاب وارقام جلوسهم واعداد الارقام السرية عقب تسلم الاوراق وقد ابلغت جميع الادارات التعليمية والمدرسين باماكن مراقبتهم للاشراف على الامتحانات والتصحيح.. ومن المنتظر ان تعلن النتائج منتصف اغسطس القادم يبدأ بعدها مكتب التنسيق فى قبول اوراق الطلاب الناجحين والمؤشرات تشير الى زيادة أعداد المقبولين بالجامعات والمعاهد هذا العام عن العام الماضى.

وعن ضمانات الامتحانات التى تبدأ السبت القادم قال الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم انها ستأتى فى مستوى الطالب العادى ولن يواجه الطلبة ما يمكن ان يسمى بالالغاز او الاسئلة الغامضة او التى تخرج عن المنهج الدراسى الذى درسوه.



وقد اتخذت الضمانات الكافية لتجنب وقوع اية اخطاء فى سير الامتحانات او الاسئلة.. وفى العام الماضى حرصنا على ان نطمئن اولياء الامور وجاءت نسبة النتيجة مرتفعة جدا عن السنوات السابقة عليها وبالفعل قد ابلغت هذه التعليمات الى واضعى الاسئلة ومعه قائمة بالمقررات الدراسية التى درسها الطلاب بالفعل. وتضمن التقرير ايضا بعض الملاحظات التى وجهت الى الاسئلة فى الاعوام الماضية والملاحظات التى اعدها مركز الامتحانات والتقويم التربوى.

واكد الوزير ان الوزارة تدرك جيدا مدى القلق الذى ينتاب الاسرة المصرية كل عام من امتحانات الثانوية العامة.. وطالب اولياء الامور بالابتعاد عن «الشحن» الزائد للابناء تجاه الامتحانات على اعتبار ان واضعى الاسئلة والمصححين ماهم الا آباء وامهات وليسوا اعداء للطلاب ويعون جيدا مشاكلنا وآمالنا واحلامنا ويقدرونها لان هذا الشحن يجعل لدى الطلاب استنفارا يعود بالسلب على نتيجة الاداء داخل اللجان المختلفة.

وقال ان اى طالب ادى واجبه جيدا فى استذكار دروسه واستمع الى شرح مدرسيه وتفهم المنهج سيدخل الامتحانات والتى هى اختبار لقدرات الطلاب دون عناء وبسهولة جدا.. وسوف تقيس الاسئلة مستوى الطلاب وتكون متدرجة فى المستوى لايضاح الفروق بين الطلاب ولا تعتمد على الحفظ وجميعها من الكتب المدرسية المقررة وليست من الكتب الخارجية وقد تدرب عليها الطلاب خلال العام الدراسى.

وقد انتهت معظم مجالس الجامعات من اعداد مقترحاتها لاعداد الطلاب المقرر قبولها بالكليات العام القادم من الناجحين فى الثانوية العامة وتتجه المؤشرات الى زيادة الاعداد عن العام الماضى ووافق المجلس الاعلى للجامعات فى اجتماعه الاخير على بدء الدراسة العام القادم لاول مرة فى عدد من الكليات الجامعية وهى الحقوق والصيدلة والآداب الاجتماعية واللغات والتربية الموسيقية بالاقصر التابعة لجامعة حلوان وكلية السياحة والفنادق والآثار التابعتان لفرع جامعة القاهرة بالفيوم وكلية الاداب بكفر الشيخ جامعة طنطا والسياحة والفنادق بقناة السويس.

محمد حبيب

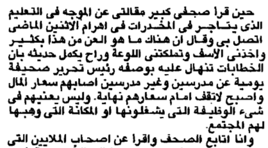


المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٤

غرباء عن الزمان



حين قرأ صحفي كبير مقالتي عن الموجه في التعليم الذي يتاجر في المخدرات في اهرام الاثنين الماضي اتصل بي وقال ان هناك ما هو العن من هذا بكثير واخذني الأسف وتملكتني اللوعة وراح يكمل حديثه بان الخطابات تنهال عليه بوصفه رئيس تحرير صحيفة يومية عن مدرسين وغير مدرسين اصابهم سعار المال واصبح لاتقف امام سعارهم نهاية. وليس يعنيهم في شيء الوظيفة التي يشغلونها او المكانة التي وهبها لهم المجتمع.

وانا اتابع الصحف واقرا عن اصحاب الملايين التي اختانوها من البنوك وهربوا بها الى الخارج واقرا عن اصحاب اللحى من الدجالين أمثال الريان ومن لااذكر من اسماء كالسعد او غيره فما تعنيني اسماؤهم في شيء.



بقلم:

ثروت أباظة

ورغم هول هذه الاحداث مما نقراه الا انني اقدر انهم احاد وان المجتمع ليس هو اولئك النفر من النصابين والبغاة. وكنت موقنا ان المجتمع لم يبلغ بعد ان يمثل امثالهم ظاهرة فيه فنحن شعب يتجاوز الخمسين مليونا او يقارب الستين وكل هؤلاء المسعورين النهابين اللصوص لايتجاوزون المائة او المائتين ولكن حديث رئيس التحرير هزيقيني وعادت الى ذهني قصة المصاصة ذات الخمسين جنيها التي كتبت عنها مقالا في الاهرام ومرت امام عقلي احاديث الناس عن الاحذية ذات السبعمائة جنيه. اذن فهناك مشترون لامثال هذه البضائع يمثلون قوة شرائية تستجلب لهم هذه المبيعات ذات الاسعار الجنونية الفاجرة. واستقر في نفسي ان الزمان غير الزمان الذى عهدناه وماتلك بجديدة على وان كانت احيانا تغيب عن ذهني فانا لاأعرف من اصحاب الملايين احدا وان كان يعرفني منهم عارف فبالاذن لابالعين الا اذا كان رآني بالتليفزيون فما لي عند اصحاب الملايين حاجة وما أحسب لاحد منهم عندي مطلب هم في حياة غير الحياة التي احياها. وهم فرسان زمان غير الزمان الذي عشته. والاخلاق التي تؤلف بينهم غير المثل التي ربيت عليها.

انا من زمان رأيت فيه صديقين باع احدهما الى الآخر سيارة بثمن ارتضاه كل منهما وكان الثمن مائتين وخمسين جنيها. وما هي الاايام حتى كلم الصديق المشترى صديقه البائع ليقول له

- لقد عرضت السيارة على بعض الخبراء فقالوا انها لاتساوي اكثر من مائتي جنيه فقال الصديق البائع الذي يتحدث الى صديقه وبجانبه زوجته.

- أرد اليك الخمسين جنيها

فقال المشترى

- ماشئت

وانتهى الحديث وسالت الزوجة زوجها عن هذا الحديث القصير فروى لها الواقعة فقالت الزوجة

- فمالك لاتقوم الآن وترد اليه المبلغ

- انا لم احدد له موعد الرد. وانت تعلمين كل العلم حاجتنا الى هذا المبلغ الآن

- مهما تكن حاجتنا اليه ملحة فان ارضاء صديقك اولى.

- أتناول غدائي واذهب اليه

- بل قبل ان تتناول غداءك.

واطاعها الزوج وذهب الى صديقه في مظنته واعطاه المبلغ وعاد الى زوجته يقول لها

- انني اشعر بالسعادة الآن والرضا كل الرضا.

- لاانتظر منك الا هذا.

- لقد اشتريت صديقي بخمسين جنيها يالها من صفقة رابحة.

وظل الصديقان على ودهما الى ان اختار الله المشترى الى جواره

هذا هو الزمان الذي عشت فيه والذين في مثل سني يدركون ما قيمة خمسين جنيها في اوائل الخمسينيات من هذا القرن الاسود.

واتامل اليوم في هذه الواقعة فيزداد اعجابي بالزوجة ويفوق اعجابي بالزوج فقد كانت لها حرية ان تحاول اثناء زوجها عن رد المبلغ لانها تحتاجه في البيت ولكنها على العكس تعجلته ان يسارع الى صديقه بالمبلغ مقدرة ان ود صديق اهم من اي مال مهما تكن حاجة بيتها ملحة في الابقاء عليه لتعيش به هي وزوجها. وهي تعلم كل العلم ضخامة المبلغ في الزمان الذي كانت هي وزوجها يعيشان فيه.

هذا هو الزمان الذي عرفته.

اما اليوم فانا لا أرى الا من يبيع نفسه وكرامته وولده وزوجته من اجل مايقابل هذا المبلغ في ايامنا هذه.

لقد عشت في الزمان الذي لم يكن المال فيه الا عبدا للانسان وبئس زمان الانسان فيه عبد للمال.

عشت في زمان لايبحث اهلوه الا عما يسترهم من مذلة السؤال ثم يصبح المال بعد ذلك نافلة لايساوي قلامة ظفر.

عشت في زمان كرامة الإنسان فيه وقيمته



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٠ م يونيو ١٩٩٤

لاتقاس بما يملك وانما بما يفعل للآخرين وللمجتمع كله.

اما الآن فارى الناس يرفعون صاحب المال فوق رؤوسهم حتى ولو لم يكونوا آملين فى عطائه او طامعين فى صلته.

وارى الناس اليوم يقدسون الاغنياء مهما تكن مصادر غناهم حتى وان كانت السرقة والخيانة والنصب والاحتيال.

عشت فى زمان كان اصحاب الملايين فيه يعدون على اصابع اليد الواحدة فان بالغنا فعلى اصابع اليدين.

اما اليوم فاصحاب الملايين قد بلغوا من العدد مايجعل اصحاب المحال التجارية يستجلبون لهم البضائع من الخارج. ومن يستطيع ان يواجه هذه الاثمان الفاجرة الفاحشة ان لم يكن من اصحاب الملايين الذين يرون كرامتهم متمثلة فى سيارة او مصاصة او حذاء. كان اغنياء زماننا يشترون فى بيوتهم الكتب ويشترون البيانو ليتعلم عليه بناتهم العزف والموسيقى وكان فى كل بيت مكتبة عامرة بالتراث وبما يصدر من كتب. وكانوا يقرأونها ويجرى حديثهم حين يجرى حولها وليس حول انواع سياراتهم وعدد التليفزيونات والفيديوهات فى بيوتهم.

عشت فى زمان كانت احاديث التلاميذ والطلبة تدور حول الكتب الجديدة التى صدرت لادباء جيلنا وحول المقالات الادبية والسياسية فى ذلك الزمان.

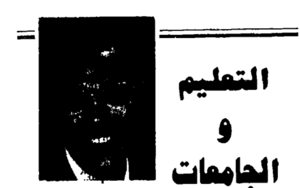
عشت فى زمان لم يكن الطلبة او التلاميذ يتناولون المخدرات ولايرون الا انها خلقت للمنحرفين من الجهلاء وسفلة المجتمع.

فهل اصبحنا غرباء فى زماننا هذا. اننا نعيشه شئنا هذا ام ابينا ولانملك ان نعتزله فنحن جزء من نسيجه ونحن الكتاب يفترض فينا ان نكون منقوعين فى اوطاننا ونقع الثوب اى جعل الماء يتخلل خيوطه ولايكفينا نحن الكتاب ان نبتل مجرد البلل. فماذا ترانا فاعلين بانفسنا الا ان نكتب هذه الكلمات ونقول حسبنا الله ونعم الوكيل... فحسبنا الله ونعم الوكيل.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤



لبيب السباعى

التعديلات الكاملة لقانون الجامعات

مع تزايد الضجيج حول تعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم توارت فى الظل تعديلات اخرى عديدة لقانون تنظيم الجامعات لعلها اكثر اهمية من قضية اسلوب وطريقة شغل منصب العمادة من بين هذه التعديلات الهامة اعادة تشكيل المجلس الاعلى للجامعات واوضاع الاساتذة بعد انتهاء سن الخدمة ونظام شغلهم لوظيفة الاستاذ المتفرغ وغيرها من التعديلات الهامة التى تناولها القانون..

وقد طرح العديد من اعضاء هيئات التدريس تساؤلات كثيرة حول تعديلات القانون التى ننشرها كاملة لاول مرة حيث جاءت هذه التعديلات على النحو الآتى.

يستبدل بنصوص المواد ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٢٩ فقرة اولى و ٣٦ و ٤٣ و ٩١ و١٢١ و ١٣٧ و١٦٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، النصوص الآتية:



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

مادة ١٣:

الوزير المختص بالتعليم العالى هو الرئيس الاعلى للجامعات ويشرف عليها بحكم منصبه.

وله ان يطلب الى المجالس او اللجان الفنية المختصة بحث او دراسة موضوعات معينة وخاصة الموضوعات المتصلة بالسياسة العامة للتعليم الجامعي وربطها بحاجة البلاد ومطالب نهضتها وذلك لإبداء الرأى فيها واتخاذ قرار بشأنها، وله ان يدعو المجالس واللجان المشكلة وفقا لاحكام هذا القانون الى الاجتماع تحت رئاسته، ليعرض عليها مايراه من موضوعات.

وله ان يطلب من رئيس الجامعة المختص التحقيق فى الوقائع التى يحيلها اليه وذلك طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وموافاته بتقرير عن نتيجة التحقيق.

مادة ١٤: تتولى المجالس والقيادات المبينة فى هذا القانون كل فى دائرة اختصاصه مسئولية تسيير العمل الجامعى وانطلاقه بما يحقق اهداف الجامعة فى حدود القوانين واللوائح والنظم المقررة.

وتعتبر القرارات الصادرة من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها فى هذا القانون فى حدود اختصاصها ملزمة للمجالس الأدنى منه ولهذه المجالس ان تفوض رؤساءها او من تراه من أعضائها فى بعض اختصاصاتها.

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام العمل فى تلك المجالس وتسرى عليها فيما لم يرد فى شأنه نص، الاحكام العامة المبينة فى المواد التالية.

مادة ١٨:

يشكل المجلس الاعلى للجامعات برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالى، وعضوية.

أ- رؤساء الجامعات، وفى حالة غياب رئيس الجامعة يحل محله اقدم نوابه.

ب - خمسة اعضاء على الاكثر من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة، يعينون لمدة سنتين قابلتين للتجديد بقرار من الوزير المختص بالتعليم العالى بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للجامعات.

جـ - امين المجلس الاعلى للجامعات.

وفى حالة غياب الوزير، يحل محله فى رئاسة المجلس اقدم رؤساء الجامعات

مادة ٢٩ (فقرة أولى)

يكون لكل جامعة ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يعاونونه فى ادارة شئونها ويقوم اقدمهم مقامه عند غيابه

مادة ٣٦ .

تعرض قرارات مجلس شئون التعليم والطلاب وقرارات مجلس الدراسات العليا والبحوث وقرارات مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة فى المسائل المتعلقة بالتخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة على مجلس الجامعة ليقرر ما يراه فى شأنها.

وتكون قرارات المجالس الثلاثة فى المسائل التنفيذية نافذة بعد اعتمادها من رئيس الجامعة وله عند الاقتضاء عرضها على مجلس الجامعة.

مادة ٤٢



يعين رئيس الجامعة المختص عميد الكلية او المعهد التابع للجامعة من بين الاساتذة العاملين بهاأو به لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وفى حالة عدم وجود اساتذة فى الكلية او المعهد، لرئيس الجامعة ان يندب أحد الاساتذة من الكليات او المعاهد التابعة للجامعة نفسه للقيام بعمل العميد، وله ان يندب احد الاساتذة المساعدين من الكلية او المعهد للقيام بعمل العميد.

وتجوز اقالة العميد من العمادة قبل نهاية مدتها بقرار مسبب، من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة المختص وذلك اذا أخل بواجباته الجامعية او بمقتضيات مسئولياته الرئاسية بعد اجراء التحقيق اللازم.

مادة ٩١:

فى جميع الاحوال لايجوز ان يزيد مجموع عدد الاعارات والمهمات العلمية واجازات التفرغ العلمى واجازة مرافقة الزوج ورعاية الطفل على عشر سنوات طوال مدة خدمة عضو هيئة التدريس، ويجوز فى الحالات التى تقتضيها المصلحة القومية التجاوز عن هذه المدة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالى بعد اخذ رأى رئيس الجامعة المختص.

مادة ١٢١:

مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية فى الكلية او المعهد نفسه جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون اساتذة متفرغين وذلك مالم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل، ولاتحسب هذه المدة فى المعاش، ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازى الفرق بين المرتب مضافة اليه الرواتب والبدلات الاخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش.

مادة ١٣٧:

مع مراعاة حكم المادتين ١٣٣ و ١٣٥ من هذا القانون يجوز ان يعين المعيدون عن طريق التكليف من بين خريجى الكلية فى السنتين الاخيرتين الحاصلين على تقدير جيد جدا على الاقل فى كل من التقدير العام فى الدرجة الجامعية الاولى، وفى تقدير مادة التخصص او مايقوم مقامها، وتعطى الافضلية دائما لمن هو أعلى فى التقدير العام، وعند التساوى فى التقدير العام تعطى الافضلية لمن هو أعلى فى مجموع الدرجات، مع مراعاة ضوابط المفاضلة المقررة فى المادة (١٣٦) من هذا القانون.

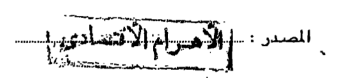
مادة ١٦٣.

يتولى التحقيق مع العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس من يكلفه بذلك احد المسئولين المذكورين فى المادة السابقة او تتولاه النيابة الادارية بطلب من رئيس الجامعة او من الوزير المختص بالتعليم العالى

(المادة الثانية)

يضاف بند جديد برقم (ل) وفقرة جديدة بعد الفقرة الأولى الى المادة (٢) وبند جديد برقم (١٣ مكررا) الى المادة ١٩ والمادة ١٩ مكررا وبند جديد برقم ٣ «المؤتمر العلمى للجامعات» والمادة ٢١ مكررا وبند جديد برقم ٥ مكررا «مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة» والمادتان ٣٥ مكررا و ٣٥ (مكررا ١٠») وفقرة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

جديدة بعد الفقرة الاولى الى كل من المادتين ٣٩ و ٤٧ من الباب الاول، وبند جديد برقم (ثالثا) الى المادة ٧٠، وفقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٨٥ والمواد: ٨٦ مكررا، و ٨٨ مكررا، و ١١٢ مكررا الى الباب الثاني، وفقرة أخيرة للمادة ١٣٦ من الباب الثالث من قانون تنظيم الجامعات، نصوصها الآتية:

مادة ٢ - (بند جديد):

(ل) - جامعة جنوب الوادي، ومقرها مدينة قنا.

(فقرة جديدة بعد الفقرة الاولى):

« ويجوز انشاء جامعات جديدة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالي، وموافقة المجلس الاعلى للجامعات»

مادة ١٩ - (بند جديد)

(١٣ مكررا) «وضع النظم الخاصة بتقويم وتطوير الاداء الجامعي.»

(٣) المؤتمر العلمي للجامعات

مادة ٢١ مكررا: «يدعو الوزير المختص بالتعليم العالي المؤتمر العلمي للجامعات في نهاية كل عام جامعي. ويشكل برئاسة وعضوية اعضاء المجلس الاعلى للجامعات والمجالس الثلاثة التي تعاونه.

ويختص هذا المؤتمر بنظر ومناقشة السياسة العامة للتعليم الجامعي وما يعرضه عليه رئيسه من موضوعات ويصدر توصياته في هذا الشأن

مادة ١٩ مكررا:

يشكل مجلس اعلى لشئون التعليم والطلاب ومجلس أعلى للدراسات العليا والبحوث، ومجلس اعلى لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، لمعاونة المجلس الاعلى للجامعات في ممارسة اختصاصاته، ويشكل كل مجلس من هذه المجالس برئاسة الوزير المختص بالتعليم العالي او من ينيبه، وعضوية نواب رؤساء الجامعات المختصين وأمين المجلس الاعلى للجامعات، ويحدد المجلس الاعلى للجامعات المسائل التي تدخل في اختصاص كل من هذه المجالس، وتعرض قراراتها عليه لتقرير ما يراه في شأنها.

(٥) «مكررا - مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة»

مادة ٣٥ مكررا: يشكل مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وعضوية:

أ - وكلاء الكليات والمعاهد لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة التابعة للجامعات.

ب - عدد من الاعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على عشرة من ذوي الخبرة في مجالات الانتاج والخدمات والشئون العامة يعينون لمدة سنتين قابلتين للتجديد بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة وموافقة مجلس الجامعة.

ولا يجوز لهم الجمع بين هذه العضوية وعضوية مجلس الجامعة المعنية.

مادة ٣٥ مكررا «١»: يختص مجلس خدمة البيئة وتنمية المجتمع بالنظر في المسائل الآتية:

١ - دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٢ - دراسة مشاكل النشاط الانتاجي ودور الخدمات ومواقع العمل في البيئة ودور البحث العلمي التطبيقي في حلها.

٣ - دراسة واقتراح السياسة العامة لانشاء وادارة الوحدات ذات الطابع الخاص التي تقدم خدماتها لغير الطلاب وذلك فيما عدا المستشفيات الجامعية.

٤ - دراسة واقتراح السياسة العامة لاعداد وتنفيذ برامج تدريب افراد المجتمع على استخدام الاساليب العلمية والفنية الحديثة وتعليمهم ورفع كفاءتهم الانتاجية في شتى المجالات.

٥ - دراسة واقتراح السياسة العامة لتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة التي تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

٦ ـ المسائل التى يحيلها مجلس الجامعة لدراسة وابداء الرأى

٧ ـ المسائل الاخرى التى يختص بها وفقا للقانون

مادة ٣٩ (فقرة جديدة بعد الفقرة الاولى).

ـ كما يجوز تعيين أمين مساعد ثالث للجامعة

مادة ٤٧ (فقرة جديدة بعد الفقرة الاولى):

«كما يجوز تعيين وكيل ثالث لكل كلية يختص بشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. ويكون بحكم وظيفته عضوا فى مجلس حدمة المجتمع وتنمية البيئة».

مادة ٧٠ (بند جديد).

«ثالثا يستحق الاستاذ الذى مضى على شغله لوظيفة استاذ مدة عشر سنوات الربط المالى لنائب رئيس الجامعة، ما لم يتقاض مرتبا فعليا يزيد على ذلك»

مادة ٨٥ (فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية):

وتتقرر الاعارة لمدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة المختص ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الاعارة لمدة أخرى.

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء فى الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية تجديدها مرة أخرى فأكثر، بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالى.

مادة ٨٦ (مكررا): يعتبر عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصبا عاما أو أكثر، فى حكم المعار من وظيفته فى الجامعة طوال مدة شغله لهذه المناصب العامة فاذا ترك منصبه العام عاد الى شغل وظيفته الأصلية فى هيئة التدريس اذا كانت شاغرة. والا شغلها بصفة شخصية، ويوضع على أول وظيفة تخلو أو تنشأ من فئة درجته. فاذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة فى الجامعة، عاد استاذا متفرغا فى الكلية أو المعهد نفسه الذى كان يعمل به قبل شغله المنصب العام. ويعامل فى هذه الحالة بمقتضى حكم المادة ١٢١ من هذا القانون.

ويسرى حكم هذه المادة على اصحاب المناصب العامة وقت العمل بأحكام هذا القانون اذا كانوا أعضاء فى هيئة التدريس قبل بداية تقلدهم للمناصب العامة.

ويقصد بالمنصب العام فى حكم هذه المادة من يعامل معاملة الوزير على الاقل وفى جميع الأحوال يستحق من يعود الى وظيفته مجموع ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات بصفة شخصية.

مادة ٨٨ (مكررا): يجوز لرئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية واقتراح القسم المختص الترخيص للاساتذة بالتفرغ للتدريس بالدراسات العليا داخل كلياتهم، وفقا للضوابط والأعداد التى يحددها مجلس الجامعة المختصة، وذلك لمدة عام قابلة للتجديد لقاء مكافأة اضافية يضع حدودها وضوابطها

المجلس الاعلى للجامعات فى حدود موازنة كل جامعة، ويصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعليم العالى. ويجوز لرئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية واقتراح القسم المختص الترخيص لبعض أعضاء هيئة التدريس بالتفرغ العلمى لفترات محددة. للعمل فى الصناعة أو فى البحث العلمى أو فى الاستشارات أو نقل التكنولوجيا.

كما يجوز لرئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة واقتراح الكلية والقسم المختص أن يرخص لبعض أعضاء هيئة التدريس بالتفرغ للبحث العلمى داخل كلياتهم أو جامعاتهم وذلك فى اطار خطة الجامعة فى البحث العلمى بما يحقق خدمة البيئة وتنمية المجتمع ويتقاضى عضو هيئة التدريس المتفرغ مكافأة مجزية وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للجامعات وذلك من حصيلة الوحدات ذات الطابع الخاص ومن حصيلة الخدمات التى تؤديها للغير

وتضع كل جامعة القواعد التى تكفل متابعة ما انجز من بحوث وكيفية الاستفادة بها.

(مادة ١١٢ مكررا): يكون رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة وأمين المجلس الأعلى للجامعات خلال مدة شغلهم لهذه الوظائف اساتذة فى كلياتهم الاصيلة ولهم فيها كافة حقوق الاستاذ.



واستثناء من نص المادة ١٠٩ لا تكون مسا لمتهم الا على النحو التالى.
يشكل المجلس الاعلى للجامعات بناء على عرض رئيسه لجنة ثلاثية من بين اعضائه لتحقيق الوقائع المنسوبة الى احد رؤساء الجامعات او نوابهم او امين المجلس الاعلى للجامعات ولهذه اللجنة ان تستعين بمن تراه من اساتذة كليات الحقوق او الخبراء الفنيين لاستيفاء ما تراه لازما ولا يجوز للمعروض امره حضور جلسة المجلس عند نظر موضوعه، ويعرض رئيس المجلس نتيجة التحقيق على السلطة المختصة بالتعيين لاتخاذ ما تراه بشأنه.
مادة ١٣٦ فقرة أخيرة: وفي جميع الأحوال تجرى المفاضلة بين المتقدمين على اساس تفضيل الاعلى فى التقدير العام، وعند التساوى فى هذا التقدير يفضل الاعلى فى مجموع الدرجات، وعند التساوى فى هذا المجموع يفضل الاعلى تقديرا فى مادة التخصص، وعند التساوى فى هدا التقدير يفضل الاعلى فى درجات مادة التخصص، وعند التساوى فى هذه الدرجات يفضل الحاصل على درجة علمية أعلى بنفس القواعد السابقة

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصى البندين (٩ و ١٠) من قواعد تطبيق المرتبات والمعاشات لأعضاء هيئات التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات النصان الآتيان
« بند ٩». تستحق العلاوات المقررة للوظيفة الاعلى درجة متى بلغ المرتب الاساسى اخر مربوط الدرجة التي يشغلها
« بند ١٠ » يعامل من شغل وظيفة رئيس الجامعة من حيث المعاش معاملة الوزير، ويعامل من شغل وظيفة نائب رئيس الجامعة وأمين المجلس الاعلى للجامعات من حيث المعاش معاملة نائب الوزير

(المادة الرابعة)

يستمر [illegible]داء الكليات والمعاهد الحاليون فى عمادتهم حتى انتهاء مدتها



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

ماذا يقول أعضاء هيئات التدريس عن تعيين العمداء ؟

فى الجامعات الأوربية والأمريكية العميد بالتعيين وليس بالانتخاب

ليس بالضرورة أن تفرز الانتخابات أفضل العناصر

بعد مضى ٢٢ عاما من الممارسة الفعلية لقانون تنظيم الجامعات الصادر عام ٧٢ كان لابد من وقفة متانية نتعرف فيها على السلبيات والايجابيات التى نتجت عن تطبيق هذا القانون واثره على الحياة الجامعية : تعليما وبحثا

واساتذة وطلابا !! ومن جانب آخر فإن المتغيرات التى تجتاح العالم من حولنا تفرض علينا ضرورة اعداد انفسنا وتهيئتها لهذا الدور ، ومن المؤكد ان القيادة التعليمية فى مصر رأت ان الجامعات وهى نبض الحضارة ومقياس

تقدم الشعوب هى الأولى بهذا الاعداد !! وكانت الخطوة الأولى هى تعديل عدد من نصوص مواد القانون ٤٩ الصادر عام ٧٢ الذى يمثل العمود الفقرى لهيكل تنظيم الجامعات !! وقد أثار هذا التعديل الأخير ردود فعل واسعة بين

اساتذة الجامعات .. مابين مؤيد بشدة وآخر متحفظ ولكل وجهة نظره فى ذلك !!

وفى لقاءات متعددة مع اساتذة الجامعات كان لنا هذا التحقيق الصحفى !! ماذا قالوا ؟



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٤

● كان اللقاء الأول مع الدكتور شوقى خاطر رئيس [illegible] اسجل الشكر للرئيس مبارك رغم مشاغله الكثيرة فى [illegible] المرحلة الحالية الا انه وجد الوقت ايضا للتفكير فى [illegible] على حلها .. وايضا الدكتور حسين كامل بهاء الدين وز[illegible] والجراة التى عهدناها فيه فى كثير من المواقف والتى سبب[illegible] الا ان حبه لبلده وإيمانه برسالته يجعله دائما يقتحم [illegible] المنطلق اسجل ارتياحى الكبير لهذه التعديلات الهامة التى تجعله دائما يقتحم الصعاب !! ومن هذا المنطلق اسجل ارتياحى الكبير لهذه التعديلات الهامة التى تمت فى قانون الجامعات والتى هى بالتأكيد دعوة للحفاظ على الاسرة الجامعية كوحدة واحدة لاتفتتها الانتخابات وماتتركه من اثار سيئة بل وبالغة السوء !! والتى يمتد آثارها الى عدة سنوات وتجعل نفوس الأساتذة نافرة من بعضها البعض .. وان مثل هذا التعديل وخاصة تعيين العميد بدلا من الانتخاب سوف يشعر به الجميع بعد التطبيق ، مما سوف ينعكس هذا الى تفرغ الاساتذة للعملية التعليمية والاهتمام بالابحاث العلمية التى سوف تؤدى بالضرورة الى النهوض بالبلاد .

● وقال الدكتور عبد الهادى والى عميد اداب طنطا : ان فى تعيين العميد ضمانات كثيرة للجميع وخلاصة القول بأن القانون الجديد ضد الديمقراطية قول مردود عليه . فهناك مجالس الأقسام ومجالس الكليات ومجالس الجامعات والمجلس الاعلى للجامعات المتفرعة عنه . هذه كلها خير ضمان للديمقراطية فى الجامعات .

● ويؤيد هذا الراى الدكتور عبد الغفار حسين استاذ التاريخ والعميد السابق لتربية طنطا .

ان تعيين العميد كان خطوة ملحة ومطلوبة من قبل كثير من الاساتذة ذوى الخبرة فى الادارة الجامعية هذا الى جانب ان اسلوب انتخاب العميد يؤدى الى الشللية داخل الكليات ، وقد يؤدى الى ضعف العميد وعدم قدرته على حزم الأمور بكفاءة ـ وقد تفرز الانتخابات اضعف القيادات واقلها كفاءة .

وضع ضوابط !!

● وقال الدكتور عبد المنعم زمزم عميد طب طنطا : ان كلية طب طنطا وهى اكبر واقدم كليات الجامعة تضم ٦٥٠ عضو هيئة تدريس منهم ١٥٠ استاذا ، وفى رايى ان القانون القديم كان به بعض ثغرات كانت تعوق اداء عمل العميد اذكر ذلك وانا منتخب لفترتين متتاليتين ع[illegible] المجاملات وعمل حسا[illegible] [illegible]كثير من الأحيان للجولة القادمة للانتخابات كلها عوامل مؤثرة بالسلب ، واؤكد ايضا ان هناك استغلالا سيئا لعملية الانتخابات رغم ديمقراطية المظهر فى تجريح الزملاء المرشحين واطلاق الاشاعات المغرضة عنهم وذلك للاساءة اليهم . وانا اوافق على القانون الجديد بشرط ان تكون هناك ضوابط لاختيار العميد ومساءلته .. اما بالنسبة لقصر المجلس الاعلى للجامعات على رؤساء الجامعات دون النواب فى رايى هذا افضل لأن عدد اعضاء المجلس قد بلغ حوالى ٦٠ عضوا وكلما زاد الاعداد وزاد عدد الموضوعات المعروضة على المجلس اصبح العمل صعبا فى الانجاز وسرعة اتخاذ القرار . خاصة وان هناك توسعات جديدة بانشاء عدد من الجامعات الجديدة ونوابها .

جاء فى وقته !!

● وفى راى الدكتور محمد سلامة عميد تربية طنطا : ان القرار جاء فى وقته ، لأن مصر الان فى موقف لايجعلها تحتمل مخاطرات او انقسامات على حساب العمل فى كل المؤسسات خاصة الجامعات التى يجب ان تظل منارة وقدوة من حيث احترام الذات والتفانى فى خدمة المجتمع .. وقال مدعما رأيه هذا بأن فى كل الجامعات الأوربية اختيار العميد يتم بالتعيين من بين اساتذة الكلية بمعيار واحد هو الكفاءة ـ فعميد الكلية ليس مشرعا ولكنه بحكم قانون تنظيم الجامعات مسئول عن تنفيذ القانون من جانب ، وقرارات مجلس الكلية التى هى جماع لقرارات مجالس الاقسام من جانب آخر ولذلك فإن عمله تنفيذى بالدرجة الأولى .

ويضيف الدكتور سلامة فقال : فى السنوات الاخيرة والكل يعلم ذلك فى كل الجامعات حدثت تحزبات فى كل الكليات الكبيرة فى مصر تظل اثارها باقية باستمرار بعد انتهاء انتخابات اى عملية وعقب انتهاء الانتخابات فورا ينشغل الجميع فى محاربة العميد الجديد والاعداد[illegible] ستتم بعد ٣ سنوا[illegible] العمداء دورهم الأساسى [illegible] الطلاب والعملية التعليمية وا[illegible] الهدف الاساسى هو التقرب لاصحاب الأصوات الانتخابية ، اما بالتعيين فى مناصب وكلاء للكلية أو رؤساء للأقسام او فى منح للسفر للخارج او فى صورة ظاهرة نسبية جدا وهى ان مكاتب الأساتذة الآن تمتلىء بالثلاجات والمكيفات والسجاد والمكاتب الفخمة كهدايا من العميد المنتخب بينما لانجد مكتبة للكلية او المعامل العلمية فى اى ميزانية .. والخلاصة فى ظل قرار التعيين سيكون للعميد صوت قوى فى ادارة الكلية وسيحاول من جانب آخر ان يثبت انه اهل للثقة التى منحت له .

ويضيف الدكتور سلامة انه كمثال لمساوىء الانتخابات رغم انها افضل أسلوب ديمقراطى معترف به حتى الآن ـ الا انها تحتاج الى ظروف موضوعية كثيرة فى كل مجتمع وفى كل مؤسسة حتى لاتكون إثارها سلبية ..

التحقيق رسمى !!

● وفى رأى الدكتور حسن ابراهيم عيد الاستاذ بآداب طنطا ورئيس قسم الاجتماع بها .. اننا كنا احيانا فى مؤتمرات تطوير التعليم نطالب باستمرار بالتركيز على اصحاب التخصصات فى كل مجال لان اهل كل مهنة ادرى بمشاكلها . ففى اجتماع المجلس الأعلى للجامعات . الاعداد كبيرة اذ يمثل كل جامعة رئيسها و ٣ نواب له .. مما يجعل مناقشة كل الموضوعات المعروضة على المجلس صعبة .. مناقشتها كما يجب .. وتكون عمل ٣ مجالس نوعية تتبع المجلس الاعلى للجامعات تضم النواب تقوم بدراسة الموضوعات التى هى فى الأصل مرفوعة من الجامعات للمجلس الاعلى يجعل الأمور محسوبة واكثر تحقيقا لمناقشتها بجدية ثم رفعها مرة اخرى الى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار .

وقال الدكتور حسن عيد ان الضابط الوحيد لتحقيق عدالة قرارات عزل العميد ان يكون التحقيق رسميا وان يتم العزل بموافقة مجلس الجامعة !!



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٤

و أبناء الأساتذة يمثلون قوة ضغط على انتخابات العميد

تحقيق : كريمة عبدالرازق



د . محمد متولى غنيم د . سعيد فرحات

● اما الدكتور محمد ناظم حنفى عميد تجارة طنطا فيقول : ان قطاع التعليم فى مصر يشهد الآن عملية اصلاح شاملة يتولى مسئولياتها الوزير الدكتور حسين كامل بهاء الدين بناء على توجيهات الرئيس حسنى مبارك ـ وان عملية الاصلاح شاملة ومتكاملة ، ومن ضمن عناصر هذا الاصلاح هو تعيين الشخص المناسب فى المكان المناسب . والعميد يعتبر منصبا تنفيذيا . ومسئولياته تتركز فى تيسير امور الكلية الادارية والعلمية وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة وفى رأيى انه عند اختيار العميد يجب ان يكون ذلك من بين القيادات الموجودة بالكلية وان يتم الاختيار بأسلوب موضوعى ، وبناء على تاريخ هذا الاستاذ العلمى والادارى بمعنى انه يمكن وضع بعض المعايير المنظمة الموضوعية والتى يجب على رئيس الجامعة الأخذ بها فى الحسبان . وفى رايى ان الموضوع ليس موضوع انتخاب او تعيين ولكن هو وضع معايير وضوابط منظمة لعملية اختيار العميد من قبل رئيس الجامعة .. كذلك فى حالة فصل او مساءلة العميد لابد ان توضع ضوابط دقيقة جدا . ايضا اقترح ان يكرم كل استاذ امضى ١٠ سنوات فى الاستاذية ـ وفى رايى ان اقل تقدير لتكريمه ان يعامل معاملة نائب رئيس جامعة .

العلاقة الطيبة اولا !!

● وقال الدكتور محمد متولى غنيم عميد علوم طنطا : ان فى تعيين العميد بدلا من الانتخاب من اهم التعديلات لانها تساعد على توحيد الجهود للاثراء بالعملية التعليمية ووحدة الصف بين الاساتذة وتحقيق العلاقات الطيبة التى هى اساس التعامل المطلوب فى الحياة الجامعية ، كما ان هذا يحقق نسيجا من الانسجام والترابط .. وعن عزل العميد قال : لابد ان يكون هناك عضو من مجلس الدولة فى لجنة التحقيق مع العميد او عضو هيئة التدريس وأكد على انه ليس بالضرورة على ان الانتخابات تفرز افضل العناصر او المرشحين .. فقد اصبح التكالب على الوظائف القيادية قاتلا .. اذ مازالت مصالح الأفراد هى المسيطرة على انتخابات العميد . وتعيين العميد كرامة لعضو هيئة التدريس ، لأنه يحقق الانسجام بين جميع الأطراف دون تجريح أو تنازلات .

نحتاج لضمانات

● ومن جامعة القاهرة تحدث الدكتور حمدى ابراهيم عميد أداب القاهرة فقال : كل اتجاه فى القانون وله وجهاته .. وكل من الوجهتين تحتاج الى ضمانات لحسن التطبيق ـ وحتى أى دستور فى العالم يحتاج الى ضمانات .. ومن وجهة نظرى ان العميد سواء المنتخب او بالتعيين لايستطيع احد تجاهله .. وان تعديل النص بالتعيين قد يساء باستخدام الحق ومن هنا فلابد من وضع ضوابط لنجاح هذا التعديل .. ايضا اتفق مع التعديل الخاص بتكريم عضو هيئة التدريس الذى امضى ١٠ سنوات استاذا بكونه يدرج نائب رئيس جامعة فى هذا تكريم مابعده تكريم للاستاذ ـ ايضا المجلس الاعلى للجامعات على رؤساء الجامعات فى هذا انجاز كبير حتى يمكن للمجلس الأعلى ان يؤدى المهمة والوظيفة التى انشىء من اجلها والتى كانت الاعداد الجديدة (٦٠ عضوا او اكثر) تعوق تحقيق الانجاز المطلوب .

ومن جامعة القاهرة ايضا تحدث الدكتور سمير البدوى وكيل طب قصر العينى السابق فقال لاشك ان تعيين العميد افضل لسبب ان الانتخاب كان يجعل العميد يقدم تنازلات لاعضاء هيئة التدريس وخصوصا الكليات التى بها اعداد كبيرة من الاساتذة والذين يدرس ابناؤهم بنفس الكلية فتحولوا الى قوة ضغط كبيرة على العميد وقال لابد ان يكون هناك ضوابط عند التحقيق مع العميد لأن المحقق هو مستشار رئيس الجامعة القانونى ـ وليس من العدل ان يكون رئيس الجامعة الحكم والخصم فى نفس الوقت .

محاربة التطرف بين الشباب

وقال الدكتور سمير البدوى ان من افضل ماجاء فى التعديل انه سيحقق للجامعة تنفيذ مايسمى بالريادة العلمية والطلابية وهى بداية لفتح ملف الجامعة الذى اغلق لفترة طويلة !! لان هذا سوف يؤدى بنا الى مدى انتظام الاساتذة والريادة التى لم تطبق والتى اعتبرها احد الأسباب التى ادت الى ظهور التطرف بين الشباب .. اذ لابد من الرجوع مرة ثانية الى الالتحام مع الشباب بالجامعات خاصة بعد زيادة الأعداد .. فلو ان كل عضو هيئة تدريس واظب على الحضور وطبق مبدأ الريادة لكان هذا علاجا سريعا وحاسما وفعالا لمعالجة الكثير من مشاكل الشباب بالجامعات .. خاصة وان هناك عددا من الاساتذة لايدخلون الكليات .

حسابات تصفية

وعن نص علوية المجلس الاعلى للجامعات على رؤساء الجامعات فقط قال الدكتور سمير البدوى : الوضع القديم لتشكيل المجلس ٦٢ عضوا كان من المتعذر ان يصدر قرار بهذا العدد الضخم .. والآن مطلوب من المجلس بالتشكيل الجديد ان تكون قراراته منفذة فى جميع الجامعات وجميع الكليات !! كذلك لابد ان يعاد للجان الترقيات هيبتها وتشكل من اعضاء جدد ويكون لها قواعد ثابتة للاختيار وتحترم قراراتها ، كما تكون ملزمة لكل الكليات ، فقد فقدت اللجان هيبتها وهى فى كثير من الاحيان غير منزهة وتعمل على تصفية الحسابات !!

كما اشار الى تاييده لقرار تكريم الاستاذ الذى امضى ١٠ سنوات ويطالب بعودة استاذ الكرسى والغاء الترقية ٤ سنوات فى الجامعات الاقليمية .

وبعيدا عن الوساطات يجب ان يكون المعيار الأول لاختيار العميد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

بالتعيين ويقترح الدكتور البدوى ان يطرح كإعلان فى الكلية عن تعيين العميد بمعنى من يجد فى نفسه الكفاءة للخدمة العامة بالكلية وبرنامج عمل يتقدم لشغل الوظيفة على ان تكون هناك لجنة من رئيس الجامعة المختصة ونواب رئيس الجامعة تلتزم بالموضوعية المطلقة بعيدا عن الوساطات والضغط لاختيار العميد حيث ان هذا منصب علمى وادارى وليس منصبا سياسيا .

تجانس فى الادارة

ومن جامعة حلوان قالت الدكتورة نجلة مرتجى استاذ تنمية الموارد البشرية بكلية التجارة الخارجية قالت : اتفق مع القانون الجديد بحيث يكون هناك تجانس فى الادارة على المستويات المختلفة ، بحيث يعمل الجميع فى ظل خطة متكاملة يوافق عليها جميع المسئولين بدءا من وزير التعليم وانتهاء برئيس القسم فهذا يؤدى الى انجاز اسرع وصراع اقل .. ومن سلبيات القانون الماضى ان نظام التعليم وبالاخص فى الجامعات قد تدهور نتيجة لانتخاب العميد الذى يحاول بقدر مايمكن ان يخفى المشاكل والسلبيات التى تنتج من بعض اعضاء هيئة التدريس ، حتى يمكن ان ينتخب للمرة الثانية والثالثة اما العميد المعين : فسيكون اقوى امام هيئة التدريس ويمكنه الحوار بصدق وطرح المشاكل وايجاد حل لها كل هذا لايتوافر الا بالتعيين .

الاختيار على اساس

وقالت الدكتورة نجلة مرتجى : ان فى الخارج يتم تقييم الاستاذ على اساس برامج التدريب التى يمرون بها واللغات التى يتقنونها ومدى استخدامهم للتكنولوجيا فى الشرح للطلاب وكذلك الابحاث التى قام كل واحد بها واشرف عليها حتى اصبح استاذا .. كل هذا من معايير اختيار العميد بالتعيين ولهذا اطالب ان يكون العميد المعين ممن لهم بصمات ايجابية فى العمل كاستاذ ، ومدى مساهمته فى العمل التطوعى كى يخدم المجتمع والجامعة .

واما عن عزل العميد فقالت لابد ان تكون هناك ضوابط بمعنى ان يكون هناك اثبات قوى جدا على ان هذا العميد قد ارتكب من الاخطاء مايعوق مسيرة التطور وانه ايضا لم يحقق الاهداف المطلوبة منه - وعموما فان تعيين العميد سيوجد لغة مشتركة بين رئيس الجامعة والعميد ورئيس القسم - ومن المعروف ان الانتخابات قد لاتفرز افضل الاشخاص .

تنقية الجو الجامعى

ومن جامعة حلوان ايضا قال الدكتور سعيد فرحات المدرس بكلية الفنون التطبيقية اننى اوافق على الفقرة الخاصة بتعيين العميد بشرط ان تكون هناك معايير فى : عدم تدخل النواحى الشخصية ، ان تكون المصلحة العامة هى الغالبة .. كل هذه الامور تحقق تنقية الجو الجامعى بداخل كل كلية وتجعل الأسرة الجامعية تتفرغ لاهم رسالة وهى تعليم الطلاب والارتقاء بالبحث العلمى الذى هو اساس لتقدير شغل الاستاذ العلمى .. وعن العزل طالب الدكتور سعيد فرحات ان يتم ذلك من خلال مجلس تأديب على ان يصدر قرار تعيين المستشار القانونى بقرار من الوزير المختص للفصل فى الحق بين رئيس الجامعة والاستاذ - حتى لايكون رئيس الجامعة خصما وحكما فى آن واحد .

ومن جامعة المنوفية قال الدكتور حلمى احمد حلمى رئيس الجامعة : فى حقيقة الامر كنا نتطلع الى هذا التعديل لتحقيق مزيد من الانضباط داخل الجامعات وفى هذا لاينقص ممارسة الديمقراطية فى شىء لأن حتى فى انتخاب العميد فان لرئيس الجامعة المختص سلطة تعيين واحد من بين ٣ مرشحين حصلوا على اعلى الاصوات .. اذ المسألة تعيين ايضا !! كذلك كان فى تجربة الانتخابات السابقة يؤسفنى ان اقول ان فى حالات متعددة كان فيها تجاوزات وتبتعد عن الخلق الجامعى .. ايضا تفرغ الاساتذة للبحث العلمى سوف نشعر بأهميته عند وضع الخطط الخمسية او الثلاثية لكل جامعة وتكون مترابطة مع الجامعات الأخرى بما يخدم خطط التنمية ويحقق المشاركة الفعلية من الاساتذة فى فرق العمل البحثية

وقال الدكتور على زكى الفيومى نائب رئيس جامعة المنوفية .. لاشك ان تعيين العميد من الانجازات العظيمة للقانون الجديد واقتراح ان يضع المجلس الأعلى للجامعات ضوابط ومعايير لاختيار العميد بما يضمن حسن الاختيار وعدم تشجيع اساليب النفاق .. لأن تعيين العميد يأتى اعتمادا على شخصية رئيس الجامعة . فمثلا لو كان رئيس الجامعة مبدعا سوف يأتى معه بمبدعين . واذا كان يؤمن بالشللية فسيأتى بالمصداء من الصفوة الخاصة .. مما يؤدى الى نتائج سلبية فى الاداء الجامعى :

● ايضا من ايجابيات القانون الجديد انشاء جامعة جنوب الوادى - لأن وجود الجامعة بالجنوب سوف ينقلها نقلة حضارية كبيرة .

● ايضا اعطاء استاذ الجامعة الذى امضى ١ سنوات الربط المالى لنائب رئيس الجامعة وفى هذا تكريم للاستاذية بالاستاذ والحد من التسابق بين الاساتذة على المناصب الادارية ، كما يدعو القانون الاساتذة الى البحث العلمى وتحقيق انطلاقة الجامعات فى البحث العلمى - كذلك اعتراف رسمى من الدولة بمعاملة نائب رئيس الجامعة معاملة نائب وزير من حيث منحه المعاش الخاص بهذه الدرجة .

ومن جامعة المنوفية قال الدكتور سيد حسن نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب : قال : يكفى ان اذكر للقانون الجديد إنه وضع حدا للمآسى التى كانت تهدر كرامة الاستاذ وشخصه من جراء الانتخابات - وان مثل هذه الانتخابات لاتمثل الديمقراطية فى شىء الا الاسم فقط .. ولكن يجب ان توضع ضوابط فى تعيين العميد التى بدورها تحقق مالم يحققه انتخاب العميد .. وفى عموميات القانون الجديد هو انجاز كبير لو احسن استخدامه فهو خطوة للامام .. وايضا المجلس الأعلى للجامعات بتشكيله الجديد يعد مجلس انجاز بمعنى الكلمة .. هذا إلى جانب الانجازات التى سيحصل عليها عضو هيئة التدريس فى ظل القانون الجديد مما يحافظ على كرامة الاستاذ وهيبته .

ومن جامعة الاسكندرية قال الدكتور محمود عبد الحليم منسى عميد تربية دمنهور : الحقيقة القانون الجديد به مزايا عديدة فى مقدمتها تعيين عضو هيئة التدريس المحال على المعاش استاذا غير متفرغ مدى الحياة - وايضا وصول الاستاذ بعد ١٠ سنوات الى الربط الثابت لنائب رئيس الجامعة .. ايضا تعيين العميد يحقق عدة مزايا منها : استقرار العمل بالكليات والجامعات ، وفك الاشتباك بين الاساتذة المتطلعين لمنصب العميد وبعضهم ، ايضا الاستفادة بكل وقت العميد المعين فى الاعمال الانشائية بالكلية لانه فى ظل النظام السابق ، الانتخابات ، كان يهدر وقت العميد فى الترتيب للانتخابات وعمل تربيطات ومواءمات قبل موعد الانتخابات وبعدها فى حل المشكلات الناتجة من الخلافات بين مؤيدى العميد المنتخب ومعارضه وقال الدكتور محمود ان وظيفة عميد الكلية فى كل جامعات اوربا وامريكا وكل الدول الديمقراطية والتى تتبع نظما ديمقراطية لاتتم بالانتخاب .



تعديلات قانون الجامعات تمت دون أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات!

ليس صحيحاً أن التيار الدينى يسيطر على نوادى التدريس.

د. بدر الدين غازى يرد على وزير التعليم:

الغضب يتصاعد داخل أروقة الجامعات المصرية ضد قانون تعيين عمداء الكليات وبلغ ذروته فى المؤتمر العام لنوادى هيئات التدريس والذى عقد يوم الاثنين الماضى حيث قرر التأخير فى تسليم أوراق تصحيح الامتحانات الى منتصف اغسطس المقبل كنوع من الاحتجاج..... وبعد أن استضافت صفحات «العربى» فى عددها الماضى وزير التعليم والذى أثار قضايا عديدة، تستضيف فى هذا العدد وجهة النظر المضادة لما قال الوزير متمثلة فى د. بدر الدين غازى المقرر العام للمكتب الدائم لنوادى تدريس جامعات مصر، والذى بدأ حديثه «للعربى» بتوجيه التحية الى الأمين العام للحزب الناصرى ضياء الدين داود بعد موقفه المشرف تحت قبة البرلمان فى تفنيد قانون الجامعات.



المصدر : العربى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

تحية لضياء الدين داود على موقفه الرافض لتعيين العمداء في مجلس الشعب



بدر الدين غازى

● ما هى رؤيتك للقانون الجديد بتعيين العمداء، خاصة وان وزير التعليم يرى أن به العديد من الايجابيات مثل التاكيد على الديمقراطية والقضاء على التكتلات داخل الجامعة؟

□ المشكلة فى هذا القانون ليست تعيين عميد الكلية وفقط، وانما توجد ابعاد اخطر اهمها انه فرض سلطة سياسية لوزير التعليم على شئون الجامعات وهو ما يهدد استقلالها بالكامل وذلك من خلال استحداث ما يسمى بالرئيس الأعلى للجامعات، وهذا المنصب ليس شرفيا بل تنفيذياً تعطى الفرصة من خلاله للوزير بالتدخل فى كل صغيرة وكبيرة بالجامعة من خلال مجالس الاقسام ولجان الترقيات واللجان الفنية ومجالس التأديب. وما يقوله الوزير عن ديمقراطية القانون مخالف للحقيقة، حيث لا يوجد نص واحد يلزم العميد بالأخذ برأى مجلس الكلية سواء اغلبية او اقلية، ودائما كان القانون السابق يعطى حصانة لهذه الاراء حيث يتذكر العميد الانتخابات فى حالة اذا كان له هوى أو رأى مخالف لمجلس الكلية.. وبالطبع فان الوضع يختلف مع القانون الجديد حيث الارتكان الى التعيين ولا خوف بهذا من اية اراء تطرح داخل وعاء الكلية.

● يرى الوزير ان القانون اعطى حصانة لأستاذ الجامعة فى حالة التحقيق معه حيث يتم هذا امام لجنة ثلاثية من اعضاء مجلس الكلية وذلك بدلاً من عرضه على اى جهات خارجية.

□ هذا مطروح ولن يتم بطريقة فيها اى ضمانة للعدالة حيث يتم تشكيل اللجنة الثلاثية دون تحديدها ودون حضور استاذ للقانون او مستشار مجلس الدولة فيما يعنى هذا ان الامر كله فى يد وزير التعليم، وما يقال عن ان رئيس الجامعة كان يحقق معه أمام النيابة الادارية والتعديل الجديد فى صالحه، كلام ليس صحيحاً فالنيابة اكثر نزاهة وحيادية وضمانة لانها ليست طرفاً فى مشكلة والوارد ان يكون الوزير او من يخصه طرفاً وفى هذه الحالة فان الضمانة تكون فى يد النيابة، فضلاً عن هذا فإن حجة الوزير تعد تشكيكاً فى القضاء ونزاهته.

● وماذا عن التكتلات او الشللية داخل الجامعة خاصة وقد قيل ان القانون جاء ليعالجها؟

□ من الواضح ان الوزير كان ناجحاً فى الحصول على هذا القرار بصورة احسن التدبير لها، وكل ما يطرح لا يقنع طفلا صغيراً، واذا كان هناك خطأ من تطبيق القانون القديم فهل تعالجه بالالغاء ام بمحاولة معالجة الأسلوب وما يقال عن الشللية فى الوسط الجامعى هو فى الحقيقة اهانة قصوى للأستاذ الجامعى حامل أعلى الدرجات العلمية ويعرف ماذا يفعل، وعموماً فنحن لم نر استاذاً جامعياً امين بهذا الشكل الا فى مصر وفى هذا الزمن.. واذا كان النجاح فى منصب ما من خلال عملية انتخابية مثلما حدث مع كلينتون وكول وغيره فهل تقول ايضاً انها افرزت الشللية.

● هل تم اخذ رأى اساتذة الجامعات فى القانون؟ وما هو تقديرك للتوقيت والطريقة التى طرح بها؟

□ التوقيت يدعو الى الريبة الشديدة، خاصة وان مناقشته فى مجلس الشعب لم تستغرق عدة ساعات، وهذا يشعرنا بالغيرة من اخواننا فى الريف حين طرح قانون العمد والمشايخ للمناقشة حيث استغرق وقتاً افضل كما طرح لفترة طويلة على وسائل الاعلام، اما توقيت طرحه فهو ضد مصلحة الوطن فكل القوى المعارضة وجماعات العنف ضد الحكومة التى تستهين بكل هذا، من جانب اخر فان توقيت طرحه فى نهاية السنة الدراسية يعطى دلالات أخرى، وفى كل الأحوال فان ذاكرة الشعب المصرى جيدة، كما نؤكد للجميع انه لم يتم اخذ راى احد من الاساتذة حتى المجلس الأعلى للجامعات ولكنى لا اخفى سعادتهم بهذا القانون الذى سيعود عليهم بالنفع بكل تاكيد.

● لم تكن ردود الافعال على مستوى قوة القانون الامر الذى يثير المخاوف حول قدرة الاستاذ الجامعى على التصدى.

□ الجميع من اساتذة الجامعات عبروا عن سخطهم واحتجاجهم على القانون من خلال مجالس الأقسام ووسائل الاعلام وتم عقد مؤتمر حاشد لأساتذة الجامعات فى الاسبوع الماضى دعت له نوادى التدريس وحضره عدد كبير من الاساتذة وأوصى المؤتمر بتقديم عدد من الطعون امام القضاء، وتأخير تسليم أوراق الاجابات للكليات حتى منتصف اغسطس القادم.

● ولكن لماذا التراجع عن الاضراب؟

□ ليس تراجعاً عن الاضراب ولكن هذا يعكس حرص الاستاذ الجامعى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

القانون جعل لوزير التعليم سلطة سياسية فى الجامعات

حوار:
أحمد عبد العزيز

على مصلحة بلده فى كل الأحوال.

● **ماذا عن قضية المستحقات المالية لأساتذة الجامعة؟**

□ لا تزال قائمة حتى الان، وعدد كبير من أساتذة الجامعات لم يحصلوا على مستحقاتهم حتى الآن بما فيهم اساتذة جامعة القاهرة، وللأسف لم نر حماسا من وزير التعليم لهذه القضية بقدر حماسه فى اقرار القانون الجديد.

● **ماذا تم فى لقائكم برئيس الوزراء حول هذا الموضوع؟**

□ بالنسبة لقضية المستحقات أو الاجر الإضافى لم يعدنا بشئ بل اكد لنا على التزام الحكومة بالبنود الواردة بميزانية الدولة، وقال انه من المحتمل العودة الى النظام القديم فى هذه المسألة ويقصد الأفراد الذين يؤدون الساعات الاضافية كما كان معمولا به فى السابق من خلال عمليات روتينية طويلة ويتم الصرف لها بعد سنة، وللانصاف فإنه وعد بتعديل البنود الخاصة بمكافأة الامتحان من ٣٪ الى ٥٪فضلاً عن النظر فى جوانب اخرى من الكادر الجامعى مثل البدل الجامعى وبدل الانتقال.

● **فى اطار الضغط للاستجابة لمطالبكم اتخذتم اكثر من قرار بالاضراب فلماذا لم يتم تنفيذ هذا حتى الآن؟**

□ حدث هذا بالفعل، لكن الاضراب كان مشروطا بالاستجابة لمطالبنا، وبعد ان تمت الاستجابة لبعض منها رأى البعض انه لا داعى للتنفيذ.

لكن هناك بعض الجامعات لم تحل مشكلتها مثل حلوان والمنوفية والمنصورة.

هذه المسألة كانت محل نظر ورأى المؤتمر أن من حق الزملاء التوقف دون نقاش طالما لم تصرف مستحقاتهم وعموما فان مؤتمر النوادى لا يملك سلطة الدولة وليس له سلطان على اعضائه الا بقدر الاستجابة، ولا يوجد نص يلزم جميع النوادى بتطبيق قرارها ولكن نحاول تحقيق المصلحة بأفضل ما يمكن. وعموما فان قرار الالغاء تم برأى الاغلبية.

● **ما هو تعليقك على رأى الوزير بان النوادى لا تعبر الا عن نفسها؟**

□ لا توجد قنوات قانونية لأستاذ الجامعة للتعبير عن نفسه بالجامعة إلا من خلال النوادى، ويكفى ان المجالس الحالية للأندية منتخبة من الاساتذة.

ولكن عدد الاعضاء الذين يأتون للعملية الانتخابية قليل وبالتالى تكون مجالس الأندية غير معبرة بدقة عن الاغلبية. عملية الانتخابات تتم بشكل ديمقراطى كامل حيث توجه الدعوة لجميع الأعضاء الذين لهم حق الانتخابات التى تتم بنزاهة كاملة، وأنا شخصياً تم اختيارى من جانب اعضاء يختلفون معى فى التوجهات الفكرية والسياسية، وعموماً فان حجم الحضور ليس هو المشكلة بقدر المشاكل التى تنتج من اسلوب الانتخابات اذا كان خاطئاً.

● **ما مدى علاقة النوادى بالتيار الدينى؟**

□ هذه العلاقة ليست صحيحة والدليل ان نشأتها كانت على أيدى اساتذة لهم انتماءات سياسية مختلفة، ففى وقت من الأوقات كان رئيس نادى جامعة الاسكندرية أمين الحزب الوطنى هناك، ورئيس نادى جامعة القاهرة رجل معروف بتوجهه القومى والاشتراكى وجامعة المنوفية كان مستقلاً، ويؤكد هذا عدم صحة الادعاءات التى يرددها البعض.

هل يوجد تنسيق بين التيارات المختلفة داخل الاندية. التنسيق يتم بشكل جيد والعلاقة بين التيارين الدينى والناصرى مثلاً علاقة عمل ممتازة، فالتيار الناصرى له انشطته داخل النادى وهناك عدد من اعضائه فى لجان العمل المختلفة، والهجمات الأخيرة على الجامعة وما قبلها جعلنا جميعا فى مواجهة عدو مشترك ولعل ما حدث عام ١٩٨١ عندما اعتقل السادات ٦٤ استاذا جامعياً لم يفرق بين أحد وهذا يدعونا الى مزيد من التعاون.

● **ما هى علاقة الاندية بالسياسة وتصديها لقضايا ليست من اختصاصها كما قال الوزير؟**

□ لابد من حل اشكالية يساء استخدامها دائماً عن قصد، فهناك فرق جوهرى بين الاشتغال بالسياسة وهذا من اختصاص الأحزاب وبين الاهتمام بالسياسة وهو ما يكون ملزماً لأستاذ الجامعة وطبقاً للقوانين فان الاستاذ يقوم بتربية وتعليم الطلاب على قيم ومبادئ العروبة والاسلام والاهتمام بقضايا وطنه.

● **فى هذا الاطار ما هى حقوق الطلاب فى ممارسة العمل السياسى داخل الجامعة؟**

□ السياسة الحزبية داخل الجامعات ليست عملا محموداً ولكن اذا وجد العمل السياسى الوطنى التربوى الخالص فهذا ما نؤيده، وكلامى هذا لا يعنى منع الطلاب من مناقشة قضايا الوطن داخل الجامعة، فالمطلوب تربية هؤلاء الشباب على القيم الوطنية.

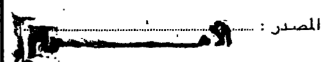
● **ما هى رؤيتكم لانتخابات الاتحاد الطلابية والتدخل الأمنى فيها ثم فرض أشخاص بعينهم فى الاتحادات؟**

□ التوسع فى نشاط الأسر شئ طيب، بشرط توافر تكافؤ الفرص لجميع الطلاب الناصرى منهم أو الاسلامى أو الماركسى، والمعروف ان الادارة تقف دائما خلف فئة بعينها وينتج عن هذا شطب اصحاب التيارات السياسية المختلفة. وبالنسبة للتدخل الأمنى فهذا يرجع الى لائحة ٧٩ وانتهز هذه الفرصة لأرفع صوتى بالمطالبة بعودة لائحة ٧٦ لأنها توفر مناخاً أكثر حرية.

● **ما هو موقف الأندية من القضايا العامة مثل الحوار الوطنى، والديمقراطية وغيرها؟**

□ رحبنا فى البداية بدعوة الرئيس مبارك للحوار لكنه بهذا الشكل يدخل فى دائرة المستحيل حيث لا نملك التعبير بحرية عن آرائنا فى أى وسيلة اعلامية حكومية وبالتالى فان الياته الجادة مفقودة.. كما أن مبعث التشاؤم يأتى من أن الذى يدير الحوار هو صديق للصهاينة وبالنسبة للديمقراطية فعلى الرئيس مبارك ان يتوسع فيها بشكل افضل وأن تم هذا سوف يفتح له التاريخ أبوابه.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

■ لأول مرة:

صدقي يدير حوارا مع مجلس جامعة القاهرة حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية

كتب ـ محمد حبيب:

ادار الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء لاول مرة امس حوارا مع مجلس جامعة القاهرة برياسة الدكتور مفيد شهاب رئيس الجامعة حول بعض القضايا السياسية والاقتصادية وحضره الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة لقطاع الاعمال، والدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية بصفتهم اعضاء فى مجلس الجامعة من الخارج.

ودار الحوار حول دور الجامعة فى المجتمع، والشكل الذى يجب ان تكون عليه من خلال اساتذتها، ومراكزها العلمية كذلك وبعض القضايا الاخرى المتعلقة بمختلف قضايا التنمية. وكان مجلس الجامعة قد وافق على زيادة المرتب الشهرى للمتطوعين الاجانب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لتدريس اللغة الانجليزية بكلية التربية فرع الفيوم ليكون ٤٥٠ جنيها بدلا من ٢٠٠ جنيه وانشاء دبلوم للدراسات العليا بكلية الاعلام بلغة اجنبية، وآخر للنظم والعمليات الهندسية بكلية الهندسة وافق على فتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة بقيام كلية التجارة بتدريس مادة الاحصاء المقررة على طلاب الفرقة الثالثة بالكلية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٤

لاشكوى من امتحانات الثانوية العامة أمس:

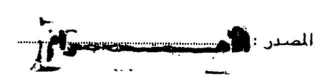
٩٥,٨٪ نسبة النجاح فى عينات علم النفس

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم ان نسبة النجاح فى تصحيح أوراق العينات العشوائية لمادة علم النفس بلغت ٩٥,٨٪، وقال ان عينات من ٩ محافظات على مستوى الجمهورية قد صححت. وأضاف ان هذه أعلى نتيجة منذ ٣ أعوام، مشيرا الى ان النتيجة ستعلن فى منتصف اغسطس المقبل، وانها ستكون افضل من الأعوام السابقة.

وأضاف الوزير ان ١٩,١٪ من أوراق العينات حصلوا على مجموع من ٥٠ ـ ٦٠٪ و٢١,٦٪ حصلوا على نسبة نجاح من ٦٠ ـ ٧٠٪، و٢٢,٢٪ على ٧٠ ـ ٨٠٪، و١٥٪ على نسبة مابين ٨٠ ـ ٩٠٪ كما حصل ٦,٦٪ على نسبة نجاح فوق ٩٠٪ وهى نسبة افضل بكثير اذا ماقورنت بالأعوام الماضية.

ووجه الوزير حديثه للطلاب قائلا: أريد أن اقول لكم استمروا فى الامتحانات فانتم فى ايد امينة، وكل واضعى الأسئلة ومراقبى اللجان آباء لكم يرعون مصالحكم، كما ان الوزارة حريصة على ان تكون الامتحانات طبقا للمواصفات، ولاتخرج عن المنهج وتكون فى متناول الطالب المتوسط، وان تضم ايضا أسئلة تميز الطالب المتفوق حتى لايضيع حقه.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

عجز في الاخصائيين الاجتماعيين بمدارس المنيا

المنيا - حجاج الحسيني : كشفت مناقشات المجلس الشعبي لمحافظة المنيا عن وجود عجز في الاخصائيين الاجتماعيين بالمدارس بلغ ١٧٢٢ اخصائيا. وذلك خلال الجلسة التى عقدت برئاسة عبد الرحمن ابو المكارم عن الإجراءات التي إتخذتها مديرية التعليم لسد هذا العجز واعترف صلاح عبد الظاهر مدير التعليم بوجود العجز في عدد الاخصائيين الاجتماعيين والذى يصل الى ٧١ ٪ بالمرحلة الابتدائية ويرجع ذلك الى اغلاق باب التعيينات فى هذا المجال بالمديرية سواء عن طريق المسابقات او القوى العاملة منذ ٧ سنوات وقال انه تم إعداد مذكرة لطلب تعيين اخصائيين على بند المكافأة الشاملة ولكنه تبين ان الاعتمادات المخصصة له لا تزيد على ١٠٠ جنيه سنويا اى لا تكفى لتعيين اخصائي واحد وقال جمال الحكيم وكيل وزارة التنظيم والادارة ان مديرية التعليم اكتفت بطلب التعيين لمدرسي الانجليزى والفلسفة دون طلب اخصائيين اجتماعين .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

بسبب الخلاف بين محافظ كفر الشيخ والشركة المنفذة

معامل الطب البيطري في خبر كان

تسبب الخلاف بين محافظ كفر الشيخ صبري القاضي ود. مصطفى عبدالعزيز عميد كلية الطب البيطري بالمحافظة التابعة لجامعة طنطا ورئيس الشركة المنفذة لمباني الكلية في توقف بناء المنشآت الخاصة بمعامل التدريب العملي ومستشفى الطب البيطري. رفض المحافظ دفع الاقساط المستحقة للشركة المنفذة والتي وصلت إلى مليون و٣٠٠ الف جنيه ومن جانبه يؤكد عميد الكلية ان استكمال الانشاءات لايحتاج سوى ٢٠٠ الف جنيه فقط.

كانت المحافظة قد اتفقت مع الشركة المنفذة على اقامة تلك الإنشاءات على مرحلتين الأولى تتكلف ٤,٥ مليون جنيه وتنتهي عام ٩١ والثانية ٤ ملايين جنيه وتنتهي عام ١٩٩٢. وبالفعل اقامت الشركة مباني تكلفت ٢,٥ مليون جنيه ولم تحصل إلا على ١,١ مليون ورفض المحافظ دفع باقي المبلغ بحجة ان الإنشاءات التي تمت لايصلح منها سوى ٣٠٪ فقط ودعا المحافظ إلى اجتماع حضره رئيس الشركة ورئيس هيئة التشييد وعلى اثر هذا الاجتماع قامت الشركة المنفذة برفع دعوى قضائية ضد المحافظة في أكتوبر ١٩٩٢ وحصلت على حكم لصالحها بمبلغ ٩٠٠ الف جنيه بدلا من مليون و٣٠٠ الف ولايزال الخلاف قائما فقد رفع المحافظ من جانبه قضية أخرى ضد الشركة بدعوى انها لم تلتزم بتسليم الإنشاءات في المواعيد المحددة.. هذا في الوقت الذي تشرف فيه الكلية على تخريج أولى دفعاتها دون ان يتلقى طلابها أية تدريبات عملية.

ضباط الشرطة «ملاحظون» في الامتحانات

كتب محمد سنوسي

فوجيء طلبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان بأن المراقبين عليهم بلجان الامتحان هم ضباط شرطة الأمر الذي ادى الى إثارة جو من الرعب والارتباك بين الطلبة. ومن ناحية أخرى صرح احد موظفي التربية والتعليم بان بعض الضباط رفضوا أن يكونوا مراقبين داخل اللجان مما دفع ادارة المعهد الى الاستعانة بهم كملاحظي ادوار.

داخل المدرجات

● زار جامعة طنطا مؤخراً الدكتور خالد حلاج رئيس جامعة تشرين السورية على رأس وفد من اساتذة الجامعة وصرح الدكتور شوقي خاطر رئيس جامعة طنطا بان الزيارة استهدفت بحث الاتفاقات الموقعة بين الجامعتين في اطار التبادل العلمي والثقافي والطلابي.

● «الحداثة لدى الشعراء المصريين» عنوان رسالة الدكتوراة التي حصل عليها محمد فكري الجزار من قسم اللغة بآداب عين شمس في الأسبوع الماضي.

اشرف على الرسالة الدكتور محمد عبد المطلب وتكونت لجنة المناقشة من الدكتور علي عشري زايد والدكتور مصطفى الشوري.

● في اعقاب انتهاء الامتحانات يشترك فريق من طلاب الجامعات المختلفة في تقديم مسرحية «الرجل الذي اكل الأوزة» المقرر عرضها في محافظات مصر بعد ان نالت اعجاب كل من شاهدها لدى عرضها قبل الامتحانات.



□ الجامعة □ يقدمها: طلعت اسماعيل

سبب صعوبة الامتحان فى حلوان وعين شمس

الطلاب والأساتذة: الترم تقليد أعمى للامتحانات الأمريكية

كتب عصام ستاتي:

واصل الطلاب امتحانات نهاية العام الدراسى فى مختلف الجامعات وقد اختلف سير تلك الامتحانات من جامعة إلى اخرى ومن كلية إلى اخرى فى ذات الجامعة.. ففى جامعة حلوان جرت الامتحانات وسط جو هادى، فى كليات التربية الفنية والتربية الموسيقية والرياضية وكلية الاقتصاد المنزلى والسياحة والفنادق ولم يشتك اى من طلابها إلا ان الوضع اختلف فى كليات الهندسة، والتجارة الخارجية والخدمة الاجتماعية.

ففى كلية الهندسة والتكنولوجيا اعرب الطلاب عن استيائهم من صعوبة الامتحانات وخاصة فى اقسام الطاقة بجميع الفرق.. وفى باقى الاقسام ارتفعت الشكوى من مادة الرسوم والهندسية كما اشتكى طلاب قسم مدنى من مادة التخطيط العمرانى.

اما اغرب الشكاوى فجاءت من طلاب الفرقة الثالثة بالخدمة الاجتماعية فى مادة العلاقات العامة التى جاءت اسئلتها من جزء هامشى فى المقرر حول البيئة.

فى حين اشتكى طلاب الفنون التطبيقية من ارتفاع تكلفة مشروع التخرج وخاصة فى قسم التصوير حيث وصلت تكلفة بعض المشاريع إلى حوالى ١٥ الف جنيه.

واشار طلاب قسم النحت إلى عدم توافر مادة الجرانيت وهى مادة تبرز الامكانيات الفنية فى النحت عكس الخامات الاخرى.

وفى جامعة عين شمس شن طلابها هجوما مكثفا على نظام الترم واتهموه بانه السبب فى عدم المامهم بالمواد الدراسية التى ادوا الامتحانات بها.. كما تصاعدت شكوى أغلب طلاب كليات الجامعة من صعوبة الامتحانات.. ففى كلية التجارة اشتكى طلاب الفرقة الثانية من مادة المحاسبة حيث جاء الامتحان فى اربعة اسئلة إجبارية وكل سؤال يحتوى على تمرينين يشمل كل منهما فصلا من فصول الكتاب، كما اشتكى طلاب الفرقة الثالثة فى نفس الكلية من مادة الرياضة المالية التى احتاجت إلى وقت اطول مما خصص لها.

وفى كلية الآداب اشتكى طلاب الفرقة الأولى من مادة علم النفس العام وزادت مخاوف الطلاب عندما اتضح ارتفاع نسبة عدد طلاب التخلف فى نفس المادة عن العام الماضى.. وعبر طلاب الفرقة الثالثة عن صعوبة مادة القياس النفسى التى جاءت على الطريقة الأمريكية.. فى حين جاءت امتحانات مواد علم النفس الاكلينكى وسيكلوجية الشخصية وسيكودنياميات النمو فى شكل غير متوقع.

وإذا كانت الشكوى قد تكررت من الامتحانات فى كليات العلوم والحقوق فإن كلية الألسن وخاصة فى قسمى الانجليزى والفرنسى قد جرت الامتحانات بها فى هدوء فى حين اشتعلت الامتحانات فى قسمى الأسبانى والايطالى. وإزاء صعوبة الامتحانات لم يجد الطلاب سوى صب جام غضبهم على نظام الترم وطالبوا بعودة نظام العام الدراسى الكامل وهو ما يتفق مع الطلاب فيه الدكتور سامى عبد القوى الأستاذ بقسم علم النفس بكلية الآداب والذى يقول ان نظام الترم يرفع من الروح العدائية بين الطلاب تجاه العملية التعليمية.. واضاف ان نظام الترم ما هو إلا تقليد اعمى لنظام الامتحانات الأمريكية التى تحسب فيها السنة الدراسية بعدد الساعات التى حصل عليها الطالب وهو الأمر غير المطبق بالكامل فى مصر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

تحويل مناهج الإعدادية والثانوية إلي مسرحيات

★ بدأ مسرح الشباب تنفيذ خطة مسرحة المناهج الدراسية حيث تقام ابتداء من الاسبوع الحالى ولمدة ٣ شهور ٩ بروفات يوميا لـ ١٥ مسرحية تغطى مناهج السنوات الدراسية الاعدادية والثانوية فى مجالات التاريخ والادب والفلسفة والجغرافيا والمنطق على ان تكون جاهزة للعرض مع بداية العام الدراسى الجديد فى سبتمبر القادم.

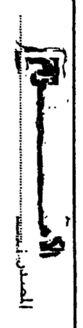
ويقول مصطفى الدمرداش مدير مسرح الشباب بان المسرحيات ستطوف انحاء مصر من حلايب الى الاسكندرية مما يتيح الفرصة لكل الطاقات الإبداعية بمسارح الدولة للاشتراك في هذا النشاط بعد ان وافق على ذلك السيد راضي رئيس قطاع المسرح.

تصل تكاليف انتاج هذه المسرحيات الى ٣٠٠ الف جنيه أى ٢٠ الف جنيه للمسرحية الواحدة وسيتعاون فى تنفيذ المشروع وزارة التعليم وهيئة قصور الثقافة التى تقدم مسارحها بالمحافظات لهذا الغرض وايضا المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالاضافة الى هيئة الاستعلامات التى توفر الوثائق والمعلومات والصور الملونة.

من المسرحيات التى تجرى بروفاتها حاليا (ابو الفوارس عنترة) المقررة على الصف الاول الثانوى اعداد عبد العزيز شنب واخراج حسام الدين صلاح وتمثيل ايمان الصيرفى وسعيدة جلال وعبده الوزير ومسرحية (عقبة بن نافع) المقررة على الصف الاول الاعدادى اعداد على عبد القوى الغلبان واخراج ياسر على ماهر وتمثيل سمير حسنى وليلى صابونجي وسمير البنا وجمال الشيخ وعزت يوسف وصبرى فواز.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

وزير التعليم يزور شبكة الجامعات المصرية للمعلومات

زار أمس الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم المقر الرئيسي لشبكة الجامعات المصرية للمعلومات بمناسبة مرور خمس سنوات من عمرها، وحضر الزيارة رؤساء الجامعات وأمين المجلس الاعلى للجامعات..

وتقدم الشبكة خدماتها للباحثين أولا بأول، ويمكن الاتصال الآن من خلال الشبكة المصرية بالشبكات العالمية المختلفة للحصول على المعلومات وعلى رأسها شبكة «إنترنت» الامريكية وهي اكبر شبكة في العالم حيث انها تربط ١٠٠ دولة وبها عشرات الآلاف من الشبكات ويتبعها اكثر من مليون حاسب الي وملايين المستخدمين، كما تقدم الشبكة المصرية خدمات البريد الالكتروني والشبكة الاوروبية ومجموعة الخدمات الخاصة والبحث في قواعد البيانات الببليوجرافية وبهذه الخدمات التي تقدمها شبكة الجامعات المصرية - التي تتصل بحوالي ٥٠ جامعة وجهة داخل مصر - تصل الى مستوى عالمي وتكسر حواجز المعلومات بين مصر والعالم.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

أساتذة الجامعات يواصلون حملتهم ضد قانون وزير التعليم

كتب عبد الحى محمد:

شكل رؤساء وممثلو نوادى التدريس بالجامعات لجانا بالكليات لجمع توقيعات من أعضاء هيئات التدريس لرفض القانون تمهيداً لرفعها إلى رئيس الجمهورية، ومطالبته بعدم التصديق على التعديلات الجديدة وإقرار القانون الذى كانت قد أقرته نوادى التدريس ورؤساء الجامعات اثناء تولى د. فتحى سرور منصب وزير التعليم.

وصرح مصدر مسئول بالمكتب الدائم لنوادى التدريس بأن المذكرة التى سترفع إلى رئاسة الجمهورية تتضمن مطالب أساتذة الجامعات بشأن الاستقلال العلمى والإدارى والمالى للجامعات، وكذلك أحقية الأساتذة فى اختيار القيادات الجامعية بالانتخاب بدءاً من رئيس القسم إلى رئيس الجامعة من خلال مجمع انتخابى مناسب لكل وظيفة، وضمان حرية الرأى والتعبير والنشر والاجتماع لأعضاء هيئات التدريس، بما يحمى الحريات الأكاديمية.

وأوضح المصدر أن المكتب الدائم للنوادى فى حالة انعقاد مستمر لتلقى آخر تطورات عمليات تصحيح الامتحانات بالجامعات.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

الشهادة الاعدادية بالاسكندرية

إعلان نتيجتها بعد غد

الاسكندرية ـ من مكتب الاهرام ـ
اعلن الدكتور فاروق رضا وكيل أول وزارة التربية والتعليم بالاسكندرية أن مؤشرات نتيجة الشهادة الاعدادية بالمحافظة تشير الي ان نسبة النجاح تبلغ هذا العام ٧٠٪ واضاف انه سيتم اعتماد النتيجة بعد غد



المصدر : الشعب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

وزير التعليم حاكما عاما للجامعات والوزراء مفروضون للعمل فيها بدلاتهم عند الاستغناء عنهم



بقلم الدكتور
محمد حلمي مراد

لا تعتبر الجامعات مجرد معاهد تعليمية يلقن أعضاء هيئة التدريس فيها المواد المقررة لطلابها، وإنما هي صروح للعلم والمعرفة تعمل على نشرها، ومراكز للبحث في كافة فروعها بقصد تطويرها والاضافة إليها، ومحافل لإعداد المواطنين المزودين بسلاح العلم وروح الدرس، والقدرة على التصور والابتكار، مما يمكنهم من حل مشاكل الجماهير.

على أن الجامعات لا يمكنها أن تؤدى رسالتها هذه إلا إذا تحقق لها الاستقلال عن السلطة، وهو ما حرص الدستور المصرى القائم على النص عليه في المادة ١٨ منه إذ تقضى بأن تكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى.

وهذا الاستقلال لا يتوافر إلا مرتكزا على ثلاث دعائم:

الدعامة الاولى- «كفالة الحرية الفكرية» في البحث والنقاش، فمن المسلم به أن المعارف نسبية، وأن الافكار تتطور، وبالتالى فلا يجوز فرض وصاية على الفكر داخل الجامعة، او يخيم على الحوار فيها إرهاب، أو يقيد انطلاق أذهان أبنائها قيود سوى ما تواضعت عليه التقاليد الجامعية المعروفة في العالم المتحضر.

الدعامة الثانية- «تواجد المجتمع الجامعى الديمقراطى» حتى تشعر القيادات الجامعية أن توليها مناصبها واستمرارها فيها رهن بالولاء لرسالة الجامعة وصيانتها من التدخل في شئونها، وحماية أساتذتها وطلابها من العسف والتنكيل، وليس رهنا برضاء السلطة وتنفيذ أغراضها، حتى لا تفقد الجامعة حرية التعبير عن الرأى الذى يقتنع به المنتمون إليها.. فينتخب أعضاء هيئات التدريس في الكليات عمداءها، وينتخب أساتذة الكليات رؤساء الجامعات، بحيث لا يتم هذا الإختيار عن



طريق التعيين بقرار من السلطة الحاكمة.

الدعامة الثالثة– الأخذ «بالحصانة الجامعية» لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات، بمعنى ألا تتدخل السلطة السياسية فى نقلهم إلى خارجها، أو اتخاذ إجراءات ضدهم بسبب عملهم الجامعى دون موافقة السلطات الجامعية، تمكينا لهم من أداء رسالتهم باطمئنان ودون قلق، شأنهم فى ذلك شأن ما يتبع مع أعضاء المجالس النيابية من حصانة برلمانية.

بدون تحقيق هذا الاستقلال الجامعى بدعائمه الثلاث، تتحول الجامعات إلى مجرد مدارس لتلقين المعرفة، ويخبو نورها كمراكز للبحث العلمى، وتطوير الفكر وتقديم الحلول لمشاكل المجتمع، وإعداد الأجيال المتتابعة من القيادات القادرة على صنع مستقبل أفضل.

ومن هنا فإن التعديل الذى فوجئت به البلاد للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بعرضه أثناء مناقشة مشروع موازنة الدولة عن العام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ فى مجلس الشعب للموافقة عليه بصفة عاجلة، دون طرحه للمناقشة داخل الجامعات، ونوادى هيئات التدريس بها، ومع ما يتضمنه من أحكام تتعارض مع دعائم استقلال الجامعات، يعتبر قانونا مطعونا فى دستوريته للأسباب التى سنتناولها بعرض ما تضمنه من أحكام منافية لهذا الاستقلال.

اعتبار وزير التعليم حاكما بأمره على الجامعات مما يفقدها استقلالها

لم يخف تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب حقيقة الغرض من إصدار هذا التعديل لقانون تنظيم الجامعات، إذ ورد به أن الهدف الأول من هذا التعديل هو «ضبط الأداء الجامعى»، وهو تعبير بوليسى غير جامعى، وذكر أن هذا الانضباط يتم من خلال ما يلى:

أولا– تقليص حجم المجلس الأعلى للجامعات:

فقد أعيد تشكيل المجلس الأعلى للجامعات باستبعاد نواب رؤساء الجامعات، وممثلى الجامعات المختارين سنويا بمعرفة مجالسها من بين العمداء، بحيث تقتصر عضويته على رؤساء الجامعات، وخمسة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة، يعينهم وزير التعليم لمدة سنتين قابلتين للتجديد، بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات، وأمين المجلس الأعلى للجامعات.. ويرأس المجلس وزير التعليم، وبذلك يصبح أكثر هيمنة على المجلس وعلى ما يصدره من قرارات.

ثانيا– إعطاء وزير التعليم سلطة رئاسة جميع المجالس واللجان الجامعية:

كما أعطى التعديل لوزير التعليم سلطة دعوة المجالس واللجان المشكلة وفقا لأحكام قانون تنظيم الجامعات على اختلاف أنواعها ومستوياتها إلى الاجتماع تحت رئاسته، وله أن يعرض عليها ما يراه من موضوعات.. وهكذا فإن وزير التعليم لم يعد يرأس المجلس الأعلى للجامعات وحده، بل أصبح فى إمكانه أن يرأس كل المجالس واللجان الجامعية، بما فى ذلك مجالس الجامعات المختلفة، ومجالس الكليات والمعاهد فى أية جامعة من الجامعات!!

ثالثا– سيطرة المجالس الجامعية العليا على المجالس الأدنى منها:

وتضييقا لسلطات المجالس الدنيا داخل الجامعات، قضت المادة ٢٤ المعدلة فى قانون تنظيم الجامعات بأن «تعتبر القرارات الصادرة من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها فى هذا القانون ملزمة للمجالس الأدنى منه».. وتوصلا للحد من سلطاتها، قضت هذه المادة أيضا بأن «لهذه المجالس أن تفوض رؤساءها، أو من تراه من أعضائها فى بعض اختصاصاتها».. وهكذا يمكن السيطرة على هذه المجالس الأدنى عند اللزوم عن طريق قرارات المجالس الأعلى، وتفويض العناصر المتفاهمة فى اختصاصات معينة.

تعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم عدوان على استقلال الجامعات

واستكمالا للهيمنة على الجامعات، التى ما تنص عليه المادة ٤٣ من قانون تنظيم الجامعات، بأن ينتخب أعضاء مجلس الكلية أو المعهد ثلاثة من الأساتذة لمنصب العميد، ويعين وزير التعليم العميد بناء على ترشيح رئيس الجامعة من بين الأساتذة الثلاثة الحاصلين على أكثر الأصوات، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وأصبح رئيس الجامعة يعين عميد الكلية أو المعهد التابع للجامعة بمعرفته وحده من بين الأساتذة العاملين بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، أو بالتفاهم مع السلطة الأعلى.. ويجوز إقالة العميد من العمادة قبل نهاية مدتها بقرار مسبب من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة المختصة، وذلك إذا أخل بواجبات الجامعة أو مقتضيات مسئولياته الرئاسية بعد إجراء التحقيق اللازم.

وهذا التعديل يعتبر ردة على الديمقراطية فى محيط الجامعة، إذ جاء فى الوقت الذى يطالب فيه أساتذة الجامعات بأن يكون تعيين العميد للحائز على أعلى الأصوات فى انتخابات العمادة، بدلا من تعيين أحد الثلاثة الحاصلين على أعلى الأصوات.. وفى الوقت الذى يطالبون فيه أيضا بأن يختار رؤساء الجامعات بالانتخاب من بين أساتذة كل جامعة!!

على أنه لم يكتف التعديل الجديد بتعيين العمداء، بل فرض رؤساء الجامعات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات على كلياتهم الأصلية، خلال مدة شغلهم لهذه الوظائف كأساتذة فيها، ويكون لهم كافة حقوق الأستاذ (بما يتضمنه ذلك من توزيع الدروس عليهم وما يستتبعه من توزيع كتبهم)، بل وحضور مجالس الكليات!! (المادة ١١٢ مكرر).

xxx

فرض الوزراء الحاليين من الجامعيين السابقين على الجامعات بمرتباتهم وبدلاتهم الشخصية

وقد استغل مشروع القانون– الذى أريد به السيطرة على الجامعات أو ضبط الأداء الجامعى، حسب تعبير تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب من هذا المشروع– للحصول على مكاسب شخصية لعدد من الوزراء الحاليين –ومن بينهم الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم نفسه– بصفتهم أعضاء

سابقين بهيئات التدريس الجامعية.

إذ أضيفت مادة جديدة برقم ٨٦ مكرر.. تعتبر عضو هيئة التدريس- الذى يتقلد أحد المناصب العامة (وهى المنصب الوزارى، وصاحب أى منصب يعامل معاملة الوزير)- أنه يقوم بتكليف عام وفى حكم المعار.. أسوة بما هو مقرر بالنسبة للمجندين (وهذا هو التعبير الوارد بتقرير لجنة التعليم بمجلس الشعب)، بحيث يعودون لوظائفهم بعد الانتهاء من الخدمة فى مناصبهم، وذلك من قبيل تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقلد المناصب العامة باعتبارها خدمة عامة!!.. وكان تولى أساتذة الجامعات للمناصب الوزارية فى حاجة إلى تشجيع أو إغراء!!

وحرصنا على استفادة الوزراء الحاليين من هذا النص الجديد فى كافة الأحوال ومهما كانت الظروف، قضت هذه المادة بما يلى:

- أنه يعود إلى شغل وظيفته الأصلية فى هيئة التدريس إذا كانت شاغرة، وإلا شغلها بصفة شخصية (اعتباريا)، ويوضع على أول وظيفة تخلو أو تنشأ من فئة درجته!!.

- وإذا كان تركه المنصب الوزارى بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة فى الجامعة، عين أستاذا متفرغا فى ذات الكلية، أو المعهد الذى كان يعمل به، ويعامل فى هذه الحالة معاملة الأساتذة المتفرغين.

- ومنعا لكل لبس، نصت الفقرة الثانية من هذه المادة المضافة على أن حكم هذه المادة يسرى على أصحاب المناصب الوزارية وقت العمل بأحكام هذا القانون، طالما كانوا أعضاء فى هيئة التدريس قبل تقلدهم لهذه المناصب.. حتى لا يقال إنه لا يستفيد من هذه المادة إلا الذين يتركون وظائفهم الجامعية ويتقلدون المناصب الوزارية بعد العمل بهذا القانون، حيث لم يكن قد نشأ حق قانونى لهم عند حصول هذا الانتقال!!.

على أن ما هو أغرب من كل ذلك أن صاحب المنصب الوزارى الذى يعود مفروضا على الجامعة، ورغم عدم وجود درجات خالية، لا يتقاضى مرتبه الذى كان يتقاضاه، بل «يستحق فى جميع الأحوال مجموع ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات بصفة شخصية»، أى بمرتب أعلى من كافة زملائه وأقرانه!!

فهل هذه عدالة اجتماعية أو وظيفية؟.. أو هذا إنصاف بالنسبة للجامعيين المتمسكين بها؟.. أو استخدام رشيد للإنفاق العام؟

xxx

إغراءات مالية ووظيفية لتفويت هذا العدوان على استقلال الجامعات

وحرصا على تهدئة الرأى العام فى المحيط الجامعى لتفويت تلك التعديلات التى أدخلت على قانون تنظيم الجامعات بما يسلبها استقلالها، الذى نص عليه الدستور، اشتمل تعديل القانون على عدد من الإغراءات الوظيفية والمالية لتهدئة خواطر الجامعيين، وهو أسلوب غير لائق وغير مقبول من جانب ترزية القوانين فى معاملة أساتذة الجامعات، بل فى إصدار التشريعات المجافية للحريات والحقوق العامة.. وفيما يلى عرض سريع لهذه الإغراءات:

١ - تعميم وجود مناصب نواب لرئيس الجامعة لخدمة البيئة وتنمية المجتمع فى كل الجامعات، وعدم قصر ذلك على الجامعات ذات الأعداد الكبيرة (المادة ١٩ مكرر).

٢ - إنشاء وظائف وكلاء كليات لخدمة البيئة وتنمية المجتمع بكل كلية جامعية بدلا من وكيلين فقط لشئون الطلاب، وللدراسات العليا والبحوث (المادة ٣٥ مكرر).

٣ - السماح لأعضاء هيئة التدريس بالتفرغ بعض الوقت لإعطاء الاستشارات أو خدمة الصناعة، أو نقل التكنولوجيا أو البحث العلمى، كما يجوز لرئيس الجامعة- بعد موافقة مجلس الكلية- الترخيص للأساتذة بالتفرغ للدراسات العليا داخل كلياتهم لمدة عام قابلة للتجديد لقاء مكافأة إضافية يضع ضوابطها المجلس الأعلى للجامعات، ويصدر بها قرار من وزير التعليم (المادة ٨٨ مكرر).

٤ - استحقاق الأستاذ- الذى مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات- الربط المالى لنائب رئيس الجامعة، ما لم يكن يتقاضى مرتبا فعليا يزيد على ذلك (المادة ٧٠ بند ثالث).

٥ - التسامح فى زيادة مدد الإعارات بناء على موافقة السلطة الحاكمة تحت اسم مقتضيات المصلحة القومية.. إذ أضيفت فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات تنص على ما يلى: «وتتقرر الإعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة المختص، ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الإعارة لمدة أخرى، ويجوز لرئيس مجلس الوزراء- فى الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية- تجديدها مرة أخرى فأكثر، بناء على عرض وزير التعليم».. وهكذا يصبح لرئيس الحكومة تجديد إعارات أساتذة الجامعات إلى ما لا نهاية تحت مسمى المصلحة القومية غير المحددة المقصود أو المعنى، لخدمة البعض المرضى عنهم، أو ذوى الصلات الشخصية، ورفض هذا التجديد للبعض الآخر غير المرضى عنهم.. وهو تدخل آخر يتعارض مع استقلال الجامعات، ومع مبدأ تكافؤ الفرص الذى ينص عليه الدستور أيضا.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.



المصدر : الأهـــــرام

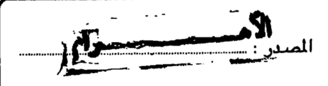
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

إعلان نتيجة إعدادية الجيزة قبل موعدها بسبب سرقتها

ادى حادث سرقة حقيبة صبحى حاد وكيل وزارة التعليم بمحافظة الجيزة - أمس الأول - وبها نسخة نتيجة الشهادة الإعدادية، إلى إعلان النتيجة قبل موعدها وإلغاء المؤتمر الصحفى الذى كان مقررا عقده صباح أمس لاعتماد النتيجة.

وكان وكيل الوزارة قد اكتشف عقب حضوره اجتماع تطوير العشوائيات بديوان المحافظة، سرقة الحقيبة من سيارته وبها النتيجة وبعض الأموال الخاصة، وظن ان هدف السرقة هو الحصول على النتيجة، واسرع إلى الكنترول واحضر نسخة أخرى واعتمدها المحافظ. وقد عثر على الحقيبة بها النتيجة كاملة، وسرقت الأموال فقط وبلغت نسبة النجاح ٨٩.٧٣٪.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

أعلى نسبة نجاح تحققها مدارس القاهرة فى الاعدادية منذ أعوام

٨٦٫٢٪ للإعدادية العامة و٩٣٫٢٪ للرياضية و٨٢٫١٪ للمكفوفين

كتب : يسري مواقي :

اعتمد السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة امس نتيجة إمتحان الشهادة الأعدادية العامة بالمحافظة وبلغت نسبة النجاح ٨٦٫٢٪ بزيادة ١٨٫٤١٪ عن العام الماضي ، وهي اعلى نسبة تحققها مدارس القاهرة حتي الآن ، وكان قد تقدم للامتحان ١٢٨٨٢٤ طالبا وطالبة حضر منهم الامتحان ١٢٧٧٢٥ ونجح ١١٠٠٧٨

كما اعتمدت نتيجة امتحان الشهادة الاعدادية الرياضية بنسبة نجاح ٩٣٫٢٪ وإعدادية المكفوفين بنسبة ٨٢٫١٪ والصم وضعاف السمع ٩٨٫٩٪ وقد حصل الطالب أحمد عصمت عبد الرازق من مدرسة الطبري الاعدادية بمصر الجديدة علي المركز الأول بمجموع ٢٧٩ درجة من ٢٨٠ درجة للمجموع الكلي . واشترك ٤ طلاب في المركز الثاني وهم محمد حامد عباس من مدرسة مودرن سكول بعين شمس ، وعمر عزام متولي من مدرسة جابر الصباخ بجنوب القاهرة ونورا عبد الفتاح ابراهيم من النيل القومية بمصر القديمة ، ونيرمين سمير عبده من مدرسة نوتردام ديزابوتر بشمال القاهرة وحصل كل منهم علي ٢٧٨ درجة كما اشترك في المركز الثالث ٤ طلاب وهم سوزان عادل باشري من ايجبت الخاصة بعابدين ، وكريم الدين سمير عباس من الحلمية القديمة بجنوب القاهرة وعبد الرحمن مصطفي ابراهيم من مودرن سكول بعين شمس وأحمد شحتة عبد الصادق من التجريبية للغات بالمعادي ٢٧٧ درجة وحصل الطالب محمد السيد مصطفي من مدرسة عمر بن عبد العزيز بحلوان علي المركز العاشر ٢٧٦ درجة كما جاء العشرة الاوائل علي إدارة عين شمس من مدارس مودرن سكول احمد عصمت والحلمية والزهراء وصرح طلعت الليثي وكيل اول الوزارة للقاهرة بان المدارس التجريبية للغات احتلت المركز الاول ، وحصلت علي نسبة نجاح ٩٩٫٥٩٪ وحصلت المدارس الرسمية «عربي» علي نسبة نجاح ٨٤٫٢٣٪ والخاصة المعانة ٨٩٫٩٣٪ والخاصة بمصروفات نظام عربي ٩٥٫٨٦٪ والخاصة لغات ٩٨٫٨٧٪ والمنازل ٧٩٫٥٧٪ . واحتلت ادارة عابدين التعليمية المركز الاول بنسبة نجاح ٩٥٫١٨٪ والثاني جنوب القاهرة ٩٤٫٥٪ والثالث حلوان ٩٣٫٦٪ اذيعت النتيجة امس بالمدارس فور اعتمادها وسوف يبدأ التنسيق للقبول في المرحلة الثانوية العامة ومافي مستواها من التعليم الفني وخلافه فورا بمجرد تسليم استمارات النجاح.



محمد عباس .الثاني — عمر عزام .الثالث

نورا عبد الفتاح .الرابع — نيرمين سمير .الخامس



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

العلم فى حياتنا

رسالة الى وزير التعليم

تلقيت رسالة من اولياء امور الطلبة والطالبات الذين سوف يطبق عليهم النظام الدراسى الثانى والثالث الثانوى والذى وضع بواسطة اساتذة افاضل تحت رعاية الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وتوجهات الرئيس حسنى مبارك باعتبار التعليم وتطويره قضية امن قومى لمصر.

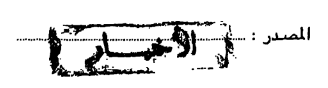
وعند النظر فى المنهج واختيار العلوم وجد انه نظام مثالى فعلا ويستطيع الطالب ان يختار المواد التى يستطيع بها الحصول على مجموع يؤهله لدخول الكلية التى يختارها كما انه سيزيح من على عبء الطالب واسرته هموم الثانوية العامة بماقيه من اختيارات متعددة وفرص امتحانات عديدة قد تبلغ ٤ فرص للمادة الواحدة ونحن كاهالى قد استبشرنا خيرا بهذا النظام خاصة فى القضاء على الدروس الخصوصية التى كانت تمثل عبئا كبيرا على جميع الاسر المصرية ولكن للاسف عند اجتماع اولياء الامور مع ادارات المدارس المختلفة وخاصة مدرسة الجوزويت بالظاهر ومدرسة القلب المقدس بمصر الجديدة فوجئنا بعدم توزيع دليل الرغبات على اولياء الامور والطلبة كما قام بعض المدرسين بفرض مناهج بغض النظر عن رغبات الطلبة مع التواطؤ مع ادارات هذه المدارس وبهذه الطريقة فقد انتفى الغرض تماما من اصلاح العملية التعليمية فى مصر واصبحت مصلحة المدرس تاتى فى المرتبة الاولى بدلا من مصلحة الطالب والاعجب من ذلك ان هذه المدارس اصرت على موقفها فى تدريس المناهج التى اختارها بعض المدرسين للمصالح الشخصية لهم بغض النظر عن مصلحة الطالب وقيل لاولياء الامور بالحرف الواحد «اللى مش عاجبه يحول الى مدرسة اخرى».

اننا نناشد وزير التعليم الذى نكن له كل احترام وتقدير ان يخلصنا من هذه القلة التى تسىء الى طائفة المعلمين.

ونحن نعتقد ان الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم والذى يحمل على عاتقه مسئولية تطوير التعليم فى مصر باعتباره قضية امن قومى لينتقل بنا الى مشارف قرن جديد لهو قادر على مواجهة مثل هذه المشاكل والتى ان حدثت فهى تاتى من شخصية غير مسئولة وغير مقدرة لامانة المسئولية.

باحث

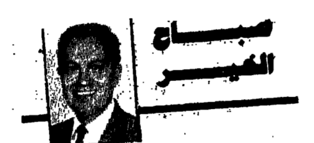




المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤



سبحان مغير الاحوال !
بالامس .. او على الاصح منذ سنوات مضت .. كانت الجامعة
الامريكية في مصر .. تعتبر جامعة درجة ثانية بالنسبة للجامعات
المصرية الموجودة في ذلك الوقت ... وهى جامعات القاهرة ،
والاسكندرية ، وعين شمس .

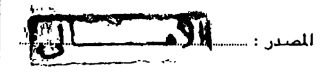
وكانت الناس تحرص على الحاق اولادها بكليات الجامعات
المصرية .. اما الجامعة الامريكية فقد كان الطلاب يضطرون الى
الالتحاق بها ، اذا عجزوا عن الحصول على مجموع يؤهلهم للالتحاق
بالجامعات المصرية .. وهذا مافعلته «منى» ابنة الرئيس الراحل
جمال عبدالناصر ، التي اضطرت الى الالتحاق بالجامعة الامريكية ،
لان المجموع الذى حصلت عليه في الثانوية العامة ، لم يؤهلها
للالتحاق بالجامعات المصرية .

وتغيرت الدنيا ! توسعت مصر في التعليم الجامعي ، على حساب
المستوى العلمى .. وحولت الحكومة الكثير من المعاهد ، والكليات
المتوسطة ، الى جامعات ، وكليات عليا ! وهبط مستوى التعليم
الجامعى في مصر .. ولم تعد الجامعات المصرية ، جامعات من
الدرجة الاولى ، كما كان الحال حتى أواخر الخمسينات !

وفي ظل هذا الهبوط .. بدأت الجامعة الامريكية في مصر تلمع
وتتالق .. واصبحت «فاسوخة» وسط الجامعات المصرية .. وبعد
ان كانت الجامعة في الماضى ، تقبل المجاميع الهابطة في الثانوية
العامة .. اصبحت هذه الايام تشترط مجاميع عالية تفوق المجاميع
التي تقبلها كليات القمة في الجامعات المصرية .. ولم تكتف بذلك ،
انما ضاعفت رسوم الدراسة عدة مرات .. كان اخر الزيادات في العام
الدراسى الماضى .. ومع ذلك اصبح الاقبال على الالتحاق بها بلا
حدود .. رغم ان القبول فيها محدود للغاية !

ولكن .. والحق يقال .. فان خريجى الجامعة الامريكية اصبحوا
مطلوبين في سوق العمل اكثر من خريجى الجامعات المصرية نظرا
لالمامهم الواسع بالعديد من الدراسات والموضوعات .. بالاضافة الى
اجادتهم التامة للغة الانجليزية !!





المصدر : ......

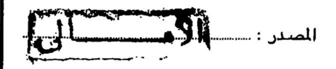
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ٢٢ يونيو

المعلمون يطالبون بمكافآت الإمتحانات

طالب معلمو المنوفية كلاً من: المحافظ ورئيس الوزراء ونقيب المعلمين بالعمل على سرعة صرف مكافآت امتحانات النقل بالمدارس والتي تقررت لجميع العاملين بقطاع التعليم ومقدارها ١٢٠ يوماً. المكافآت لم تصرف رغم تصريحات وزير التعليم بأن المبالغ اللازمة لها تم إعتمادها.



المصدر : ......



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ..... ٢٢ يونيو .....

رئيس امتحانات الثانوية العامة:

الأسئلة فى مستوى الطالب المتوسط وأجزاء لقياس مستوى الطالب المتفوق

كتب سامى فهمى:

تبدا صباح «السبت» القادم امتحانات الثانوية العامة. يؤدى الامتحان حوالى ٢٦٠ألف طالب أمام ٨٣٠ لجنة بانحاء الجمهورية. تشكلت غرفة عمليات بوزارة التعليم لمتابعة سير الامتحان، والرد على الاستفسارات، وتوضيح أى غموض فى الأسئلة. وتطلع غرفة العمليات على اسئلة كل مادة قبل بدء الامتحان بساعة كاملة، للتأكد من عدم وجود اخطاء مطبعية. وتتكون غرفة العمليات من رئيس الامتحانات واللجان التى وضعت اسئلة الامتحان ومستشارى المواد. واعلنت حالة الطوارئ بوزارة التعليم، ويقوم د.حسين كامل بهاء الدين بجولات تفقدية للجان الامتحان. وابلغت وزارة الداخلية بمقار لجان الامتحان ومقار لجان النظام والمراقبة لتامينها. وصدرت تعليمات مشددة للملاحظين بالحفاظ على الانضباط الكامل داخل اللجان مع توفير جو من الهدوء للطلاب لاداء الامتحان دون توتر. وقال محمد احمد الهريدى رئيس امتحانات الثانوية العامة. ان الاسئلة فى مستوى الطالب المتوسط مع وجود اجزاء لقياس مستوى الطالب المتميز. ويتلقى وزير التعليم يومياً تقريراً حول الامتحان ومدى مطابقته للمواصفات العامة والخاصة. يعد التقرير «لجنة التقييم» المكونة من اساتذة الجامعات والخبراء. يتخذ وزير التعليم إجراءات فورية ضد واضعى الإسئلة فى حالة خروجها عن المواصفات المحددة. كما يتم إعادة توزيع الدرجات فى حالة وجود شكوى عامة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

٥٠٪ للقبول بالثانوية الجوية

بدات المدرسة الثانوية الجوية . فى صرف وتلقى اوراق القبول دفعة جديدة للعام الدراسى ١٩٩٥/٩٤ ، من الحاصلين على الإعدادية العامة والازهرية واللغات لهذا العام . ويستمر القبول حتى ١٨ اغسطس القادم .

وتتضمن الشروط حصول الطالب على ٥٠٪ كحد ادنى من المجموع ، والايزيد سنه على ١٧ عاما فى اكتوبر القادم .



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

وزير التعليم لـ «اخر ساعة» :

تعليماتي لواضعي الامتحانات صريحة وواضحة : ابتعدوا عن التعقيد !

• حديث : سمير الحسيني

باق من الزمن ٧٢ ساعة ويتجه أكثر من ربع مليون طالب وطالبة إلى اللجان لأداء امتحان الثانوية العامة .. التي ستظل مصدرا للرهبة والقلق في نفوس الطلاب واولياء امورهم ـ والسؤال الذي يدور في ذهن كل اسرة في مثل هذا الوقت من كل عام : هل اتخذت الوزارة كافة الاجراءات لضمان عدم حدوث المفاجآت غير السارة ؟ وهل عملت الوزارة على تلافي السلبيات التي يرتكبها بعض المراقبين داخل اللجان كما حدث في امتحان الشهادة الاعدادية ؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٤

ولإعادة الهدوء والاطمئنان للنفوس حرصت « آخر ساعة » على لقاء الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الذى قال مؤكدا : تعليماتى هذا العام صريحة ومشددة لواضعى الامتحانات بالبعد عن التعقيد وان تاتى الاسئلة واضحة من المنهج .. وفي مستوى الطالب المتوسط .. واعتقد أن الاجراءات التى اتخذت حتى الآن تجعل من الصعب بل من المستبعد تماما ان تحدث اية تجاوزات .

كان من البديهى ان يبدا اللقاء مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين بالحديث عن الاجراءات التى اتخذتها الوزارة هذا العام لضمان ان تاتى اسئلة امتحانات شهادة الثانوية العامة من داخل المقرر وبعيدا عن التطويل والتعقيد .. فى حنان الاب قال وزير التعليم :

ـ على طلبة وطالبات الثانوية العامة أن يطمئنوا تماما أن الامتحان المقبلين عليه مجرد وسيلة قياس لقدراتهم ولتحصيلهم على مدار العام الدراسى .. وان الهدف منه هو معرفة مدى استفادة أبنائنا الطلاب من الدروس والكتب والخبرات التى تعرفوا عليها .. وهذه العملية لابد أن تتم فى هدوء .. لذلك نحن حريصون تماما على توفير الهدوء الكامل للطلاب بعيدا عن كافة العوامل التى من الممكن أن تكون مصدر خوف أو قلق لهم .. واعتقد انه اذا ما تابع الطلاب الامتحانات التى تمت على مدى الثلاث السنوات الماضية .. سيعلمون بالفعل انه لاداعى للقلق .

ويستطرد الدكتور حسين كامل بهاء الدين :

ـ وهناك تعليمات واضحة جدا للجان اعداد الامتحانات بالبعد عن التعقيد او استعراض العضلات عند وضع الأسئلة وكذلك البعد عن الامثلة الغريبة .. مع ضرورة أن تكون الاسئلة خالية من التعقيد وبلغة واضحة .. كذلك تقضى تعليماتى لواضعى الامتحانات بأن تكون الاسئلة من المنهج وواضحة تماما سواء فى اللغة او الطباعة وخالية من اى خطا موضوعى أو شكلى وفى مستوى الطالب المتوسط مع تخصيص نسبة محدودة منها لابراز الطالب المتفوق المجتهد .

وقد وقع واضعو الامتحانات على اقرارين كتابيين احدهما يفيد اطلاعهم على الملاحظات التى اخذت على امتحانات الثانوية العامة فى الاعوام السابقة ـ وكانت محل شكوى من الطلاب .. والثانى يؤكد اطلاعهم على مستوى أسئلة المركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى .. وتاكدت هذه المعانى من خلال عدد من الاجتماعات عقدت معهم بالاضافة الى ضرورة أن تكون الأسئلة فى اطار الوقت المحدد للاجابة .. بحيث لاتكون أطول من الوقت المخصص للاجابة عليها مع مراعاة أن يكون هناك وقت مخصص للمراجعة ..

ـ أيضا التعليمات واضحة أمام اللجان لتوفير كافة وسائل الراحة للطلاب والمراقبين داخل اللجان حتى يتم الامتحان فى جو من الهدوء التام يساعد الطلاب على ابراز كل ما لديهم من معلومات وكل ما حصلوه واستوعبوه طوال العام فى أوراق الاجابة .. واعتقد أن نتائج الاعوام الماضية كانت على مستوى مرض .. نتيجة لتحسن مستوى التعليم وتحسن مستوى أداء المعلمين .

تعليمات واضحة

● فى كل عام يتم التصريح بان هناك تعليمات لواضعى الامتحانات بأن ياتى الامتحان فى المستوى المطلوب ثم نفاجا بان البعض قد تجاوزوا هذه التعليمات ونبدا فى سماع الشكاوى والصيحات ؟

أجاب وزير التعليم بحزم : من يخل بالتعليمات سيتعرض للمساءلة ومن المفروض أن تكون قدوة لابنائنا فى وضع هذه الامتحانات حتى تكون اختبارا حقيقيا لقدراتهم فى حدود الامكانات المتاحة .. ونحن نعطيهم فى ذلك المثل بالتزامنا بالوقت وفهمنا لقيمته .. فاذا ماجاء الامتحان أطول من الوقت المحدد له .. فهذا يجعلنا قدوة سيئة للطلاب .. لذلك نقوم بالتشديد على واضعى الامتحانات .. بالاضافة الى مراعاة ظروف كل امتحان اثناء التصحيح .. ولقد تمت محاسبة الذين لم يلتزموا بالتعليمات فى العام الماضى .. فنحن نعلم أن امتحان الثانوية العامة شهادة هامة وتشكل مشكلة بالنسبة للطلاب واولياء الامور .. ونحن نعطيها أيضا اهتماما خاصا والتعليمات بالنسبة لها مشددة .

ويضيف وزير التعليم مبتسما : ومع ذلك وعلى الرغم من الشكاوى والصرخات التى نسمعها اثناء امتحان بعض المواد .. نجد انه لااساس له من الصحة عند اعلان النتيجة التى تأتى فى مستوى عال .. تطبيقا للمثل القائل « اللى تخاف منه مافيش افضل منه » فدائما تأتى نتائج المواد التى كانت موضع شكوى مرتفعة .. وعموما أنا اتابع بنفسى امتحانات الثانوية العامة يوما بيوم من خلال غرفة العمليات المتصلة بجميع اللجان على مستوى الجمهورية .. واذا ماكانت هناك اية شكاوى من الطلاب لاقدر الله ـ بل وهذا احتمال مستبعد تماما هذا العام ـ يتم التصرف فى نفس اليوم ..

● ولماذا يستبعد وزير التعليم ان تحدث تجاوزات من جانب واضعى امتحانات شهادة الثانوية العامة هذا العام ؟

– فى ضوء الاجراءات التى تمت هذا العام .. والتنبيه على اللجان واثناء اجتماعى معهم للالتزام بالمواصفات الخاصة باعداد الامتحانات استبعد تماما أن تحدث أى مخالفة فمن الصعب تجاوز هذه المواصفات .. ثم ان نتائج الاعوام الماضية خير دليل على ذلك .. ولقد اكدت ذلك فى السنوات الماضية خاصة بالنسبة للمواد التى اشتكى منها الطلاب .. وعند ظهور النتيجة قصد كتابة نتائج هذه المواد على سبورة .. واتضح ان المواد التى تم الشكوى منها جاءت نسبة النجاح فيها عالية ووصلت فى بعض المواد الى ٩٥ ٪ .

ولكن للأسف هناك بعض الطلاب الذين لم يتمكنوا من استذكار دروسهم على المستوى المطلوب للنجاح فى هذه الشهادة هم الذين يحدثون هذه الضجة .. اعتقادا منهم أن هذه الشكاوى من الممكن أن تؤثر على المصححين وتصبح لديهم فرص اكبر للنجاح .

● سيادة الوزير ما هى حدود سلطتكم عند وضع اسئلة امتحانات الثانوية العامة لضمان تنفيذ تعليماتكم وان تاتى الأسئلة وفقا للمواصفات السليمة ؟

أجاب وزير التعليم موضحا : انا اعطى تعليماتى للجان وضع الامتحانات ولابد من ان يلتزموا بهذه التعليمات .. وكذلك لابد أن يلتزموا بتعليمات المركز القومى للامتحانات والتقييم التربوى .. فهناك مواصفات محددة أمام واضعى الأسئلة فى كل مادة .. وفى حالة عدم التزام احدى اللجان بهذه المواصفات والتعليمات .. يتم استبعاد اعضائها من المشاركة فى اعداد امتحانات الثانوية العامة فى السنوات القادمة .

● وماذا سيكون الوضع بالنسبة للطلبة الذين سيخونهم الحظ هذا العام .. هل سيدخلون امتحان الثانوية العامة فى العام القادم وفقا للنظام القديم الحالى ام النظام الجديد الذى سيبدأ تطبيقه عام ١٩٩٥ كما اعلنتم ؟

– هناك مرحلة انتقالية حتى عام ١٩٩٧ تتبع نظام الامتحان القديم .. ثم بعد ذلك سيطبق على الطالب الراسب النظام الجديد لامتحان الثانوية العامة .

● ايضا فى العام القادم سيتقدم لامتحان الثانوية العامة دفعتان .. طلاب السنة الثالثة ثانوى وفقا للنظام القديم ثم طلاب الصف الثانى الثانوى كمرحلة أولى للثانوية العامة وفقا للنظام الجديد .. فهل سيتم امتحان الدفعتين فى ذات الوقت ام سيتم امتحان كل دفعة على حدة وفى وقت منفصل ؟

– بالتأكيد سيكون هناك نوع من التنظيم والتنسيق عند تحديد مواعيد الامتحان لكل نظام .. حتى لايحدث تعارض بين موعد الامتحانين .. ولذلك سيتقدم طلاب كل نظام للامتحان على حدة .

التوسع فى التعليم العالى

● ايضا هناك تخوف من جانب الطلاب وأولياء الامور لضخامة اعداد المتقدمين لامتحان الثانوية العامة هذا العام وذلك لأن هذه الدفعة هى التى تضم طلاب الصفين الخامس والسادس ابتدائى مما يجعلنا نطرح التساؤل هل هناك اماكن لكل اعداد الطلاب الناجحين هذا العام فى الجامعة ؟

– قال الدكتور حسين كامل بهاء الدين : ان التعليم العالى والجامعى يعد الرصيد الاستراتيجى لمصر الذى يتحقق عن طريقه الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية .. كما انه فى نفس الوقت أمل الطلاب والمواطنين .. وعليه فإن الدولة تسعى الى التوسع فى هذا الرصيد حيث أن التعليم العالى فى مصر مازال يشكل نسبة منخفضة لاتتجاوز ١٩,٨ ٪ بينما تكون هذه النسبة مرتفعة فى بعض الدول المجاورة وكذلك الدول المتقدمة .. ولقد اثبتت الدراسات العالمية المقارنة أن تقدم الدول يكون انعكاسا مباشرا لزيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالى والجامعى .. مع الأخذ فى الاعتبار جودة العملية التعليمية .. أيضا اثبتت الاحصائيات أن معدل البطالة بين خريجى الجامعات اقل منه بين خريجى التعليم الفنى وهو عكس الاعتقاد السائد ..

ويستطرد وزير التعليم :

– ايضا يجب الا تغيب حقيقة أن الشهادة العلمية هى أمل كل مواطن حيث أصبحت شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الاجتماعى .. كما تفتح أمامه آمالا كبرى لتحقيق ذاته ..

ويضيف الدكتور حسين كامل بهاء الدين .. مؤكدا ضرورة التوسع فى اتاحة الفرصة أمام ابنائنا فى التعليم العالى والجامعى .. وان هذا احد الأسباب فى تطوير شهادة الثانوية العامة بما يسمح لابنائنا بالحصول على الخبرات والمهارات والقدرات التى تمكنهم من مواصلة التعليم العالى والجامعى بكفاءة .. والذى نسعى لتوسيع القبول به مع اعطاء كل فرد فرصة فى التعليم الجامعى ..

مكافآت المراقبين !!

● رغم انكم تحدثتم عن زيادة مكافاة المراقبة والتصحيح مع توفير كافة وسائل الراحة داخل اللجان إلا انه فى امتحان الشهادة الاعدادية سمعنا عن ظاهرة ان يقوم المراقبون بتفتيش الطلاب تفتيشا جماعيا فما تعليقكم على ذلك ؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

قال وزير التعليم فى انفعال هادىء : هذه الجريمة لاتهاون معها .. وأية مخالفة تنشر فى الصحف أو المجلات يتم التحقيق فيها على الفور .. ولكن ما نشر عن هذه الظاهرة بالذات من أن بعض المدرسين قد قاموا بعمليات غش جماعى للطلاب .. فمن خلال التحقيق فى هذه الواقعة اتضح انها مجرد حالات فردية وليست ظاهرة .. وان كثيرا مما نشر فى هذا الشأن به مبالغة .. وان كثيرا مما نشر كلام مرسل يعتمد على الروايات . بل وكشف التحقيق أن معظمه غير سليم .

وبصفة عامة هناك تنبيه وتحذير قاطع لجميع المدرسين والمراقبين فى هذا الشأن بالاضافة إلى اجهزة المتابعة التابعة لمكتب وزير التعليم وأجهزة الرقابة المختلفة المكلفة بمراقبة اللجان .. ومن سيخالف ويقع فى هذا الخطأ سيتعرض لعقوبات قاسية جدا ورادعة .

● أيضا من الملاحظ أثناء امتحانات الشهادات العامة هذا العام أن بعض تصرفات المراقبين والمشرفين اتسمت بالاهمال والتسيب مما أثر على عمليات الانضباط والهدوء داخل اللجان ؟

– لقد حدث هذا بالفعل وتم تحويل هؤلاء المراقبين الى التحقيق وحرمانهم من المراقبة .. فهناك عقوبات واجراءات مشددة لكل من يخالف ولكننا لانعلن عن كل ما يحدث .. وبصفة عامة أقول انه لايوجد مخالفة تعلن سواء من خلال أجهزة الاعلام أو بالتليفون او من شكاوى اولياء الأمور الا ويتم التحقيق فيها .. وتوقيع العقوبات الرادعة على مرتكبى هذه المخالفات وفى ذات الوقت نحن لانتهم أحدا ظلما .. ونعاقب بريئا فلابد من وجود أدلة والشخص الشريف المجتهد لابد أن يشعر بالاطمئنان الكامل ..

أصرخ فى وجوهكم.. إتقوا الله

د. عُبادة كحيلة

التعديلات التى صدرت مؤخراً بشأن قانون الجامعات، واهمها تعيين العمداء، تطرح العديد من التساؤلات، واهمها هل نحن- او بالأحرى حكامنا- جادون فى السير على طريق الديمقراطية.

يلوح لى إن الإجابة عكس ذلك تماماً. فالدستور ينص على استقلال الجامعات، وهذه التعديلات عدوان على استقلال الجامعات.

يزعمون أنه صدر بعد اخذ راى مجالس الجامعات، لكننى اقول إن مجالس الجامعات ليست الجامعات.

ويزعمون أنه صدر لتلافى عيوب الانتخابات، وهى كلمة حق اريد بها باطل، فلا يوجد نظام- اى نظام- يخلو من عيوب، ولن نكرر مايردده كتاب الحكومة وسدنتها صباح مساء، من ان عيوب الديمقراطية تعالج بالمزيد من الديمقراطية.

القضية هى كما يقول الشاعر. وعين المحب عن الحبيب كليلة لكن عين السوء تبدى المساويا يزعمون ويزعمون ويزعمون، ثم هم بعد ذلك يبررون فيقولون: إن العمداء فى بعض الجامعات الأوروبية يعينون، وهذا صحيح، لكنه اجتزاء من السياق، فالذى يعين العمداء مجلس من الأمناء، وليس من الحكام، ثم إن هذه الجامعات تعبر عن بيئات تختلف عن بيئتنا، وتوجد بها مؤسسات عريقة فى الممارسة الديمقراطية، ولاتعانى من جموح السلطة التنفيذية.

وإذا كانت الامور تعرف بمقاصدها، كما يقول الفقهاء، فماذا يقصدون؟ايقصدون أمن النظام، ونحن مع امن الوطن، وهو إعم من امن النظام.

النظام -باختصار- يشترى الحاضر بالمستقبل، فامنه مهم، لكن الاهم هو امن الوطن. إن فى هذا القانون موتاً مدنياً لاستاذ الجامعة، لأن يهمش دوره، ويدفع به إلى السلبية، والنأى عن مشكلات هذا الوطن، وهموم هذا الوطن، فتخلو الساحة -من ثم- لمن يطلقون عليهم وصف الإرهابيين، وتتاح الفرصة لضرب امن الوطن.

اتساءل لماذا العجلة فى إصدار هذه التعديلات، وفى نشرها بالجريدة الرسمية غداة اصدارها، فمشروع قانون الإسكان استغرق سنوات ولم يصدر، وتعديل قانون الجامعات استغرق ساعات وصدر.

ويدور همس بين اصحاب المصلحة -وهم الاساتذة- إن المقصود بهذا التعديل الذى صدر بليل، هو العمداء المشاغبون الذين رفضوا -عن حق- نظام الفصلين الدراسيين، ورفضوا -عن حق ايضاً- فصل الطلاب بتقارير امنية.

القانون -إذن- قانون بالتفصيل، يتعامل مع حالة جزئية، فى حين ان القانون -فقهاً- يتوخى العمومية.

ترى هل عاد الزمان إلى القوانين السيئة السمعة التى اصدرها مجلس الشعب المعين فى عهد (السادات العظيم) كما يصفه احد السدنة.

إن المصائب التى اصابتنا فى تاريخنا المعاصر- كل تاريخنا المعاصر- مصدرها غياب الديمقراطية او تغييبها، ولدينا شواهد عديدة، ليس أولها قانون النقابات، وليس آخرها قانون العمد ولا قانون العمداء.

ولا افهم ان يصدر قانون او تعديل قانون، يتصل بعقل هذا المجتمع واى مجتمع وهو الجامعة، فى غياب اصحاب المصلحة (او اللامصلحة) فى هذا القانون او تعديله وهم اساتذة الجامعة.

ايها السادة: أهل مكة ادرى بشعابها.

كنا نتطلع -كاساتذة- إلى تعديل لقانون الجامعات، او إلى قانون جديد للجامعات، يتناسب مع المتغيرات الحاصلة محليا وعالميا، ولا ان تحدث ردة عن هذه التطلعات. كنا نتطلع إلى ان نسترد حقوقنا المالية المشروعة والمهدرة، حتى يتوافر لاستاذ الجامعة مناخ معاشى، يتيح له الفرصة لان يعطى الجامعة، ويعطى المجتمع خارج الجامعة.

كنا نتطلع إلى تعديل اللائحة الطلابية او إصدار لائحة جديدة، تعيد الانتماء إلى من ذهب عنه الانتماء

ايها السادة: تتحدثون عن الاستثمار، وتنسون او تتناسون ان التعليم هو الاستثمار الأمثل والأبقى.

ايها السادة: تتحدثون عن النمور الاسيوية، والامل فى اللحاق بالنمور الاسيوية، وتنسون او تتناسون إن حجر الزاوية فى نهضة هؤلاء النمور هو التعليم.

ايها السادة: تتحدثون عن الليبرالية الاقتصادية، وتنسون او تتناسون ان الليبرالية الاقتصادية لابد وان ترافقها ليبرالية سياسية.

ايها السادة: اصرخ فى وجوهكم.. إتقوا الله.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

شكوى من امتحان دبلوم التجارة في اللغات والكمبيوتر والآلة

شكا بعض الطلاب في امتحان دبلوم التجارة الثانوية من مادتى اللغة الانجليزية والفرنسية لصعوبتهما وطول الاسئلة الذى لم يتلاءم مع الوقت المحدد للاجابة. كما صدرت بعض الشكاوى من صعوبة امتحان الاجزاء النظرية فى امتحان الكمبيوتر ومادة الآلة الكاتبة عربى ولم تتلق غرفة العمليات بالوزارة أى شكاوى فى هذا الموضوع، و صرح مصدر مسئول بأنه سيتم تصحيح عينات عشوائية، وعلى ضوئها يتم توزيع الدرجات



وزير التعليم :

ربط الجامعات بالمجتمع وسوق العمل باستخدام المعلومات

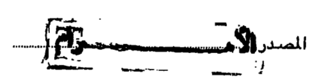
كتب - محمد حبيب :

اكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أن الجامعات ستركز في المرحلة القادمة علي ربط الجامعة بالمجتمع والصناعة وسوق العمل باستخدام البيانات والمعلومات لرسم خريطة واضحة لما يجب أن تكون عليه المراكز البحثية ودفع عجلة التنمية وقال ان تلاميذ المرحلة الابتدائية سيتسلمون الكتب الجديدة مع بداية العام الدراسي مختلفة اختلافا كليا عن الكتب الحالية مشيرا الى أن مؤتمر تطوير التعليم الاعدادى سيعقد مع بداية العام الدراسي القادم.

وأضاف الوزير في افتتاح شبكة الجامعات بالمجلس الاعلى للجامعات بالشبكات العالمية التي حضرها رؤساء الجامعات ان الكتب ستكون اقل حجما واقل في المعلومات و أن ٣٠٪ من المنهج ستكون في صورة انشطة وأن اللغة الانجليزية ستدرس ابتداء من الصف الرابع مع عودة حصة الخط العربي وزيادة حجم الأنشطة التربوية بصورها المختلفة. وأشار الى انه يجرى تدريب المعلمين ليواكبوا تطوير المناهج في ٧ مراكز قومية وانه سيتم مضاعفة البعثات إلى الخارج العام القادم بالاضافة الى ماتقوم به كليات التربية في الجامعات مؤكدا أن تدريس مادتى الحاسب الآلى واللغة الانجليزية سيكون إجباريا بالجامعات من العام القادم وقال الدكتور على الدين هلال أن المجلس الاعلى للجامعات يقوم بدور كبير تجاه أعضاء هيئة التدريس بعد فتح الشبكة الخاصة بالمجلس والتى تتصل بالجامعات والمراكز العلمية في الخارج وأن أى عضو يستطيع الحصول على المعلومات اللازمة له قبل اعداد أى رسالة أو دراسة

وقال الدكتور أحمد شوقي المدير التنفيذي لوحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الاعلى للجامعات أنه تم ربط الشبكة مع ٢.٢ مليون حاسب متصل بالشبكة العالمية و ١٤ مليون مستخدم لهذه الشبكة وتم تسجيل ٥١ مليون سجل حتى هذا العام، وربط الجامعات المصرية ببعضها البعض ومع الوزارات والوحدات البحثية في مصروربطهم جميعا بالشبكة العالمية والشبكة الأوروبية.





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٤

شكر لمبارك من جامعة المنصورة على تعديل قانون تنظيم الجامعات

تلقى الرئيس محمد حسني مبارك برقية شكر وتقدير من اعضاء مجلس جامعة المنصورة وأعضاء هيئة التدريس أعربوا فيها عن جزيل الشكر للرئيس على التعديلات الهامة والايجابية التى تمت فى قانون تنظيم الجامعات، والتى هى بالتأكيد دعوة للحفاظ على الاسرة الجامعية كوحدة واحدة.

كما اعربوا عن شكرهم للرئيس لرعايته قضايا التعليم فى مصر كما ارسلوا برقية مماثلة الى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم..

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٤

■ بدء امتحانات الثانوية العامة بعد غد:

جولات تفقدية للوزير باللجان لتوفير الراحة والهدوء للطلاب

قصر اللجان الخاصة على الحالات المرضية الملحة وحظرها بالمنازل والعيادات

كتب - يسرى موافي:

بهاء الدين

تبدأ صباح بعد غد «السبت» امتحانات الثانوية العامة، ويتفقد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم سير الامتحانات فى زيارات مفاجئة لبعض اللجان للإطمئنان على الانضباط وتوفير الهدوء فى اللجان، وتوفير سبل الراحة، وأطباء التامين الصحى، وضرورة وجودهم داخل لجان الامتحان.

وتم التنسيق مع وزارة الداخلية لحفظ الأمن داخل وخارج المدارس التى تعقد بها امتحانات، وكذلك فى مراكز توزيع الأسئلة المنتشرة فى الادارات التعليمية.

وصرح المهندس محمد أحمد الهريدى الرئيس العام لامتحان الثانوية العامة بانه صدرت التعليمات للمدارس لترتدى الطالبات الزى الرسمى للمدرسة بلجان الامتحان حتى يسهل التعرف على شخصيتهن، وسوف يسمح للطلاب باستخدام الآلات الحاسبة فى اللجان على ان تكون من الآلات العادية وليست من الآلات المبرمجة.

ولن يسمح للطلاب المقيدين بالمدارس الرسمية والخاصة بمصروفات وفصول الخدمات، باداء الامتحان فى غير اللجان المخصصة لطلبة مدرستهم، ويحظر على طلاب المنازل اداء الامتحان فى غير اللجان المحددة لهم ببطاقة الجلوس الخاصة بكل طالب.

وتقرر عدم عقد لجان خاصة للطلبة المرضى الا فى الحالات المرضية الملحة، وعند الضرورة القصوى، على أن يصدر بذلك قرار من مديرية التربية والتعليم المختصة بعد موافقة اللجنة الطبية المركزية المختصة بذلك، ولايجوز امتحان الطالب المريض بالمنزل او بالعيادات الخاصة او بالمستشفيات الخاصة مهما كانت الأسباب، ولايجوز لأى مديرية أو ادارة تعليمية لاتقع فى دائرتها لجنة سير امتحان الطالب المريض تحويله للجنة الطبية المصرية.

وإذا أقرت اللجنة الطبية المركزية بالمديرية أن اصابة الطالب تعوقه عن الكتابة بنفسه يقوم رئيس اللجنة باختيار المرافق بشرط ان يكون أقل ثقافة من الطالب المريض وغير حاصل على الشهادة الثانوية العامة او ما فى مستواها. ولايقوم المرافق بمساعدة الطالب فى أداء الامتحان فى مادة التربية الفنية او فى الرسوم التوضيحية التى تتطلبها الإجابة.

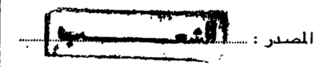


المؤتمر الدولى الثالث لتطبيقات الذكاء الاصطناعى يعقد يناير القادم

يعقد المؤتمر الدولى الثالث لتطبيقات الذكاء الاصطناعى فى الفترة من ٤ الى ٧ يناير من العام القادم. وسيواكب المؤتمر معرض يضم احدث انتاج الشركات من الحاسبات والكمبيوتر والناشر المكتبى والصحفى والمتعلق بالذكاء الاصطناعى وتنظمه «مؤسسة الاهرام». ويشارك فى المؤتمر اساتذة وخبراء عالميون من دول العالم المختلفة بالتعاون مع الاتحاد الدولى للمعلومات وجمعية الحاسبات البريطانية ومنظمة اليونسكو. تنظم المؤتمر الجمعية المصرية للحاسب الآلى مع جامعتى عين شمس وحلوان والجامعة الامريكية والمعهد القومى للاتصالات ولحجز مساحات المعرض ت : ٣٣٩١٠٧١ - فاكس ٣٩٤١٨٦٦ «مؤسسة الأهرام».

وكان معرض الأهرام للكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات الذى عقد فى يناير العام الماضى قد حقق نجاحا فائقا وقد تأكد ذلك من خلال جمهور الزائرين وعدد الشركات المتخصصة المشاركة، ونوعيات وفئات متنوعة من احدث تكنولوجيا المعلومات.





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

للأسبوع الرابع.. الغليان يجتاح الجامعات:

تعديلات وزير التعليم تشيع الفساد.. وتغتال الحريات.. وترسخ الاستبداد داخل الجامعات

صدقت «الشعب»

بعد مرور نصف عام جاءت براءة «الشعب» من اتهامات وزير التعليم أ.د. حسين كامل بهاء الدين على يد الوزير نفسه! فقد أحال وزير التعليم إلى مجلس الشعب مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون تنظيم الجامعات والتي وافق عليها المجلس في جلساته الأخيرة. و«الشعب» كانت قد انفردت بنشر أخبار التعديلات الجديدة في ديسمبر الماضي (عدد الشعب يوم ٧ ديسمبر ١٩٩٣) ويومها قامت الدنيا ولم تقعد وتقدم وزير التعليم ببلاغ لنيابة أمن الدولة العليا ضد الأستاذ مجدي أحمد حسين [illegible] والزميل عبد الحي محمد مندوب الشعب لدى وزارة التعليم حيث أجرى معهما هشام بدوي رئيس النيابة تحقيقا مكثفا حول نشر أخبار تعديلات قانون الجامعات وخرج وزير التعليم ليكذب ما قلناه!

والآن وبعد أن أصبح ما نشرناه حقيقة ماذا يقول وزير التعليم؟! رغم مرور ٤ أسابيع على صدور قانون الجامعات المشبوه ما زالت حالة الغليان تجتاح أوساط أساتذة الجامعات احتجاجا على [illegible] إمكانات بالغة رقابية للأساتذة [illegible] حرمتهم من مناقشة القانون [illegible] إقراره أو الموافقة على [illegible] وأساتذة الجامعات [illegible] السياق والنبض الحقيقي لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية.

ولا يلاقي قانون وزير التعليم [illegible] تعيين عمداء الكليات بإعطاء سلطات [illegible]

أبدى الدكتور أحمد الغندور -العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (عميد منتخب)- اعتراضه على تعيين عمداء الكليات، وقال: إن المقصود بإلغاء انتخاب عمداء الكليات، وإقرار مبدأ تعيينهم هو إحكام قبضة الدولة على الجامعة، بحيث لا تخرج الجامعات عن الخطوط الاستراتيجية العامة التى ترسمها الدولة.

وأضاف د.الغندور: إن القانون الجديد سيؤدى -لا محالة- إلى انفصال تام بين إدارة الجامعات والأساتذة، وهنا فإننى أؤكد أن القانون القديم كان أفضل بكثير من القانون الجديد، وأتساءل: هل يوجد عميد بين العمداء المنتخبين شكل للدولة مشكلة ما؟! وأجيب: بأن العكس تماما هو الذى حدث، فاعتقد أن العمداء المستقلين المنتخبين- ممن كانوا يمثلون أحزابا معارضة للحكومة- قد أدوا خدمات جليلة للجامعات، خاصة على مستوى تطوير العمل الأكاديمى.

ويشير د.الغندور إلى أن القانون القديم كان يكفل اقتناع الأساتذة، فالعميد يحكم الكلية بأغلبية يختارها الأساتذة، وبالتالى فالانتخاب يعتبر صمام انضباط للعمل الجامعى.

ويؤيد د.على رضوان -عميد كلية الآثار السابق جامعة القاهرة- نظام انتخاب عمداء الكليات لأنه -على حد قوله- يشيع الراحة النفسية فى الجامعات والكليات، ويقول د.على: إن العيب الرئيسى فى نظام تعيين العمداء هو أن أعضاء هيئات التدريس والعاملين بالكلية يستشعرون أن العميد المعين مفروض عليهم، ولا يمثل رغبتهم، كما يحرمهم من إبداء آرائهم خاصة أن أعضاء هيئات التدريس عايشوا نظام الانتخاب لسنوات طويلة فى القانون القديم.

ويرى د.على رضوان انه لا يوجد خوف إطلاقا مما يشاع حول أن الانتخاب يخلق شللية فى الكليات، لاننا هنا نتعامل مع أساتذة أجلاء ورجال على درجة عالية جدا من الثقافة والفكر، وبالتالى فلا خوف من شلليتهم، لأن غالبية الأساتذة يشايعون ويؤيدون من أكثرهم صلاحية وعطاء ونفعا لكليته.. وعندنا عمداء منتخبون عظام أدوا خدمات جليلة لكلياتهم وجامعاتهم.

ويؤكد د.على رضوان على معنى هام، وهو أن الجامعة مؤسسة توصل فى الناس كل معانى القيم العالية الرفيعة، فإن كان أهلها يستشعرون فى داخلهم انهم ليسوا بأهل أو محل ثقة، ولا يستطيعون أن يعرفوا مصيرهم ومصلحتهم والنفع والصالح العام لجامعاتهم وكلياتهم ووطنهم، فإن ذلك يسقط ذلك، أى أن ضياع الثقة فى النفس سيسبغ على الجامعة مسحة عدم الاعتداد وعدم الثقة من قبل المجتمع نفسه، وهو أمر خطير للغاية.

ويرفض د.خليل صابات -عميد كلية الإعلام الأسبق جامعة القاهرة- مبدأ تعيين عمداء الكليات، ويقول: إننى غير موافق إطلاقا على نظام تعيين عمداء الكليات، لانه ليس النظام الصحيح ولا الطبيعى لنهضة تعليمنا.. إن جامعاتنا بحاجة ملحة وشديدة إلى دعم وترسيخ الديمقراطية فيها. ويرى د.خليل إن العميد المنتخب من قبل أساتذة الكلية يكون ولاؤه للكلية والأساتذة، مما يؤدى إلى نهضتها ورقيها، أما العميد المعين -من فوق- لا يحترم رأى الأساتذة، مما يؤدى إلى وجود مشاكل عديدة بالكلية تعوق مسيرتها العلمية.

ورغم أن نظام الانتخاب -كما يقول د.خليل صابات- له بعض العيوب منها: تكوين الشللية إلا أنه كان الافضل، فهو يحترم رأى الأساتذة، كما إنه يخرج أفضل العناصر لقيادة الكلية، خاصة وان الانتخابات كانت تجرى فى جو ديمقراطى هادىء، هذا بالإضافة إلى أن مشكلة الشللية ليست من عيوب نظام الانتخاب، فالمشكلة الرئيسية هنا هى موضوعية الأستاذ الجامعى من عدمها.

وينفى د.خليل صابات ما يقال عن تعيين الحكومة لعمداء الكليات فى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ويقول: هذا قول غير صحيح مطلقا، فالجامعات فى أوروبا وأمريكا -سواء كانت خاصة أم حكومية- مستقلة استقلالا تاما وكاملا فى قراراتها.

ويؤكد د.سعيد عبد اللطيف -عميد كلية هندسة البترول والتعدين الأسبق بجامعة قناة السويس- أن تعديلات قانون الجامعات قضت على الهامش الديمقراطى الصغير داخل الجامعات، وجاءت مخيبة لآمال وطموحات أعضاء هيئات التدريس الذين كانوا يطالبون بتوسيع قاعدة الانتخاب فى الجامعات سواء بالنسبة لمنصب رئيس الجامعة أم وكلاء الكليات ورؤساء الأقسام. ويشير د.سعيد إلى أن التعديلات مثلت ضربة شديدة انتقصت من قيمة أعضاء هيئات التدريس، وأكدت أنهم ليسوا على المستوى الصحيح مما يؤهلهم لحسم اختيار من يمثلهم!! ويوضح أن العميد المنتخب يمثل رأى أعضاء هيئات التدريس تماما، أما العميد المعين فهو ليس أفضل القيادات وتثار دائما حوله شبهات كثيرة، كما انه غالبا ما يتجاوز سلطاته ويتسلط ويظلم، ولا يضع نصب عينيه أعضاء التدريس، بل من عينه.. فيحقق له مطالبه ليضمن بقاءه مرة ثانية وثالثة.

ويقول د.سعيد: إن تبرير إلغاء الانتخابات الجامعية بتكوين ظاهرة الشللية منطق مرفوض ومفرض، لأن الشللية تظهر مع أية انتخابات سواء كانت جامعية أم انتخابات برلمانية أم انتخابات رئاسة الجمهورية.. إن هذا المنطق يعنى إلغاء الديمقراطية وإعلان الاستبداد.

أما الدكتور مختار التهامى -عميد كلية الإعلام الأسبق جامعة القاهرة- يقول: إن منصب العمادة ليس عملية سياسية ولكنها تعليمية محضة، ومحكوم بقوانين ولوائح وقرارات لا مجال فيها للمجاملات، كما أن العميد ليس حاكما مطلقا، بل ينفذ إرادة مجلس الكلية المكون من رؤساء الأقسام وأعضاء هيئات التدريس من الأساتذة والممثلين للمدرسين والمدرسين المساعدين.

ويقول د.مختار: إننى أختلف اختلافا تاما مع مبدأ تعيين عمداء الكليات، فنحن بلد يسعى إلى الديمقراطية وبحاجة شديدة وملحة إلى إشاعة مبدأ الانتخاب فى كل شىء، ومن المضحك أننا نتيح اليوم لطلاب المدارس حرية تكوين أتحاداتهم، ونرسخ لديهم المبدأ الديمقراطى، ثم نصدر قانونا لإلغاء الديمقراطية فى الجامعات.. إننى مندهش من صدور التعديلات الاخيرة ولا أستطيع استيعاب مبرراتها!!

ويؤكد د.مختار أن التذرع بتكوين الشللية لإلغاء انتخاب عمداء الكليات منطق خطير للغاية، لانه يلغى الديمقراطية فى العالم كله.. وهنا فإننى أؤكد انه بمجرد اختيار العميد تنتهى الخلافات والصراعات والشللية، وتصفو أجواء الكليات وجميع أعضاء هيئة التدريس يحترمون العميد أيا كان.

ويوضح د.مختار أن العميد المعين يفقد هيبته كأستاذ، ويتحول إلى موظف للحكومة ينفذ أغراضها، وغالبا ما يشيع الفساد فى ظل التعيين، كما أن جهود العميد المعين لا يتم تكريسها للكلية، ويضيف قائلا: إننا فى مصر بحاجة ملحة إلى انتخاب عمداء الكليات، لأن المجتمع ينظر إلى منصب العميد نظرة خاصة، فهو منصب لا يتولاه إلا الشخص القادر على تحقيق العدل، والأصلح للعملية التعليمية، والذى يحوز على حب وإجماع زملائه.

ويقول د.حسن مشرف -نائب رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس المنصورة والأستاذ بكلية الزراعة- إننا لم نكن مطلقا فى حاجة إلى قانون جديد يعين عمداء الكليات، لأن القانون القديم كان يتيح لرئيس الجامعة اختيار أحد الأعضاء الثلاثة الفائزين فى انتخابات العمادة، حتى لو كان أقلهم أصواتا.

ويقول د.حسن: لقد تم تطبيق القانون القديم على شخصيا بحذافيره.. فقد رشحت نفسى لانتخابات عمادة كلية الزراعة، وحصلت على أكثر الأصوات، ولكننى فوجئت برئيس الجامعة يختار زميلا آخر منافسا لى

المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

حصل على أصوات أقل منى بكثير، وبالفعل تم تعيين العميد الجديد وتم إبعادى رغم أحقيتى فى ذلك، وما حدث معى حدث مع آخرين فى كليات وجامعات أخرى.. هذا مع العلم بأن مجلس جامعة المنصورة- على سبيل المثال- به ٥ عمداء منتخبين و٥ معينين، ولم تحدث بينهم أية مشاكل، بل شهدت الجامعة على أيدى العمداء المنتخبين خدمات جليلة.

ويضيف د.حسن: لقد سعينا -كنوادى تدريس- خلال السنوات الماضية إلى إعداد قانون جديد للجامعات يرسخ الديمقراطية فى جامعاتنا، وبالفعل نجحت نوادى هيئات التدريس ورؤساء الجامعات فى إعداد القانون الجديد، واجرينا استطلاعًا حول القانون بين أعضاء هيئات التدريس، ووافقوا عليه ثم قدمناه إلى وزير التعليم للموافقة عليه، إلا أننا فوجئنا بصدور تعديلات اغتالت الحرية داخل الجامعات، ومثلت صدمة قاسية لاعضاء هيئات التدريس.

ويكشف لنا د.شافعى بشير -عضو المكتب الدائم لنوادى التدريس وأستاذ القانون الدولى بحقوق المنصورة- عن تفاصيل قانون رؤساء الجامعات ونوادى التدريس بقوله: اشتمل القانون على ٣ محاور رئيسية شملت

ديمقراطية اختيار القيادات الجامعية وحصانة عضو هيئة التدريس وتحسين الأمور المالية..

لقد شددنا على ضرورة وجود المجتمع الجامعى الديمقراطى بحيث تشعر القيادات الجامعية بأن اختيارها واستمرارها رهن بالولاء لرسالة الجامعة وصيانتها من التدخل فى شئونها وحماية أساتذتها وأبنائها من العسف والتنكيل، وليس رهنا برضاء السلطة حتى لا تفقد الجامعة حرية التعبير عن الرأى التى يتمتع بها المنتمون إليها. وينبنى على ذلك وجوب اختيار القيادات الجامعية بالانتخاب وليس بالتعيين من جانب السلطة، فينتخب أعضاء هيئة التدريس فى الكليات عمداءها وينتخب أساتذة الكليات رؤساء الجامعات، كما لا يجوز أن يكون رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات منتمين إلى أحزاب سياسية، بل يجب أن يتخلوا عن صفتهم الحزبية بمجرد توليهم هذه المناصب حتى لا تكون قراراتهم مشوبة بالانحياز والبعد عن الحيدة الواجبة مما يزعزع جو الوئام الجامعى من جهة، وحتى لا يكونوا مضطرين بموجب الالتزام الحزبى للرضوخ لتوجيهات الحكومة المنبثقة من الحزب الحاكم إذا كانوا منتمين إليه من ناحية أخرى، وهو وضع يقوض استقلال الجامعات.

الحصانة الجامعية

ويضيف د.شاق: كما قررنا مبدأ الحصانة الجامعية وألقينا كل النصوص السيئة التى تتيح لوزير التعليم أو رئيس الجامعة عزل أستاذ الجامعة بشكل تعسفى، لأن الأحداث التى مررنا بها أكدت أن السلطة تعزل الأساتذة حين ينجحون فى معارضتها وكشف فسادها كما حدث معنا (٦٤ عضوا) إبان أحداث سبتمبر ١٩٨١، ثم عزل الأستاذ الدكتور سعيد سلامة- رئيس نادى تدريس جامعة قناة السويس- بعد أن كشف فسادا ماليا وإداريا بالجامعة إبان رئاسة د.إسماعيل خضير لها. كما أوصينا بإلغاء مجالس التأديب ببنودها الظالمة، والتى أعطت للمسئولين سلطات واسعة للتنكيل بأعضاء هيئات التدريس. وبعد أن راجعنا قواعد تأديب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وقارناها بالقواعد المماثلة فى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لعام ١٩٧٢ (المواد من ٩٣ إلى ١١٥) وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (المواد من ١١٢ إلى (١٢) وقانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته اللاحقة (المواد من ٩٨ إلى ١١٩)، ومن محصلة ذلك طالبنا بمجالس مساءلة لأعضاء هيئة التدريس، وحتى تتوافر العدالة وتتكامل عناصر الحياد القضائى اللازم فقد رأينا تشكيل مجلس المساءلة من:

. ثلاثة مستشارين تعينهم سنويا الجمعية العمومية للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة.

.أقدم أستاذ بكلية الحقوق يعينه مجلس الجامعة سنويا.

أحد أساتذة كلية الحقوق يختاره عضو هيئة التدريس المحال للمساءلة التأديبية وتكون رئاسة مجلس المساءلة لأقدم المستشارين المنتدبين.

وهنا فنحن نؤكد أن توافر عنصر قضائى من ثلاثة مستشارين على نحو ما تتشكل به المحكمة التأديبية بمجلس الدولة، يكفل الاطمئنان لعضو هيئة التدريس المحال للمساءلة التأديبية بل ويرفع عن إدارة الجامعة مظنة التحيز ضد العضو ويحقق العدالة المرجوة. وتشكيل مجلس المساءلة من خمسة أعضاء ليس بكثير.. إذ يشكل مجلس تأديب القضاء من سبعة مستشارين ويتشكل مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة من سبعة مستشارين ويتشكل مجلس تأديب المحامين من ثلاثة مستشارين وعضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة. وقد قلنا إن مجلس المساءلة سيتلافى العيوب الخطيرة التى أظهرها التطبيق العملى لقانون الجامعات خلال السنوات الماضية وما أظهرته التجربة العملية من مهانة تلحق بعضو هيئة التدريس وهو فى حالة ذهاب وإياب إلى مجلس التأديب بإدارة الجامعة وتحت سمع وبصر موظفيها وعمالها وطلابها، مما

ينقص من قدره فى وقت قد لا يكون فيه متهما بتهم حقيقية! واقترحنا أن تتدرج الجزاءات التأديبية وأن تبدأ بالتنبيه ثم اللوم.. ثم اللوم مع تأخر العلاوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخر التعيين فى الوظيفة الأعلى أو ما فى حكمها لمدة سنتين على الأكثر ثم النقل إلى وظيفة عامة خارج الجامعات، مع الاحتفاظ بمرتبه وبدلاته الشهرية أو مع الاحتفاظ بمرتبه الشهرى فقط، ثم العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة، ثم العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك فى حدود الربع، وهنا قلنا لايجوز فى جميع الأحوال نقل عضو هيئة التدريس خارج الجامعة أو عزله إلا بحكم من مجلس المساءلة إنصافا للحق وتوفيرا للعدالة

وإصلاح أحوال أعضاء هيئات التدريس المالية قضية هامة تؤرق الأعضاء.. وقد تجاهلتها تعديلات وزير التعليم سيئة السمعة، بينما طالب قانون رؤساء الجامعات والنوادى بإصلاحها بصورة جذرية، خاصة بعد أن امتنعت الحكومة عن تطبيق مشروع الكادر الخاص لأعضاء هيئات التدريس والذى وافق عليه مجلس الوزراء فى أغسطس ١٩٨٠. وغالبية أساتذة الجامعات يعيشون ضائقة مالية قاسية لاتمكنهم من تأدية رسالتهم المقدسة فى تربية الأجيال وتزويد البلاد بالكوادر الفنية والخبراء والمتخصصين فى مجالات الحياة، والمساهمة فى نهضة الفكر والبحث العلمى، خاصة أن مرتباتهم الحالية لا تتعدى ٢٥٪ من قيمة مرتباتهم عام ١٩٧٢ وذلك بسبب الارتفاع الجنونى فى الأسعار. وقد تفاقمت أزمة الأساتذة

المالية وطالبوا بالإضراب بعد أن أكد رئيس الوزراء إلغاء الأجر الإضافى (نسبة ٢٠٠٪ من المرتب) ابتداء من شهر يوليو القادم!

وبعد أن يذكر لنا د.بدر الدين غازى رئيس المكتب الدائم لنوادى هيئات التدريس بالجامعات أنه قد آن الأوان لإصلاح الأوضاع المالية المتردية التى آلت إليها أحوال أعضاء هيئات التدريس، وأن عليهم أن يبذلوا كافة جهودهم للحصول على حقوقهم المالية بعد تجاهل الحكومة لقانونهم يورد لنا ملاحظات هامة على أجور أعضاء التدريس الحالية كما يلى:

.أن هناك عددا قليلا جدا (من ٢٪ إلى ٥٪) من أعضاء هيئات التدريس ببعض الكليات من ذوى المهن الحرة- كالأطباء والمحامين والمهندسين



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

والمحاسبين- يحصلون على دخول كبيرة نتيجة لخدماتهم المهنية فى العيادات والمكاتب، إلا أن معظم أعضاء هيئات التدريس فى كليات الجامعات- بما فيها الأقسام الاكاديمية بكليات الطب والصيدلة والهندسة وغيرها -يعيشون على مرتباتهم فقط التى لا تغنى من جوع، وليست لديهم مصادر دخل أخرى على عكس ما يشاع عنهم دون وجه حق.

. إن بعض فئات المجتمع المصرى قد حافظت على مستويات دخولها ومزاياها خلال العشرين عاما الماضية، بحيث إن مرتبات أعضاء تلك الفئات (ضباط الشرطة والجيش مثلا) وصلت إلى آلاف الجنيهات ولاحقت الارتفاع الجنونى فى الأسعار. وبالطبع فإن أساتذة الجامعات ليسوا بأقل منهم.

. إن مرتبات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تتوارى خجلاً أمام مرتبات زملائهم فى الدول العربية غير البترولية- مثل الأردن وسوريا واليمن- ناهيك عن الدول المتقدمة مثل أمريكا واليابان وأوروبا أو الدول العربية البترولية.. على الرغم من تعاظم المسئوليات على أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية.

. إن الالتزام بالواجبات يسبق المطالبة بالحقوق.. ونحن نؤكد أن الغالبية العظمى من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية تبذل جهودا أكبر بكثير من متطلبات الوظيفة -برغم ضآلة مرتباتهم- وأن القاعدة العريضة منهم لاترضى عن أى انحراف أو تسيب، وأنهم جميعا على استعداد لبذل ما يطلب منهم من جهد إضافى لخدمة خطط التنمية فى مجالات تخصصاتهم.

. إنه يمكن تدبير التمويل اللازم لتلك الزيادة إذا تغيرت النظرة إلى الجامعات باعتبارها مرافق إنتاج تنتج أعز مقومات الثروة الوطنية: أى الثروة البشرية، بدلا من اعتبارها مرافق خدمات. وهنا لابد أن يكون واضحا أن أساتذة الجامعات هم القوة الحقيقية خلف كل مرافق الإنتاج والخدمات، فهم يقومون على تربية وتعليم وتدريب القوة البشرية التى تدير حركة الحياة على أرض مصر، وبغيرهم لا ينتج البترول ولا السماد ولا تطير الطائرات ولا القطارات ولا البواخر ولا يمكن للمنصف أن ينكر دور خريجى الجامعات فى تحقيق نصر أكتوبر، إذ كانوا هم الجنود الذين أطلقوا الصواريخ وأداروا أول حرب بالاتصالات الالكترونية فى العصر الحديث.

. لابد من زيادة الموارد المالية بصورة جذرية تمكنها من أداء المهمات التى ينتظرها منها الوطن، ولابد أن يوضح ويقنن حقها الأصيل فى الحصول على نسبة من عائد كل منتج وكل خدمة يقوم بها خريج الجامعة.

خطة التنفيذ

ويقترح د.بدر الدين غازى تنفيذ إصلاح الإحوال المالية لأعضاء هيئات التدريس على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تهدف إلى تعديل مرتبات الأعضاء لملاحقة الارتفاع الجنونى فى الأسعار كالتالى:-

* إقرار بدل انتقال بواقع ١٥٠٪ من المرتب الأساسى للعضو، يبدأ بمبلغ مئة جنيه للمعيد الحديث ويصل إلى ٤٠٠ جنيه للأستاذ فى أخر مربوط الدرجة.

* زيادة بدل الجامعة إلى ٢٥٠٪ من المرتب الأساسى.

. تعديل مرتب المعيد والمدرس المساعد وكذلك مكافأة الحصول على الدرجة العلمية بما يتناسب مع مرتب زميله المبعوث للخارج على قناة علمية أو لجمع مادة علمية على نفقة الدولة (حوالى ٩٠٠ دولار شهريا لمدة عامين).

. زيادة قيمة ساعات الإشراف على الرسائل والدبلومات بحيث تتناسب مع ما تنفقه الدولة على طالب الدراسات العليا المبعوث للخارج (حوالى ١٢ ألف دولار سنويا).

. توفير الميزانيات اللازمة لساعات السيمينار «البحث العلمى» فى جميع الجامعات.

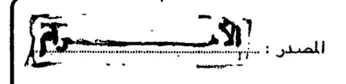
. احتساب ساعات الزيادة والساعات المكتبية ومكافأة الامتحان بواقع ٥٪ من المرتب الفعلى.

المرحلة الثانية: تشتمل على إعادة النظر فى طريقة احتساب مفردات المرتب وفى هيكل المرتبات، بحيث لا ترتبط دائما بنود المرتب بعدد الساعات وإنما بجودة الأداء وبمدى ارتباط الإنتاج العلمى بخطط التنمية فى الوطن وبالتكامل مع قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة.

وهكذا فقد جاءت تعديلات وزير التعليم مخالفة تماما لإصلاح أحوال التعليم الجامعى، لترسخ الاستبداد والحكم الشمولى فى الجامعات

عبد الحى محمد





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

تصحيح امتحانات دبلوم المعلمين يبدأ غدا والنتيجة منتصف يوليو

كتب ـ يسري موافي:

يبدأ غدا تصحيح امتحانات دبلوم المعلمين والمعلمات ويعقد عبدالحميد النسر وكيل اول وزارة التربية للتعليم الثانوى والرئيس العام لدبلوم المعلمين اجتماعا قبل بدء التصحيح مع مستشارى المواد وواضعى الاسئلة والمشرفين على تقدير الدرجات، للعمل على تحقيق العدالة والدقة فى التصحيح وينتظر اعلان النتيجة منتصف يوليو القادم.

وصرح فتحي خليل رئيس لجنة النظام والمراقبة لدبلوم المعلمين والمعلمات انه تقدم للامتحان هذا العام ٥٤٧ طالبا وطالبة على مستوى الجمهورية وتخلف عن حضور الامتحان ١٩ من بينهم ٦ قدموا اعذارا مقبولة.

وسيتم عقد امتحان دور ثان للمتخلفين باعذار مع الراسبين بعد اعلان النتيجة يوم ٢١ اغسطس القادم، وباقى المتخلفين عن الامتحان ليس لهم حق دخول الدور الثانى بسبب عدم اعتذارهم.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

الجامعات المصرية ترتبط بالشبكة العالمية للمعلومات.. وربط الكليات والأقسام بالشبكة واقامة شبكات جديدة للتعليم قبل الجامعي والمكتبات وتدريب هيئات التدريس

هذا الخبر متاخر عن موعده تسعة شهور.. ولكنه خبر متجدد لانه يحدث بصورة مختلفة عدة مرات كل يوم على مدى ساعات اليوم الأربع والعشرين طوال الشهور التسعة السابقة. وسوف يستمر في الحدوث بمعدلات اكبر واسرع واكثر كثافة في الايام والشهور والسنوات القادمة..

الخبر الافتتاحي، كان بدء تشغيل الارتباط المصرى بشبكة المعلومات العالمية الالكترونية. والشبكة الأوروبية، عن طريق «شبكة الجامعات المصرية» التي تتبع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات.. وكان ذلك في اكتوبر الماضي، وكانت شبكة الجامعات المصرية قد بدات العمل في عام ١٩٨٧ وتم توصيلها بالشبكة الأوروبية عام ١٩٨٩.. ولكن ارتباطها بالشبكة العالمية أو: شبكة الشبكات، يعد حدثا مختلفا.. فهي تتيح للعقل وللفكر العلمي المصريين الاتصال باكبر مستودعات المعلومات من مختلف فروع المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية، في كل مجالاتها في العالم الآن، والتي يتم تحديثها يوميا تقريبا في علوم الطبيعة والفيزياء والكيمياء والطب والرياضيات وفي مختلف العلوم الاجتماعية.. حتى الأسعار اليومية للسلع والخدمات في العالم وحتى الاخبار والانباء التي تتناقلها شبكات البث الاعلامي المحلية والدولية والفضائية.

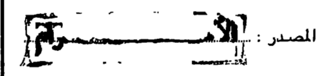
لقد تم ارتباط ٤٧ مستخدما رئيسيا في مصر بالشبكة العالمية عن طريق مركز الحاسبات بالمجلس الاعلى للجامعات من بينها الجامعات نفسها ومراكز البحوث العلمية القومية وعدة مراكز ومعاهد خاصة وهيئات تعليمية وحكومية للادارة والبحوث وبعض الأقسام الجامعية ومكاتب الوزراء. والشبكة تعمل على مدى الـ ٢٤ ساعة دون عطلة، وهي مستعدة لخدمة الأفراد من الباحثين الاكاديميين والتكنولوجيين والاعلاميين وغيرهم.في اللقاء الذي عقده الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم مع رؤساء الجامعات المصرية في المجلس الأعلى للجامعات، في ضيافة د. على الدين هلال امين المجلس الاعلى بالنيابة والدكتور احمد شوقي المدير التنفيذى لوحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس والذى يشرف على عمل الشبكة..

قال وزير التعليم:

ان الشبكة تم ربطها بالجامعات المصرية، وانه يجرى الآن مدها الى الكليات تمهيدا لمدها الى مستوى الأقسام، ولكن الاكثر أهمية هو ان العمل بدا لاقامة شبكة تخدم التعليم قبل الجامعي، وشبكة أخرى للمكتبات الجامعية وثالثة لخدمات البحث العلمي المصرى.. بما نستنتج منه امكانية «الربط» المباشر بين التعليم الثانوى والفنى قبل الجامعي، وبين التعليم الجامعي نفسه في وحدة منهجية وفكرية وبحثية وتطبيقية متكاملة وكلية.. حتى يكون تعليمنا - بحق - مرتبطا باحتياجات المجتمع لبحث مشكلاته وحلها وبسوق العمل.. وقال الوزير ان العمل يجرى الآن لتدريب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على استخدام الحواسب الآلية المتصلة بشبكة المعلومات لخدمة عمليتى التعليم والبحث.. وان دخولنا في عصر انتاج تكنولوجيا المعلومات، وانتاج البرامج ونظم البرمجة الالكترونية، هدف رئيسى الى جانب خدمة التعليم والبحث العلمي وتطويرهما وخدمة مختلف فروع الانتاج وتطويره والتوزيع واتخاذ القرار.. وان دخولنا هذا العصر رهن بتدريب الكادر البشرى من خلال القطبين الكبيرين للعملية التعليمية: القطب قبل الجامعي، والقطب الجامعي نفسه (معلومة: الهند تصدر الآن برامج جاهزة بما يتراوح قيمته بين ٤,٥ الى ٦ مليارات دولار.. وهذا نصيب متواضع للغاية من سوق البرامج العالمية.. في عالم جائع معلوماتيا ويتزايد احتياجه بمتوالية شبه هندسية الى المعلومات والبرامج).. وقال الوزير ان «عمليات» تطوير التعليم ومناهجه - كيفيا وكميا - تضع في حسبانها هذا الهدف.. وان هناك تطويرا ايضا في عمليات مراقبة ومتابعة مافعله المدارس بما تحصل عليه من اجهزة ومعدات للتدريب على استخدام الحواسب الالكترونية.. وان استخدامها اصبح مادة تعليمية في كل مناهج الكليات الجامعية.

وقال: ان الامر يتوقف الآن على مبادرة الجهاز التعليمي ذاته وافراده الاكاديميين والاداريين في الجامعات والمدارس..





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

٨٠٪ شرط لقبول الطالبات بالترجمة الفورية بجامعة الازهر

قرر مجلس جامعة الأزهر قبول الطالبات الحاصلات على الثانوية العامة بشعبة الترجمة الفورية واللغات الاوروبية بكلية الدراسات الانسانية خلال العام الدراسى المقبل بشرط الحصول على ٨٠٪ من المجموع الكلى للدرجات ونسبة ٨٠٪ من مجموع درجات اللغة الاجنبية الأولى. بنين - بأسيوط وبلغت نسبة النجاح ٥٢٪.



المصدر : الشعب

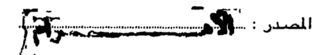
التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

تلاعب فى بعثات المعهد العالى للحضارات

كتب على القماش:

علمت «الشعب» أن هناك تلاعبا جاريا فى البعثات الخاصة بالمعهد العالى للحضارات بجامعة الزقازيق، وأن الأمور وصلت إلى درجة التزوير فى الأوراق، وتضليل إدارة البعثات بالجامعة لتمرير الحصول على البعثات بطرق المجاملات والوساطة! أكدت المصادر أن محمد الشحات شاهين- المدرس المساعد بالمعهد- سبق ترشيحه لبعثة مشتركة، ثم تنازل عنها بعد أن حصل على حصته المالية والجارى استقطاعها من راتبه، وأن التنازل جاء بعد أن لاحت فرصة الفصل، مما تسبب فى تحويل بعثات المعهد إلى كلية الزراعة! وتجرى المحاولات المريبة لتمرير أوراقه دون كتابة الموظفة المختصة للبيانات التى تشير إلى هذه الأخطاء، والتى تملك مستنداتها لتضليل إدارة البعثات.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٤

٦ سنوات حدا أدنى للقبول بالصف الأول الابتدائى

قبول جميع التلاميذ الناجحين فى الابتدائية بالصف الأول الاعدادى

كتب - يسرى موافى:

تقرر عدم خفض سن التلاميذ المتقدمين للصف الأول الابتدائى عن ست سنوات بالمدارس الرسمية والخاصة بمصروفات غير اللغات ويتم قبول الاطفال الذين تقع أعمارهم بين السادسة والثامنة بالترتيب التنازلى طبقا للكثافة المقررة للفصل، وذلك فى أقرب المدارس إلى السكن بقدر الأمكان مع مراعاة الحاق الاخوة بمدرسة واحدة، وسوف تعلن نتائج القبول قبل بدء الدراسة، على أن يوقع الكشف الطبى على التلاميذ المستجدين بالصف الأول.

حسين بهاء الدين

وتتضمن قواعد القبول بالصف الأول الابتدائى بمدارس اللغات الخاصة واللغات التجريبية عدم قبول أى تلميذ أو تلميذة بالصف الأول تقل سنه فى أكتوبر من العام الدراسى عن ٦ سنوات. وتعطى اولوية للمتقدمين من فصول رياض الاطفال التى تضمها المدرسة ويفضل من له أخوة بالمدرسة والأقرب سكنا، واذا بقيت أماكن يجرى تنسيق لقبول غيرهم من المدارس الأخرى.

ويقبل بالصف الأول الاعدادى جميع التلاميذ الناجحين فى امتحان الصف الخامس الابتدائى فى الدورين الاول والثانى وذلك وفق تنسيق تجريه المديريات أو الادارات التعليمية بالمحافظات ويتم توزيع هؤلاء التلاميذ على المدارس الاعدادية مع مراعاة التقسيم الجغرافى وقرب السكن وتحقيق التوازن بين كثافات الفصول ويراعى فى القبول بمدارس اللغات الخاصة ومدارس اللغات التجريبية قبول الناجحين فى الصف الخامس الابتدائى بالصف الأول الاعدادى فى نفس المدرسة بشرط نجاحهم فى امتحان المستوى الرفيع للغة، واذا بقيت أماكن بعد قبولهم يجرى تنسيق لقبول غيرهم

وفى حالة عدم وجود حلقة اعدادية بمدارس اللغات التى اتم التلاميذ تعليمهم بها تتولى المديرية أو الادارة التعليمية المختصة تنسيق قبولهم فى الحلقة الاعدادية بمدارس اللغات الواقعة فى دائراتها ويتم فحص التلاميذ المستجدين فحصا طبيا فى الشهر الأول من السنة الدراسية.

وبالنسبة للمدارس الاعدادية المهنية يتم القبول فيها للتلاميذ الذبن يبدون رغابتهم فى الالتحاق بها بعد نجاحهم فى الصف الخامس الابتدائي والتلاميذ الذين يتكرر رسوبهم بالحلقة الابتدائية بشرط قضائهم أكثر من سبع سنوات بالحلقة الابتدائية لعدم ميلهم إلى دراسة المواد الثقافية وميلهم للمواد العلمية. وكذلك التلاميذ الذين يتكرر رسوبهم مرتين متتاليتين بالصف الأول والثانى الاعدادى.

وفى المدارس الاعدادية الرياضية التجريبية يقبل فيها التلاميذ والتلميذات الناجحون فى الصف الخامس الابتدائى فى الدورين الأول والثانى بشرط اجتياز الكشف الطبى واختبار القدرات اللازمة وبشرط موافقة ولى الامر وحصول التلميذ على بطولة رياضية او اكثر على المستوى المركزى او المحلى.



المصدر : اخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/٦/١٩٩٤



وزير التعليم في حديث لأخبار اليوم :

ليس اهم الآن من قضية التعليم ونحن على ابواب امتحان الثانوية العامة اليوم. ليس فقط لأن في كل اسرة في مصر طالب او طالبة ولكن لأن كل ما يحدث فيه يمس اجيال مصر كلها. وهناك علامات استفهام كثيرة تحتاج اجابات

على مدى ساعة كان الحديث مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وضعنا على مائدة الحوار عشرات الموضوعات .. المناهج الحالية .. تكدس الكتب .. الحشو والتكرار .. وامتحانات النقل واعمال السنة .. وبرامج تطوير التعليم .. ومافيا الدروس الخصوصية .. والثانوية العامة القديمة والجديدة وغيرها .. وغيرها ..

وكان هذا الحديث

مجموعات تقوية جديدة وبأسعار معقولة تنافس الدروس الخصوصية ..



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ ... ١٩٩٤

عقول مصر تشارك في تطوير المناهج .. وننتهي منها قبل عام ٢٠٠٠

المناهج الجديدة

تطبق فى الابتدائى عام ٩٤ـ٩٥ وفى اعدادى عام ١٩٩٦ والثانوية العامة فى عام ١٩٩٧

ثانوية هذا العام فى المنهج المقرر. وفى قدرة الطالب المتوسط .. وفى حدود الوقت المسموح به

أجرت الحوار ..
تهانى أبراهيم



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٤

في بداية الحوار مع الوزير قلت له .. التلميذ .. والمدرس .. والمدرسة .. والأسرة .. الكل يشكو من المناهج .. الحشو .. والصعوبة .. والتكرار .. ونقص المعلومات في اغلب الكتب .. و .. و ..

هل معقول أن الطفل في الابتدائي يسهر مع دروسه حتى منتصف الليل .. ونفس الحال مع تلميذ الاعدادى ؟؟ ثم تركتم كل مشاكل المناهج .. وعدلتم الثانوية العامة .. مع ان تطوير التعليم في كل دول العالم يبدأ بالمناهج اولا ..!!

الوزير يغضب ..

من قال اننا لم نبدأ تطوير المناهج ؟!

لقد انتهينا فعلا من اعداد برامج تطوير التعليم الابتدائي الذى نطبقه بدءا من هذا العام .. وسبق هذا الاعداد جهد ضخم شاركنا فيه المتخصصون في المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ومستشارو الوزارة .. فاعدوا لنا الدراسات الحملية المتخصصة التى كشفت عن جوانب القصور في التعليم الابتدائى عندنا وجوانب التميز فيه في الدول المتقدمة ..

وطرحنا هذه الدراسات كلها على ورشة عمل شارك فيها مع خبراء المركز القومى للبحوث التربوية اساتذة التربية في الجامعات المصرية ومستشارو المواد الدراسية وكبار المسئولين والخبراء في وزارة التربية والتعليم بالاضافة إلى ممثلين لنقابة المعلمين واولياء الامور وبعض المنظمات الدولية المتخصصة .. وعرضنا النماذج الجديدة المتطورة لكتب المرحلة الابتدائية في مسابقات ثم لجان تحكيم .. ويجرى الآن الاعداد لطبعها وفقا لجدول زمنى . حيث نطبع لهذه المرحلة ما لا يقل عن ٥٠ مليون كتاب بمتوسط عشرة كتب للتلميذ .

واضاف الوزير :

بدءا من عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ مناهج جديدة ومتطورة للمرحلة الابتدائية تعيد فيها البسمة لوجود اطفالنا

تطوير حقيقى ..

وملامح هذا التطوير .. كيف تبدو ؟!

قال د. حسين بهاء الدين : ٣٠٪ من المنهج في صورة انشطة .. المواد مخففة . تعتمد على الفهم والتحليل.. واعطاء كم محدد من المعلومات بعيدا عن الحفظ والتلقين .. وتتناسب مع عمر الطفل وقدراته الذهنية .. والكتب اقل حجما والطباعة بالصور والالوان مثلما يوجد في المدارس الاوربية . هذا مع تبسيط وتخفيف اسلوب وضع درجات اعمال السنة ونهايتها بحيث لا ترهق الاطفال . ايضا وتستمر امتحانات نهاية العام وتعقد بطريقة ميسرة لا تثير مخاوف التلاميذ حتى يصبح عندنا المدرس الذى يقيم التلميذ بدون امتحان واتعشم ان نصل إلى ذلك قبل نهاية مرحلة التطوير ..

اهم من ذلك انه ابتداء من العام القادم يطبق نظام جديد لتدريس اللغة الانجليزية في رابعة وخامسة ابتدائي في جميع مدارس مصر الحكومية والتجريبية .. ولذا ارسلنا ٤٠٠ مدرس في بعثات تدريبية إلى انجلترا واسكتلندا . وهو ما لم يحدث منذ عهد رفاعة الطهطاوى ان خرج مدرس خارج العاصمة . ونعد دورات لسفر اخرين .. واتفقنا مع الجامعات على برامج لاعادة تاهيل وتدريب معلمى اللغات بالذات.

مؤتمر للاعدادية ..

ويضيف وزير التعليم :

المرحلة الاعدادية الآن على خريطة التطوير .. ومنذ شهور نعد الترتيبات لعقد مؤتمر لهذا في نوفمبر القادم يشارك فيه كل اصحاب الخبرات ليناقشوا من خلال جلسات استماع ومؤتمرات تصوراتهم للمناهج الجديدة لهذه المرحلة بعدها يتم عرضها على اللجان الفنية لتقييم كل وجهات النظر المطروحة واعداد برنامج التطوير الذى اتفق عليه الجميع ..

وهذا معناه ان التغيير لا يتم في صمت .. لانه لم يعد مسئولية وزير او وزارة وانما صار عملا قوميا تشارك فيه جميع الهيئات والقنوات الشرعية باعتباره عملا قوميا ومستقبل اجيال .

ولكن ونحن نطور التعليم الإعدادي والثانوى نضع في اعتبارنا ازالة الحشو الموجود بالمناهج وحذف ما بها من تكرار وعمل ترابط بين المقررات المدرسية وتخفيف الكم حتى لا يرهق الطالب .. مع الاهتمام بعلوم المستقبل وخاصة الرياضيات والعلوم تليها اللغات .. والتوسع في ادخال التكنولوجيا كالكمبيوتر وكل الاجهزة المتصلة به .

وعلى مسئوليتى ان تطوير مناهج المرحلة الابتدائية يبدأ تنفيذه من عام ٩٤ ـ ١٩٩٥ .. وبعدها في عام ١٩٩٦ المناهج الجديدة للاعدادى وآخرها في عام ١٩٩٧ تعديل وتطوير مناهج الثانوية العامة وبها تكتمل خطة التطوير الشامل لمناهج التعليم قبل الجامعى .. وكل ذلك يتم برؤية مستقبلية تشارك فيها احسن عقول مصر .

مافيا الدروس ..

سألت :

هل التطوير الجديد يمكن ان يخفف من ظاهرة الدروس الخصوصية مع وجود اعمال نصف السنة واعمال السنة ونسبتها ٦٠٪ من مجموع درجات النجاح في سنوات النقل لتلاميذ الابتدائى والاعدادى .. عدا ثانوية عامة على سنتين .. ويتسابق فيها الجميع للحصول على اعلى الدرجات ؟

اجاب :

التطوير يشمل المعلم نفسه وله نفس الاهمية في العملية التعليمية .. ولا يمكن ان ننكر انه يعمل في ظروف صعبة . منهج كبير ومدارس بها ٣ او ٤ فترات دراسية وفصول بها كثافة تصل إلى ٧٠ تلميذا ..

وبهذا يتضح ان المنهج ليس منفصلا عن الظروف المحيطة به من مدرس .. ومدرسة . فكان لابد من فك هذه المشكلة .. بنينا ١٥٠٠ مدرسة في العام الماضى و١٥٠٠ مدرسة اخرى نتسلمها مع بداية الدراسة هذا العام .. يعنى كنا نبنى ٥ مدارس في اليوم . هذا عدا اصلاح اكثر من ١٥ الف مدرسة .. الدولة انفقت ١,٢ مليار جنيه سنويا على انشاء المدارس الجديدة واصلاح وترميم القديمة وهو ما لم يحدث من ٤٠ سنة .

نتائج كل ذلك سوف تبدو عند عام ١٩٩٧ .. ويحدث انفراج في العملية التعليمية .. حيث تتسع المدرسة لمبان

جديدة وملاعب ومعامل وانشطة معقولة .. يتضمن الدراسه يوما كاملا .. والفصول بها كثافة معقولة لا تزيد على ٣٠ تلميذا تسمح للمدرس ان يشرح وللتلميذ ان يسمع ويتعلم .

هذا بالاضافة إلى برنامج تدريب وتأهيل المدرس فى الداخل والخارج .. واعتماد ٥٠٠ مليون جنيه اضافية فى الميزانية لتحسين احوال المعلمين يبقى نقطة الدروس الخصوصية .. ويقول الدكتور حسين بهاء الدين :

انا اعتبرها سوقا سوداء نتيجة فقد الثقة فى التعليم الرسمى للمشاكل التى شرحتها . وطبعا الحل ليس باصدار قرار ضد الدروس فهذا صعب ولكن باستعادة ثقة الاسرة بعد تطوير المناهج والمدارس وتحسين احوال المعلم المادية . اضافة إلى اننا عدلنا فى نظم المجموعات الخصوصية التى يدفع فيها الطالب ٣ جنيهات للساعة ويهرب منها المدرسون .. وضعنا نظاما للمجموعات المتميزة تضم عشر تلاميذ ويدفع كل واحد من ١٥ إلى ٢٠ جنيها للحصة حسب المادة .. ويدخلها ٣ تلاميذ متفوقين بلا مقابل . وهذه المجموعات سوف تخفف وتخفض اسعار الدروس المرتفعة وفى نفس الوقت تحقق للمدرس دخلا اضافيا يقرب من ٤٠٠ جنيه فى الشهر يحصل عليه من خلال نظام رسمى وقانونى ومحترم داخل بمدرسته واعتقد أن هذا نوع من النظام البديل والمنافس مؤقتا لظاهرة الدروس الخصوصية .. ولحين تعديل المناهج سوف يصبح هو النظام السائد دون مناهج وسوف يصبح هو النظام السائد دون منافس ..

فوضى المدارس الخاصة ..

يا دكتور ..
مدارس اللغات والخاصة تغالى فى المصروفات وتحصل ايصالات بمبالغ وتبرعات بدون حق فى غياب رقابة من الوزارة عليها .. لماذا ؟

قال الوزير :

هناك رقابة من الوزارة وطلبت من الرقابة الادارية متابعة هذا الموضوع معنا وبعض المدارس المخالفة وضعناها تحت الاشراف المالى والادارى للوزارة واجبرناها على رد المبالغ للمواطنين .. المهم ان يتمسك المواطن بحقوقه ويبلغ الوزارة بأى استغلال يحدث لان تعاونه معنا ضرورى لضبط اى استغلال .

المشكلة ان الاسرة فى مصر فقدت الثقة فى المدارس الرسمية وتفضل عليها مدارس اللغات ، ونحن نسعى ونخطط من خلال سياسة متكاملة ان تستعيد ثقة الاسرة فى المدرسة الحكومية ... زمان وايام كنا فى الدراسة كان « عيب » الدرس الخصوصى سواء للطالب او المدرس .. وكان دخول المدارس الخاصة للتلميذ الخايب وذلك لان ثقة الناس كانت كبيرة فى المدرسة الحكومية ومدرسيها ..

ونحاول الآن استعادة هذه الثقة ... من خلال بناء المدارس الجديدة المجهزة بالملاعب والمعامل ... والمناهج المتطورة ... والمدرس المتفرغ للعملية التعليمية بعد اصلاح احواله ... والدراسة يوم كامل فقط من ٨ - ٣ يعني فترة واحدة فى فصل لايزيد عدد تلاميذه عن ٣٠ تلميذا ... وسنصل الى تحقيق ذلك انشاءالله قبل عام ١٩٩٧ .

واضاف : ان جزءا كبيرا من نجاح هذه المدارس كان بسبب تدهور المدارس الرسمية ولكنهم بعد تطوير مدارسنا ومناهج التعليم فيها سيواجهون تحديا حقيقيا ولابد ان يطوروا انفسهم .. وقلت لاصحاب المدارس الخاصة فى مؤتمرهم السنوى خلال السنوات القادمة سيهرع التلاميذ ويتسابقون لدخول المدارس الحكومية واحذروا من هذا اليوم انه قريب .. وقبل عام ٢٠٠٠ ستواجهون تحديا خطيرا ، وهذا فى صالح المواطن .

عبور الثانوية العامة ..

قلت للدكتور حسين بهاء الدين . لا يمكن الحديث عن المناهج والتطوير دون الكلام عن ثانوية هذا العام فماذا عنها ؟

قال : انها ثانوية هادئة .. ولن يشعر الطالب بالرعب وهى امتداد لسياستنا .. الاسئلة من المنهج المقرر .. وفى قدرة الطالب المتوسط وفى حدود الوقت المسموح به ودون اى استعراض للعضلات .

ولا توجد اى نية لتحديد نسبة نجاح المقبولين فى الجامعات من اجل تخفيض الاعداد خوفا من البطالة كما يشاع بعد ان اثبتت آخر الدراسات العلمية الموثقة ان نسبتها فى التعليم العالى لا تتجاوز ١٠٪ مقارنة بنسبتها فى التعليم المتوسط والفنى حيث تصل إلى ٨٢٪ اضافة إلى ان نسبة التعليم العالى تصل نسبتها فى بلاد مثل قطر إلى ٢٢٪ والاردن ٢٧٪ واسرائيل ٢٤٪ وامريكا ٥٩٪ ..

والتقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم اصبح يعتمد على خريج التعليم العالى .. فكيف نخفض اعداد الناجحين من الثانوية العامة ؟!

الخروج من جهنم ..

وتساءلت . وماذا عن نظام الثانوية العامة الجديد انه يبدو مثل الالغاز ومواده مكدسة تجعل عبور الثانوية مثل الخروج من بوابة جهنم ؟!

قال الوزير :

رفقا بنا يا صحافة .. نظام الثانوية العامة على سنتين تخفيف وتسهيل على الطالب وناقشناه مع كل الخبرات وعلى كافة المستويات من مستشارى المواد والموجهين والمدرسين ونقابة المعلمين والمجالس القومية المتخصصة والحزب ومجلسى الشورى والشعب . والرئيس مبارك ناقشه معنا فى الحزب الوطنى على مدى اربع ساعات ووافق عليه الجميع حكومة ومعارضة .. وكنا نعتزم تطبيقه من العام القادم لكنهم طلبوا ان يطبق بدءا من هذا العام « ٩٤ - ٩٥ » للاستفادة بتيسيراته العديدة .. بحيث اصبح له مزايا مثل التى كان يحصل عليها الطالب فى المراكز الاجنبية .. وكان يدفع لها حوالى عشرة الاف جنيه . يجوز العيب فى تكدس المناهج وهذا ما سنعالجه فى تعديلها وتطويرها بعد ثلاث سنوات .. ولان الطالب ربما يجد صعوبة فى اختيار المواد التى يدرسها لذا وضعنا نظام المرشد التعليمى ودربنا حوالى ٢٠٠٠ مدرس ليساعدوا الطلبة على اختيار التخصص والمواد الملائمة لقدراتهم ..

وفى النهاية :

يقول الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم لست ساحرا ولا املك عصا سحرية ولذا فإن ما نقوم به عمل علمى يستغرق سنوات .. ولكن عام ٢٠٠٠ سيشهد نقلة حضارية فى المناهج والتعليم فى مصر . حتى اترك بصمة فيه !!



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٥ ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الثانوية العامة الجديدة

٦ فرص للنجاح وتحسين المجموع

في النظام الجديد للثانوية العامة لم يحدث اى تغيير او تعديل في المناهج القديمة وذلك انتظارا لتطوير مواد الثانوية قبل نهاية عام ١٩٩٧ .. حيث يتم حذف بعضها وتغيير وتبسيط مواد كثيرة ..

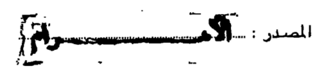
والكلام للمهندس محمد احمد الهريدى مدير ادارة امتحانات الثانوية العامة .. واضاف ان النظام الجديد يعطى الطالب سواء في شعبة العلمي او الادبى فرصا اكبر في اختيار المواد التى تناسب قدراته ، وايضا فرصا لدخول كليات متعددة .

والاهم انه في الثانوية القديمة كان الطالب ليس امامه اى فرص نجاح اذا رسب في مادة او حصل على مجموع صغير وكان عليه ان يعيد السنة مرة اخرى ويؤدى الامتحان في كل المواد .

ولكن النظام الجديد يتيح له الفرصة لاعادة المادة التى رسب فيها او لمن يريد تحسين مجموعه فعليه ان يعيدها اربع مرات في مواد السنة ثانية وان يعيدها مرتين في مواد السنة الثالثة على ان يؤدى الامتحان مرتين في كل سنة في شهر مايو واغسطس .. ولذلك فان امامه ٦ فرص للنجاح وتحسين المجموع .

واضاف الهريدى .. في هذا النظام الجديد ارحنا الطلبة وارهقنا الوزارة والمدارس لان تنفيذه يحتاج جدا شاقا في اعداد الجداول وتنظيم الامتحانات ، ولذ كنا نريد تطبيقه من العام القادم ولكن نظرا لكل التيسيرات الموجودة فيه طلب مجلس الشعب تنفيذه هذا العام .. واتوقع بعد تطبيقه زيادة عدد الناجحين وارتفاع المجاميع بنسبة كبيرة .





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ ١٩٩٤

ضوابط لتعيين عمداء الكليات

د. ثرية شفيق بسيونى
رئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

أحدثت التعديلات الأخيرة التى اجريت على قانون تنظيم الجامعات انقساما واضحا بين اعضاء هيئة التدريس، فمنهم المؤيد ومنهم المعارض وبينهما فريق يؤكد ان التعديلات لم تات بجديد جوهرى طالما ان حق رئيس الجامعة فى اختيار واحد من الأساتذة الثلاثة الحاصلين على اعلى الأصوات فى الانتخابات لمنصب العمادة كان مكفولا، بمعنى ان تعيين صاحب اعلى الأصوات كعميد للكلية لم يكن امرا الزوميا بل كان جوازيا والأمر برمته فى يد رئيس الجامعة.

اما الفريق المؤيد للتعديلات فهو المعترض على الية الانتخابات داخل الجامعة جملة وتفصيلا محيلا اليها كثيرا من أسباب التردي الذى تشهده حاليا العملية التعليمية فى الحرم الجامعي، مؤكدا انها - اى الانتخابات - دعوة مفتوحة للشللية والتحلق حول العمداء والتملق لهم طيلة سنوات عمادتهم لكلياتهم.

وفى المقابل هناك شريحة عريضة من الاساتذة ترى فى انتخاب العميد حقا مشروعا لايجوز التطاول عليه او الانتقاص منه، وبصرف النظر عن مجمل هذه الحجج، فانه لابد من وضع ضوابط محددة لاختيار العمداء مستقبلا من قبل رؤساء الجامعات ، لان الخوف كل الخوف ان تنتقل مناورات الانتخابات من مستوى الكليات إلى مستوى رؤساء الجامعات، وحتى نعفيهم من الضغوط ونحررهم من المناورات فان ثمة ضوابط موضوعية وشروطا جوهرية لابد من توافرها فيمن يعينون عمداء :

أولها :قدرة العميد على كسب ثقة زملائه وليس بالضرورة كلهم ولكن على الأقل اغلبهم، فالعميد الذى يكتفى بدائرة ضيقة من المتزلفين اصحاب المنافع الملتفين حوله والحائلين بينه وبين اغلبية زملائه ليس خليقا بالعمادة.

وثانيها: ان تكون سمعته فوق مستوى الشبهات فهو القدوة لسائر زملائه.

وثالثها: ان يكون قادرا على حسن اصدار القرارات داخل كليته وان يتوخى الحيدة التامة فى هذا الصدد بعيدا عن الاهواء الشخصية.

ورابعها : ان يكون عادلا فالعدل فى الاسلام هو اساس الحكم، وما العميد فى اطار وحدته التعليمية الا حاكم كلما تحلى بالعدل صلحت احوال رعيته.

وخامسها : ان تتوافر له صفات القيادة من حزم وهيبة واحترام وبعد نظر وحكمة ومرونة، فما أحوجنا الى قيادات من هذه النوعية تسوس الكليات وتنصلح بها احوال الجامعات.

وفى يقينى ان اختيار العمداء بناء علي هذه المعايير سيكون حلا وسطا يوفق بين النقيضين: المؤيدين والمعارضين لتعيين عمداء الكليات.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٤

التشدق بالديمقراطية وتعيين عمداء الكليات

د. كامل عبدالحميد احمد

المستشار الثقافى بواشنطن

من المعروف انه منذ بداية التعليم الجامعي فى مصر منذ أكثر من مائة عام وحتى عهد قريب نسبيا كانت عمادة الكليات تشغل بالتعيين شانها في ذلك شان اى وظيفة قيادية تنفيذية اخرى (رئاسة الجامعة ونواب الرئيس - وكلاء الكليات - رؤساء الاقسام) فهل غابت الديمقراطية طوال هذه السنوات الطويلة التى كان العميد لاينتخب فيها عن جامعاتنا بكل رصانتها وشموخها وعلمائها الاجلاء الذين اثروا المجتمع المصرى والعربى والعالمى بابحاثهم وافكارهم وخدماتهم الجليلة فى مختلف نواحي الحياة؟ افلا يعلم الذين يعارضون هذا القرار الذى طال انتظاره بالعودة الى نظام اختيار عمداء الكليات بالتعيين بدلا من انتخابهم ان اساس العمل الجامعى هو المجالس الجامعية التى تبدأ بمجلس القسم باعتبار ان القسم هو الوحدة الاساسية فى التنظيم الجامعى فمجلس الكلية ثم مجلس الجامعة وكافة هذه المجالس تتخذ قراراتها بأغلبية الاصوات، فالديمقراطية اذن لم تغب ابدا عن الجامعة. ان تجربة انتخاب العميد والتى اسقطت من حساباتها ما كان ينص عليه قانون التعيين من خبرة في الاستاذية حتى يتم التعيين ثم ان طريقة الانتخاب بلا ترشيح مع انتخاب ثلاثة اساتذة لاختيار اعلى الاصوات من بينهم غالبا لتعيينه عميدا الى جانب قصر الانتخاب على الاساتذة فقط (والممثلين من اعضاء مجلس الكلية) فتح الباب ليكون العميد من بين الدفعة التى يكثر اساتذتها ومن بين الاقسام التى يكثر اساتذتها لتميزها فى القوة التصويتية والتى قد لاتكون فى حالات ليست بالقليلة انعكاس للخبرة والممارسة العلمية بقدر ماتكون صداقات ومجالات ونتج عن ذلك تاثير سلبى على الذين لم ينتخبوا العميد وفاز بالحظوة من يتقرب منه وهناك سلبيات كثيرة اخرى تعرفها اغلبية الاساتذة ولنكتف بهذا القدر لنحيى القرار الشجاع بالبعد عن انتخاب العميد والذى يرسخ الديمقراطية اكثر وكفانا تشدقا بها وعلى الله قصد السبيل

٢٨٠ ألف طالب يبداون امتحان الثانوية العامة اليوم

تبدأ اليوم امتحانات الثانوية العامة حيث يؤدى الامتحان ٢٨٠ ألف طالب وطالبة من القسمين الأدبى والعلمى فى ٨٠٠ لجنة موزعة على الادارات التعليمية فى جميع المحافظات، وسوف يستمر امتحان القسم العلمى ١٣ يوما، والأدبى ١١ يوما وتقرر منح الطلاب راحة يومى الثلاثاء والجمعة من كل أسبوع.

وسوف يتفقد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم اليوم سير الامتحانات فى بعض اللجان

وأمر وزير التعليم بتوفير الهدوء والراحة داخل اللجان للطلبة والمراقبين، كما طلب توفير الأعداد الكافية من الأطباء داخل اللجان وتزويدها بالماء المثلج والمراوح.

المصدر : 
الوفد

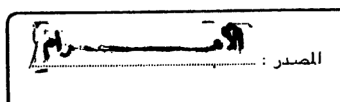
التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

عالماشى !

اليوم .. تبدأ امتحانات الثانوية العامة ، التى أرجو أن تكون هذه المرة ، بلا ، بعبع ، مخيف ، أو أسئلة ملتوية ، حتى يقدر عليها أبناؤنا ، الذين يخوضون اليوم معركة مستقبل غامض ، فى زمن سحب فيه الحزب الوطنى وحكومته بساط الأمل من تحت أقدام الشباب ! .

عبدالنبى عبدالبارى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible] ١٩٩٤

لجنة لدراسة نتائج امتحانات الشهادة الاعدادية فى الجيزة

اصدر السيد صبحى جاد وكيل اول وزارة التعليم بالجيزة قرارا بتشكيل لجنة من مسئولى التعليم لوضع تقرير مفصل حول نتائج امتحانات الشهادة الاعدادية هذا العام ونسب النجاح وتحديد شروط ودرجات القبول بمراحل التعليم الثانوى العام والخاص والتجارى والصناعى والزراعى وغيرها.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ... ١٩٩٦

خبراء التعليم يشرحون أسلوب التعامل مع ورقة الامتحان

الرقم القومي يمنع التكرار ومحاولات التزوير

النزول بسن الناخب من ١٨ الى ١٧ عاما لتحقيق الوعي السياسي

تغليظ العقوبة على مزوري الانتخابات

تحقيق :
جمال حسن
مراد مجلع

اتفقت كافة الاحزاب والاتجاهات داخل لجنة الإعداد للحوار الوطني على وضع قانون مباشرة الحقوق السياسية على راس قائمة القضايا التي يجب طرحها على المؤتمر العام للحوار والذي سيبدأ في عقد جلساته خلال ايام .. وقد اعتبرت الاحزاب والنقابات والاتحادات وبقية اعضاء اللجنة ان القانون الحالي هو المدخل الحقيقي لتزوير اية انتخابات لوجود العديد من الثغرات ونقاط الضعف التي يتسلل منها مزورو العملية الانتخابية .. « الشارع الحزبي » طرح هذه القضية للنقاش بين مختلف الاتجاهات والتيارات وكانت هذه هي محصلة الامراء :

تعديلات جوهرية

في البداية يرى الحزب الوطني ان المصلحة الوطنية تقتضي ادخال بعض التعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية .. على ان تشمل هذه التعديلات من وجهة نظر كمال الشاذلي الامين العام المساعد وامين التنظيم بالحزب فتح باب القيد امام الناخبين طوال فترة الاربعة شهور الاخيرة من كل عام بدلاً من شهر ديسمبر فقط .. كذلك يجب ان تشمل هذه التعديلات النص على عدم عرض كشوف المرشحين للانتخابات على المدعى الاشتراكي ..

ويرى عبدالحميد بركات امين التنظيم بحزب العمل أن الضمانات الجديدة التي يجب ان تدخل على قانون مباشرة الحقوق السياسية من اهمها استبدال كل كشوف الناخبين الحاليين وعمل كشوف جديدة مطابقة للاسماء المتواجدة المسجلة بالسجل المدني .. على أن يسجل في كل بطاقة شخصية رقم القيد الانتخابي ومحل الميلاد للناخب ويكتفى بالبطاقة الشخصية لاثبات شخصية الناخب بدلا من البطاقة الانتخابية .

الاشراف القضائي

ويقول حسين عبد الرازق امين العمل الجماهيري بحزب التجمع ان تعديل هذا القانون ليس مطلباً جديداً وهو قديم ومطروح منذ تأسيس الحزب حيث ان هذا القانون بوضعه الحالي يعد المدخل لتزوير كافة الانتخابات العامة والاستفتاءات وقد تقدم حزب التجمع وهيئته البرلمانية عام ٩١ بمشروع قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يقوم على أن تتولى السلطة القضائية ممثلة في محكمة النقض الاشراف الكامل على العملية الانتخابية .. واخضاع كافة الاجهزة المكلفة بهذه العملية لسلطة القضاء منذ صدور القرار بالدعوة للانتخابات أو الاستفتاء حتى اعلان النتائج



والطعون .. كما نص مشروع القانون على الغاء جداول القيد الحالية واستبدالها بجداول جديدة مطابقة للسجل المدنى وعدم جواز التصويت الا بالبطاقة الشخصية وتغليظ العقوبة على الموظف العام الذى يتدخل او يؤثر فى الانتخابات الى غير ذلك من الضوابط التى توقف ظاهرة تزوير الانتخابات .. فمصر لم تشهد منذ بدء الحياة البرلمانية فى هذا القرن وفى فترتى التعدد الحزبى قبل ١٩٥٢ وبعد ٧٦ انتخابات نزيهة الا فى عامى ١٩٢٤ و ١٩٥٠ .

وقال الدكتور محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية ان القيد فى جداول الانتخاب يكون معبرا عن الواقع وذلك يكون بتنقية جداول الانتخاب وفى رايه ان هذا يمكن من خلال الاسراع بتنفيذ مشروع الرقم القومى لكل مواطن والذى سيمنع التكرار ومحاولات التزوير .. ولو طبق الرقم القومى ستكون هناك تنقية تلقائية لجداول الانتخاب على أن تكون طوال شهور السنة بدلاً من قصرها على شهر يناير من كل عام على أن تكون مراجعة جداول الانتخابات فى نهاية كل عام لحذف المتوفين او المسافرين على أن يكتفى باثبات الشخصية فى الانتخاب بالبطاقة الشخصية أو جواز سفر أو رخصة سلاح إلى جانب البطاقة الانتخابية ويجب أن يوقع إلى جانب البطاقة الانتخابية أو يبصم قرين اسمه ليثبت انه انتخب وهذا مطبق لدينا فى النقابات والاندية ويكون كتابة الاسم يتاتى على الاقل حتى تكون هناك جدية فى الانتخابات مع الاخذ فى الاعتبار تعظيم الغرامة على عدم الادلاء بالصوت والغرامة تتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠ جنيه ويستفاد بها فى اى غرض من الاغراض ..

وأشار ممدوح قناوى عضو مجلس الشورى أن تعديل هذا القانون مطلب أساسى وهناك تعديلات مطبقة فى دول اخرى كالتوقيع او أخذ بصمة الناخب قرين اسمه لعدم تسويد الاصوات أو علامة على اليد وهى ضمانات لسلامة العملية الانتخابية وحيدتها ونزاهتها .. وفى القانون الحالى به من النصوص ما يجعل اجراء الانتخابات على مدى خمسة أيام من خلال تقسيم الجمهورية إلى عدة مناطق بحيث يتحقق الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات فى كافة اللجان بسبب تعذر اجرائها فى يوم واحد

النزول بالسن

ويضيف كمال كيره رئيس حزب الخضر لابد ان يكون لكل ناخب بطاقة انتخابية يوقع فيها رئيس اللجنة ويترك لكل ناخب حق التوقيع امام اسمه بالدائرة الانتخابية للتاكد من قيامه بهذه العملية ويستطرد فى كلامه قائلا : لابد من فتح جداول الانتخاب طوال العام والنزول بالسن الانتخابى من ١٨ إلى ١٧ سنة فشباب اليوم اصبح لديه من المعلومات والدراية بأساليب التكنولوجيا ما يمكنه من متابعة العمل السياسى

وقال مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان تعديل مباشرة الحقوق السياسية مطلب هام وملح أخذت تنادى به احزاب المعارضة منذ فترة طويلة .. وقدجاء الوقت الذى سيعدل فيه هذا القانون ومن جانبنا فى حزب الاحرار سوف تعد ورقة عمل تحدد الملامح والخطوط الرئيسية التى يتطلبها القانون ..



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

اقتراح فى مجلس الشعب :

حل مشكلة البطالة .. بدعم مشروعات محو الأمية

وسط ازدحام جدول أعمال مجلس الشعب بالقضايا الجماهيرية التى عرضها النواب من خلال مناقشاتهم لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة لعام ٩٤ - ١٩٩٥ .. تم الموافقة على تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات بهدف إعادة تشكيل المجلس الأعلى للجامعات واختيار عمداء الكليات والمعاهد بالتعيين .. أحال د . فتحى سرور رئيس المجلس إلى لجنة التعليم تقريرًا هامًا عن دعم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار .. وتحديد المشاكل التى تعانى منها الهيئة ومحاولة الوصول إلى حلها .. وذلك من خلال الاقتراح برغبة الذى قدمه العضو فاروق فتحى عاشور ووافقت عليه لجنة الاقتراحات والشكاوى برئاسة د . عبد الأحد جمال الدين .

يقول العضو فتحى عاشور إنه يجب علينا جميعًا أن نعمل على تدعيم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار لمساعدتها فى القيام بالدور المطلوب منها فى محو أمية الملايين من الشعب المصرى الذين يعانون من الأمية .. وقد اقترح العضو أن يكون هذا الدعم من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية بأن يزيد من الاعتمادات المالية المخصصة لتشغيل شباب الخريجين فى مجال محو الأمية حتى يتم الاستفادة منهم فى هذا المشروع القومى .. وأن يقوم رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - بتدعيم الهيئة بالاعتمادات الكافية ، وأيضًا دعم الهيكل الوظيفى للهيئة

محمد المصرى

بشكل متكامل مع تثبيت الكوادر الموجودة حتى تستطيع القيام بدورها خلال المرحلة القادمة .

وعندما تم عرض إقتراح العضو للمناقشة على أعضاء اللجنة .. أشار صالح عبد العاطى أحمد رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار - الذى حرص على حضور المناقشات .. إلى أن الهيئة أنشئت فى يوليو ١٩٩٢ للقيام بتولى وضع خطط برامج ومشروعات محو الأمية وتعليم الكبار ومتابعتها والتنسيق بين الجهات التى تقتسم تنفيذ هذه البرامج والمشروعات فى الدولة .. وكان أول نشاط للهيئة هو تشغيل شباب الخريجين فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار بتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية يبلغ ٢٠ مليون جنيه ولمدة عام .. وتم تشغيل ١٠ آلاف خريج من شباب الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة فى هذا المجال تم توزيعهم على المحافظات .

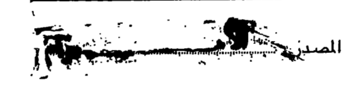
وأضاف رئيس الجهاز التنفيذى أن الصندوق الاجتماعى قام بالتعاقد مع ١٣ محافظة أخرى لتشغيل ٥٠٠ خريج فى كل محافظة وبذلك أصبح عدد المحافظات التى يمولها الصندوق ٢١ محافظة .

وأكد أيضًا على أن علاج مشكلة محو الأمية تحتاج إلى تمويل ضخم يبلغ مليار و ٣٠٠ مليون جنيه على مدار ٨ سنوات ولهذا يجب البحث عن مصادر أخرى للتمويل لرفع المعاناة عن كاهل الدولة واقترح أن يكون هذا التمويل من الرسوم التى تحصلها الوزارات بحيث يتم خصم جزء منها يوضع فى صندوق يخصص للصرف على مشروعات محو الأمية .. وأيضًا إصدار طابع دمغة أو بريد تخصص حصيلته للصرف على مشروعات محو الأمية .

وعلق رئيس الجهاز التنفيذى لمحو الأمية على مشكلة الأمية بقوله : إن معالجة الأمية هى السبيل لحل مشاكل أخرى على درجة كبيرة من الأهمية مثل زيادة السكان ومشاكل البيئة والتطرف والصحة العامة .. وإن رئيس مجلس الوزراء وافق على أن يزيد الصندوق الاجتماعى للتنمية دعمه لمشروعات محو الأمية فى المحافظات بحوالى ٧٠ مليون جنيه هذا العام .

وقد أكدت لجنة الاقتراحات والشكاوى على أهمية هذا الاقتراح الذى تقدم به العضو وقالت إن كل ثمرة عمل يبذلها أى مصرى لتحقيق حلم الوطن فى القضاء على الأمية بين المواطنين يعد إضافة إلى الاقتصاد القومى يساعد فى تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. وإن جميع الأجهزة الحكومية يجب أن تساهم فى حل هذه المشكلة الهامة .





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٦ يونيو ١٩٩٤

■ فى بدء امتحانات الثانوية العامة أمس:

لا شكوى من امتحان اللغة العربية

الامتحان مطابق للمناهج وفى مستوى الطلاب

بدأت أمس امتحانات الثانوية العامة حيث أدى ٢٥٨ ألف طالب وطالبة امتحان اليوم الأول فى مادة اللغة العربية بورقتيها الأولى والثانية أمام ٨٠٠ لجنة موزعة على القطاعات الأربعة بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة وأسيوط. وقد جاءت الامتحانات فى مستوى الطالب العادى ولم تتلق غرفة العمليات بالوزارة أية شكوى من صعوبة الامتحان أو عدم وضوح ورقة الاسئلة. وقد قام الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بتفقد سير الامتحان فى ادارتى غرب القاهرة وحلوان، رافقه طلعت الليثى وكيل أول الوزارة للقاهرة. حيث اطمأن على هدوء اللجان ووجود أطباء، ومياه مثلجة وتهوية جيدة. وقد أبدى الطلاب ارتياحهم من الامتحان. وصرح الوزير بأن الامتحان فى باقى المواد سيأتى مطابقا للمواصفات العامة التى وضعها المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى والتى التزم بها واضعو الأسئلة.

وسوف يؤدى الطلبة امتحان اليوم فى مادة التربية الدينية، واللغة العربية «المستوى الرفيع» لجميع الشعب.



بدء امتحانات الثانوية العامة أمس:

٢٥٨ ألف طالب يؤدون الامتحان أمس أمام ٨٠٠ لجنة

كتب - يسرى موافي:

اعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أن التعليمات واضحة ومحددة لواضعي الاسئلة بان تكون امتحانات الثانوية العامة حسب المواصفات التي وضعها المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، وقد روعي فيها أن تكون الاسئلة في متناول الطالب المتوسط ومن صميم المنهج. وستكون أسئلة هذا العام محققة لهذه المواصفات

واضاف الوزير اثناء جولته أمس في بعض لجان امتحان الثانوية العامة بمدرستي الابراهيمية الثانوية بادارة غرب القاهرة، وحلوان الثانوية للبنات. أن الثانوية العامة الجديدة تقدم لجميع الطلاب كل التيسيرات الموجودة بالشهادات الاجنبية والتي يتمتع بها عدد قليل منهم، وقد روعي فيها كل المستحدثات عالميا في مثل هذه الشهادة في البلاد المتقدمة، وكلها تهدف إلى التيسير والتخفيف عن الطلاب.

وقال الوزير إن الجو الهادئ من أهم عوامل تمكين الطلاب من الإجابات السليمة ونصح ابناءه بعدم السهر ليالي الامتحان، وطلب منهم أخذ القسط الكافي من النوم والراحة قبل الامتحان مع الهدوء تماما، وقراءة ورقة الاسئلة قراءة جيدة مع ترك وقت كاف للمراجعة، وتقسيم الوقت على اجابات الاسئلة حتى لا يضيع أي سؤال.

وعن الشكوى من إذاعة مباريات كأس العالم في التليفزيون وضياع وقت الطلاب، رجا الوزير السيد صفوت الشريف وزير الاعلام إعادة مباريات كأس العالم عقب امتحان الثانوية العامة، ولامانع من أن يشاهد الطالب جزءا من هذه المباريات بين فترات المذاكرة على سبيل الترفيه، كما رجا الوزير الا يؤثر هذا الحدث الكروي الهام على مستقبل ابنائنا وقد ادي ٢٥٨ الف طالب وطالبة الامتحان أمس في ورقتي اللغة العربية الأولى والثانية أمام ٨٠٠ لجنة في جميع المحافظات، وأعلنت بعض الطالبات للوزير اثناء تفقده لجان الامتحان أن الامتحان سهل وجاء في مستوى الطلاب العاديين وأن اجزاء منه انيعت في مراجعات التليفزيون وأن الوقت مناسب للاجابة

وقد قام المحافظون بتفقد سير لجان الامتحان في المحافظات، ولم يتلقوا أية شكاوى من صعوبة الامتحان، واكدوا على ضرورة توفير المياه والمراوح داخل اللجان، وتوفير أماكن لمبيت المراقبين والملاحظين المنتدبين لاعمال الامتحانات من المغتربين.

كما قام وكلاء الوزارة بالمحافظات بالاشراف على عقد بعض اللجان الخاصة للحالات المرضية الطارئة بالمستشفيات الحكومية، وفي عدد من اللجان للطلاب المسجونين.



فى امتحان الثانوية العامة وبتوجيه من وزير التعليم

واضعو الأسئلة يردون على الاستفسارات

كتب أحمد عبد العزيز:

بدأت يوم السبت الماضى امتحانات الثانوية العامة وسط مؤشرات على التزام الأسئلة بالمناهج المقررة وقد أصدر الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم تعليماته بتشكيل عدد من اللجان لمتابعة سير الامتحانات من بينها لجنة الرد على استفسارات الطلاب تتكون من واضعى الأسئلة، ولجنة تقييم الامتحانات ومطابقتها للمقاييس التى حددتها الوزارة ووضع تقرير عام عنها وتقديمه للوزير.

استطلعت «العربى» رأى بعض الخبراء حول أسئلة امتحانات هذا العام حيث قالت أسماء شرف الدين مستشار العلوم والمعامل بوزارة التعليم أن أسئلة الفيزياء والكيمياء والأحياء ستكون على نمط واحد بحيث تحتوى على ٦ أسئلة والاجابة على ٥ أسئلة فقط تعتمد على درجة استيعاب الطلاب للمنهج وتنصح مستشار العلوم بضرورة الاهتمام بالرسومات والأشكال وكتابة البيانات واضحة فى مواد العلوم والاهتمام بالتفسيرات الخاصة بالظواهر على اعتبار أنها أساس المواد العلمية ويحذر محمد طبل مدير مدرسة ناصر الثانوية للبنين بشبرا من «استعراض العضلات» من المراقبين على الطلاب فى لجان الامتحانات ومعاملتهم بشكل يليق بهم وحذر من المعاملة الخاصة «لأبناء الكبار» فى اللجان من جانبهم ينصح خبراء التربية بالوزارة الطلاب بعدم الاكثار من السهر قبل ليلة الامتحان ومراجعة المذكرات التى يكتبها الطلاب اثناء المذاكرة وقراءة ورقة الإمتحانات بشكل متكامل لاختيار الأسئلة المطلوب الاجابة عنها وحل الأسئلة السهلة أولاً ثم كتابة النقاط التى سيجيب عنها حيث ستقدر كل خطوة فى الإجابة يجيب عنها الطالب..



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشروع لتوظيف شباب الخريجين فى محو الامية

بالتعاون مع فرع الهيئة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار بادارة مصر الجديدة تنظم امانة المرأة للحزب الوطنى الديمقراطى بمنطقة مصر الجديدة مشروعا لتوظيف شباب الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة الذين لم يوفقوا فى الحصول على فرصة عمل بمكافأة قدرها ٦٠ جنيها شهريا لمحو امية ٢٠ شخصا ويقوم بتعليمهم.

وصرحت السيدة امانى الحمصانى بان الهيئة العامة لمحو الامية ستقوم بتوفير جميع المستلزمات من الكتب والكراسات وغيرها من مستلزمات الدراسة، كما ستقوم امانة المرأة بتوفير المكان ودعوة من يحقق نجاحا من الشباب فى هذه المهمة للاشتراك فى الرحلات الترفيهية.

ومن جهة اخرى وافق السيد محمد سيد عبد القادر رئيس مجلس ادارة مركز شباب العروبة على فتح فصل بالمركز اسهاما منه فى المشروع لخدمة ابناء المنطقة من الراغبين فى محو أميتهم ومنح المتقدمين بطاقة عضوية لمركز الشباب واتاحة الفرصة لهم للاطلاع والقراءة بمكتبة المركز.

وسيقوم المركز تشجيعا للدارسين والمعلمين بالعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية لهم والمساعدة على حل مشاكلهم حتى تتم العملية التعليمية فى اطار اجتماعى لخدمة كل من الطرفين والا يقتصر النشاط على الدراسة فقط.

سامية عبد السلام

مجلس كلية الحقوق جامعة القاهرة يؤكد:

عدم دستورية تعديلات قانون الجامعات

أكد مجلس كلية الحقوق جامعة القاهرة برئاسة الدكتور نعمان جمعة عميد الكلية مخالفة التعديلات الاخيرة لقانون تنظيم الجامعات للمادة ١٨ من الدستور.

كما خالفت المادة ٤٩ من الدستور ومبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور. أكد المجلس أن التعديلات أعطت الحق لوزير التعليم في الاعتداء على اختصاصات المجالس واللجان الجامعية المختلفة كما تتناقض المادة ١٣ من القانون مع تشكيل هذه المجالس واللجان. كما اوضح ان المادة تصطدم بالدستور الذى نص على استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي.

كما أكد المجلس في تقرير حول القانون ان المادة ١٤ من التعديلات تسلب المجالس الاخرى حقوقها القانونية.

أكد التقرير بطلان مبدأ التفويض الذى اعطاه القانون لرؤساء المجالس الجامعية. ووصف التقرير المادة الخاصة بتعيين العمداء بأنها ضد الديمقراطية السائدة في العالم. واهدار لمبدأ استقلال الجامعات وفيما يلي نص التقرير:

اجتمع مجلس كلية الحقوق بجلسته المنعقدة يوم السبت الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٩٤ وعرض لموضوع التعديلات التى ادخلت على قانون تنظيم الجامعات بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ وقرر المجلس تشكيل لجنة من بين اعضائه من اساتذة الكلية لدراسة التعديلات وتقديم تقرير بشأنها. واجتمعت اللجنة واعدت تقريرها الذى عرض على المؤتمر العلمي السنوي للكلية والذى يضم جميع اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين وذلك بجلسته المنعقدة يوم الاحد ١٩ يونيو ١٩٩٤ وقد وافق المؤتمر بالاجماع على تقرير اللجنة مع التوصية باضافة بعض المآخذ الاخرى على التعديلات والتى لم يتضمنها التقرير.

وقد انعقد مجلس كلية الحقوق بجلسته يوم الاثنين الموافق ٢٠ يونيو ١٩٩٤ وناقش تقرير اللجنة والاضافات المقترحة من المؤتمر العلمي وخلص مجلس الكلية إلى وضع المذكرة التالية لتقديمها الى الاستاذ الدكتور رئيس الجامعة لرفعها إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير التعليم.

التعديلات تهدد استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي ومبدأ المساواة

يرى مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة ان التعديلات المشار اليها قد انطوت على مخالفة صارخة لمبدأ استقلال الجامعات المنصوص عليه في المادة ١٨ من الدستور ولمبدأ حرية البحث العلمي المنصوص عليه في المادة ٤٩ من الدستور. وذلك على التفصيل التالي:

اولا ـ من حيث الشكل:

يعلن مجلس الكلية استنكاره للاسلوب الذى تم به عرض هذه التعديلات على مجلس الشعب بغتة في جلسة ٣٠ مايو ١٩٩٤ في زحمة مناقشة موازنة الدولة. وقد تمت الموافقة على تلك التعديلات بسرعة فائقة في ذات الجلسة على الرغم من خطورة هذه التعديلات ومساسها بكيان الجامعات، وتم نشرها في اليوم التالي ٣١ مايو في الجريدة الرسمية.

ويأسف المجلس لصدور هذه التعديلات دون عرضها على المجالس الجامعية واعضاء هيئات التدريس المخاطبين بها ومع تجاهل الدراسات العديدة التى اعدتها المجالس الجامعية المختلفة خلال السنوات العشرين الماضية.

ثانيا ـ اعتداء الوزير على اختصاصات المجالس واللجان الجامعية المختلفة:

يرى مجلس الكلية ان النص في المادة ١٣ على حق الوزير في دعوة المجالس واللجان الجامعية إلى الاجتماع تحت رئاسته والمشاركة في صنع قراراتها يهدم استقلال الجامعات ويخل بحرية تلك المجالس واللجان في ممارسة اختصاصاتها استقلالا عن السلطة المركزية التى يمثلها وزير التعليم والتى يجب ان يقتصر دورها على الرقابة اللاحقة في حالات محدودة دون تدخل ابتداء في اتخاذ القرارات من الاجهزة الجامعية المختصة.

ولعل اخطر ما في ذلك انه يؤدى إلى جواز مشاركة الوزير في اعمال اللجان العلمية الدائمة ومجالس التأديب ورئاستها، الامر الذى يهدم ما يجب ان يتوافر لتلك اللجان والمجالس من استقلال وحيدة وموضوعية وتجرد.

كما ان هذا النص يتناقض مع تشكيل المجالس واللجان الجامعية المختلفة على النحو الذي حدده قانون



تنظيم الجامعات فى مواد اخرى تشكيلا يحفظ استقلالها. وهكذا يرى مجلس الكلية ان اقحام وزير التعليم الذى يمثل السلطة المركزية على عضوية بل ورئاسة المجالس واللجان الجامعية المختلفة يعصف باستقلال الجامعات المنصوص عليه فى المادة ١٨ من الدستور كما انه يتعارض مع مبدأ حرية البحث العلمى المنصوص عليه فى المادة ٤٩ من الدستور.

ثالثا - الغاء المجالس الاعلى لاختصاصات المجالس الجامعية الادنى:

يرى مجلس الكلية ان نص المادة ١٤ على الزام المجالس الادنى بما تصدره المجالس من قرارات من شأنه ان يسلب اختصاصات المجالس الادنى المقررة لها قانونا والتى يجب ان تمارسها ابتداء قبل ان تتصدى لها المجالس الاعلى. ومؤدى هذا التعديل على سبيل المثال - امكان تعيين عضو هيئة التدريس بقرار من مجلس الجامعة مباشرة بحجة ان ذلك المجلس هو صاحب الاختصاص النهائى فى اصدار قرار التعيين دون ان يمر باللجنة العلمية الدائمة وبمجلس القسم ومجلس الكلية.

رابعا - خطورة التفويض المنصوص عليه فى المادة ١٤:

ولعل من اخطر ما قررته المادة ١٤ بعد تعديلها جواز تفويض المجالس الجامعية لبعض اختصاصاتها إلى رؤسائها او من تراه من اعضائها. الامر الذى يهدم احد المبادىء القانونية العامة الذى يقضى بعدم جواز تفويض اختصاصات اعطاها المشرع لسلطة جماعية (مجلس او لجنة) إلى فرد من اعضاء هذه السلطة الجماعية. وقد استقرت احكام القضاء على بطلان مثل هذا التفويض الذى يهدم فكرة القيادة الجماعية والتى تقوم على المناقشة والمداولة. وتمحيص وجهات النظر المختلفة من اعضاء هذه القيادة الجماعية. وهو ما لا يتحقق عند التفويض لفرد واحد.

خامسا - تعيين العمداء:

من التعديلات التى تضمنها القانون المشار اليه العدول عن اسلوب الانتخاب فى اختيار عمداء الكليات والمعاهد الجامعية والاخذ باسلوب التعيين الذى يتنافى مع الديمقراطية السائدة فى العالم المعاصر. وهو ما يعتبر ردة واهدارا لمبدا استقلال الجامعات الذى لا يتحقق الا حينما يكون اختيار قياداتها حرا ومعبرا عن ارادة اساتذتها وبعيدا عن تأثير السلطة المركزية.

وقد كان النص قبل التعديل يجمع بين اسلوب الانتخاب والتعيين حيث يختار رئيس الجامعة احد الاساتذة الثلاثة الحاصلين على اعلى الاصوات فى انتخابات حرة.

الامر الذى كان يحقق للاساتذة دورا ايجابيا فى اختيار من يدير شئون كليتهم او معهدهم. وقد ضن التعديل بهذا الحق الطبيعى لاساتذة الجامعات فى ان يكون اختيار العمداء معبرا عن ارادتهم وان الذرائع التى قيل بها تبرير اسلوب التعيين لا تصلح سندا للعدول عن الاسلوب الانتخابى الديمقراطى، والا لجاز - تمشيا مع هذا المنطق - العدول عن اسلوب الانتخاب فى اختيار اعضاء المجالس النيابية والمحلية، ولأدى بنا ذلك إلى الاخذ بالنظم الدكتاتورية والتسلطية فى جميع المجالات، وهذا مالا يقبله عقل او منطق ومالا يتفق مع الاتجاه الديمقراطى الذى يحقق مزيدا من الانتصار فى دول العالم المعاصر.

ولا حجة فيما يقال من ان العميد موظف ادارى او تنفيذى لان هذا الوصف لا يقتضى بالضرورة ان يكون معينا اذ تقتضى طبيعة الاعمال العلمية والبحثية او ذات الطابع الاكاديمى ان تدار شئون القائمين بها استقلالا بقيادات يختارونها بأنفسهم اى الاختيار بواسطة الزملاء.

وهو اتجاه مستقر فى كثير من الجامعات الاوروبية العريقة. كما ان ديمقراطية الادارة مبدأ مسلم فى هيئات ادارية اخرى، كالنقابات العمالية والمهنية حتى تدار النقابة بواسطة من يختارهم ابناء المهنة. وهو مبدأ مسلم به ومستقر كذلك بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية رغم كونها هيئات ادارية داخلة فى تكوين السلطة التنفيذية حيث تقضى المبادىء الدستورية والديمقراطية بان يكون تسيير الشئون المحلية بيد من ينتخبهم ابناء الاقاليم او الوحدة المحلية.

سادسا - اهدار مبدأ المساواة بما يقرره تعديل المادة ٨٦ مكرر. تقرر من امتيازات لبعض فئات اعضاء هيئات التدريب:

ان النص على عودة اعضاء هيئة التدريس ممن يتقلدون مناصب عامة إلى الجامعة مع احتفاظهم بمجموع ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وبدلات، ومع تعيين من يبلغ منهم سن المعاش فى وظائف اساتذة متفرغين دون اشتراط ان يقدموا الانتاج العلمى اللازم لشغل وظائف الاساتذة انما يؤدى إلى اخلال خطير بمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة ٤٠ من الدستور، كما يؤدى إلى الاخلال بالاوضاع والنظم الجامعية التى تقوم على عنصرى الكفاية العلمية والاقدمية ويخلق نوعا من التمييز بين اعضاء هيئة التدريس ذوى المراكز المتماثلة.

وهكذا يظهر بوضوح وجلاء ان السمة العامة للتعديلات التى اقحمت على قانون تنظيم الجامعات هى الاتجاه نحو تركيز جميع السلطات الجامعية ابتداء فى يد رؤساء المجالس واللجان المعينين وانتهاء فى يد وزير التعليم مما يقضى على فكرة اللامركزية بل ان هذه التعديلات يصمها عدم الدستورية اذ انها تهدر مبدأ استقلال الجامعات وحرية البحث العلمى المنصوص عليهما فى المادتين ١٨ و ٤٩ من الدستور.

التعليم والجامعات

حول تعديل قانون تنظيم الجامعات

أ . د . حمدى عبدالرحمن أحمد

استاذ ورئيس قسم القانون المدنى
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم الجامعات وقد ثار حول هذا التعديل جدل خاصة فى شأن تعيين العمداء . وفى تقديرى ان هذا التعديل قد جاء ايجابيا ومحققا للعديد من المزايا التى تستحق التنويه .

فبالنسبة لتعيين العمداء احسن القانون صنعا بالعدول عن النظام شبه الانتخابى الذى كان معمولا به . فالنظام السابق لم يكن انتخابيا بالمعنى الكامل اذا كان من سلطة رئيس الجامعة ان يعين عميدا من بين الثلاثة الحاصلين على على اكثر الاصوات . وهو بالتالى نظام يمزج بين سلطة التعيين والانتخاب . وقد كان للجانب الانتخابى فيه مساوىء عديدة من اهمها ان الانتخاب يقحم على المؤسسات التعليمية جوا لايتسم بالنظافة دائما فقد أسفر فى كثير من الحالات عن ظاهرة التكتلات والشللية بين السادة الاساتذة ولجوء كل مجموعة الى اساليب التجريح والهجوم الشخصى فيما بين المرشحين مما ادى الى تسمم جو الكليات سواء قبل اجراء الانتخابات او بعد ذلك تصفية للحسابات والحرازات الشخصية فى دوامة متصلة بين كل انتخابات واخرى . ومن ناحية ثانية ادى هذا الجو السيىء ان تأثرت مناقشات مجلس الكليات بالمواقف الانتخابية السابقة وبالامال المستقبلية ، مما بعد بها احيانا عن الموضوعية وسقوطا فى دوامة العلاقات الشخصية ، مما دفع بعض المجالس الى تبنى طريقة التصويت السرى على القرارات الهامة منعا للاحراج الانتخابى وتفاديا لخسارة الاصوات الانتخابية . يضاف الى ذلك نشأة ظواهر غير صحيحة فى الجو الجامعى منها على سبيل المثال ظاهرة حرق الاصوات عند الانتخاب فالمفروض ان يختار الناخب ثلاثة ممن يصلحون لتولى منصب العمادة وبامانة وموضوعية . ولكن الذى حدث فى كثير من الحالات هو تعمد مجموعة كل مرشح على ان تعطى له صوتها ثم تلقى بالصوتين الاخرين على اشخاص ليست لهم اية فرصة فى النجاح وذلك نزولا على هدف شخصى بحت لايتفق مع منطق القانون او هدفه . واسلوب حرق الاصوات المذكور احرق معه الموضوعية والمسلك الجد فى الناخب وانتهى فى بعض الحالات الى ان يحصل على اعلى الاصوات استاذ لم يكن راغبا ولم يكن مقصودا .

وقد دعت هذه الظاهرة الاخيرة الى شيوع ظاهرة اسوأ وهى حرص مجموعة كل مرشح على تنظيم عملية حرق الاصوات حتى لايتصادف اتجاهها الى اشخاص محددين فهل هناك اسوأ من ان تنمو هذه الظواهر فى الجو الجامعى ؟ بل لقد وصل الامر الى حد افساد العلاقة بين بعض الاساتذة وابنائهم من المدرسين والاساتذة المساعدين (ممن لهم حق الانتخاب) بل قد انعكس ذلك فى احدى الكليات على تقارير الترقية ؟

يضاف الى كل ما سبق المزايا الواضحة لنظام التعيين ومن اهمها :

ان الكليات والمعاهد ليست مؤسسات جماهيرية او سياسية ، بل هى مؤسسات علمية وادارية ، والعميد بحكم القانون (م ٤٤ وما بعدها) يقوم بتصريف امور الكلية الادارية والمالية والعملية وهو المسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية ..... الخ وبالتالى فان من الخلط غير السليم ان تطرح مسألة اسلوب اختيار العميد من منظور الديمقراطية والا لتعين النظر الى الديمقراطية من منظور الطلاب والعاملين وجميع اعضاء هيئة التدريس . وواضح ان هذا الاحتمال غير مطروح ويستقيم مع طبيعة المؤسسة العلمية والادارية .

يضاف الى ذلك ان جميع القيادات الجامعية الادنى من العمادة والاعلى منها تتم بالتعيين (رؤساء الاقسام ، نواب رئيس الجامعة . رئيس الجامعة) . ولاشك ان وحدة النظرة والاساس تقتضى وحدة الاسلوب لكى تسير جميع الامور فى منطق واحد ومن ناحية اخرى فان نظام التعيين كان قائما قبل التعديل الاخير بالنسبة للكليات التى لايزيد فيها عدد الاساتذة على عشرة او كان قائما مطلقا قبل سنة ١٩٧٢ . وفى جميع هذه الحالات اثبت نظام التعيين نجاحا واضحا واسفر عن اختيار عمداء تركو بصمات تاريخية فى كلياتهم ولم يوجه احد اى نقد او مأخذ على هذا الاسلوب على اى نحو كان .

واخيرا فان الاختصاصات الحاسمة والكلمة الاخيرة فى النشاط الجامعى تبقى معقودة للمجالس الجامعية على اختلاف درجاتها من مجلس القسم فمجلس الكلية فمجلس الجامعة وليست فى يد رئيس اى من هذه المجالس منتخبا كان او معينا .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



التعليم و الجامعات

لبيب السباعى

العمداء المنتخبون يؤيدون التعيين

اصبحت قضية شغل منصب العميد بين الانتخاب والتعين ابرز القضايا المطروحة على ساحة الجامعات المصرية وبقدر ما حرصت صحف المعارضة على ابراز مساوىء التعيين واعتباره بمثابة ردة عن الديمقراطية .. لم يحظ الراى المؤيد للتعيين بنفس الفرصة للتعبير عن رؤيته .. خاصة لو كان الراى المؤيد المنتخبين ويزيحون الستار عن مساوىء تجربة الانتخابات داخل الجامعات رغم انهم اجتازوا هذه التجربة بنجاح .

ماذا يقول العميد المنتخب عن التعيين وماذا يقول اساتذة الجامعات بعد ذلك عن القانون وعن التعيين .. هذا هو ما يطرحه الاهرام الاقتصادى باقلامهم ..



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

رؤية موضوعية للعميد بين التعيين والانتخاب !

الدكتور محمد عبد الفتاح الجندى
عميد كلية الطب جامعة الاسكندرية

من الامور الواضحة أن منصب العميد هو منصب تنفيذى لأنه مكلف من خلال موقعه بالاشراف على وضع خطط الجامعة والوزارة والدولة موضع التنفيذ مباشرة بالتعاون مع مجلس الكلية ومجالس الاقسام التى تباشر صلاحيتها من خلال قانون الجامعات ، والخطط الموضوعة هى بالدرجة الأولى فى نطاق خطة الدولة لصالح المجتمع وليست رؤية مستقلة للكلية أو العميد ، فربط الجامعة بالمجتمع هو هدف أصيل فى رسالة الجامعة بجانب اعداد المجتمع من خلال فلسفة وبرامج التعليم للتطور لمواكبة العصر وتحقيقا واسهاما فى خطة الدولة الاجتماعية والثقافية والاستثمارية والحضارية ..... هذا والا انعزلت الجامعة عن المجتمع وفقدت أهم مقومات وجودها ، أن الجامعة مستقلة وستظل مستقلة كمؤسسة تعليمية عليا بالدولة ولكنها بالقطع جزء لا يتجزء من نسيج هذا الوطن تعمل من اجل غد افضل .... ونحن نعلم أن الجامعات فى دول العالم جميعا تعمل بنظام تعيين العميد سواء كان ذلك من خلال مجالس الامناء ، المجالس التى تدير الجامعات وفقا لسياسة تضعها وتعمل على تحقيقها من خلال هيمنتها على مسار هذه الكليات وهذا نظام معمول به فى اكثر الدول تقدما مثل الولايات المتحدة ، او الدولة ولم نسمع مقولة أين الديمقراطية ...

★ عفوا ياسادة أن الديمقراطية فى الجامعة هى حرية طرح الفكر واتخاذ القرار من منبعه فى مجالس الاقسام التى تمثل القاعدة العريقة والاساسية داخل الجامعات ثم فى المجالس المتخصصة للتعليم والبحوث والدراسات صعودا الى مجلس الكلية فالجامعة فالمجلس الاعلى للجامعات ... هذا بجانب ان هناك قنوات كثيرة يمكن لصاحب الراى أو الرؤية أن يعرض ما يراه على من يريد .... كل هذا وصولا الى الراى السليم والمحقق للمصلحة ..

★ الأصل فى شغل منصب العميد هو التعيين منذ أنشاء الجامعات وحتى تعديل القانون سنة ١٩٧٢ حين أدخل تعديل يتيح شغل منصب العميد فى الكليات التى بها أكثر من عشرة أساتذة بالانتخاب ، حيث يجتمع الاساتذة فى مكان ما ويشكلون لجنة ثلاثية للاشراف على الاقتراع السرى ، حيث يختار كل استاذ ثلاثة من زملائه ، يرى فيهم القدرة على شغل هذا المنصب (المفروض ان هذا بدون اعلان أو دعاية) ويتم فرز الأصوات وتحديد صاحب أعلى الأصوات الأول ثم الثانى والثالث وترفع النتيجة الى رئيس الجامعة لاختيار أحد الثلاثة لشغل المنصب لمدة ثلاثة سنوات . وكانت عملية الانتخاب مشروطة بعدم الاعلان والقيام بدعاية ومنشورات وواضح ان المشرع اراد الحفاظ على قدسية الجامعة وكرامة الاساتذة ... فماذا حدث .... ؟

هل جرى انتخاب العميد كما أراد القانون له ؟ ...... ابدا .....

لم يلتزم احد بما جاء فى القانون وأنجرف تيار انتخاب العميد الى منزلق خطير وبدأ الصراع بين المرشحين وظهرت توجهات بعيدة تماما عن ما هو واجب فى اختيار من يشغل هذا المنصب التربوى الجليل ، وبدأت تظهر توازنات داخل الكليات اساسها المصالح الشخصية والأهواء ، وتوجهات ايدلوجية مرفوضة ولا يمكن ان تكون هى المحرك لاختيار العميد الذى لابد وان يكون بالقطع من أجل الجميع . يجب ان يكون شغله الشاغل تنفيذ السياسة المحددة للكلية فى نطاق سياسة الجامعة لاداء رسالتها لخدمة مجتمعها .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

★ هناك نقطة هامة تغيب احيانا عن رؤية الكثيرين وهو ان التعليم الجامعي منه على وجه التحديد في مصر هو احد اهم استثمارات الدولة ... فمصر كدولة نامية تنظر الى التعليم كأغلى استثمار لديها لان ثروة مصر الحقيقة والباقية هى (العقول البشرية) ...

★ ومن هذا المنطلق جعلت الدولة التعليم احد ركائز الامن القومى بها وخصصت له كل ما يحتاج اليه من ميزانية ، فالتعليم فى الاصل والاساس ، مرتبط بتوجه المجتمع اجتماعيا وثقافيا وفكريا وحضاريا ، ومن هنا كان ولابد ان تكون الدولة مسئولة عن رعاية العملية التعليمية والاشراف عليها ، فالتعليم هو استثمارها ولابد أن تحقق أهدافها الموضوعة فى خطتها .

★ أن منصب العميد تكليف يحتاج من شاغله الى جهد شاق وفكر مستنير وخبرة واسعة وليس تكريما كما يراه البعض أو فنصب للوجاهه والجاه ..

★ لقد عايشت ومازلت اعايش تجربة انتخاب العميد لسنوات فى ثانى اكبر كليات الجامعات المصرية وهى كلية طب الاسكندرية وكان دائما يشرفنى زملائى واساتذتى لشغل منصب العميد لقناعتهم بوجود الأسس التى يجب توافرها فى من يشغل هذا المنصب ، واننى استطيع ان احقق بهم للكلية تصبوا اليه والحمد الله استطعت من خلال زملائى الاساتذة ومؤسسات الدولة المتعددة ان نبدأ عملية تطوير وتحديث وطفرة فى مسار الكلية والمستشفيات الجامعية ، اقول هذا لأطرح سؤالا

● هل منع هذا عنى الهجوم والنقد الشديد ؟ ابدا لكل مشروع أو اضافه او انشاء دائما النقد ومحاول الهدم جاهزة وحزب أعداء النجاح لا يرحمون ..... هدم وتشويه لمجرد الهدم بلا هدف ، لا يشاركون فى اى عمل ولكن يسعون الى تعويق المسيرة .....

★ وهناك سؤال آخر

★ هل كان يمكن أن يكون انجاز العميد المنتخب اكثر لو تحرر كاملة من شبح وأعباء توازنات ومتطلبات اعادة انتخابه ؟

— الاجابة بالتأكيد نعم من واقع خبرتى والحمد الله أن الخطة الخمسية بالكلية والمستشفيات الجامعية ومسار العملية التعليمية والبحثية والتربوية فى الكلية من انجح الكليات على الاطلاق باعتراف الجميع ولكنى اقولها صريحة واضحة انه كان يمكن أن تكون فى مستوى ارقى واعلى كثيرا لو كان كاملى غير مثقل بتبعات اعادة انتخابى فالحقيقة التى لا يستطيع ان يكابر فيها أحد ان هناك العام الثالث ، عام الانتخاب ، وهو اكثر الاعوام والشهور الاخيرة منه كابوس يجثم على صدر العميد ويأخذ من جهده وفكره الكثير الذى لو تم توجيهه لتحقيق اهداف الكلية لكان العائد هائلا .

★ يرفع البعض شعار أن العميد المنتخب اقوى من العميد المعين ويستطيع ان يرعى مصالح كليته والحصول على حقوقها ويتصدى بقوة لمطالبها ؟

— هذه المقولة براقة وفى ظاهرها صحيحة ولكن السؤال هو هل الكليات جزر مستقلة ووحدات قائمة بذاتها ماليا واداريا ولا تخضع لسياسة الجامعة المعتمدة والمتمشية مع سياسة الدولة ؟ الاجابة واضحة والرد بسيط اذا لم يحدث الاتفاق والتعاون والانسجام التام بين العميد وسياسة الجامعة فالنتيجة الحتمية معروفة ....

★ رفقا ياسادة بالجامعة فلقد وصلنا بعملية انتخاب العميد الى المستوى الذى ما كان ممكنا ان تكون عليه فكلنا تعلم انه اثناء فترة الأعداد قبل الانتخاب فى بعض الكليات ومنها كليات كبرى عريقة كان لابد من ابلاغ النائب العام حفاظا على كرامة بعض المرشحين ومسامحة اخرين ولكن تحت عباءة استقلال الجامعات تمر التجاوزات ويمتص كل مرشح مرارته وتهدأ النفوس الى حين لتبدأ عملية شبه يومية لتصفية الحسابات بين من نجح وبين من لم ينجح وهم كثيرون لكل مؤيديه ومناوؤه يتحزبون ضد بعضهم البعض مما يعوق مسيرة العمل داخل الكلية ويبدأ العميد المنتخب والجديد على المنصب فترة عمادته محاولا جاهدا تحقيق آماله ورؤيته وما طرحه فى فكر للتحديث والتطوير والانشاء ولكن عينه طول الوقت على قاعدته الانتخابية حفاظا عليها توطئة لجولة اخرى قادمة وفى نفس الوقت محاولا تجنب وامتصاص المعوقات والمشاكل التى تثار وعراقيل منافسيه السابقين ، وفى ملاحظة غريبة من واقع خبرتى كلما نجح العميد وظهرت بوادر التغير والتطوير يبدأ حزب جديد لم يكن طرفا فى الاصل وهم حزب اعداء النجاح ، لم يسلم منه عميد ناجح ... الحمد الله انهم قلة وهم مكشوفون ولكنهم يبذلون اقصى جهدهم للتقليل من كل انجاز وتشويه صورة كل عمل يتم .... فقط لمجرد النقد ... هدفهم دفع العميد ومن يعاونونه الى فقد الامل والحماس واليأس وعندما يبدأ العام الثالث تبدأ سنة الانتخابات لتستهلك جهد وفكر العميد ومعاونيه حيث يبدأ المرشحون

السابقون ومن دخل ساحه الانتخاب مجددا فى عزف سيمفونية هدم وازاحة هذا العميد وفى عرفهم هى غاية تبررها اية وسيلة ... ومن منا لم يقرأ ولم يسمع عما حدث من تجاوزات فى كليات عريقة ... تدنى فيها الهجوم واساليب التشهير الى مستوى يندى له جبين كل غيور على جامعته وكليته وعلى مثله الجامعية وقيمه .

وعندما يتصدى المسئول عن التعليم فى مصر والمجالس المتخصصة الى تصحيح المسار حفاظا على الجامعة ودرء الاخطاء يعلم الله وحده مداها اذا تركت الامور تسير على النمط الذى سارت اليه فى السنوات العشر الاخيرة .

يتباكى البعض على الديمقراطية (ايه ديمقراطية تريدون ؟) اذا كنا نحن اساتذة الجامعات نشكو ونصرخ من الاساليب التى يلجأ اليها البعض أثناء الانتخاب فعندما يتم تصحيح المسار يتباكى البعض ؟ اقول لهؤلاء السادة الكرام نعم نحن مع الديمقراطية فهى حقا افضل السبل واكثرها قبولا ولكن اذا تم ممارستها وبأصولها وقواعدها الصحيحة ...... ؟ فهل حدث ذلك فى الجامعة ؟ للأسف .... اقولها بصدق لقد تحولت العمادة الى غاية تبررها كل وسيلة لقد خرجت عملية انتخاب العميد من الأطار الذى شرعه القانون لانتخاب العميد فالاصل فيها الاختيار من الاساتذة مباشرة بدون اعلان او دعاية او ادخال سبل الانتخابات المعتادة داخل الجامعة .... فهل كان هذا هو الحال ؟.

★ يحاول البعض أن يخلق من الغاء انتخاب العميد والعودة الى تعيينه (حائط مبكى) وانا أقول لهؤلاء لا تتباكوا لأن ما صاحب العملية الانتخابية وانا هنا أتحدث من واقع تجارب يشاركنى فيها كل من تصدى لانتخابات العميد وعاشها لسنوات طويلة وكل هؤلاء يعلمون صدق كلامى نحن الذين جعلنا من اعادة النظر فى عملية انتخاب العميد مطلبا عاجلا وهاما وذلك حرصا على عودة التقاليد الجامعية وارساء وترسيخا لحياة جامعية مستقرة منتجه متطورة ... فلا يمكن ان يرضى عضو هيئة التدريس مهما كان توجهه ورؤيته بما صاحب انتخابات العمداء بالكليات من تجاوزات بعيدة كل البعد عن ابسط قواعد واصول وأعراف الجامعة ..

ان المسئول الذى يقدر حجم وخطورة وامانة المسئولية لا يمكن ان يغض الطرف اكثر من هذا عما وصلت اليه عملية انتخاب العميد .

لقد تأخر قليلا ياسادة قرار اعادة النظر فى تعيين عمداء الكليات لأن هذا كان يجب ان يكون من سنوات عشر سابقة عند اعادة تقييم اللائحة كما نصت بنودها .....

ومن هذا المنطلق احيى كل من شارك فى اعادة الامر الى ما كان عليه قبل عام١٩٧٢٠ لقد تأخر تقييم التجربة لسنوات طويلة ولو كان تم مراجعة القانون منذ سنوات لكان ربما افضل ولكن الحمد الله ان تم هذا وادعو الله ان يوفق القيادة المنوط بها اختيار تعيين العميد لاختيار قيادات واعيه تبنى وتحقق الاهداف الموضوعة . فان تعديل النظام سيحكم له او عليه باختيار العمداء ... وخاصة بعد نظام انتخاب العميد لاكثر من عشرين عاما ..... من موقعى اقول ان اختيار من يعين عميدا للكلية هو المحك الحقيقى على مدى صدق التوجه ونبل المقصد وامل تحقيق الأهداف



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

حراس الديمقراطية

د . محمد فوزى الشعراوى
مستشار التعليم بجامعة عين شمس

ان الحوار الدائر هذه الايام فى الاوساط الجامعية يتناول بالمناقشة وابداء الرأى فى موضوع التغييرات او التعديلات التى ادخلت على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ فى شأن تنظيم الجامعات ، وخاصة ما جاء بشأن تعيين العميد بدلا من انتخابه ، ولو نظرنا فى هذا الموضوع من منطلق الجدية وبدون الخوض فى اية حوارات يقصد من يتناولونها احراج المسئولين ووضعهم فى صورة من يذبح الديمقراطية عن طريق اغتصاب حق فى ظنهم انهم اصحابه وانهم حراس للديمقراطية التى استبيح الكلام فيها ولم تظلم كلمة فى قاموس اللغة العربية اكثر من هذه الكلمة ، ولنراجع معا السلم الادارى فى الجامعةونعرف جميعا ان الجامعة مؤسسة تعليمية بحثية ويقوم رئيس الجامعة بتصريف ادارتها وتنفيذ السياسة العامة الموضوعة للجامعة من خلال قرارات مجالس الجامعة والكليات المختصة التى تتبعها ، وكذلك نواب رئيس الجامعة يكونون بالتعيين ايضا لمعاونة الرئيس فى ادارة شئون الجامعة .

والجامعة تؤدى دورها بتناسق وتواجه تنفيذ السياسة الموضوعة للجامعة كخطة تعليمية وتربوية وادارية بكل الموضوعية والدقة والكياسة حيث لا يخضع رئيس الجامعة ولا نوابه لسلطان اصحاب الأصوات التى تنتخبهم وتطالبهم بميزات مقابل الاصوات التى اتت بهم للمنصب ولا شك اننا جميعا كاساتذة عاملين بكليات الجامعة المختلفة نعرف تماما السلبيات التى تاتى بها عملية ألانتخاب لمنصب عميد الكلية وفى الامس القريب فى بعض الكليات افرزت عملية انتخاب العميد صراعات عديدة وصلت الى حد نشر ملصقات تحمل اشارات تصل الى حد التجريح والاتهام لبعض الاساتذة بقصد عدم انتخابهم وفوزهم بالعمادة ضاربين عرض الحائط بكل القيم والتقاليد الجامعية الراسخة وضربوا أمثلة هزت ثقة الطالب فى استاذه بل ثقة اعضاء هيئة التدريس جميعها فيما بينهم بعد ان قرءوا وسمعوا وراوا ما حدث من صراعات من اجل انتخابات العمادة وارى من وجهة النظر الخاصة وبحكم التجربة فى مناصب وكيل كلية وعميد كلية ونائب رئيس جامعة ..

انه لمن الحكمة ان تكون وظيفة العميد بالتعيين وليس بالأنتخاب تفاديا لكثير من السلبيات سالفة الذكر ولقد كانت وجهة النظر والطريقة التى عرض بها السيد الأستاذ الدكتور /حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم لموضوع تعيين العميد بدلا من انتخابه فهى كانت علاجا للمشاكل التى ترتبت على اسلوب اختيار العميد بالانتخاب .

فهذا المنصب يجب ان يكون شاغله غير خاضع للشللية المجوجة وما تاتى بها من اشياء تفسر لصالح البعض وتغرى الغالبية الصامتة على زيادة الصمت والبعد عن المشاركة فى مجريات الأمور وهذه الاغلبية ترى الصواب كله وهو فعلا فى تعيين العميد بدلا من انتخابه لتفادى (التربيطات الانتخابية) كما نرى فى انتخابات النقابات .

ولما كان للجامعة دورها العلمى البحثى التعليمى الادارى فان الاولى بها ان تنأى عن التكتلات الحزبية والسياسية ولنعلم جميعا ان السياسة لها منابرها وامكانها وليست الجامعة حزبا او نقابة مهنية يتحتم ان يكون عمداء كلياتها بمواصفات رئيس الحزب او النقابة بل ان العمادة مسئولية بتنفيذ قرارات مجالس الأقسام ومجلس الكلية بانسجام وتناسق وتعاون بين الجميع والعميد ليس مشرعا لنفسه فهو اذن لا يستطيع ان يتجاوز حدود قرارات مجالس الاقسام ومجلس الكلية والتى يحكمها جميعا قانون الجامعات ولوائح الكليات ، واما العملية الانتخابية فانها تدخل الراغب فى المنصب فى خضم التكتلات والمجاملات وعمل حسابات للجولة الجديدة فى العمادة بعد انقضاء المدة الأولى ...

وعلى العميد ان يرضى هذا ويعمل حساب صوت ذاك وبهذا يشعر البعض ان هناك من لهم خاطر على العميد وهناك من لم تصبهم المجاملات ببعض المكاسب .

وبالقطع فان رئيس الجامعة سيراعى فى عملية الاختيار لمنصب العمادة المعايير الموضوعية اللازمة للعملية التعليمية والتربوية والتعامل مع الطلاب والعلاقة الطيبة مع الاساتذة الزملاء والاسهامات العلمية البناءة على مستوى القسم والكلية حتى يكون الرجل المناسب فى المكان المناسب .

وقد أن الاوان لان ننظر للامام فقط للمصلحة العامة ولا نضيع الوقت فى مناقشات لا جدوى من ورائها ولا يعلو صوت على صوت مصلحة الوطن الذى علينا جميعا ان نرد له الجميل بالعمل والعمل وليس بالكلام ..



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

قراءة فى التعديلات الجديدة لقانون تنظيم الجامعات

لعلى أشير فى بداية هذا المقال إلى أن ما دفعنى لكتابة هذه السطور هو شعور الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس داخل جامعة الزقازيق بالارتياح النفسى الكبير لتعديلات القانون (٤٩) . وسوف أتناول فى هذا الجزء بالمنطق والتحليل المبسط موضوع تعيين عمداء الكليات فى النقاط الخمس التالية :

اولا : قانون تعيين العميد :

القانون الجديد لا يختلف عن القديم من حيث المبدأ فكلاهما يتطلب التعيين . فالقديم أعطى لرئيس الجامعة الحق فى اختيار عميد الكلية من بين أحد الحاصلين على أكثر عدد من الأصوات الأول . وأعطاه الحق فى تعيين الأول أو الثانى أو الثالث . والجديد أعطى لرئيس الجامعة كذلك الحق فى اختيار عميد الكلية من بين عدد أكبر من الأساتذة .

ولذلك فأننى أرى أن هذا التعديل الجديد سوف يصلح من الأعمدة الرئيسية التى قام عليها قانون تنظيم الجامعات .

ولعلى أقرر أن الدافع وراء هذا التعديل هو المصلحة العامة للطلاب والأساتذة والجامعة والمجتمع .

ثانيا : اختصاصات العميد وحماية الديمقراطية :ـ

حتى لا يفهم البعض من أبناء شعبنا العزيز ـ من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالطبع ـ اختصاصات عميد الكلية بشكل مشوه وحتى يكون حكمنا على هذا الأمر مرتب ومنظم فلنذهب سويا إلى اختصاصات عميد الكلية كما وردت فى المادة (٤٤) من قانون تنظيم الجامعات والتى تنص على أنه « يقوم العميد بتصريف أمور الكلية وإدارة شئونها العلمية والادارية والمالية ويكون مسئولا عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية . وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات فى حدود هذه القوانين واللوائح » .

الناظر والمدقق فى هذه المادة يرى أنها تحتوى بعدين رئيسين :

البعد الاول . موقع التنفيذ ومنصب العميد : ويعبر هذا البعد عن الوجوب التنفيذى المتمثل فى تنفيذ قرارات صادرة عن مصدرين : المصدر الاول القوانين واللوائح الجامعية الجامعة الثابتة والمصدر الثانى مجلس الكلية ومجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات .

فمن الواضح إذن أن دور العميد ينحصر فى تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك المجالس . ولذلك يصح الرأى القائل بأن منصب العميد هو منصب إدارى يقوم على تنفيذ قرارات صادرة عن مجالس جامعية مختصة .

البعد الثانى : موقع الديمقراطية ومنصب العميد : يتمثل هذا البعد فى طريقة اتخاذ القرارات الصادرة عن المجالس الجامعية المذكورة حيث لم يترك القانون الباب مفتوحا أمام العميد لاتخاذ مايراه من قرارات فلقد حدد القانون القنوات الشرعية المكلفة باتخاذ القرارات : قرارات الأغلبية المطلقة الناتجة عن ممارسة ديمقراطية داخل المجالس المختصة متمثلة فى تصويت ديمقراطى لا شك فيه .

إذن فالقرارات إما أن تكون صادرة عن مجلس كلية أو مجلس جامعة او المجلس الأعلى للجامعات وهى مجالس شرعية وقراراتها صادرة عن ممارسة ديمقراطية حقيقية داخل هذه المجالس . ويتضح ذلك جليا إذا دققنا النظر فى المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية للقانون والتى تنص على أنه : « لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه . وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت رجح الجانب الذى منه الرئيس » .

إذن فالتعديلات الجديدة للقانون فى هذا الشأن جاءت تصويبا له وليس تشويها كما يظن البعض الذين لا يحكمون على الأمور بموضوعية كاملة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

الدكتور / ممدوح محمد سليمان

وكيل كلية التربية جامعة الزقازيق

ثالثا : تعيين العميد ليس هدفا ولكنه وسيلة لتطوير التعليم الجامعي :-

فليست القضية تعيين العميد او انتخابه بقدر ما هي كيفية تضافر جهود أعضاء هيئة التدريس للتغلب على بعض المشكلات المزمنة التي عانى منها التعليم الجامعي في مصر لسنوات طويلة . وأذكر في ذلك بعض المشكلات التي ظهرت على السطح نتيجة لتطبيق نظام الفصلين الدراسيين ومدى المعاناة التي يعاني منها الطلاب في ظل النظام الجديد نتيجة لمساوىء النظام السابق (نظام العام الكامل) فلقد تبين أن معظم لوائح الكليات تحتاج الى تعديل . وهناك مشكلات كثيرة تراكمت منذ سنوات طويلة ليس المجال هنا للخوض فيها .

فماذا فعل العميد المنتخب وهو يعلم ان تلك اللوائح تحتاج الى تعديل ولكنه مستضعف حيث أن عملية التعديل قد يحتمل فيها تقديم مقرر جديد من قسم معين وحذف مقرر من قسم آخر فلا يستطيع العميد بمجرد تقديم المشروع لانه راغب في الحصول على أصوات الأساتذة . فهل هذا هو المنطق الذي تدار به الجامعات المصرية ؟!!

وطالما انه قد حدثت هناك بعض الممارسات الخاطئة نتيجة للضغط على العميد منها التجاوزات المعروفة لدى الجميع قبل وبعد واثناء عملية الانتخابات جعلت بسببها العميد في موقف الضعف . فلماذا لا نصحح القانون ولماذا لا يكون التعديل الذي يؤدي في النهاية إلى المصلحة العامة ؟!!

إن القضية الأساسية هي تطوير التعليم الجامعي واحد مصادر الحفاظ على هذا التطوير هو عميد قوي الشخصية عالي الصوت وهذا لا يأتي إلا عن طريق التعيين وفقا لمعايير يضعها رئيس الجامعة .

رابعا : ماذا يقول لنا التاريخ عن العميد المنتخب :-

لعلي هنا الخص ما رأيته وسمعته ولمسته بنفسي داخل الحرم الجامعي لسنوات طويلة حول بعض الممارسات التي حدثت بالفعل والتي ينقلها لنا التاريخ عن العميد المنتخب ومنها ما يلي :

(١) على الرغم من ان الانتخابات قد تتيح الفرصة لافضل العناصر للحصول على منصب العميد فإنها يمكن ان تتيح الفرصة امام اضعف العناصر للحصول على هذا المنصب الهام .

(٢) ترك العمداء المنتخبون مواقع عملهم وتفرغوا في الشهور الستة التي تسبق يوم الانتخابات لما يسمى بتكتيك الانتخاب . ولعلي هنا اذكر للمواطن العادي واقعة حدثت توضح مدى حالة التوهان التي سيطرت على السادة العمداء أثناء فترة الانتخابات . فلقد كنت في زيارة منذ عدة سنوات لاحدى الكليات في جامعة أخرى غير جامعة الزقازيق وقد تصادف وجودي في ذلك اليوم الذي يسبق يوم انتخاب العميد لهذه الكلية بثلاث ايام . وإذا بأحد الاساتذة المرشحين لمنصب العميد يطلب مني أثناء زيارته للقسم الذي تصادف وجودي فيه ان اعطيه صوتي وفي صمت شديد لم يتحدث رفاقي ولم يوضحوا له انني لست عضوا بهذه الكلية خوفا من ان يسبب ذلك جرحا له علما بأنه فاز بمنصب العميد في ذلك الوقت !!

(٣) مارس بعض الأساتذة أصحاب الأصوات في الانتخابات بعض التجاوزات التي لا ترضي الله سبحانه وتعالى لا من قريب أو من بعيد منها على سبيل المثال لا الحصر :-

- التغيب عن بعض المحاضرات بإذن وبدون إذن وكلاهما امر سيىء للغاية .
- الضغط على العميد للحصول على تأشيرات إضافية خاصة بهم وبأحبائهم داخل القسم الواحد حتى ولو لم يسمح البند فعلى العميد ان يتصرف للتمويل من بند آخر .
- كانت الساعات الزائدة عن النصاب على مستوى الكليات تمثل مهرجانا كبيرا للبيه العميد ليعطي من يشاء بدون حساب ففي النهاية العميد يرغب في الحصول على اكبر



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

شعبية له داخل الكلية .

- الانصراف عن الناحيتين التعليمية والبحثية على الرغم من أنهما أهم الأسس التى تحدث التنمية داخل الجامعة والتفرغ للمهارات الجانبية منها على سبيل المثال لا الحصر كيف يتم إسقاط العميد الحالى وانتخاب أخر جديد يلبى الرغبات .

- الاتفاق السرى الشهير فى معظم الانتخابات الذى يبرمه العميد المزمع انتخابه لتحديد هوية الوكلاء الجدد ومناصب رؤساء الأقسام الشاغرة حتى ولو لم تكن هذه القائمة موضوعية . فإذا افترضنا أن المرشحين لمنصب العميد خمسة نجد أن لكل منهم قائمة مختلفة تشمل الوكلاء ورؤساء الأقسام الجدد . ومعنى ذلك أننا نعيش لعدة شهور فى حالة من الفوضى داخل الكلية الواحدة فجميع اساتذة الكلية إما عمداء أو وكلاء . أو رؤساء اقسام أو مواقع اخرى هامة لتنتهى الأنتخابات بفوز عميد واحد وليشغل المناصب الشاغرة عدد قليل جدا وليبدأ الصراع من جديد لتصفية الحسابات وهكذا .

خامسا : تعيين العميد بداية لعمل جاد :-

اليس التعيين إذن معناه اختيار افضل العناصر من الأساتذة علما وخلقا واداء متميزا والتزاما بتنفيذ القوانين واللوائح الجامعية .

أليست التعديلات الجديدة للقانون سوف تجعل العميد صادقا فى إقامة راية الحق والعدل محافظا على المصلحة العامة للجامعة والمجتمع ، حيث سينصرف العميد وفقا لهذا التوجه الى كيفية النهوض بكليته عن طريق العمل الجاد والانتاج المثمر . حيث أن العمل الجاد والمثمر النافع للطلاب والأساتذة والجامعة والمجتمع قد أصبح هو المعيار فى الوصول الى المنصب الجديد

فى نهاية هذا الجزء إننى لن اكون مجافيا للحقيقة إذا قلت أن من صنع هذا التعديل لهو من صناع الفكر القلائل . وإن كنا قد عشنا قرابة اثنين وعشرين عاما فى فكرة قديمة دعونا نرى أثر هذا التعديل الجديد فى القانون ومدى انعكاسه على تطوير التعليم الجامعى فى مصر خلال السنوات الخمس القادمة بمشيئة الله .



التعليم والجامعات

العمادة بين الانتخاب والتعيين

الأستاذ الدكتور أحمد هلالى
استاذ الامراض الباطنة بكلية الطب جامعة الاسكندرية

مما لاشك فيه أن قرار ان يكون عميد الكلية بالاختيار لابد از يكون له دافع قوى وقد عاشت الجامعة طوال الاسبوع تسأل وتتساءل . ولابد مسبقا أن نقر ان الجامعة برجالاتها رجال أكاديميون بمعنى ان أى مسألة لابد ان تناقش من جميع النواحى بموضوعية بعيدا عن الانفعال لانه قد تجد امرا ترى من شكله الخارجى ما قد يختلف عند التدقيق والممارسة فى شكله وجوهرة .

ونعود من هذا المنطلق ونقول هل النظام السابق عند تطبيقه اثبت نجاح فى اختيار العميد اى بمعنى اخر هل ادى انتخاب العميد الغرض الذى من اجله ان يكون هذا المنصب دافعا لتقدم الجامعة ام لا فهذا هو المعيار عند تقييم الامور . وعند مراجعة التجربة السابقة نجد ان لها عيوبا ولها مزايا وقد قلنا من قبل ان الرؤية الجامعية رؤية محايدة اكاديمية تناقش الجوهر بمنتهى الدقة والامانة التى تمليها الامانة العلمية التى يحملها رجال العلم الشرفاء فى جميع العصور والازمنة . ومن هذا المنطلق نبدأ الحديث فما هى العيوب التى فى نظام انتخاب العميد وقد بدأنا بالعيوب قبل قبل المزايا لأنه قد صدر القرار فعلا .

ولا يخفى على احد ان النظام السابق افرز مفاهيم كانت لا توجد فى السابق فأصبحت ساحة الجامعة التى من المفروض ان تكون منبرا للحق ونبراسا للنظام والعدل غير ذلك فى بعض النواحى ، وأصبح الحصول على اصوات الانتخابات مقصدا فى حد ذاته . واصبحت القرارات الجامعية توزن بمعيار لم تألفه الجامعة ذات القيم والمبدأ . فلم نسمع مثلا عند الفصل فى اى خلاف عن وزن الشاكى وعدد الاصوات التى له من اصدقائه ومعارفه ونسى اصل الخلاف والمشكلة وهو هل له حق ام لا . واصبح كل ذى حق لا يقدم ان شعر ان هذا الامر يمس ذوى النفوذ من ذى الاصوات العالية وحمل همومه وحده ولم يجد ما يدفع به عن قيمة ومبادىء الجامعة التى تربى فيها . أى باختصار شديد ضاع الحق او كان فى سبيلة الى الضياع .

هذه مسألة أما الاخرى وهى ذات دلالة تدعو الى الوقوف طويلا ان الحصول على اصوات الزملاء اخذت طابعا يعرفه كل من ادلى بصوته فى اى انتخابات وقد وصل الامر اخيرا الى الذهب والفضة . وهذا فى حد ذاته مأساة كان لابد ان تجد من يتصدى لها واعتقد ان هذا من احد الاسباب التى جعلت جانبا كبيرا يشعر بارتياح كبير لهذا القرار ويجد فيه متنفسا للجامعة كى تعود الى رسالتها .

هذه مسألة اما الثالثة ففى اعقاب اى انتخابات تجد النفوس مشبعة بروح لن اقول عنها اكثر من انها غير جامعية وكفى . واعتقد ان الزملاء الافاضل يعرفون اكثر مما اعلم فى ذاك وكفى . ولهذا السبب ايضا شعر الكثير بالارتياح الشديد لهذا القرار . والمسألة الرابعة فى هذا الشأن ان اختيار الاصلح كانت عملية صعبة لانها كانت تخضع لمعايير شخصية ولا اقول ان اساتذة الجامعة الاجلاء لا يميزون بين الاصلح والعياذ بالله ولكن اختيار شخص له صلة يومية بمصالح مستمرة كان لابد ان يكون الاختيار فيها لمن يلقى هوى فى نفس الذى يعطى صوته مما قد واقول ثانية مما قد يكون المعيار ذو طابع شخصى وكفى . واعتقد لهذا شعر البعض بأن حمل الامانة قد ازيح عنه لاننا بشر وكان لابد ان الامور الشخصية سوف تدخل سواء اردت ام لم ترد . الامر الغريب حقا ان النظام السابق كان نظاما مثاليا ولم يكن يطبق فعلا لانه كان لايوجد ترشيح اى بمعنى ادق يذهب الاستاذ الى الانتخاب ويقول لنفسه من انسب شخص فى هذه الكلية او المعهد يديرها لوجه الله تعالى كما يجب ان تدار ولو نفسه او غيره . هذا هو الاصل فى النظام السابق ولكن الكل يعرف ان هذا لم يكن يحدث والذى كان يحدث ان بعض الاساتذة يبدون رغبتهم وكان يطلق عليهم بالتالى مرشحين والبقية يعرفها الكل . اذن النظام السابق لم يكن مطبقا فعلا .

الامر الغريب ايضا ان الاختيار كان لثلاثة فكيف كان ذلك واذا لم يكتب المدلى بصوته ثلاثة ضاع الصوت فكيف يكون ذلك ولنفرض ان هناك شخصا كفئا واحدا فقط فكيف اكتب ثلاثة وهنا كان نوع من عدم الجدية والفضفضة فى الاختيار . ثم الاكثر من ذلك انه حتى الاكثر فى عدد الاصوات لم يكن يلزم صاحب القرار ان يختارة وليس اعلى صوت . ننا وبهذا يكون القرار فى النهاية تعيين وليس اختيار .

الامر الاخر ان ادارة اى مؤسسة جامعية ليست على هوى كل شخص تخضع لهواه الشخصى بل هى تسير على نظام محدد يحكمها قوانين هى فى الاول والاخر نتاج فكر منظم يعرف العلم طريقه اليه وتعرف المؤسسات المتخصصة ولا يتخذ أى رأى بدونهم من مجلس متخصص هو مجلس القسم الذى يتكون من مجموعة من المتخصصين ولا يتخذ اى رأى بدونهم هذا هو المفهوم الاصل لانهم هم وليس غيرهم من يعرف عن هذا الموضوع اكثر من غيرهم وللاسف الشديد كان نظام الانتخاب يوحى للفائز انه مفوض بلا حدود وضوابط فكانت التفسيرات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التى لاتجد من يقف ضدها لسبب او لاخر هى بعض الظواهر التى وجد البعض فى القانون الجديد متنفس لهم ومخرج من هذا المأزق .

الامر الاخير الذى سوف اتعرض له فى هذا المقال عن النظام السابق ان اختيار العميد فى ظل ذلك النظام لم يسفر بالتكيد فى كل الحالات عن الاصلح بل كان هناك الذى كان فى طاقاته العطاء بلا حدود ولكن لم يكن على المستوى التكتيكى الأنتخابى ان جاز لنا التعبير . ولهذا شعر البعض بان القانون الجديد سوف يعالج تلك

الثغرة او يتمنى البعض ذلك وبأمانة جامعية ناقشنا القانون السابق من ناحية العيوب وسوف نناقش بأذن الله فى مقال قادم المزايا . ولكن فى النهاية لابد ان نقول ان النظام الجديد حمل الى البعض منا املا فى تطبيق افضل نحو مستقبل افضل نحو اختيار افضل وفق الله القائمين على اختيار القيادات الجامعية فى اختيار الافضل للجامعة والعلم والتقدم الذى تحمل الجامعة العبء الاكبر فى المشاركة فى الحصول عليه وان يكون العامل

الشخصى الذى عانى منه البعض قد اختفى فى ظل النظام الجديد فى اختيارات العمداء الذين ندعو الله لهم ايما كانوا بالتوفيق وان يكون التقدم على ايديهم فى هذا العصر الذى لايعرف غير العمل والعلم . فى النهاية اتوجه للقارىء الكريم بالشكر على القراءة واستمحية عذرا فى عدم ذكر بعض التفصيلات التى يجب الا تناقش الا فى المحافل العلمية المتخصصة لان عرض القضية من جميع الجوانب به بعض الامور لاتناقش فى العلن .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

إنتخاب عمداء الكليات وبعض أشكال

الشلل الادارى

أن ما كتب فى الصحافة هذه الأيام عن انتخاب وتعيين عمداء الكليات يجب ان يؤخذ على انه مظهر من مظاهر الانتماء حيث أن الجامعات المصرية مؤسسات حكومية تنفق عليها الدولة من أموال الشعب مما يترتب عليه ان ممثلين من هذا الشعب بما فى ذلك الصحافة ومجلس الشعب يكون لهم شرعية الاهتمام برسالة الجامعة والوصول بها الى حسن الاداء والتاكد من ترشيد استخدام اموال الشعب حتى تصبح العملية التعليمية انفاقا استثماريا وليس انفاقا استهلاكيا . ان ميكانيكية اختيار القيادات الجامعية اذن لمن أهم الموضوعات التى يجب ان تشغل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والصحافة وذلك لأن القيادة الناجحة والفعالة هى ضرورة من ضروريات توجيه الطاقات المادية والبشرية فى المؤسسة الجامعية لتطوير العملية التعليمية والبحث العلمى وخدمة المجتمع ـ من اجل ذلك تأتى اهمية مناقشة ميكانيكية تعيين عمداء الكليات بطريقة موضوعية وبعيدة عن العصبية والشعارات الفارغة والفارغة فى نفس الوقت . إنه وفى هذه الأيام وضمن ما يكتب فى الصحافة هناك حملة ضارية ضد تعديل قانون الجامعات وخاصة فيما يختص بجزئية اختيار عمداء الكليات بدلا من انتخابهم . والحقيقة ان هناك اسبابا كثيرة لهذه الحملة منها على سبيل المثال لا الحصر القصور فى فهم معنى الديمقراطية وعدم معرفة الفرق بين المواطنة القومية والمواطنة الجامعية وايضا عدم وضوح الرؤية من ان ديمقراطية الوسائل قد لاتؤدى فى كثير من الاحيان الى ديمقراطية الممارسة خاصة فى المواطنة الجامعية والخلط بين الوسائل والاهداف مع اعتبار ان انتخاب عميد الكلية هدف فى حد ذاته ناسين ان الهدف لابد وان يكون قيادة المواقف وقيادة الاهداف حتى تصل الكلية فى قراراتها للرشد الادارى مما يؤثر ايجابا على الاداء الادارى والخدمات المقدمة داخل وخارج اسوار الجامعة .

كل ماسبق من اسباب للحملة ضد قرار جرىء اريد به إصلاح نظام اثبتت التجربة فشله على المستويين الشخصى والمؤسسى يمكن التحاور معها بطريقة موضوعية ولكن ما لايمكن التحاور معهم هم المتشدقون بديمقراطية المظاهر دون الاهتمام بديمقراطية الممارسات وذلك بهدف الهجوم على الأجهزة التنفيذية والتشريعية بل وعلى القائمين على إدارة الجامعات رافعين الشعار المعروف بعودة الى الوراء ناسين كل سلبيات التجربة التى يمكن تلخيصها فى الشلل الادارى والانحراف الواضح عن معايير الرشد المؤسسى كما سوف نشرح فيما بعد . ولكن نقول لشعبنا حتى يكون شاهداً على من تروقهم سياسة الهجوم غير الموضوعى ولى الحقائق ان الديمقراطية الجامعية وبمعناها السياسى المطلق (Parity) موجودة فى مجالس الاقسام ثم مجالس الكليات ثم مجلس الجامعة حيث أن هذه المجالس هى صانعة وصاحبة القرارات الجامعية من خلال الممارسات الديمقراطية وبغض النظر عن الطريقة التى اختير بها عميد الكلية وهو القائد فى كليته (رئيس مجلس الكلية) وعضو مجلس الجامعة . وعلى ذلك فإن انتخاب عميد الكلية يعتبر مغالاة فى الديمقراطية (Excessive Democracy) نعرف جميعا عدم اهميتها وانها مظهر يعنى الاهتمام بالشكل دون المضمون .



دكتور/ يحيى عبدالحميد ابراهيم
أستاذ بكلية الزراعة - جامعة اسيوط

وقبل التعرض لبعض اسباب واشكال الشلل الادارى المترتب على انتخاب عمداء الكليات فهناك كلمة حق يجب ان اقولها وهى اننى لا اقول ان نظام التعيين سوف يكون نظاما امثل وخال من التجاوزات ولا اقول ايضا ان نظام الانتخاب لم يات بقلة من العمداء كانت لهم صفات قيادية ناجحة وفعالة ولكن وبصفة عامة فإن نظام التعيين بكل سلبياته سوف يعود بالنشاط الجامعى على مستوى الادارة والخدمات الى حسن الاداء وسوف يخلص المجتمع الجامعى من مشاعر المرارة والفرقة التى تسببها هذه الانتخابات وايضا وفى المدى البعيد سوف ينمى مشاعر الانتماء والمواطنة الجامعية وكل هذه من ضروريات المحافظة على رسالة الجامعة وتطويرها . والمدقق فى الانتخابات العمداء يجد ان هناك مراحل تمر بها العملية الانتخابية وفى كل مرحلة تحدث اخطاء وكل هذه الاخطاء تأتى فى النهاية بأسباب تطرف القرارات وبعدها عن الرشد الإدارى ومن هذه المراحل :

(١) مرحلة الدعاية الانتخابية والتى تكثر فيها الوعود بمناصب رئاسة الاقسام ووكالة الكلية وكذلك بعض الميزات المادية والأدبية الاخرى وبالطبع بعض هذه الوعود قد لايجد طريقا للتنفيذ . وبالاضافة الى هذه الوعود فقد يعتمد بعض المرشحين فى دعايتهم الإنتخابية على أساليب التجريح وكل ذلك يضيف الى اشاعة الفرقة بين الزملاء وبعضهم .

(٢) مرحلة ما بعد الانتخابات مباشرة وهى مرحلة لتوزيع المغانم والمغارم وتنفيذ بعض الوعود وفى هذه المرحلة تتعارض المصالح الشخصية مع الالتزامات الوظيفية .

(٣) مرحلة الإستقرار وفى هذه المرحلة ينشغل العميد المنتخب باعادة انتخابه لمرة اخرى وبذلك يعمل جاهدا للمحافظة على الأصوات الانتخابية المؤيدة له اصلا وكسب اصوات جديدة وذلك يجعل عدم الموافقة على طلبات الاساتذة تتساوى فى نظرهم مع عدم الاستجابة والحقيقة ان عدم الموافقة على طلبات الاساتذة تتساوى فى نظرهم مع عدم الإستجابة والحقيقة ان عدم الموافقة فيه استجابة خاصة مع ندرة الامكانات والموارد بل قد تكون الموافقة الايجابية اسلوبا تفويضيا للقيادة الاعلى باتخاذ قرار عدم الموافقة ، كذلك فان هذه المرحلة ولنفس الاسباب تتصف بتعطيل سياسة الثواب والعقاب وتكون ميكانيكيات التشاور والمسئولية فيها غير واضحة او محددة وتلك مظاهر للشلل الادارى الذى سبق أن تكلمنا عنه .

وفى نهاية هذا المقال دعنى القى بعض الضوء على حقيقة هامة جدا تعتبر من اعظم مخاطر انتخاب عمداء الكليات وهذه الحقيقة هى ان عميد الكلية يجب ان يكون له نمط قيادى محدد ومواصفات قيادية تجعله قادرا على استخدام الاطارات القيادية المعروفة (Leadership Frames) فى قيادة الكلية ومجلسها من خلال طرح رؤيته الثاقبة والابعاد المستقبلية والبدائل التى تمكن مجلس الكلية من الوصول بقراراته الى درجة مرضية من الرشد الادارى . وللاسف الشديد فان معايير القيادة الناجحة والفعالة لاتؤخذ فى الاعتبار عند الانتخاب لمنصب العميد والمنطق يقول ان هذه المعايير يمكن تطبيقها بموضوعية من قبل شخص رئيس الجامعة على ان تترك سدى للأصوات الانتخابية والتى تحركها اصلا المصلحة الشخصية ذلك بالاضافة الى اهمية ان يختار رئيس الجامعة العمداء الذين يعاونونه على القيام بمهامه بسهولة ويسر . واخيرا دعونا من السعى لإدارة كلياتنا بطريقة النقابات والنوادى فلدينا رسالة أهم .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أ ابريل ١٩٩٤

اختيار العميد بين التنديد والتأييد

جرت مياه كثيرة فى الايام القليلة الماضية تحت جسر الديموقراطية المأسوف عليها فى بلد تتعدى فيه نسبة الامية التعليمية اكثر من نصف عدد السكان والامية الثقافية اكثر من ٩٠ ٪ منه او يزيد ، وكانت المناسبة صدور القوانين الجديدة لتنظيم الجامعات المعدلة للقانون ٤٩ لعام ١٩٧٢ . وقد تحول الامر بقدرة قادر من اصلاح الجامعة كمعقل للامة الى معركة حزبية ذات اغراض سياسية وقتية واصبحت لغة - الحنجورى - ذات الصوت العالى على حد قول الكاتب الساخر محمود السعدنى - هى اللغة السائدة . وتحالف اليمين الليبرالى مع اليمين الدينى بعد ما انفصلا بطلاق سياسى بائن مرة اخرى قاما الاستقلال التام او الموت الزؤام . وتم اجتزاء فقرة او اثنتين من مجمل القوانين المعدلة لتدور حولها المعركة وهى تلك المعروفة بتعيين العمداء فى الكليات وضوابط السلطة التنفيذية الممثلة فى وزير التعليم داخل الجامعة . والغريب ان هذا الشأن الجامعى الداخلى حظى ولأول مرة على الساحة السياسة بما لم تحظ به الجامعة نفسها على مدى نصف قرن وهذا يبعث على البهجة فى زمن ردىء . وبعيدا عن غبار المعركة الحزبية والاغراض السياسية الملتوية يجب ادراج ملاحظتين هامتين .

الاولى : ان هناك فرقا بين التسلسل القيادى الراسى (التنفيذى) ويبدأ هرميا من رئيس المجلس الاعلى للجامعات (الوزير) رئيس الجامعة ، العميد رئيس القسم وكلها مناصب بالتعيين فى اية جامعة اوروبية او اميركية او مصرية ، وبين التسلسل القيادى الافقى : المجلس الاعلى للجامعات ، مجلس الجامعة ، مجلس الكلية ، مجلس القسم ، وكلها يتم فيها الاتخاذ للقرارات وفق قاعدة شخص واحد / صوت واحد ديموقراطيا وجرى العرف على ذلك دائما ولم يسفر عنه سوى انتخاب العميد .

الثانية - ان أعلى وأهم منصب عزيز يمكن ان يطمح اليه عضو هيئة التدريس بالجامعة هو ولاشك منصب « استاذ » . فإذا امنا انه لايمكن عمليا ان يكون جميع الاساتذة عمداء فى آن واحد فان فكرة اختيار عميد عن طريق مصدر واحد يتمتع بالاحترام والتقدير وهى ادارة الجامعة التى تمتلك من المعايير الاكاديمية المحددة الكافية للتمييز فان ذلك يعفى الاساتذة الاخرون مغبة المعارك الطاحنة والمشاحنات التى تمزق الجميع طلابا واساتذة وإداريين خصوصا وان زميلهم لايختلف عنهم فى شىء الا فى تولى منصب إدارى تنفيذى لمدى زمنى محدود .

وقد نتج عن اسلوب الديموقراطية المباشرة - على طريقة الاغريق القدامى - بسبب محدودية عدد الاساتذة بالجامعة عديد من المساوىء التى افرزها نظام انتخاب العميد :

د . حسن بكر

قسم العلوم السياسية جامعة اسيوط

● ازدياد الحساسيات والشللية والمحسوبية بين افراد اسرة الكلية الواحدة المحدودة العدد ، ووجود استقطاب فظيع داخل كل كلية اكتمل فيها النصاب القانونى السابق وهو عشرة او يزيد وصار لكل استاذ معسكر له او عليه ، وبدأت عمليات التجنيد السياسى بالترغيب والترهيب ، وتم ركن القواعد العلمية والاختيار وساد منطق الهبات



والتهاونات بلا حدود وظهرت قاعدة اعطى من لايملك لمن لايستحق .

● استغلا بعض العمداء المنتخبين فى كلياتهم الفرصة فى اثارة القلاقل مع إدارة الجامعة مستندين الى قاعدة الانتخاب التى جاءت بهم وبدون مراعاة لابسط التقاليد العلمية فى التنظيم الهرمى للقيادة وسار هؤلاء على نهج ، خالف تعرف ، وعلى نهج كل ماهو خارج على النظام وبالذات فى جنوب الصعيد حيث ينتشر العنف السياسى ، طمعا فى العمادة وبدون مراعاة لمصلحة الامة ووحدتها .

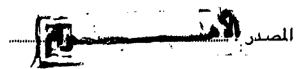
● ويتضح النواح الآن على اللبن المسكوب اذا عرفنا ان الهدف ليس قضية الديموقراطية بل قضية الوصول الى السلطة . عن طريق العميد وتحويل الجامعة الى ساحة حزبية للمناورات ثم واد الديموقراطية عند اول منعطف . فالواضح ان عملية الاعداد للسيطرة على الجامعة بدأت منذ فترة طويلة وبالذات فى البناء التحتى : الاساتذة المساعدون / المدرسون / المدرسون المساعدون المعيدون . واستخدم فى ذلك سيف المعز وذهبه فى ظل مناخ خارجى معاد للديموقراطية وفى ظل وجود احزاب ديكورية هشة لاتستطيع السيطرة على الشارع السياسى فكان لابد لها ان تتحالف مع الجماعات المحجوبة عن الشرعية لخلق قاعدة تجنيد سياسى طويلة المدى للسيطرة على عقل الامة فى الجامعة . وكانت هذه السياسة على وشك ان تؤتى ثمارها .. وكم من الجرائم ترتكب باسمك ايتها الديموقراطية ! ! !

● كانت معارك العمادة تستنزف من الاساتذة وكل الكادر الاكاديمى بالجامعة معظم فترة تولى العمادة ثم يتبعها الشللية والنممية والضرب تحت الحزام . وفى بعض الاحيان تم التصعيد الى الاستاذية بحق وبدون وجه حق بهدف استكمال نصاب النجاح لفريق ضد آخر وكان ذلك بلا ادنى شك مرعاة لضياع الوقت والجهد والمال فى الجامعة وعدم التركيز على العمل الاكاديمى من تدريب وتدريس وبحث .

وكان الاولى للاحزاب والجماعات السياسية والوضع هكذا ان تهتم بالنهضة الحقيقية للجامعة من توافر ميزانية اكبر ، والربط بين نتائج البحث العلمى والتطبيق المجتمعى فى عالم يموج بالمتغيرات ويعج بثورة المعلومات المتقدمة القائمة على الثقافة والعلم والتعليم . وان تنهى هذه الاحزاب سيطرة القيادات التقليدية العجوزة بها التى ظلت مسيطرة عليها منذ انشائها وتفتح الباب لشباب الاحزاب للقيادة . كما كنت اتمنى لهذه الاحزاب ان تجعل الساحة السياسية فى مصر مدرسة لتعليم الديموقراطية الحقيقية التى تكون الجامعة امتدادا لنبضها .

ولكن للأسف اختارت بعض القوى السياسية الجامعة هذه المرة كميدان لمعركة ديموقراطية هلامية لانجاز اهداف حزبية ضيقة بينما الجامعة بريئة منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب .





المصدر الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

برامج لتدريب معلمى اللغات بالمدارس

أعدت وزارة التربية والتعليم برنامجا للدراسات اللغوية والتربوية، نظرية وعملية مكثفة لمعلمى اللغة الفرنسية خلال العام القادم يتفرغ له الدارسون لمدة سنة دراسية لإعدادهم للعمل مساعدين تربويين للمساهمة فى تنمية العملية التعليمية للغة الفرنسية وبصفة خاصة فى محافظات الوجه القبلى.

وصرح احمد عبدالله اسماعيل وكيل أول الوزارة للخدمات بأنه اشترط للتقدم لهذه المنحة الحصول عند التعيين على مؤهل عال فى اللغة الفرنسية، وألا تتجاوز مدة اشتغاله بالتعليم بالوزارة عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات، والحصول على تقرير جيد على الاقل عن العامين الاخيرين، والا يكون حضر مثل هذا البرنامج فى الاعوام السابقة، وأن يتعهد كتابيا بقبوله العمل فى كل مايسند إليه داخل مديريته التعليمية أو خارجها.

ويوضح بطلبات التقدم للمنحة جميع البيانات الخاصة بالمدرس وترسل مستوفاة إلى مكتب مستشار اللغات الأجنبية غير الانجليزية والالمانية بالوزارة فى موعد أقصاه ١٤ يوليو القادم وسيخطر المرشحون بموعد ومكان الاختبار التحريرى والشفوى. وكل عضو يتقدم للدورة وتوافق الوزارة على ترشيحه، يتعرض للمساءلة القانونية فى حالة تخلفه أو اعتذاره أو عدم انتظامه فى الدراسة. ويمنح الناجحون اجازه دراسية بمرتب للدراسة بالقاهرة طول مدة الاعداد، كما تصرف حوافز مادية للدارسين، كما يتمتع الدارسون فى هذا البرنامج بالحصول على منح دراسية إلى فرنسا.

كما أصدر الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم قرارا بالسماح لمدرسى اللغة الانجليزية والفرنسية بالمدارس من الحاصلين على مؤهلات جامعية من غير المتخصصين فى هاتين اللغتين بالالتحاق بكليات التربية للحصول على درجة الليسانس والتربية فيهما، ويشترط أن يكون الدارس من مدرسى اللغتين وأن يكون قد قضى فى تدريس إحداهما مدة لاتقل عن ثلاث سنوات متتالية وأن يكون تقرير كفايته فى عمله فى العامين الأخيرين بدرجة جيد جدا على الأقل وتكون الأفضلية للحاصلين على ممتاز وألا يكون محالا للمحاكمة التأديبية او وقع عليه جزاء أكثر من خمسة أيام وستكون مدة الدراسة اربعة اعوام دراسية جامعية.

يسرى موافى

الشهادة الابتدائية الأزهرية إعلانها خلال الأسبوع القادم

انتهت امس لجان تقدير الدرجات من تصحيح اجابات تلاميذ الشهادة الابتدائية الازهرية وسوف تعلن النتيجة خلال الاسبوع القادم. وصرح فضيلة الشيخ محمد بشير عبد العال رئيس قطاع المعاهد الازهرية بانه سيبدأ فى الاسبوع القادم تصحيح أوراق طلاب الشهادة الاعدادية وعددهم ٥٠ الفا والشهادة الثانوية وعددهم ٣٦ الفا ودبلوم المعلمين وشهادة القراءات ومن المقرر ان تعلن نتيجة هذه الشهادات بعد اسبوع من انتهاء أعمال التصحيح.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

لا شكوى من التربية الدينية في امتحان الثانوية العامة

ادى طلبة الثانوية العامة بشعبتيها العلوم والآداب امتحان أمس فى مادة التربية الدينية فى ورقة موحدة. ولم تتلق غرفة عمليات الوزارة أية شكاوى من صعوبة الامتحان أو عدم وضوح ورقة الأسئلة، وكانت الورقة مناسبة لزمن الاجابة. وسوف يؤدى طلبة شعبة العلوم امتحان اليوم فى مادة الجبر من التاسعة وحتى الحادية عشرة، وشعبة الآداب فى علم النفس والاجتماع من التاسعة ولمدة ثلاث ساعات.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٤

بدء إعلان نتائج الجامعات منتصف الشهر القادم

تبدأ الكليات الجامعية فى اعلان نتائج امتحانات نهاية الفصل الدراسى الثانى - نهاية العام - منتصف الشهر القادم حيث سيتم إعلان نتائج مجمعة للفصلين الدراسيين معاو بعد تحديد قواعد الرافة النهائية والتى تقدرها كل كلية على حدة طبقا لظروف التصحيح والنتائج المبدئية لها.

وقد بدات الكنترولات فى رصد درجات نهاية الفصل الدراسى الأول واعدادها لتضم إلى نتائج الفصل الثانى.. وسيتم اعلان نتائج الكليات التى تطبق الفصل الدراسى الواحد - التيرم الواحد - فى نفس الموعد لنفس الكليات حيث يتم تصحيح المواد باكملها وليس ٥ مواد فقط فى الفصلين الدراسيين وقد تم اعلان نتائج اولى المعاهد العالية للخدمة الاجتماعية بجاردن سيتى وبلغت ٨٨٪ فى السنة الثانية و٧٥٪ فى السنة الأولى..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

بدء تصحيح العينات العشوائية لاجابات امتحانات الدبلومات الفنية

يبدأ اليوم تصحيح العينات العشوائية لأوراق اجابات طلاب شهادات الدبلومات الفنية الذين انهوا امتحاناتهم يوم الاربعاء الماضى فى كافة التخصصات ويؤدون حاليا الامتحانات العملية والتى تستمر حتى الاسبوع القادم. وصرح المهندس محمد الهريدى رئيس عام الامتحانات بانه يبدأ فى أول يوليو المقبل التصحيح العام وتعلن النتيجة فى اغسطس القادم



مابعد امتحان

سيناريو الثانوية العامة

قبل ٤٨ ساعة دارت عجلة امتحان الثانوية العامة الذى يستمر حتى يوم ٥ يوليو القادم للادبى ويوم ٧ من نفس الشهر للعلمى.. وعقب انتهاء الامتحانات يعقد وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين اجتماعا مع كافة الاجهزة المشاركة فى عمليات التصحيح والكنترول.. يعقب هذا الاجتماع عمليات تصحيح عينات من اوراق الاجابات تمثل كافة المستويات.. من الريف.. ومن المدن.. من المدارس الحكومية.. ومن المدارس الخاصة لتعبر عن كافة المستويات.. وعلى ضوء مؤشرات نتائج تصحيح هذه العينات تتحدد القواعد النهائية لتصحيح اوراق الاجابات.. وتستغرق عمليات التصحيح والمراجعة نحو ثلاثة اسابيع لتعلن النتائج فى منتصف شهر اغسطس القادم..

فى نفس الوقت يواصل مكتب تنسيق القبول اجراءاته استعدادا لتلقى النتائج لبدء عملية القبول بالجامعات. باستبعاد بيانات الطلاب الراسبين من على الحاسب الآلى بجامعة القاهرة وفصلها عن بيانات الطلاب الناجحين لتبدأ بهم قاطرة القبول لدخول الجامعات بكلياتها المختلفة وذلك من خلال ٣ مراحل يحدد الحد الادنى لكل مرحلة على حدة واعداد الطلاب المقرر قبولهم فيها فى اطار قواعد وقدرات المجلس الاعلى للجامعات الذى سيعقد اجتماعا له - من ١٨ عضوا فقط - برئاسة وزير التعليم ليتم تحديد الاعداد المقرر قبولها هذا العام بالجامعات والمعاهد المختلفة فى ضوء اعداد الناجحين فى الثانوية العامة ومقترحات الهيئات والوزارات والنقابات واحتياجات الدولة لبعض التخصصات.. والاتجاه الى زيادة الأعداد عن العام الماضى خاصة وهناك ٨ كليات جديدة ستبدأ الدراسة بها لأول مرة فى فرع جامعة القاهرة بالفيوم وجامعتى حلوان وقناة السويس هذا العام الذى من المقترح ان يبدأ ١٧ سبتمبر القادم.

وبنظرة سريعة عن القبول فى العام الماضى فقد تم قبول مايقرب من ١٨٥ الف طالب وطالبة بالجامعات والمعاهد العالية والمتوسطة المختلفة منهم طبقا لقرارات المجلس الاعلى ٩٦ الفا و ٩٩٠ منتظما و ٢٧ الفا منتسبا و ٦٠ الفا و ٦٢٠ بالمعاهد العالية والمتوسطة.

ومن المنتظر زيادة اعداد المقبولين ايضا بالانتساب الموجه عن العام الماضى.. وتم توزيع الطلاب على اساس قبول ١٢ الفا و ٥٥٠ بكليات الآداب و١١ الفا و ٧٠٠ بالحقوق و ١٩ الفا بالتجارة و٢٥٥ بالاقتصاد والعلوم السياسية و ٤٥٠٠ بالعلوم و ٢٤٧٥ بالطب و ٣٢٠٠ بطب الاسنان و ١٦٢٠ بالصيدلة و ١٣٠٠ بالمعهد العالى للتمريض و ١١٠ بالعلاج الطبيعى و ١١٠٠ بالطب البيطرى و ١٩٠٠ بدار العلوم و ١٠٥٠ بالدراسات العربية و ٣٧٥٠ بالزراعة و ٥٣٠٠ بالهندسة و ١٩ الفا و ٩٧٥ بالتربية و ٥٠٠ بالفنون التطبيقية و ٧٩٠ بالفنون الجميلة و ٣٧٠ بالتربية الفنية و ٤٠٠ بالتربية الموسيقية.

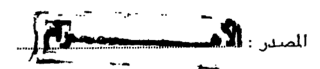
كما تم قبول ٢٢٠٠ طالب وطالبة بالتربية الرياضية و ١٧٠٠ بالخدمة الاجتماعية و ١٩٠٠ بالبنات و ٧٩٠ بالاقتصاد المنزلى و ٤٥٠ بالآثار و ١٥٥ بالاعلام و ٦٠٠ بالالسن و ٤٣٠ بالسياحة والفنادق و ٧٣٦٥ طالبا منتسبا بكليات الآداب و ٦٨٥٠ منتسبا بالحقوق و ١١ الفا و ١٣٥ منتسبا بالتجارة و ١٠٠٠ منتسب بالخدمة الاجتماعية و ٦٥٠ منتسبا بكلية البنات.

وتشمل قواعد القبول للحاصلين على الثانوية العامة شعبة الاداب القبول فى الاقسام الادبية بكليات التربية والبنات بجامعة عين شمس. ولشعبة العلوم القبول بكليات الطب وطب الاسنان والصيدلة والعلاج الطبيعى والطب البيطرى والهندسة والتكنولوجيا والهندسة الالكترونية والبترول والتعدين والتخطيط العمرانى والفنون الجميلة (عمارة) والعلوم والتربية والبنات (مجموعة الاقسام العلمية) والزراعة والعلوم الزراعية والاقتصاد المنزلى والمعاهد العالية للتمريض والتربية (شعبة التعليم الصناعى وشعبة الاقتصاد المنزلى).

والحاصلون على الثانوية العامة شعبتى الآداب والعلوم سيكون قبولهم بكليات الاقتصاد والعلوم السياسية والاعلام والالسن والآثار والسياحة والفنادق والتجارة (شعبة بريد) والاداب والحقوق والتربية (شعبة التعليم الاساسى الابتدائى) والتربية (شعبة طفولة) والتربية (شعبة تربية فنية) والفنون الجميلة (شعبة فنون) والتربية الفنية والتربية الموسيقية والتربية الرياضية والخدمة الاجتماعية ودار العلوم والدراسات العربية.☐

محمد حبيب



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٤

مصر مهتمة بعلوم الفضاء وتطبيقاتها إدخالها فى المناهج الدراسية ابتداء من الإعدادى

كتبت - عزة الحسيني:

اكدت الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى ان مصر تهتم بمختلف علوم الفضاء وتطبيقاتها والتى اصبحت تشكل عنصرا اساسيا فى الحياة اليومية المعاصرة ، سواء من خلال نظم الاتصالات الحديثة او ارسال واستقبال اشارات الراديو والتليفزيون او التنبؤ بالاحوال الجوية والاهم من كل هذا التطبيقات فى مجال «الاستشعار عن بعد» والتى تستخدم حاليا بتوسع لاكتشاف وادارة المصادر الطبيعية للدولة، ومراقبة ودراسة البيئة المصرية..

جاء ذلك فى الكلمة التى القتها الوزيرة فى افتتاح المؤتمر الرابع لعلوم الفضاء الخارجى الذى يعقد حاليا بالقاهرة تحت رعاية الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، وتنظمه وزارة البحث العلمى بالاشتراك مع منظمة الامم المتحدة والوكالة الاوروبية للفضاء..

وصرح الدكتور محمد عبدالهادى رئيس الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وابحاث الفضاء بأن المؤتمر سوف يناقش الاستخدام السلمى للفضاء ونشر وتدعيم علوم الفضاء فى المنطقة وزيادة التعاون بين الدول النامية والصناعية الكبرى فى مجال ابحاث الفضاء ، وسوف يتم بحث امكانية ادخال علوم الفضاء فى المناهج الدراسية على المستوى الاعدادى والثانوى والجامعى وانشاء معامل فضاء بسيطة تجذب الطالب للبحث العلمى فى مجال الفضاء



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٤

رحمة بطلاب الأزهر

يدرس طلاب الأزهر الشريف المنهج الشرعي والثقافي المماثل لمنهج التربية والتعليم، ولاشك أن هذا فوق طاقة أى طالب، مما يترتب عليه انخفاض مستوى النجاح في الثانوية الأزهرية الذى يصل في كثير من المعاهد إلى الصفر، وفوق ذلك توضع الامتحانات في المواد الثقافية أصعب من مستوى التربية والتعليم باعتراف موجهي المواد أنفسهم.

ومن ذلك امتحان الفيزياء للثانوية الأزهرية لهذا العام، وكذلك الميكانيكا والتفاضل والتكامل والجبر.

إضافة إلى أن جدول الامتحان يحتوى في العام الواحد أحيانا على مادتين من الرياضة مثلا، بينما جدول الثانوية العامة لا يحتوى في اليوم الواحد سوى على مادة واحدة من المواد الصعبة أو مادتين من المواد السهلة.

نرجو أن يراعى ذلك عند التصحيح وعند وضع الأسئلة وجدول الامتحانات مستقبلا.

مصطفى حماد

الأمين العام للحزب بالمنيا



المصدر الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٤

من قريب

المستفيدون بالأمية!!

عندما كتبت قبل ايام عن الأساليب المبتكرة لمحو الأمية، منتقدا اسلوب الحملات الدعائية التى يلجأ اليها جهاز محو الأمية، بادر الدكتور حسين كامل بهاءالدين وزير التعليم مشكورا إلى الاتصال بى للتاكيد على أن هذه الحملات تم وقفها بالفعل.. مؤكدا ان جهاز محو الأمية يبذل الآن جهودا مكثفة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي، طبقا لبرامج ومشروعات يتم من خلالها تشغيل شباب الخريجين فى فصول محو الأمية، وبذلك يتم تحقيق هدفين: محو الأمية من ناحية، ومكافحة البطالة من ناحية أخرى.

ونحن لا نريد ان نخوض فى الأرقام التى تذكر، مستقاة مما ينفقه الصندوق الاجتماعى من اعتمادات لمحو الأمية، او مما يردده المسئولون فى جهاز محو الأمية.. ولكننا نخشى أن تذهب الأموال التى تنفق فى هذا المجال إلى مجموعات من المستفيدين فى الأجهزة البيروقراطية فى المحافظات دون ان تحقق الغرض الاصلى منها.

وفى هذا الصدد، تلقيت خطابا من قارىء غيور، يشرح فيه كيف تتم جهود محو الأمية فى المحافظات، واين تذهب الأموال المخصصة لها.. مما يؤكد الشكوى من عدم صدقية التقارير التى تتحدث عن نجاح هذه الجهود.. يقول القارىء:

«إنى اعيش .. يا سيدى فى قرية قرقشنده محافظة القليوبية، وارى ان العمل لمحو الأمية يوكل به الى الموظفين بالمجالس المحلية او الموظفين فى الجمعيات الزراعية او الى المؤهلات العليا العاطلين.. وكل هؤلاء وهؤلاء يقومون بتسجيل اسماء الأقارب والمعارف فقط، ولايعلمونهم الفرق بين (ا وب وج) وبعد الفترة المحددة للدورة يقومون بتوزيع شهادات محو الأمية عليهم ليقدموها كمستند رسمى للحصول على الوظائف التى تتطلب هذه الشهادة مثل وظائف الخفراء وحراس الأمن والعاملين بالمستشفيات وغيرها.. الخ

هذا يا سيدى راجع لعدم الرقابة وعدم اخذ الأمر ماخذ الجد. والأدهى ان الدولة تدفع لهؤلاء مكافات عن كل دورة.

اليس هذا يا سيدى إهدارا للمال العام فى غير محله، وإلى متى سنظل على هذا الحال من اللامبالاة؟»

وانا شخصيا لا استبعد أن يكون هذا هو ما يحدث بالفعل فى فصول محو الأمية.. وهى المشكلة الأزلية فى كثير مما تقوم به الدولة من جهود، ينجح صغار الموظفين فى اجهاضها باخبث الأساليب المبتكرة فعلا.

سلامة أحمد سلامة


Bibliotheca Alexandrina
0306125